د/ على أبو المكارم

الحذف والتقدير في النحو العربي

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

الحذف والتقدير في النحو العربي

تأليف

د. علي أبو المكارم

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية إدارة الشئون الفنية.

أبو المكارم، علي.

الحذف والتقدير في النحو العربي/ تأليف علي أبو المكارم . - ط١ . - القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.

٤٠٨ص ؛ ٢٤سم

تدمك: ٦ - ٩٨٥ - ٢١٥ - ٩٧٧

١ - اللغة العربية - النحو

أ - العنوان

٤١٥,١

الكتاب : الحذف والتقدير في النحو العربي .

المؤلف : د. علي أبو المكارم

رقم الإيداع : ٢٠٠٧/٢٧٤٠١

تاريخ النشر : ٢٠٠٨

الترقيم الدولي : I. S. B. N. 977 - 215 - 985 - 6

الناشر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلي (القاهرة)
ت : ٢٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٢٧٩٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣,١ شارع كامل صدقي الفجالة - القاهرة
ت ٢٥٩٠٢١٠٧ - ٢٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم : ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر - الدور الأول
ت ٢٢٧٣٨١٤٢ - ٢٢٧٣٨١٤٣

www.darghareeb.com

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم

فيك الرجاء

ومنك العون

وعليك التكلان

إهداء

إلى جيل الأخطاء

عسى أن يكون عوضا عن جيل سبق

ضاع فيه الأمل ،،،

علي أبو المكارم

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

لم يكد يراني الأستاذ عبد السلام هارون في ذلك الصباح الجميل من سبتمبر سنة (١٩٦٢م) حتى نهض متهللًا مادًّا كلتا يديه مسلِّمًا بحرارة متدفقة، وما كدت أفتح فمي لأنطق باسمي حتى قاطعني بأنه ليس في حاجة إلى تعريفه بي فهو يعرفني جيدًا؛ لأنه كان يتابع تفوقي خلال مرحلة دراستي الجامعية، وهو الذي اختارني معيدًا في القسم الذي يتولى رياسته، وهو قسم النحو والصرف والعروض. أفسح لي مكانًا إلى جواره في المسافة الضيقة التي تفصل مكتبه عن مكتب زميله الشيخ عطية الصوالحي، في الحجرة الفسيحة المكتظة بمكاتب الأساتذة الكبار في نهاية الجناح القبلي بمبنى الكلية في المنيرة.

وأخذ يحدثني عن أهمية القسم بالنسبة لغيره من أقسام الكلية، فهو القسم المختص بدراسة النحو والصرف، وهما قانون العربية الذي لا مجال بحال للخروج عليه، وإلا حلت الفوضى، وفوضى اللغة أسوأ أنواع الفوضى؛ لأنه يستحيل معها تحقيق أي تواصل فكري، واستفاض في ذلك كثيرًا، وأتبع ما قاله بالتعبير عن سعادته بتعييني معيدًا في القسم، وأنه على ثقة من أن انضمامي له سيحقق الفائدة لي وللقسم معًا.

أسعدتني الكلمات وملأتني زهوًا، وأحببت أن أرد له التحية على الأقل بمثلها فشرعت في الحديث عن موضوعه المفضل: الجاحظ، وكان قد أخرج للناس بتحقيقه عددًا كبيرًا من كتبه، وانتقلت من ذلك إلى «وقعة صفين» لنصر بن مزاحم المنقري، وكانت عملًا فذًّا لافتًا من أعمال التحقيق المبتكر، وتحول الحديث إلى نوع من استعراض جهود المحققين البارزين وفي طليعتهم: الشيخ أحمد محمد شاكر - شقيق الأستاذ محمود الأكبر - والشيخ سيد صقر، والأستاذين محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي البجاوي، وأضفت إلى هذه المجموعة الذهبية اسم الشيخ عبد الغني عبد الخالق صاحب تحقيق الرسالة للشافعي جدنا الأكبر، رضي الله عنه وأرضاه. أشرق وجهه ببهجة حقيقية وهو يسمعني، وقال معقبًا: أعرف أن عند الشيخ - مشيرًا إلى أبي - مكتبة غنية بالذخائر، فقلت سعيدًا: وأعمالك تحتل مكانًا بارزًا فيها.

قابلته بعد نحو أسبوع، وكان خلاله قد أسند إلي تدريس مقرر «التدريبات» التي

كانت بين مقررات الدراسة آنئذ مادة مستقلة لها القدر نفسه من الدرجات التي لبقية المقررات ، ولم يكن ثمة نظام مطرد لتدريس هذه المادة ، ولا قواعد محددة لاختباراتها ، ذهبت إليه هيابًا وَجِلًا ، فقد كانت الفرقة الدراسية التي أُسندت إليَّ تضم زملاء كثيرين لي ، بادرني فور أن رآني بتحيته الدافئة ، وقال قبل أن أفتح فمي : كنت على وشك الاتصال بك في البيت ، فأجبته مستطلعًا : وها أنا ذا بين يديك . نظر إليَّ بإمعان ، وقال : مؤكد أنك تريد أن تسألني عن كيفية تدريسك للتدريبات ، خصوصًا أن بين الطلبة زملاء لك . وأومأت موافقًا ، قال : لن أضع لك خطة للتدريس ولا للتقييم ، لكني سأحدد لك هدفًا يجب أن تصل إليه .

أصغيت بإمعان فتابع : أعرف أن في مكتبة الشيخ كثيرًا من كتب التراث ، تخيَّر أي نص تحبه ؛ شعرًا أو نثرًا ، ودرِّب الطلاب على قراءته قراءة صحيحة ، وفهمه فهمًا دقيقًا ، واعتبر ذلك مدخلًا لتحليل النص من جميع جوانبه اللغوية والنحوية والأسلوبية ، ستتوقف بالطبع عند بعض القواعد ، ولكن ليس ذلك هو الهدف ، الهدف هو أن يستوعب الطالب النص بحيث يصبح عنده نموذجًا صالحًا للاهتداء به ، والعمل على شاكلته . المهم أن يحس تلميذك بأنه قد أفاد منك ، وأنه قد ازداد علمًا بفضلك ، وهكذا لا يستغني عن محاضرتك ، وتصبح في وجدانه مثلًا أعلى يقتدي به .

شكرته ونهضت منصرفًا فتابع وهو يشير إليَّ بالجلوس ، ولكنك لم تسألني لماذا كنت أريدك ؟ جلست وأنا أغمغم خجلًا : أنا رهن إشارتك . قال : ألم تفكر في اختيار موضوع لرسالة الماجستير ؟ . هل كان السؤال مفاجأة ؟ انتابني شعور بشيء من القلق ، فقد كان الأستاذ عبد السلام يريد أن ينبهني بلطفه المعهود إلى أن محور عملي الأساسي هو البحث العلمي ، وأنه يجب أن يكون شاغلي الأول ، وأردت أن أكون عند حسن ظنه ، فنقلت إليه لمحة من الحوارات الطويلة التي كانت تشغل أمسياتنا – الشيخ وأنا – في العباسية ، والتي كانت تدور حول قضايا مختلفات في اللغة والأدب والفلسفة والأخلاق والعقيدة ، وخلصت من ذلك إلى الإفاضة في ذكر موضوع المناقشات في الليلة السابقة ، وهو الموضوع الذي دار حول العبارة المأثورة : « لولا التقدير لفهم النحو الحمير » . ابتسم الأستاذ عبد السلام وعقب : التقدير موضوع مهم جدًّا ، وهو صالح بالفعل للدراسة وأنا مع الشيخ في تشعب جوانبه ، فليكن بحثك عن جانب واحد منها ، وهو الحذف ، وأخرج من حقيبته كراسته الصغيرة التي يدوِّن فيها ملحوظاته ، ونزع لي منها ورقة ، وطلب مني أن أقدم طلبًا رسميًا بتسجيل الموضوع .

وهكذا وُلد موضوعي لأطروحة الماجستير : « الحذف والتقدير في النحو العربي » .

ظل الأستاذ عبد السلام يتابعني خلال المراحل الأولى لعملي في الرسالة ، وقرأ مقتطفات من بابها الأول وأجازها ، ثم طلب مني أن أقدم له عملي كاملًا بعد الانتهاء منه ، وحين حملتها إليه في صبيحة يوم ربيعي لطيف من أيام مارس سنة (١٩٦٤م) في شارع السباق بمصر الجديدة تساءل وهو يتصفح مواضع منها : هل انتهيت ؟ أومأت برأسي ولم أتكلم ، خشيت أن يفضحني صوتي المتردد فأذكر له أن ثمة موضوعًا لا بد من إضافته إليها ، وبخاصة أن الشيخ كان يرى أنه موضوع لا يكتمل العمل إلا به ، أغلق صفحاتها والتفت إليَّ ليقول : مجهود طيب ، يمكنك أن تكتب الخاتمة والمقدمة والفهارس وأنت تطبعها . تمكن مني التردد فلم أبتهج بإجازته لعملي ، فأدرك الأستاذ أن وراء الأكمة ما وراءها ، فحدق في عيني وهو يسألني : ما رأي الشيخ ؟ ولم يكن بدٌّ من أن أشرح له بالتفصيل موقفه . قلت له : إن الشيخ قد اطلع على خطة العمل التي تضمنت بابين فقط – وهي التي بين يدي الأستاذ عبد السلام الآن – ولكن الشيخ يرى أن العمل يجب أن يكتمل بدراسة عن حل مشكلات ظاهرة الحذف والتقدير . تساءل الأستاذ عبد السلام : كلام وجيه ، فيم اعتراضك عليه ؟

قلت : إن ذلك يقتضي تحديد منهج يكون أساسًا لحل هذه المشكلات ، وأنا بين أمرين ؛ كلاهما عندي مجال نظر وتردد : فإما أن آخذ بالأساليب التقليدية الشائعة في التراث ولي عليها مآخذ شتى ، وإما أن آخذ بهوجة النحو الوصفي وهو نحو في تقديري غير صالح للأخذ به في العربية لأسباب كثيرة ، وكان النحو الوصفي آنئذ بمثابة الموجة الجديدة في الدراسات اللغوية ، وقد عاد ليبشر بها عدد من الباحثين الذين درسوا في بريطانيا وفرنسا ، ورفعوا من شأن هذا المنهج ، واعتبروه وحده الذي يصلح لتناول اللغة ووضع قواعدها وتحديد ظواهرها ، وكان لدار العلوم من بين هؤلاء المبشرين نصيب تمثل في فارسين هما : الدكتور عبد الرحمن أيوب الذي أصدر كتابه « دراسات نقدية في النحو العربي » واكتفى فيه بجمع المآخذ التي أوردتها المراجع والتقارير على التقسيمات والتعريفات . والدكتور تمام حسان الذي أصدر كتابين هما « اللغة بين المعيارية والوصفية » ، و « مناهج البحث في اللغة » ، ولم يمس فيهما الأسس الجوهرية للنحو العربي . وكان يتبع هذين الفارسين ثالث ، تحدقه الرغبة في الاشتراك في السباق لكن تعجز قدراته عنه ، فكان يكتفي بالجري في الغبار الذي يخلفه

الاثنان مرددًا عبارات غير مترابطات عن أولمان وفيرث ، حتى إن من زملائنا من كان يطلق عليه لقب « الببغاء » .

سألني الأستاذ عبد السلام عن مآخذي على المنهج الوصفي ، فقلت : أهمها عندي

أولها : أنه يمزق وحدة اللغة ويجعلها مرتبطة بمراحل تاريخية تتفاوت بينها إلى درجة التضارب .

وثانيها : أنه لا يعتد بمعيار للصواب والخطأ غير ما يشيع في كل مرحلة ، حتى وإن كان هذا الذي يشيع مناقضًا لما كان يشيع من قبل .

وثالثها : أنه يقصر مهمة النحوي واللغوي على الوصف لا يتجاوزه إلى التفسير ؛ ولذلك يعجز عن الاستعانة بمعطيات العلوم اللغوية الأخرى والمناهج المختلفة .

عقب الأستاذ عبد السلام بأن هذا كلام معقول ، ولكن وجهة نظر الشيخ بدورها منطقية ، وخلصنا من خلال المناقشة إلى أمرين :

الأمر الأول : إضافة باب أخير يتكون من فصلين ؛ أولهما : تحديد ملامح المنهج الذي أقترح أنا الأخذ به في البحث النحوي . وثانيهما : محاولة تطبيق هذا المنهج في حل مشكلات ظاهرة الحذف والتقدير .

وأما الأمر الثاني : فكان ضرورة أن يكون هناك بحث متكامل يتناول مناهج النحو .

وأشرق وجه الأستاذ عبد السلام وهو يضيف : وأحسب أن هذا سيكون بحثك لدرجة الدكتوراه ، لكن عليك قبل كل شيء أن تتابع حواراتك مع الشيخ فهو كنز من كنوز العلم ، سمعت عنه كثيرًا ، ورأيت اليوم بعض آثاره .

أربعون عامًا ونيف مضت على هذا اللقاء ، جرت خلالها في النهر مياه كثيرة ، لقد خرج أحدهما من السباق ، وأما الآخر فقد عدل عن كل ما قاله وما قاد إليه تلاميذه نحو ربع قرن بشأن صواب المنهج الوصفي ، وتحول عنه تحولًا كاملًا بعد أن وجد أن ما كان يسميه هو وتلاميذه بـ « الدراسات اللغوية الحديثة » قد تجاوزته بالفعل هذه الدراسات ، وأما الثالث فما زال كما كان عاجزًا عن الفهم والتعبير معًا ولله في خلقه شؤون .

كان البحث في موضوع : « الحذف والتقدير في النحو العربي » رائدًا لدراسات

كثيرة لاحقة دارت في إطاره محاكية له ، منها ما كتب في صورة رسائل علمية ، ومنها ما كتب في شكل بحوث وكتب ، وقد امتدت محاكاته شرقًا حتى بغداد وشبه الجزيرة ، وغربًا حتى تونس والمغرب ، ومن الحق بعد ذلك كله أن يُنشر هذا العمل بصورته التي قدم بها دون تغيير ، حتى يحسن الباحثون المحدثون الحكم على الأعمال العلمية ويحددوا بدقة ما كان منها أصيلًا وما كان منها غير ذلك ، ولست من الذين يحظرون تكرار الدراسات في الموضوع الواحد ، شريطة أن يحسن المتأخر بتقديم إضافة جادة وليس مجرد الاقتباس والاستيحاء ؛ فإن في ذلك تكرارًا لا يطيقه العلم والعلماء .

هذا ، وبالله التوفيق

علي محمد أبو المكارم

مدينة نصر في يوم الخميس المبارك

٧ شعبان ١٤٢٧هـ

الموافق ٣١ أغسطس ٢٠٠٦م

* * *

مقدمة

يتناول هذا البحث عن « الحذف والتقدير في النحو » بالدراسة موضوعًا من الموضوعات الدقيقة والخطيرة معًا في النحو العربي ، ومرد خطورة هذا الموضوع ودقته إلى سببين رئيسين :

أولهما : أنه موضوع عميق الأثر في مجالات البحث النحوي ، وكل من اتصل بالنحو بسبب – من قريب أو بعيد – يلمس اعتماد النحاة الذي لا حد له على تقدير محذوف في تخريج ما يتناولونه من نصوص ، بل إن هذا التقدير للمحذوف يتعدّى صور التخريج الجزئية ليصبح قاعدة عامة في أبواب كثيرة من أبواب هذا النحو ، يتحتم فيها القول بالحذف وإن اختلف في أحيان كثيرة في مواضعه ، ويتعين فيها تقدير المحذوف وإن تباينت الآراء بين النحاة في تحديده .

وثانيهما : أنه موضوع يصور البحث النحوي التقليدي تصويرًا دقيقًا إلى أبعد غايات الدقة ، في المادة وفي المنهج معًا ، فالمادة التي يستقي منها النحاة فكرة الحذف في النحو هي المادة ذاتها التي يستلون منها بقية قواعده ، والمنهج الذي اتبعه النحاة في تناول هذه المادة وتصنيفها هو نفس المنهج الذي سلكه النحاة في تقنينهم لقواعد النحو على اختلافها ، بل إن شئنا الدقة قلنا : إنه المنهج الذي فرضه النحاة على فروع الدراسة النحوية بأسرها ، في تحديدهم للظواهر ، ثم في تناولهم لها تعريفًا وتقعيدًا وتعليلاً معًا .

وسنرى من خلال هذا البحث أن هذه المادة لم تكن – في حقيقتها – نصوصًا لغوية خالصة ، وأن هذا المنهج لم يكن في جوهره منهجًا نحويًا صرفًا – بل كانت مادة البحث النحوي ركامًا هائلاً لو حللناه وجدناه مزيجًا من أخلاط شتّى تنتسب إلى (اللغة) الفصحى حينًا وتنتمي إلى اللهجات القبلية أكثر الأحيان ، ومع هذا المزيج من النصوص اللغوية واللهجية (فهم) هذه النصوص و (تفسيرها) ، ثم اعتبار هذا الفهم بما يقدمه من كلمات للشرح ، وهذا التفسير بما يتضمنه من عبارات للتوضيح جزءًا من النص يجب أن يوضع في الاعتبار حين التقعيد ، وهكذا لم يعد النص هذا المنطوق أو المكتوب ، بل هذا الذي يمكن أن يفهم من المنطوق أو المكتوب ، فإذا أضيف إلى هذا أن النحاة في كثير من النصوص قد أغفلوا ما يقصده المتكلم منه ، أصبحنا أمام احتمالات في النص الواحد ، تختلف باختلاف صور الفهم التي يمكن إضفاؤها عليه ، وضروف

التفسير التي يستطاع استخلاصها منه ، كذلك كان منهج البحث النحوي خليطًا متضاربًا من مناهج مختلفة ، تداخلت فيه آثار من الأفكار الفلسفية والبدهيات الكلامية والقضايا والأقيسة والأشكال المنطقية الأرسطية ، وتفاوت تأثير هذه المناهج في البحث النحوي باختلاف الباحثين وتنوع ثقافاتهم ، فكشف ذلك كله عن أنه لم يكن ثمة منهج علمي موضوعي يخضع له البحث النحوي ، ويلتزمه الباحثون على اختلاف مذهبهم وأفكارهم ، وإنما هو منهج ذاتي ينبثق من الفكر الشخصي الذي قد يلتقي فيه الباحث مع غيره من الدارسين ، بحكم الثقافة المشتركة التي تحيط بها عقولهم فتصب في قوالبها أفكارهم ، فتتسم نتائج هذا الفكر بالتشابه ، مما يوهم بوجود منهج محدد أو مدارس متميزة قائمة على أساس موضوعي ، مع أن هذه النتائج ليست إلا ثمرة الثقافة الذاتية ؛ إذ تنبعث عن فهم الباحث الشخصي وذوقه الخاص وأسلوبه في تناول ظواهر اللغة وتقعيده لها ، في نفس الوقت الذي تصور فيه مورد الثقافة المشترك بينه وبين غيره من الدارسين .

ظاهرة الحذف والتقدير إذًا تعتبر مثلًا طيبًا للدراسة النحوية في مجاليها المتداخلين المتشابكين وهما النظرية والتطبيق ، أو بتعبير آخر منهج الدراسة والمادة المدروسة ، ولقد اقتضى ذلك كله دراسة الأساس النظري الذي اعتمدت عليه هذه الظاهرة النحوية ، تمهيدًا لتحديد أبعادها ، ثم تقويمها وإصلاحها ، وهكذا صاغ هذا الموضوع بهذا الفهم لخطورته وبهذا الإدراك لمضمونه .

منهج بحثنا هذا في أبواب ثلاثة :

دَرَسَ الباب الأول « الأساس النظري الذي قامت عليه الظاهرة النحوية ، وهو نظرية العامل » فحدد مفهوم هذه النظرية ، ذلك المفهوم الذي لعب دورًا عظيم الأثر في النحو العربي ، وهو تضمن (العمل) النحوي لأطراف ثلاثة هي : العامل ، والمعمول ، وأثر العامل في المعمول ، وهو ما يسميه النحاة بالأثر الإعرابي ظاهرًا أو مقدرًا . فإذا لم يوجد طرف من هذه الأطراف الثلاثة وجب تقديره عند النحاة .

ولكن هذه النظرية تعرضت – في القديم والحديث – لتيارات مضادة ، تناولتها بضروب من النقد ، وعددت فيها الكثير من المآخذ فهل أثر هذا النقد لها وهذه المآخذ عليها في المفهوم التقليدي الراسخ لها ؟ ثم هل أثر كل ذلك في الظاهرة موضوع الدراسة باعتبارها أساسًا لها ؟

لم يكن بد - إذًا - من أن يشمل الباب الأول الذي اختص بدراسة هذه النظرية فصلين ؛ أولهما : يدرس الصورة المباشرة لها ، والثاني : يحلل الاتجاهات المختلفة حولها .

وكان الباب الثاني في « استقصاء أبعاد هذه الظاهرة وتحديد آثارها في أبواب النحو » ولقد اقتضى ذلك بالضرورة أولًا وقبل كل شيء تحديد مفهوم ظاهرة « الحذف والتقدير » ، وبيان علاقاتها بالمصطلحات التي تبدو متداخلة معها ، ثم تتبع مظاهرها المختلفة عن طريق استقصاء أبعادها ، وتجلية آثارها .

وهكذا كان الباب الثاني في فصلين ؛ اختص أولهما بتحديد مضمون الظاهرة ، وقدم الثاني دراسة لآثارها باستقصاء مظاهرها وصورها ، ومواضع القول بها .

وأما الباب الثالث فقد حاول أن يقدم حلولًا لما أثارته الظاهرة من مشكلات في مجال البحث النحوي ، بمفهومها الاصطلاحي ، وأساسها النظري ، وصورها المختلفة . ولم يقدم هذا البحث حلوله منطلقًا من نظرة شخصية ، بل حدد أولًا المنهج الذي يتبعه في البحث النحوي ؛ وهو منهج موضوعي يلتزم فيه بالواقع اللغوي ويرفض تأويله ، ويرى أن غاية الباحث النحوي هي تناول هذا الواقع بالتحليل ، ومن هذا المنطلق حلل منهج البحث النحوي التقليدي الذي كان السبب المباشر في تداخل كثير من القضايا والأفكار من مجالات مختلفة إلى حقول الدراسة النحوية ؛ لينتهي إلى تحديد الوضع الصحيح للظاهرة وأساسها النظري جميعًا .

وهكذا تكوّن الباب الثالث من فصلين ؛ حدد أولهما المنهج الذي يقترحه البحث للالتزام به في الدراسة النحوية ، ثم قدم الفصل الثاني دراسة تطبيقية لهذا المنهج تناولت المشاكل التي تحددت في البابين الأولين ، والتي أمكن من خلالها الكشف عن إطار البحث النحوي التقليدي وخطوطه العامة ، وهكذا كان الباب الثالث في تقويم أفكار النحاة في البابين الأولين وإصلاحهما معًا .

وقد اتسم تنفيذ هذا المنهج بسمات ثلاثة رئيسية ، تداخلت معًا فتركبت بحيث يصح أن يوصف البحث آخر الأمر بها جميعها ، لا بكل واحدة منها :

أولى هذه السمات أنه بحث تنظيمي ، حاول - جاهدًا - أن يقدم صورة دقيقة للفكر النحوي واتجاهات البحث فيه ، من خلال مشكلة محددة . وقد قدم هذه الصورة بعد مرحلتين من الدراسة النحوية تطلبت كل مرحلة فيهما جهدًا في معايشة آراء النحاة وتلقيها على وجهها الذي قصدوه بها في المرحلة الأولى تم جمع الآراء المختلفة ،

وفي المرحلة الثانية صنفت هذه الآراء بحيث أصبحت – في مجموعها – تشكل الاتجاهات النحوية على اختلافها ، ولم يكن جمع الآراء النحوية بحيث تصور اتجاهات التفكير المختلفة عند النحاة يسيرًا ، فالمصادر النحوية تضطرب كثيرًا في تحديد الآراء وفي نسبتها إلى أصحابها ، ثم هي – فوق ذلك – لا تذكر الآراء المختلفة في مظانها ، فكثير من الآراء النحوية لا توجد في أبوابها المعقودة لها ، وإنما توجد متفرقة مبثوثة هنا وهناك ، والمراجع النحوية لم يخرج معظمها – حتى الآن – في طبعة علمية محققة ، تصحح أغلاطها ، وتصنف فهارسها ؛ لتيسر اطلاع الباحثين عليها وإفادتهم منها ، ومن ثم فإن الرجوع إليها – مع كل ذلك – عقبة هامة ولكنها آخر الأمر عقبة شكلية ؛ إذ يمكن للباحث أن ينتصر عليها ويذلل صعوباتها بالصبر واليقظة معًا .

السمة الثانية أنه بحث تحليلي ، لم يقف عند حدود تنظيم ما يتعلق بالموضوع في تراثنا النحوي ، بل تناول ما جمعه وصنفه بالتحليل ، موضحًا أبعاده ، كاشفًا عن أسبابه ، محددًا نتائجه ، مستخدمًا في كل ذلك عنصر المقارنة أسلوبًا في الوصول إلى حقائق التأثير والتأثر بين الأفكار ، وإن امتدت جذورها إلى علوم أخرى غير فروع الدراسة اللغوية ؛ لأن الاقتصار على المنهج التاريخي وحده قد لا يجدي كثيرًا في إدراك المؤثرات الحقيقية في قضية من القضايا ؛ إذ هجرة الأفكار وإن اعتمدت في جوهرها على الالتقاء التاريخي فإن الالتقاء التاريخي وحده لا يستلزم بالضرورة هذه الهجرة . ومن ثم كان التحليل أسلوب هذا البحث في الوقوف على مصادر الأفكار التي استعارها النحو ليكسوها لحمًا ، أو استوردها لحمًا وشحمًا وعظامًا .

ثالثة هذه السمات أنه يتسم بالنظرة الشاملة الكلية في تحليل الأفكار ، ويرفض الانسياق في تيار المناقشات الجزئية ؛ لأن مناقشة الجزئيات – جزئية جزئية – يحمل في طياته خطر الانزلاق في البعد عن الحقائق ، بما يفرضه هذا التناول الجزئي من نظرة محدودة الأفق ، مقصورة على الجزئيات موضوع المناقشة ، قاصرة عن أن تتعداها لتدرك أبعادها الخلفية وأسبابها الحقيقية . ولقد كانت النظرة الشاملة – فوق ذلك – ضرورية في بحث يحاول أن يعيد (تركيب) القواعد النحوية بحيث تمثل ظواهر اللغة لا صورنا الذهنية عنها ، ولا يتسنَّى التركيب إلا بعد تحليل القواعد السابقة من ناحية ، وتحديد الظواهر اللغوية موضوع هذه القواعد من ناحية أخرى ، ولا يستطاع هذا التحليل للقواعد وللظواهر بغية إعادة تركيبها إلا بالقدرة على النظر الكلي الذي يضع الجزئيات في مواضعها ، دون أن يسبغ عليها أهمية ليست لها .

والبحث - بهذا التناول له - غير مسبوق ، فليس في الدراسات النحوية ما درس الظاهرة موضوع هذا البحث من قبل ، وليس بين الدارسين من تناول مادة هذا البحث على هذا المستوى المنهجي الذي ذكرت في هذه المقدمة أسسه ، والذي أرجو أن تتضح تفاصيله من الوقوف على ما قدمه البحث من نتائج ، وأضافه من جديد .

والحق أن ثمة بعض الدراسات التي تناولت العامل النحوي ، ولكنها كانت تعالجه فكرة أو أفكارًا مختلفة ، هي في مجموعها أحكام جزئية لم تتسم بالقدرة على لحظ الخط الأساسي الذي يوحد بينها ، ويخلق من جزئياتها المبعثرة نظرية واضحة الأبعاد محددة المضمون . وقد عقد ابن هشام في آخر كتابه المغني بابًا للحذف ، ولكنه لم يفعل أكثر من جمع بعض أجزاء هذه الظاهرة ، مختلطة في الوقت نفسه بظواهر صوتية صرفة ، فهو جمع يتسم بالنقص والخلط معًا ، ولم يتجه فيه أحد غير شراحه الذين لم يضيفوا إليه إضافات تغير من هاتين السمتين له .

كذلك من الدارسين من تناول بالدرس بعض جوانب منهج النحو التقليدي ، ولكن الدراسات التي قدمت في هذا المجال كانت إما أن تقف عند رصد الأفكار القديمة مكتفية بلم شتاتها كفاية لها ، وإما أن تنطلق من نظرة شخصية غير موضوعية ، وإما أن تقتصر على المناقشة التجريدية للقضايا المختلفة ، دون أن تلحقها بالتطبيق الذي يكشف أصالة هذه الأفكار ويبلور قدرتها ويحدد قيمتها ، وإنني لأرجو أن يكون هذا البحث - بمنهجه الذي قدمه ، وبأسسه التي التزمها - قد برئ من أخطاء تلك الأبحاث ، وقدم دراسة تعتمد على المواجهة المنهجية للمشاكل الجوهرية لقضايا النحو واللغة ، تجمع بين النظرية والتطبيق ، وتتسم بالجدة في الموضوع والمنهج معًا .

ومصادر هذا البحث متنوعة ، فمنها المخطوط والمطبوع ، ومنها العربي والإنجليزي ، وسيلحظ القارئ أن البحث قد أولى عناية خاصة لمؤلفات أربعة من أعلام النحو العربي ، هم : سيبويه ، والرضي ، وابن هشام ، والسيوطي . بيد أنه - في الوقت نفسه - لم يغفل مؤلفات غيرهم من النحاة ، إذ أسهمت بالكثير في هذه الدراسة التي تحاول - ما وسعها الجهد - استكمال الصورة الكلية للبحث النحوي ، بتناولها لمنهجه من خلال أبرز مشاكله النظرية والتطبيقية جميعًا .

ولم يكن بد من أن يخص البحث هؤلاء الأعلام بهذه العناية ، فيتحرى أفكارهم ، ويدرس ما تناولوه من أفكار غيرهم في كتبهم ، وما نسب إليهم في غير كتبهم ، كل

ذلك في حدود هذا الموضوع ومنهجه معًا ؛ إذ إن كتاب سيبويه هو أول أثر نحوي بين أيدينا تتكامل تفاصيله موضحة أسسه ، فهو يقدم صورًا تكاد تكون كاملة لمرحلة عظيمة الأهمية في الدراسة النحوية ، ولقد يقال : إن سيبويه لا يمثل غير المدرسة البصرية وحدها ، ولكنه قول لا يثبت بالتحليل ، فالفوارق بين البصرة والكوفة لا تعود إلى اختلاف بين المناهج بقدر ما تنتج عن الاختلاف في تطبيق المنهج الواحد ، هذا الاختلاف الذي يستمد آخر الأمر وجوده من التفاوت بين العقول والقدرات ، ومن ثم فإن كتاب سيبويه يستطيع أن يقدم لنا ، بل وهو يقدم لنا بالفعل ، صورة البحث النحوي في عصره على اختلاف مدنه واتجاهاته .

وأما الرضي فإنه في شرحه للكافية يمثل اتجاهًا وعصرًا لا يقلان أهمية عن كتاب سيبويه ، فإذا كان سيبويه يمثل مرحلة التقنين ، أو لنقل : بداية التقنين فإن الرضي يصور الولع بالتعليل ، والتعليل الفلسفي المنطقي على وجه الخصوص ، فإذا أُضيف إلى كتابه إيضاح الزجاجي ولباب أبي البقاء وضح عمق التيار الذي ترك من بعد آثارًا عميقة في الفكر النحوي واتجاهات البحث فيه .

وأما ابن هشام فقد قدمت كتبه المختلفة أفكار النحاة في مجالي التقنين والتعليل حتى عصره ، بحيث يستطاع بها الوصول إلى محيط الاتجاهات السابقة عليها والمعاصرة لها ، وإن اضطربت كثيرًا في نسبة الآراء إلى القائلين بها ؛ إذ إن نسبة الآراء قد تعني كثيرًا الدارسين لهذه الشخصيات والمترجمين لها ، بيد أن الخطأ فيها لا يؤثر كثيرًا في البحث عن الاتجاهات ذاتها بغض النظر عن أصحابها .

وأما السيوطي فإنه يعد من أنضج العقول العربية التي اتصلت باللغة والنحو ، إن لم يكن أنضج هذه العقول على الإطلاق ، فهو لم يلعب دور الناقل للأفكار السابقة – على أهمية هذا الدور – فحسب ، وإنما أضاف إلى هذه الأفكار من فكره الخصب ، وهو لم يقتصر على تناول النحو منفصلاً عن غيره من فروع الدراسات اللغوية ، وعلاج قضاياه جزئيات متناثرة في غير نظام ، مبعثرة من غير رابط . فإذا كان قد كتب « همع الهوامع » على النمط التقليدي ، فقد تناول النحو من خلال اللغة في « المزهر » ، وعالج أصول النحو في « الاقتراح » ، وطبق أفكاره في « الأشباه والنظائر » بحيث يمكن أن يصور إنتاجه مرحلة النضج الكامل في بحوث النحاة ، وإن لم يمنع النضج هذه الأبحاث من أن تحترق على الرغم من كل شيء ، لا لأنها كما ظن الأقدمون ممن قالوا : (نضج واحترق) قد وصلت إلى غايتها التي لا غاية بعدها ، فصار كل بحث فيها عاجزًا عن أن يضيف

إليها بعد أن (استوت) على سوقها ؛ بل لأنها قد وصلت إلى مداها الذي لم تعرف غيره في الفكر النحوي ، ذلك المدى الذي يعكس الوضع بين اللغة والنحو ، فيصب اللغة في قوانين ، ويفرض عليها مبادئ في حين أن الواقع اللغوي أكبر من أن يصب في قوالب أو تفرض عليه قوانين ، ومن ثم ينبغي أن نعيد إلى اللغة وضعها الطبيعي من النحو ، بحيث تفرض هي عليه قوانينها ، ويصور هو آخر الأمر ظواهرها .

كذلك سيلحظ القارئ أن صاحب هذا البحث قد أفاد في دراسته للاتجاهات الجديدة في الدراسات اللغوية بوجه عام – والنحوية على نحو خاص – من عدد من الكتب الحديثة التي أصدرها بعض الأساتذة تأليفًا أو ترجمة ، ومن بينها : « مناهج البحث في اللغة » ، و « اللغة بين المعيارية والوصفية » للأستاذ الدكتور تمام حسان ، و « اللغة والنحو » للأستاذ الدكتور حسن عون ، و « علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي » للمرحوم الأستاذ الدكتور محمود السعران ، وكتاب بلومفيلد « اللغة » ، وكذلك كتاب فندريس الذي يحمل الاسم نفسه . وقد تركت هذه الكتب وغيرها من المؤلفة في نفس اتجاهها آثارها في المنهج الذي يقترحه هذا البحث للدراسة النحوية ، بيد أن هذا المنهج ، وما تبعه من تناول جديد لظاهرة الحذف والتقدير [ونظرية العامل] – فوق كل ذلك – مظهر لموضوعية الإنسان المعاصر ، الذي يلتزم واقعه ولا ينكر تراثه ، ويرى أن تحليله لهما – للواقع والتراث – خطوة مهمة وضرورية ، لإعادة بناء الحياة الإنسانية في الفكر والمجتمع معًا .

وإذا كان هذا البحث قد وصل إلى شيء في الدراسة النحوية ، فإنه مدين للأستاذ الجليل عبد السلام هارون بكثير مما وصل إليه ، فقد أعان صاحبه على رسم منهجه ، ودلَّه على كثير من مصادره ، وراجع أصوله ، وكان في كل ذلك مثلًا رائعًا للأستاذية الحقة في توجيه العالم ، وتشجيع الوالد ، ونبل الإنسان جميعًا .

علي محمد أبو المكارم

٢٢ ربيع ثان (١٣٨٤هـ)

٣٠ أغسطس (١٩٦٤م)

* * *

الحذف والتقدير في النحو العربي

الباب الأول

نظرية العامل

الفصل الأول : ابعاد النظرية في النحو .

الفصل الثاني : اتجاهات مختلفة للنحاة في تناول النظرية .

تتكشف أبعاد هذه النظرية في النحو من خلال سبيلين لا بد منهما معًا ؛ وهما : التعريف ، والتقسيم . ومحاولة الاكتفاء بالتعريف وحده قد تضلل في إدراك الجوانب العديدة التي قد يكتفي التعريف بالإشارة إليها ، بل من الممكن أن يستغنى حتى عن الإشارة اكتفاءً بما تتضمنه الأقسام من بلورة للنظرية وتوضيح لها ، كذلك فإن الوقوف عند التقسيم وحده - دون نظر إلى التعريف - سيفقدنا الإطار النظري الذي حكم البحث النحوي .

والعامل كلمة - كغيرها من الكلمات العربية المستخدمة كاصطلاحات علمية - لها معنى لغوي ، وآخر اصطلاحي ، وقد جرت عادة الباحثين أن يربطوا بين هذين المعنيين ، وأن يتلمسوا بينهما صلة ، وأن يرتبوا على هذه الصلة ما يرون من نتائج قد تبعد بهم عن مقتضيات الدقة العلمية ، التي تميز بين هذين المعنيين ، ولا تعنيها الدلالة اللغوية إلا بقدر ما تسهم في توضيح جوانب قد تخفى في (موضوع) التعريف ، ولذلك لا تقف عندها حين تضلل في فهم المدلول العلمي ، الذي يحدده المعنى الاصطلاحي ، والذي يعد وحده - آنئذ - مجال البحث وغايته .

ولقد وجد هذا الربط في تحديد اللغويين لمعنى العامل ، فهم يرون أن العمل بمعناه اللغوي إنما يعني « المهنة والفعل » (١) ثم يتجاوزون ذلك إلى تحديد العامل بمعناه الاصطلاحي في النحو العربي بأنه : « ما أحدث نوعًا من الإعراب » (٢) ، أو « ما عمل عملًا ما فرفع أو نصب - كالفعل ، والناصب ، والجازم ، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضًا » (٣) وإذا تأملنا هذا التعريف الذي يقدمه اللغويون وجدنا أن نقطة الارتكاز فيه هي « الفعل » فثمة محدث لنوع ما من أنواع الإعراب ، وهذا المحدث هو الذي يعمل ، وهذا العمل ناتج عنه ، وإذًا فالعمل تأثير فعلي ، والتأثير الفعلي إيجاد ، وإذًا فالعامل - باعتباره مؤثرًا - موجد أثرًا هو هذه الحركات الإعرابية .

كذلك يوجد هذا الربط بين المعنيين ، اللغوي والاصطلاحي ، أو لنقل : بين « العمل » وبين « الفعل بمعنى الخلق والإيجاد » عند النحويين أيضًا ، الذين يرون أن العامل منشئ ، وموجد ، ومؤثر . وأن أثره الذي نتج عنه هو « الحركة الإعرابية » . والنحويون في هذا

(١) اللسان ، مادة (عمل) .
(٢،٣) القاموس المحيط ، مادة (عمل) .

لا يختلفون عن اللغويين من حيث منطلق كل منهما في التعريف . وكل ما هنالك من فرق بين النحاة واللغويين أن النحاة يحاولون في تحديدهم مدلول العامل الاصطلاحي تقديم تعريف منطقي . أي : جامع لكل العوامل المختلفة ، ومانع من دخول غيرها فيها ، ولكن محاولاتهم هذه لا تسلم - بدورها - من النقص ؛ إذ إن ما قدموه من تعاريف إما فضفاض بحيث يسع أنواعًا مختلفة من التأثير في أواخر الكلمات تتجاوز العامل وتتعداه ، وإما ضيق يقصر عن الإحاطة بأنواع العامل المختلفة .

ومن التعاريف التي تتسم بالاتساع فتفقد صفة « المنع » تعريف الشيخ خالد في شرحه لمتن العوامل للجرجاني وهو : « ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا نحو : جاء زيد ، ورأيت زيدًا ، ومررت بزيد ، ولم يفعل »[(١)] .

وهو تعريف لا يخلو من عموم في رأي النحاة أنفسهم ؛ إذ يدخل فيه مثل : التقاء الساكنين ، والاتباع ، والمناسبة ، والوقف ، والإدغام ، والتخفيف ، وهذه كلها تقتضي تأثيرًا ما في أواخر الكلمات ، على حين أنها ليست عوامل عند النحاة .

وشبيه بهذا التعريف تعريف ابن مالك للعامل بأنه : « ما أثر في آخر الكلمة أثرًا له تعلق بالمعنى التركيبي »[(٢)] « فالفعل من (جاء محمد) أحدث الضمة في (محمد) ، وللضمة تعلق بالمعنى الحادث التركيبي من حيث كونها علامة على فاعلية محمد ، وكذلك (لم) في نحو : (لم يحضر) أحدثت السكون في (يحضر) ، والسكون علامة دالة على أن الفعل متعلق ما دلت عليه لم من النفي وقلب زمن الفعل من المستقبل إلى الماضي .

والعامل - في هذا التعريف - عام أيضًا ؛ إذ ينطبق على العوامل جميعها ما كان منها في عرف النحاة أصليًا وما كان منها زائدًا . فمن الزائدة في مثل : (ما جاء من رجل) أحدثت كسرة (رجل) ، وللكسرة تعلق بالمعنى التركيبي عند النحاة من حيث كونها علامة على أن مدخولها محل لما دل عليه الحرف من تصوصية الاستغراق ، وكذلك الباء في : (ما محمد بقائم) فإنها زائدة للتأكيد ، وقد أحدثت الكسرة التي هي علامة على أن مدخولها متعلق ما دلت عليه من التأكيد الحادث بالتركيب .

ومن أمثلة التعريفات التي يشوبها القصور عن الإحاطة بأنواع العامل المختلفة ، تعريف

---

(١) انظره ، وانظر أيضًا حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد (١٧ ، ١٨) .
(٢) شرح التسهيل (٢٣/١) .

ابن الحاجب ، وهو : « ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب » [١] ، فالفعل في نحو : (أكرم محمد عليًا) عامل في الاسمين ؛ إذ تحصل به معنى في محمد ، وهو نسبة الإكرام إليه على جهة الوقوع منه ، ومعنى في علي وهو نسبة الإكرام إليه على جهة الوقوع عليه ، وكل من المعنيين يقتضي نوعًا خاصًا من الإعراب ليتميز به عن صاحبه ، فاقتضت الفاعلية في محمد أن يكون مرفوعًا ، والمفعولية في علي أن يكون منصوبًا .

وإذًا فالعامل هو قوام المعنى ، والمعنى هو مقتضي الإعراب .

ويرد قصور هذا التعريف أنه : « لا ينطبق على عوامل الأفعال ، كـ (لم) مثلًا ؛ إذ لم يتقوم بها معنى يقتضي الجزم » [٢] ، بل لا يشمل بعض عوامل الأسماء أيضًا [٣] ، فـ (ما) النافية التي تعمل عند الحجازيين الرفع والنصب لم يتقوم بها معنى يقتضي الإعراب .

وقريب من هذا التعريف – في مضمونه – تعريف البركوي ، وهو : « ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب » [٤] .

ويفسر الواسطة بأنها : « مقتضي الإعراب ، وهو في الأسماء توارد المعاني المختلفة عليها ، فإنها أمور خفية تستدعي علائم ظاهرة . فمثلًا إذا قلنا : (ضرب زيد غلام عمرو) أوجب ضرب كون آخر زيد مضمومًا ، وآخر غلام مفتوحًا ، بواسطة ورود الفاعلية على زيد ، والمفعولية على غلام ، بسبب تعلق ضربه بهما ، وأوجب غلام أيضًا كون آخر عمرو مكسورًا ، بواسطة ورود الإضافة عليه ، أي : كونه منسوبًا إليه الغلام » [٥] .

وواضح أن تفسير (الواسطة) على هذا النحو يشمل الأسماء وحدها ؛ لأنها هي التي تتوارد عليها المعاني المختلفة وتتعاقب ، أما الأفعال فتفسر فيها الواسطة أو المقتضي على نحو آخر ، وهو المشابهة التامة للاسم ، ولا تكون المشابهة تامة إلا بعد أن يشابهها لفظًا ومعنًى واستعمالًا [٦] . وحيث إن هذه المشابهة التامة لا تكون إلا في الفعل

---

(١) شرح الكافية للرضي (٢١/١) .
(٢) الصبان على الأشموني (١/٤٨ ، ٤٩) .
(٣) العوامل النحوية (ص ١٤) .
(٤) الإظهار (ص ٣٠) .
(٥) الإظهار (ص ٣٠ ، ٣١) .
(٦) يرى صاحب هذا الرأي ومعه جمهور النحويين أن المضارع يشبه الاسم في اللفظ والمعنى والاستعمال ؛ أما في اللفظ : فلموازنته له في الحركات والسكنات ؛ كضارب ويضرب ، ومدحرج ويدحرج . وأما في المعنى : فلقبول كل منهما الشيوع والخصوص ، فالاسم عند تجرده عن اللام (أداة التعريف) يفيد الشيوع ، وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصص .

المضارع وحده ، فقد اختص المضارع من بين الأفعال بإعرابه .

في هذا التعريف - كما في سابقه - يلحظ إلى جوار العامل والحركة الإعرابية شيء جديد وهو « مقتضي الإعراب » أو كما عبر عنه البركري بالواسطة ، فالعامل على هذا هو المؤثر ، والواسطة أو المقتضي هو الناقل للتأثير من العامل إلى المعمول ، والحركة الإعرابية هي الدالة على وقوع هذا التأثير ، والشاهد عليه .

وهذا يعني أن ثمة صلة معنوية بين العامل والمعمول ، وأن هذه الصلة المعنوية ناتجة عن تسلط العامل على المعمول ، وعما يتبع هذا التسلط من توارد للمعاني المختلفة في الأسماء ، أو تشابه في الأداء الصوتي والوظيفي والدلالي بين الأسماء والأفعال في الأفعال ، وأن هذه الصلة المعنوية تأتي بشاهد ظاهر يدل عليها وهو تلك الحركات الإعرابية في آخر المعمول اسمًا كان أو مضارعًا .

وهذا التعريف يدخل بنا في إحدى المشاكل النحوية التي أسرف النحاة القدامى في الوقوف عندها دون أن ينتهوا منها بشيء . وهي مشكلة العمل والإعراب ، أو الصلة بين الإعراب والعمل ، فهم يجعلون الإعراب نتيجة للعمل ، بل يتصورون أنه « شيء جاء من العامل يختلف به آخر المعرب » [1] ، ثم يختلفون في أصالته أو فرعيته في الأسماء والأفعال ، فإذا كان الإعراب أصلًا في الأسماء ، فإن العمل أصل في الأفعال .. هذه هي القضية النحوية الكلية التي أسرف النحاة في التدليل عليها ، غافلين بذلك عن أن الواقع اللغوي ذاته لا يؤيد ما يذهبون إليه من أصالة في الإعراب أو في العمل هنا أو هناك ؛ لأن من الأسماء ما لا يعرب ، ومن الأفعال ما لا يعمل ، والذي يحاوله النحويون لتصحيح قضيتهم يدخل في مجال التدليل المنطقي ، أكثر مما يدخل في مجال الوصف الواقعي لظاهرة لغوية . ومن ذلك قول ابن السراج [2] : « إنما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل ، وصار الفعل سببًا له وشاركه في المعنى ، وإن افترقا في الزمان ، كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم .. فكما أعربوا هذا أعطوا ذاك . والمصدر أعمل كما أعمل اسم الفاعل إذا كان الفعل مشتقًا منه . والأصل عندنا أن الأسماء لا تعمل في الأسماء

= كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال والحال ، يحتمل الحال والاستقبال ، وعند دخول أحدهما عليه يتخصص ، فيختص بالحال أو الاستقبال .

وأما في الاستعمال : فلوقوع كل منهما صفة لنكرة ، ولدخول لام الابتداء عليهما ، نحو ما جاء في : رجل ضارب أو يضرب ، إن زيدًا لضارب أو ليضرب . انظر : الإظهار (ص ٣١) ، والإنصاف (ص ٢١٧ ، ٢١٨) .

(١) تحفة الإخوان على العوامل (ص ١٧) . (٢) الأشباه والنظائر (١/ ٢٦٢) .

إلا ما ضارع الفعل منها » . ويقول أبو القاسم الزجاجي (١) : « ضارب تعمل عمل يضرب ، كما أن يضرب أعرب ؛ لأنه ضارعه فكذلك ضارب يعمل عمله لمضارعته إياه ، فحصل كل واحد منهما على صاحبه ، والمصدر الذي يكون بمعنى (أن فعل) أو (أن يفعل) يعمل عمل اسم الفاعل ؛ لأنه اسم الفعل وفيه دليل على الفعل » . ويقول صاحب البسيط (٢) : « أصل العمل للفعل ، ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهي الصفة المشبهة » .

وإذًا فعمل اسم الفاعل مثلًا ليس عن طريق الأصالة ، التي تستمد قوتها من الواقع اللغوي ، بل لأن بينه وبين الفعل شبهًا ، و « كما أعربوا هذا أعملوا ذاك » ولذلك « حمل كل واحد منهما على صاحبه » ، ومن ثم كان الضارب في « قولك : هذا الضارب زيدًا صار في معنى هذا الذي ضرب زيدًا وعمل عمله » (٣) ، فاسم الفاعل « أجري مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى » (٤) .

والأمر كذلك في بقية الأسماء العاملة ، فإنها تعمل لشبه بينها وبين الفعل ، أو بينها وبين اسم يشبه الفعل ، ومن ثم نجد مراحل الشبه متفاوتة ، وتتفاوت بحسبها قوة العمل حسب أصالة العمل أو ضعفه في العامل .

وهذا التدليل العقلي هو ما يوجد أيضًا في الأدلة التي قدموها لأصالة الإعراب في الأسماء ، وفرعيته في الفعل المضارع ، فالأسماء تعرب ؛ لأن « القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب » (٥) ؛ ويعني بالتقدم نحوًا من قيام العرض بالجوهر ، فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافًا إليها وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه » (٦) .

والمضارع يعرب لما سبق أن أشرت إليه من شبه بينه وبين الأسماء ، ويرفع أيضًا لقيامه مقام الاسم من وجهين (٧) :

أولهما : أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي فأشبه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه .

---

(١) الإيضاح في علل النحو (ص ١٣٥) .
(٢) الأشباه والنظائر (٢٦١/١ ، ٢٦٢) .
(٣) كتاب سيبويه (٩٣/١) .
(٤) المصدر السابق (٥٨٢/١) .
(٥) الأشباه والنظائر (٢٧٥/١) .
(٦) شرح الكافية للرضي (٢١/١) .
(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف (ص ٣٢٠) .

والوجه الثاني : أنه - بقيامه مقام الاسم - قد وقع في أقوى أحواله ، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب ، وأقوى الإعراب الرفع ؛ فلهذا كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم .

وهذه كلها أدلة عقلية لا تستمد مقدماتها من التركيب اللغوي ، وإنما تبدأ من النظر العقلي ، حتى الكوفيين الذين عرفوا في النحو باقترابهم من الواقع اللغوي نجدهم حين يدللون على ما يريدون يلجؤون إلى الفكر لا إلى اللغة ، وأرجو أن يتضح هذا في الباب الثالث من هذا البحث ، وحسبي هنا أن أشير إلى أنهم حين أنكروا فرعية العمل في الفعل المضارع لم يستندوا إلى اللغة نفسها وإنما رأوا أن : « إعراب الفعل المضارع بالأصالة لا للمشابهة ؛ وذلك لأنه قد يتوارد عليه أيضًا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه ، فيحتاج إلى إعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع تبعًا لتعينه ، وذلك نحو قولك : لا تضرب . رفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي »[1] .

وتأمل هذه التعريفات في ضوء الخلافات النحوية ينتهي بنا إلى نتيجة واضحة ، وهي أن هذه التعريفات على اختلافها تقوم على أساس المسلمات الذهبية ، وهو أساس قابل للمناقشة ؛ لأنه لا يرتكز على قاعدة لغوية بل على نظر عقلي منطقي ، ومن ثم أمكن النظر العقلي المجرد حينًا والمستند إلى ملاحظة الواقع اللغوي حينًا آخر ، أن يتصيد له أخطاء ، بل أن يلزمه بتناقضات كان في غنى عنها لو التزم (تحليل) اللغة ولم يخلط بين المنهج المنطقي والكلامي وبين المنهج اللغوي .

وهكذا يصبح كل ما تشير إليه مختلف التعريفات هو وجود (نظام) للحركات الإعرابية يربط بينها وبين الدلالة ، دون تفصيل لهذا النظام أو تحديد لهذا الربط .

والسبيل الآخر إلى معرفة العامل يعتمد على حصر الأقسام وبيان كل قسم ، فهو تعريف بالرسم كما يقول المناطقة ، ولعله أقرب إلى النحو منهجًا لاعتماده على استقراء المادة اللغوية ذاتها ، وإن كان بدوره لم يبرأ من الخلط المنهجي الذي أسلم إلى الاضطراب والتناول الجزئي الذي أدى إلى التناقض .

ويقسم النحاة العامل النحوي إلى قسمين : لفظي ، ومعنوي ؛ ذلك أن (العمل) عندهم قد يكون ناشئًا عن لفظ في التركيب بحيث يمكن نسبة العمل إليه ، وقد يكون

---

(١) شرح الكافية للرضي (٢/٢١١) .

الباعث عليه معنًى ذهنيًا من المعاني ولم يدل عليه في الكلام بلفظ من الألفاظ (١) .

وإذًا فالعامل اللفظي هو : « ما يكون للسان فيه حظ » (٢) .

وأما العامل المعنوي فهو : « ما لا يكون للسان فيه حظ ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب » (٣) .

العوامل اللفظية

وينقسم العامل اللفظي بوجه عام إلى قسمين رئيسين ؛ لأن عمله إما أن يتوقف على السماع دون أن يستند إلى قاعدة ، وإما أن يرتكز على قاعدة كلية غير محصورة الموضوع ، والقسم الأول هو العامل السماعي ، والقسم الثاني هو العامل القياسي .

العامل القياسي :

وهو تسعة أنواع :

الأول : الفعل :

وكل فعل يرفع معمولًا واحدًا ، سواء كان فاعلًا أو اسمًا ؛ لأن النسبة إلى المرفوع مأخوذة في مفهومه وضعًا فلا يكون بدونه ؛ « ذلك أن الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة إلى الفاعل المعين ، ولا شك أن تلك النسبة لا تفهم بدون الفاعل المعين ، فلا يفهم هذا المجموع من الحدث والزمان والنسبة – الذي هو المعنى المطابقي للفعل – بدون الفاعل المعين ، فلا يدل الفعل بنفسه على معناه المطابقي بل على الخبر – الذي هو معناه التضمني – والزمان » (٤) .

وأما من حيث عمل النصب فإن الفعل ينقسم إلى : « متعد وغير متعد ، فالمتعدي : ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب » (٥) ، أو هو : « ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل » (٦) . وأما غير المتعدي فهو : « ما لا يتوقف فهمه على متعلق كقعد » (٧) ،

---

(١) الإظهار (ص ٢١) .
(٢) الإظهار (ص ٤٠) .
(٣) انظر : لباب الإعراب في علم العربية (مخطوط) .
(٤) تحفة الإخوان (٤٣ ، ٤٤) .
(٥) شرح الرضي (٢٥٣/٢) ، وانظر أيضًا : (١١٥/١) .
(٦) الإظهار (ص ٣٦) .
(٧) الكافية (ص ٢٢) .

كما يفهم من كلام ابن الحاجب ، أو هو : « ما يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل نحو : قعد زيد ، ولا ينصب المفعول به بغير حرف الجر » (١) .

ويضيف صاحب الهمع (٢) إلى هذين القسمين قسمين آخرين ، هما : « الواسطة » وهو : الفعل الذي لا يوصف بتعد ولا لزوم ، وهو الفعل الناقص نحو كان وأخواتها ، والثاني : « ما يوصف بهما معًا » ، أي : باللزوم والتعدي جميعًا لاستعماله بالوجهين كشكر ونصح ، على الأصح ، فإنه يقال : شكرته وشكرت له ، ونصحته ونصحت له ... ولما تساوى فيه الاستعمالان صار قسمًا برأسه .

« ومن النحاة من أنكر هذا القسم ، وقال : أصله أن يستعمل بحرف الجر ، وكثر فيه الأصل والفرع ، ومنهم من قال : الأصل تعديه بنفسه وحرف الجر زائد » (٣) .

وينقسم المتعدي ثلاثة أقسام :

١ – متعد إلى مفعول واحد ؛ كضرب .

٢ – متعد إلى مفعولين ، وهو أقسام ثلاثة (٤) :

أ – ما كان مفعوله الثاني مباينًا للأول ، نحو : أعطيت زيدًا درهمًا .

ويجوز حذفهما ، وحذف أحدهما ، مع قرينة وبدونها .

ب – أفعال القلوب : وهي أفعال دالة على فعل قلبي ، داخلة على المبتدأ والخبر ، ناصبة إياهما على المفعولية ، نحو : علمت ، ورأيت ، ووجدت ، وزعمت ، وظننت ، وخلت ، وحسبت ، وهب بمعنى احسب غير متصرف . ولا يجوز حذف مفعوليها معًا ، أو أحدهما بدون قرينة ، ومع القرينة كثر حذفهما ، وقل حذف أحدهما .

جـ – أفعال ملحقة بأفعال القلوب ، نحو : صير ، وجعل ، وترك ، واتخذ . وهي تلحق بها في :

١ – مجرد الدخول على المبتدأ والخبر .

٢ – وعدم جواز حذفهما معًا ، أو حذف أحدهما فقط بلا قرينة .

---

(١) الإظهار (ص ٣٦) .

(٢) همع الهوامع (٢/٨٠) .

(٣) المصدر السابق ، وانظر : لباب الإعراب في علم العربية .

(٤) الإظهار (٣٦ ، ٣٧) ، وشرح الفصول الحسين (١٠١ – ١٠٧) .

٣ - وقلة حذف أحدهما فقط بها (١) .

٣ - متعد إلى ثلاثة مفاعيل :

أ - أصالة : وهما أعلم وأرى ، وهما أصل هذا الباب ، « فإن الهمزة تدخل على هذين الفعلين من أفعال القلوب فيزيدان بسببها مفعولًا آخر ، موضعه الطبيعي قبل المفعولين ؛ لأن معنى الهمزة المعدية حمل الشيء على أصل الفعل . فمعنى : أعلمتك زيدًا منطلقًا حملتك على أن تعلم زيدًا منطلقًا فلا بد أن تذكر أولًا المحمول ثم تذكر متعلق أصل الفعل وهو المحمول عليه ؛ لأن المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول ، والعادة جارية بأن يذكر الذات أولًا ، ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كما في المبتدأ والخبر ، والحال وذي الحال ، والموصوف والوصف » (٢) .

ب - حملًا على أعلم : في أخبر وخبَّر ، وأنبأ ونبَّأ ، وحدَّث . « فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعديًا إلى ثلاثة بعد التعدي إلى اثنين ... ولكن هذه الأفعال الخمسة أُلحقت في بعض استعمالاتها بأعلم المتعدي إلى ثلاثة ؛ لأن الإنباء والتنبئة ، والإخبار والتخبيْر والتحديث بمعنى الإعلام » (٣) .

وعند الأخفش أنه ينقل بالهمزة إلى ثلاثة باقي أفعال القلوب أيضًا ، قياسًا لا سماعًا ، فيقول : أحسبتك زيدًا قائمًا ، وكذا أظننتك وأخلتك وأزعمتك وأوجدتك (٤) .

الثاني : اسم الفاعل :

وهو يعمل عمل فعله المعلوم (٥) مفردًا بإجماع ، ومثنى ومجموعًا على خلاف ، فقد منع قوم عمل المجموع جمع تكسير ، كما منع سيبويه إعمال المثنى والجمع الصحيح المسند لظاهر ؛ لأنه في موضع يفرد فيه الفعل فخالفه ، فلا يقال : (مررت برجل ضاربين غلمانه زيدًا) وأجازه المبرد ؛ لأن لحاقه حينئذ بالفعل قوي من حيث لحقه ما يلحقه (٦) .

واسم الفاعل يعمل المبرد فعله الذي اشتق منه ، فإن كان لازمًا فهو يرفع الفاعل ، وإن كان متعديًا يرفع الفاعل وينصب المفعول به ، وإن تعدى إلى مفعول فهو يتعدى إلى

(١) المصدر السابق ، وانظر الهمع (١٥٨/١) وما بعدها .

(٢) شرح الرضي (٢٥٥/٢) . (٣) المصدر السابق ، وانظر الكافية (ص ٢٢) .

(٤) شرح الرضي (٢٥٥/٢) ، ولباب الإعراب في علم العربية ، ولب اللباب في علم الإعراب ، وشرح الفصول الخمسين (١٠٧ ، ١٠٨) .

(٥) الإظهار (ص ٣٨) ، والكافية (ص ١١) .

(٦) همع الهوامع (٩٥/٢) .

مفعول ، وإن تعدى إلى مفعولين فهو يتعدى إلى مفعولين ، وإن تعدى إلى ثلاثة مفاعيل فهو يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل (١) .

وهو إما أن يكون مصحوبًا بالألف واللام أو لا .

فإن كان اسم الفاعل صلة أل : فالجمهور على أنه يعمل مطلقًا من غير شرط ، ماضيًا وحالًا ومستقبلًا ؛ لأن عمله حينئذ بالنيابة ، فنابت أل عن الذي وفروعه ، وناب اسم الفاعل عن الفعل الماضي فقام تأوله بالفعل مع تأول أل بالذي مقام ما فاته من الشبه اللفظي ، كما قام لزوم التأنيث بالألف وعدم النظير في الجمع مقام سبب ثان في منع الصرف (٢) .

وعلى هذا الرأي المبرد (٣) .

ومثال اسم الفاعل المصحوب بأل ماضيًا قول امرئ القيس بن حجر (٤) .

والله لا يذهب شيخي باطلا

حتى أبير مالكًا وكاهلا

القاتلين الملك الحُلاحِلا

ومثاله حالًا قول الله تعالى : ﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ ﴾ [الأحزاب : ٣٥] ، وقول الشاعر :

إذا كنت معنيًا بمجد وسؤدد ... فلا تك إلا المجمل القول والفعلا

ومثاله مستقبلًا :

فبت والهم يغشاني طوارقه ... من خوف رحلة بين الظاعنين غدا

وذهب الأخفش والمازني إلى أن اسم الفاعل إذا كان مصحوبًا بأل فإنه لا يعمل مطلقًا ؛ لأن « أل فيه معرفة ، كهي في الرجل ، لا موصولة » (٥) . وأما النصب بعده « فتشبيهًا للمنصوب بالمفعول به لا لأنه مفعول به » (٦) عند الأخفش ، وبفعل مقدر عند المازني (٧) .

وثمة رأي ثالث ذكره الرماني وأبو علي الفارسي وهو أن « اسم الفاعل ذا اللام

(١) تحفة الإخوان (ص ٤٥) .
(٢) همع الهوامع (٢/٩٥) .
(٣) شرح الرضي (٢/١٨٧) .
(٤) شرح شواهد المغني (ص ١٢٨) .
(٥) المصدر السابق ، وانظر الهمع (٢/٩٦) .
(٦) همع الهوامع (٢/٩٦) .
(٧) المصدر نفسه .

لا يعمل إلا إذا كان ماضيًا نحو : « الضارب زيدًا أمس عمرو » فلا يعمل إذا كان حالًا أو مستقبلًا ، وقد نسب هذا الرأي لسيبويه [1] ، وفي هذه النسبة نظر ؛ إذ إن سيبويه لم يصرح بذلك بل قال : « الضارب زيدًا بمعنى ضرب » ، ويحتمل تفسيره بأنه إذا عمل بمعنى الماضي فالأولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال إذا كان التجريد يعمل بمعناها كما ذهب إلى ذلك الجمهور .

وإذا لم يكن مصحوبًا بأل فإنه يعمل بشروط :

١ - أن يكون مكبرًا ؛ فلا يعمل مصغرًا عند البصريين « لعدم وروده ولدخول ما هو من خواص الاسم عليه فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التي هي عمدة الشبه » [2] .

وقال الكوفيون - إلا الفراء - ووافقهم النحاس - : يعمل مصغرًا « بناء على مذهبهم أن المعتبر شبهه للفعل في المعنى لا في الصورة ، قال ابن مالك في (التحفة) ، وهو قوي بدليل إعماله محولًا للمبالغة بالمعنى دون الصورة » [3] .

٢ - ألا يكون موصوفًا قبل ذكر معموله [4] ؛ نحو : « جاءني ضارب شديد » فإن ذكر المعمول قبل وصفه جاز نحو : « جاءني رجل ضارب غلامه شديد » ومن النحاة من يشترط هذين الشرطين في اسم الفاعل المقرون بأل أيضًا [5] .

٣ - الاعتماد ؛ وهو شرط عند البصريين [6] .

ويكون الاعتماد على أحد أمور خمسة :

أ - الاعتماد على المبتدأ ، بأن يكون خبرًا له ؛ نحو : زيد ضارب أبوه عمرًا .

ب - الاعتماد على الموصوف ، بأن يكون صفة له ؛ نحو : جاءني رجل ضارب غلامه عمرًا .

جـ - الاعتماد على ذي الحال ، بأن يكون حالًا عنه ؛ نحو : جاءني زيد راكبًا فرسه .

د - الاعتماد على الاستفهام ؛ نحو : أقائم الزيدان ؟ وهل قائم الزيدان ؟

هـ - الاعتماد على النفي الصريح ؛ نحو : ما ضارب زيد ، وليس زيد ضاربًا أبوه

(١) المصدر نفسه ، وانظر شرح الكافية (١٨٧/٢) ، ولباب الإعراب في علم العربية .
(٢) همع الهوامع (٩٥/٢) . (٣) المصدر نفسه .
(٤) الإظهار (ص ٣٨) . (٥) المصدر السابق .
(٦) انظر : الهمع (٩٥/٢) .

عمرًا ، أو المؤول به ؛ نحو : غير مضيع نفسه عاقل (١) .

واسم الفاعل في الثلاثة الأول قد اعتمد على صاحبه ، وفي الاثنين الأخيرين قد وقع بعد ما هو بالفعل أولى وهو النفي والاستفهام ، فقوي شبهه بالفعل ؛ وذلك لأن اسم الفاعل – وكذلك اسم المفعول – مع مشابهتهما للفعل لفظًا ومعنًى لا يجوز أن يعملا في الفاعل والمفعول ابتداءً كالفعل ؛ لأن طلبه لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما ؛ لأنهما وضعا للذات المتصفة بالمصدر ، إما قائمًا بها كما في اسم الفاعل ، أو واقعًا عليها كما في اسم المفعول ، والذات التي حالها كذلك لا تقتضي فاعلًا ولا مفعولًا .

فلما كان عملهما فيهما على خلاف وضعهما روعي فيهما أن يكون موقعهما عند العمل موقع الفعل ؛ وذلك إما بكونه مسندًا ، أو بوقوعه بعد ما هو بالفعل أولى . فالأول إذا تقدم شيء يسندان بمعمولهما إليه ؛ لأن الإسناد إلى الشيء من لوازم الفعل ، فيعلم بتقدم المسند إليه كونهما مسندين . فأما إذا أُريد إسنادهما إلى شيء قيل جعلهما مع ذلك الشيء مسندين إلى مبنى آخر ؛ نحو : ضارب الزيدان ، لم يظهر فيهما معنى الفعلية وهو الإسناد من أول الأمر ، بل ربما توهم لهما قبل مجيء ما أسند إليه أنهما مع تنكيرهما مسند إليهما ؛ إذ هما اسمان ، والاسم ظاهره إذا ابتدئ به أن يكون مسندًا إليه ... ومن هنا اشترط للعمل إما تقويهما بذكر ما وضعا محتاجين إليه ، وهو ما يخصصهما . أو وقوعهما بعد حرف هو بالفعل أولى ؛ كحرف النفي والاستفهام (٢) .

ولم يشترط الكوفيون – ووافقهم الأخفش – الاعتماد على شيء من ذلك ، وأجازوا إعماله مطلقًا ؛ إذ المعتبر عندهم شبه الفعل في المعنى لا في الصورة (٣) .

٤ – أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال :

وإنما يشترط ذلك للعمل في المفعول لا في الفاعل ؛ لأنه لا يحتاج في الرفع إلى شرط زمان ، وإنما اشترط أحد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظًا ومعنًى ؛ لأنه إذا كان بمعنى الماضي شابهه معنًى لا لفظًا ؛ لأنه لا يوازنه مستمرًا (٤) .

وأجاز الكسائي أن يعمل بمعنى الماضي مطلقًا ، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال (٥) .

ويلحق باسم الفاعل في العمل أمثلة المبالغة ؛ لأنها محولة عنه « كضرّاب وضروب

---

(١) انظر : المصدر السابق ، وتحفة الإخوان على العوامل (٤٥ ، ٤٦) .
(٢) شرح الرضي (١٨٥/٢) . (٣) الهمع (٩٥/٢) .
(٤) شرح الكافية (١٨٥/٢) . (٥) الكافية (ص ١٩) .

ومضراب وعليم وحذر (١).

ولا يعمل باتفاق البصريين من هذه الأمثلة الخمسة إلا ثلاثة ، وهي التي حول إليها أسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قصد المبالغة ؛ وهي (٢) :

١ - فعّال نحو :

يا لرزّام رشحوا بي مقدمًا ... على الحرب خواضًا إليها الكتائبا

٢ - مفعال نحو : إنه لمنحار بوائكها .

٣ - فعول نحو قول أبي طالب بن عبد المطلب :

ضروب بنصل السيف سوق سمانها ... إذا عدموا زادًا فإنك عاقر

وأما فعيل وفَعِل المحولين عن فاعل للمبالغة ، فقد أعملهما سيبويه (٣) ، وأنشد لفعيل :

حتى شآها كليلٌ موهنًا عمل ... باتت طِرَابًا وبات الليل لم يَنَم

وأنشد لفعل :

حذر أمورًا لا تخاف وآمن ... ما ليس منجيه من الأقدار

على حين منع غيره إعمال هذين الوزنين . وفند ما استشهد به سيبويه (٤) .

وأما الكوفيون فإنهم يمنعون عمل شيء من أبنية المبالغة :

١ - لأنها زادت على معنى الفعل بالمبالغة ؛ إذ لا مبالغة في أفعالها .

٢ - ولفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل .

وعلى ذلك إن جاء بعد أمثلة المبالغة منصوب فبإضمار فعل (٥) .

ويرد البصريون ذلك بأنها إنما تعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان . وأيضًا فإنها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل . قالوا : ومن ثمة لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط ذلك في الصفة المشبهة (٦) .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) شرح الكافية (١٨٧/٢) ، وانظر الإظهار (ص ٣٨) .

(٣) انظر : شرح الرضي (١٨٧/٢ ، ١٨٨) ، وهمع الهوامع (٩٧/٢) .

(٤) المصدران السابقان .

(٥) شرح الرضي (١٨٧/٢ ، ١٨٨) ، وهمع الهوامع (٩٧/٢) .

(٦) المصادر السابقة .

الثالث : اسم المفعول :

ويعمل عمل فعله المجهول ، فيرفع نائب الفاعل ، ولا ينصب المفعول به إلا إذا اشتق من الفعل المتعدي إلى مفعولين أو ثلاثة .

واسم المفعول كاسم الفاعل في اشتراط الحال والاستقبال ، والاعتماد على صاحبه أو على حرفي الاستفهام أو النفي .. وعلى ذلك فلا لزوم لإعادة الكلام فيه .

ويبنى اسم المفعول من الفعل المتعدي مطلقًا :

فإن كان متعديًا إلى واحد فاسم المفعول يطلق على ذلك الواحد ، نحو : ضربت زيدًا فهو مضروب .

وإذا تعدى إلى اثنين ليسا بمبتدأ وخبر فهو يطلق على كل واحد منهما ، نحو : أعطيت زيدًا درهمًا لكل واحد من زيد والدرهم يقال له : المعطى .

وإن كانا في الأصل مبتدأ وخبرًا فاسم المفعول في الحقيقة واقع على مضمون الجملة (أي : مصدر الخبر مضافًا إلى المبتدأ) فالمعلوم في : (علمت زيدًا قائمًا) قيام زيد . وكذلك في : (جعلت زيدًا غنيًا) المجعول غنى زيد .

وإن كان متعديًا إلى ثلاثة وقع اسم المفعول على كل واحد من الأول ومن مضمون الثاني والثالث ، أي : مصدر الثالث مضافًا إلى الثاني ففي : أعلمتك زيدًا منطلقًا المخاطب معلم ، وانطلاق زيد أيضًا معلم[(١)] .

الرابع : الصفة المشبهة :

وتعمل عمل فعلها ، وهي في عملها محولة عن اسم الفاعل ، وإنما تعمل وإن لم توازن صيغها الفعل ، وإن لم تكن للحال والاستقبال ، واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظًا ومعنًى على خلاف (كما سبق ذكره) - لأنها شابهت اسم الفاعل ؛ لأن الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه ، فهو بمعنى ذو مضافًا إلى مصدره ، فحسن بمعنى ذو حسن .

وقد ذهب أكثر النحويين إلى أنها تعمل دون أن يشترط كونها بمعنى الحال .

وذهب أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة .

---

(١) انظر : العوامل المائة (ص ١٠) ، الكافية (ص ١٩) ، تحفة الإخوان على العوامل (ص ٤٦ ، ٤٧) ، وشرح الكافية (١٨٩/٢ ، ١٩٠) ، والهمع (٩٧/٢) .

وذهب السيرافي إلى أنها أبدًا بمعنى الماضي - وهو ظاهر كلام الأخفش - قال : « والصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يبنى منها قد فعل » .

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي .

وظاهر كلام الشلوبين أنها تكون بمعنى الحال وحده ، لا بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل ، قال : « وسواء رفعت أو نصبت ؛ لأنك قلت : مررت برجل حسن الوجه فحسن الوجه ثابت في الحال لا تريد مضيًا ولا استقبالًا » (١) .

وهي إما أن تكون مصحوبة باللام أو مجردة منها ، ومعمولها إما أن يكون مضافًا أو مقرونًا باللام ، أو مجردًا عنهما . فهذه ستة أقسام ، والمضاف إما أن يكون مضافًا إلى مقرون بأل أو مجردًا ، فصارت اثني عشر قسمًا . والمعمول في كل واحد من هذه الأقسام مرفوع أو منصوب و مجرور ، وإذًا فالأقسام ستة وثلاثون (٢) .

وأمثلة الوصف المصحوب بأل :

رأيت الرجل الحسن وجهٌ - ووجهًا - ووجهٍ برفع المعمول ونصبه وخفضه .

رأيت الرجل الحسن الوجهُ - الوجهَ - الوجهِ برفع المعمول ونصبه وخفضه .

رأيت الرجل الحسن وجهُ أبٍ - ووجهَ أبٍ - ووجهِ أبٍ برفع المعمول ونصبه وخفضه .

رأيت الرجل الحسن وجهُ الأبِ - ووجهَ الأبِ - ووجهِ الأبِ برفع المعمول ونصبه وخفضه .

رأيت الرجل الحسن وجهُه - ووجهَه - ووجهِه برفع المعمول ونصبه وخفضه .

رأيت الرجل الحسن وجهُ أبيه - ووجهَ أبيه - ووجهِ أبيه برفع المعمول ونصبه وخفضه .

وأمثلة الوصف المجرد منها :

رأيت رجلًا حسنًا وجهٌ - وجْهًا - حسن وجهٍ برفع المعمول ونصبه وخفضه .

رأيت رجلًا حسنًا الوجهُ - الوجهَ - الوجهِ برفع المعمول ونصبه وخفضه .

رأيت رجلًا حسنًا وجهُ الأب - وجهَ الأب -
حسن وجهِ الأب برفع المعمول ونصبه وخفضه .

رأيت رجلًا حسنًا وجهُ أبٍ - وجهَ أبٍ - وجهِ أبٍ برفع المعمول ونصبه وخفضه .

رأيت رجلًا حسنًا وجهُه - وجهَه - وجهِه برفع المعمول ونصبه وخفضه .

---

(١) انظر : همع الهوامع (٨٩/٢) . (٢) الكافية (ص ١٩) .

رأيت رجلًا حسنًا وجهُ أبيه – وجهَ أبيه – وجهِ أبيه برفع المعمول ونصبه وخفضه (١) .

ويمتنع من هذه المسائل باتفاق في المنع في النثر ، وإن اختلف في علته وفي وقوعه في الشعر والمسائل التالية :

أولًا : إذا كانت الصفة باللام مضافة إلى معمولها غير المضاف إلى ضمير الموصوف نحو : الحسن وجه .

ثانيًا : إذا كانت الصفة باللام وكان المعمول مضافًا إلى المضاف إلى الضمير نحو : الحسن وجه أبيه – الحسن وجه غلام أخيه .

ثالثًا : إذا كانت الصفة باللام مضافة إلى معمولها المجرد عن اللام والضمير نحو : الحسن وجه ، أو وجه غلام (٢) .

والرفع في الأمثلة الجائزة على الفاعلية عند سيبويه والبصريين ، وعلى أن المرفوع بدل من الضمير المستكن فيها عند الفارسي .

والنصب على أن المنصوب شبيه بالمفعول به إذا كان معرفة ، وعلى أنه تمييز إذا كان نكرة ، والجر على الإضافة (٣) .

الخامس : اسم التفضيل :

يعمل اسم التفضيل عمل فعله الذي اشتق منه ، نحو : ما من رجل أحسن فيه الحلم منه في العالم (٤) .

ومشابهة اسم التفضيل للفعل ضعيفة ، وكذلك لاسم الفاعل ؛ ولذلك وقع الخلاف في عمله في ما من شأنه أن يحتاج إلى قوة العامل .. ولذلك أيضًا يرفع المضمر المستتر الذي هو فاعله ؛ لأن مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوة العامل (٥) .

ومن ثم لا يرفع الاسم الظاهر إلا بشروط خمسة ، خلافًا ليونس الذي حكى عمله في الظاهر مطلقًا (٦) :

١ – أن يكون اسم التفضيل صفة لشيء من حيث اللفظ .

---

(١) همع الهوامع (٢/٩٩) .
(٢) شرح الرضي (٢/١٩٢ ، ١٩٣) .
(٣) الكافية (ص ١٩) .
(٤) العوامل المائة (ص ٦٠) ، وتحفة الإخوان (ص ٤٧) .
(٥) شرح الرضي (٢/٢٠٤) .
(٦) المصدر نفسه .

٢ - أن يكون صفة لمتعلق ذلك الشيء المشترك بين ذلك الشيء وغيره من حيث المعنى والحقيقة [١] .

٣ - أن يكون المتعلق في نفسه مفضلًا باعتبار الشيء الأول .

٤ - أن يكون ذلك المتعلق في نفسه مفضلًا عليه باعتبار غيره .

٥ - أن يكون اسم التفضيل منفيًا . وقد قاس ابن مالك النهي والاستفهام على النفي ، فقال فيما ينقله صاحب الهمع : « لا بأس باستعماله بعد نهي ، أو استفهام فيه معنى النفي ؛ كقولك : لا يكن غيرك أحب إليه الخير منك ، وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن » [٢] .

وقد منع أبو حيان هذا القياس قائلًا : « إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفي وجب اتباع السماع فيه والاقتصار على ما قاله العرب ، ولا يقاس عليه ما ذكر من الأسماء ، لا سيما ورفعه الظاهر إنما جاء في لغة شاذة ، فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السماع » [٣] .

والسبب في رفعه الظاهر مع هذه الشروط : « تهيؤه بالقرائن التي قارنته لمعاقبته الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها » [٤] .

ولا ينصب اسم التفضيل المفعول به ، سواء كان مظهرًا أو مضمرًا [٥] .

وذهب بعض النحاة إلى أنه ينصب المفعول به إن أول بما لا تفضيل فيه ، ورده أبو حيان بأنه : « وإن أول بما لا تفضيل فيه فلا يلزم عنه تعديه كتعديه ، وللتراكيب خصوصيات » [٦] .

---

(١) المصدر نفسه . (٢، ٣) همع الهوامع (١٠٢/٢) .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) يتعدى اسم التفضيل إلى المفعول الواحد - الذي لا يفهم فعله علمًا أو جهلًا - (باللام) ، نحو : هو أبذل للمعروف ، فإن كان يفهم فعله علمًا أو جهلًا تعدى (بالباء) نحو : هو أعرف بالنحو وأجهل بالفقه .

وإن كان المفعول به يتعدى إليه بحرف الجر تعدى إليه اسم التفضيل به نفسه ؛ نحو : هو أمر منك بفلان وأرمى منك بالنشاب .

ويتعدى إلى أول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام ، ويبقى ثانيهما في البابين ، نحو : هو أكسى منك لعمرو الثياب - وأعلم منك لزيد منطلقًا .

« وكان القياس أن يتعدى إلى الثاني أيضًا باللام ، إلا أن الفعل لا يتعدى بحرفي جر متماثلين لفظًا ومعنى إلى شيئين من نوع واحد كمفعول بهما أو مكانين أو زمانين » . انظر شرح الرضي (٢٠٤/٢) ، والهمع (١٠٢/٢) ، وتحفة الإخوان (ص ٤٨) .

(٦) همع الهوامع (١٠٢/٢) .

فإن ورد ما يوهم جواز نصبه المفعول به أول ، على تقدير فعل يفسره أفعل :

ففي قوله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١١٧] يقدر فعل ناصب يدل عليه اسم التفضيل ، أي : (هو أعلم من كل واحد . يعلم من يضل عن سبيله) .

وفي قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٤] على إعراب حيث مفعولاً به ، يقدر فعل ينصبها ويدل عليه أعلم ، والتقدير كما في شرح التسهيل : (والله أعلم يعلم مكان جعل رسالاته) .

وكذلك لا ينصب اسم التفضيل شبه المفعول به ؛ إما لأنه لا ينصب المفعول به فلا ينصب أيضًا شبيهه ، وإما لأن نصب ذلك في الصفة فرع الرفع ... وهو توطئة للإضافة إلى ما كان مرتفعًا به ، وهو لا يرفع الفاعل الظاهر إلا بشروط ... وإن رفعه لا يضاف إليه [(١)] .

كذلك لا ينصب اسم التفضيل مفعولاً مطلقًا [(٢)] .

وينصب غير ذلك من الظرف والحال والتمييز ، ويعمل فيها بلا شرط ؛ لأن الظرف والحال يكفي فيهما رائحة الفعل ، والتمييز يعمل فيه الخالي عن معنى الفعل ؛ نحو : رطل زيتًا [(٣)] .

السادس : المصدر :

ويعمل عمل فعله ، لازمًا ومتعديًا إلى واحد فأكثر ، أصلًا أو إلحاقًا على خلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين ، تبعًا لاختلافهم في الأصالة بين المصدر والفعل [(٤)] .

ولا يقدر عمله بزمان [(٥)] .

وإنما يعمل المصدر عمل فعله ماضيًا ؛ « لأن معنى المصدر هو ما لا بد له في الوجود من محل يقوم به ومكان وزمان ، وبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي وبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقًا من غير نظر إلى ما يحتاج إليه في وجوده ، ولا يلزم أن يكون وضع الواضع لكل لفظ على أن يلزمه في اللفظ ما يقتضي ذلك اللفظ معناه » [(٦)] .

---

(١) شرح الرضي (٢/٢٠٤) . (٢) الهمع (٢/١٠٢) .

(٣) تحفة الإخوان (ص ٤٨) .

(٤) انظر الإنصاف – المسألة الثانية والعشرين (ص ١٤٤ – ١٥١) .

(٥) انظر الهمع (٢/٩٣) . (٦) شرح الكافية (٢/١٧٩) .

ولا يعمل المصدر عمل فعله إلا بشروط في بنيته وفي جملته :

١ - الا يكون مفعولًا مطلقًا :

وذلك إذا قدر بأن المصدرية (مخففة وغير مخففة) والفعل ، أو قدر بما المصدرية والفعل .

مثال تقدير أن غير مخففة للماضي قول الشاعر :

أمِنْ بَعْد رَمْي الغانياتِ فؤادَهُ

وللمستقبل قوله :

فَرُمْ بيديكَ هل تستطيعُ نَقْلاً جبالًا من تهامةَ راسياتِ

ومثال تقدير (ما) للماضي والحال : ﴿ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٠٠] ، ﴿ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ ﴾ [الروم : ٢٨] .

ومثال المخففة للثلاثة قوله :

عَلِمتُ بَسْطَكَ للمعروف خير يدٍ فلا أرى فيك إلا باسطًا أملا

وقوله :

لو علمنا إخلافكم عِدَة السلم عدمتم على النجاة معينا

وقوله :

لو علمتُ إيثاري الذي هوَتْ ما كنتُ منها مُنفيًا عن إلف

وتقدر المخففة للثلاثة بعد العلم .

وتقدر غيرها بعد لولا – أو الفعل ، إذا قدرت قبله كراهة أو إرادة أو خوفًا أو رجاء أو منعًا أو نحوها .

وهذا التقدير دائم عند الجمهور . خلافًا لابن مالك الذي جعله غالبًا (١) .

٢ - الا يتقدم معموله عليه :

لأنه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل ، والحرف المصدري موصول ، ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفصل الذي هو صلة الحرف ، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول ، ويؤول ما أوهم تقدم المعمول على إضمار فعل ؛ كقوله :

الحلم عند الجهل للذلة إذعان

---

(١) الهمع (٩٣/٢) .

هذا رأي الجمهور . وأجاز ابن السراج تقديم معموله عليه . فأجاز : يعجبني عمرًا ضرب زيد [١] .

ووافق ابن السراج الجرجاني والبيضاوي [٢] .

٣ - ألا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي :

سواء كان تابعًا أو غيره ، كما لا يفصل بين الموصول وصلته ، وسواء في التوابع النعت وغيره خلافًا لأبي حيان في التسهيل ؛ إذ قال : « ولا مفعول قبل تمامه » [٣] . فلا يقال : عجبت من ضربك الشديد زيدًا ، ولا من شربك وأكلك اللبن ، بل يجب تأخيره كقوله :

إن وجدي بك الشديد أراني عاذرًا من عهدت فيك عذولا

ويؤول ما أوهم الفصل نحو قول الله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ [الطارق : ٨ ، ٩] ونحو قول الحطيئة :

أزمعت يأسًا مبينًا من نوالكم ولن ترى طاردًا للحر كاليأس

والتقدير في : ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ . يقدر : يرجعه يوم . كما أن تقدير البيت يئست من نوالكم [٤] .

٤ - ألا يحذف المصدر مع بقاء معموله :

« لأنه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وإبقاء البعض » [٥] إلا أن يدل دليل قوي عليه إذا كان ظرفًا أو شبهه نحو : اللهم ارزقني من عدوك البراءة ، وإليك الفرار . قال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾ [النور : ٢] ، وقال : ﴿ بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾ [الصافات : ١٠٢] .

قال الرضي : « وتقدير الفعل في مثله تكلف ، وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أول به ، فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع أنه لا يلزمه أحكامه » [٦] .

٥ - أن يكون مفردًا :

فلا يعمل مثنى ولا مجموعًا .

وما ورد من ذلك مؤول على النصب بمضمر عند أبي حيان والجمهور ؛ « لأنه يزيل

---

(١) المصدر السابق ، وانظر شرح الكافية (١٨١/٢) .
(٢) انظر : تحفة الإخوان (ص ٤٩) .
(٣) لباب الإعراب (مخطوط) .
(٤) همع الهوامع (٩٣/٢) .
(٥) المصدر السابق .
(٦) شرح الرضي (١٨١/٢) .

المصدر عن الصفة التي هي أصل الفعل »[1] .

وجوز قوم عمله في الجمع المكسر ، واختاره ابن مالك [2] ، قال : « لأنه وإن زالت معه الصيغة الأصلية فالمعنى معها باق ومتضاعف بالجمعية ؛ لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكررًا بعطف » وقد سمع : تركته بملاحس البقر أولادها .

وقال الشاعر :

مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

٦ - أن يكون مكبرًا غير محدود :

فلا يعمل مصغرًا ، كما لا يعمل إذا كان محدودًا بالتاء ؛ كعجبت من ضربتك زيدًا ، وشذ قوله :

بضربة كفيه الملا نفس راكب

للعلة التي سبق ذكرها [3] .

٧ - أن يكون ظاهرًا :

فلا يعمل مضمرًا عند جمهور البصريين ؛ لأن ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة ، كما أن ضمير العلم ليس بعلم ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس .

ويرى الكوفيون [4] جواز إعماله مضمرًا ، مستدلين بقول الشاعر [5] :

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم ... وما هو عنها بالحديث المرجم

أي : وما الحديث عنها ، وقد أوله البصريون على متعلق عنها . أعني : مقدرًا .

ويقصر الفارسي [6] وابن جني عمل المضمر على المجرور وحده ، دون المفعول الصريح .

وقاس أبو حيان [7] إعماله في الظرف على المجرور ؛ « إذ لا فارق بينهما » وقد أجازه جماعة من النحاة .

---

(١) الهمع (٩٣/٢) . (٢) المصدر السابق ، ولباب الإعراب .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) انظر : شرح المفصل (٥٩/٦ ، ٦٠) ، والهمع (٩٣/٢) .

(٥) وهو زهير – انظر الدرر اللوامع (٢/٢) .

(٦) شرح التصريح (٦٢/٢ ، ٦٣) ، وحاشية العليمي على التصريح .

(٧) الدرر اللوامع (١٢٢/٢) .

ثم المصدر أقسام ثلاثة ؛ لأنه إما أن يكون مضافًا أو منونًا أو معرفًا بأل .

١ - المضاف :

قال السيوطي : « إعماله مضافًا أكثر من إعماله منونًا استقراء » (١) .

وعلل ابن مالك هذه الكثرة « بأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف ، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل ، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول أل والتنوين ، فقويت بها مناسبة المصدر للفعل » (٢) .

أ - وأكثر ما تكون إضافته إلى الفاعل ؛ « لأنه محله الذي يقوم به ، فجعله معه كلفظ واحد بإضافته إليه أولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد .

وأيضًا فإن طلبه للفاعل شديد من حيث العقل ؛ لأنه كمحله الذي يقوم به ، وعمله ضعيف لضعف مشابهته الفعل ، فلم يبق إلا الإضافة » (٣) .

وبناءً على هذه التعليلات جعل الرضي أقوى أقسام المصدر في العمل المضاف إلى الفاعل لا المنون كما هو المشهور ؛ وذلك « لكون الفاعل إذًا كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل ، فيكون عند ذلك أشد شبهًا بالفعل » (٤) .

ب - وتجوز إضافته إلى المفعول إذا قامت القرينة على كونه مفعولاً .

وتكون القرينة :

بمجيء تابع له منصوب حملاً على المحل نحو : أعجبني ضرب زيد الكريم .

أو بمجيء الفاعل بعده صريحًا ، كقول الشاعر :

أمن رسم دار مربع مصيف ... لعينيك من ماء الشؤون وكيف

أو بقرينة معنوية نحو : أعجبني أكل الخبز (٥) .

وإذا أضيف للمفعول فهل يحذف الفاعل أولاً ؟ أقوال :

أ - يرى البصريون قلة حذف الفاعل إذا أضيف المصدر لمفعوله ؛ كقوله : ﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾ [فصلت: ٤٩] أي : دعائه الخير (٦) .

وبفرقون بينه وبين الفعل ؛ « لأن الموجب للمنع في الفعل تنزيله إذا كان ضميرًا

(١) الهمع (٩٣/٢) .
(٢) المصدر السابق .
(٣) شرح الرضي (١٨٢/٢) .
(٤) المصدر السابق .
(٥) المصدر نفسه .
(٦) الهمع (٩٤/٢) .

متصلًا كالجزء منه بدليل تسكين آخره ، وللفصل به بين الفعل وإعرابه في يفعلان ، وحذف الجزء من الكلمة لا يجوز بقياس وحمل عليه المنفصل والظاهر .. أما المصدر فلا يتصل به ضمير فاعل ، فلم تكن نسبة فاعله منه نسبة الجزء من الكلمة » (١) .

ب – ويرى الكوفيون أنه لا يحذف ، بل يضمر في المصدر كما يضمر في الصفات والظروف ؛ « لأن الفاعل لا يجوز حذفه » (٢) .

جـ – ورأى ابن الأبرش أنه ينوي إلى « جنب المصدر ... ولا يجوز أن يقال : إنه محذوف ؛ لأن الفاعل لا يحذف ، وكذلك لا يضمر ؛ لأن المصدر لا يضمر فيه ؛ لأنه بمنزلة اسم الجنس » (٣) .

ويرى المحققون أنه يجوز بقاء الفاعل مع الإضافة إلى المفعول وإن خصه بعضهم بالشعر .

وكما تجوز إضافته إلى الفاعل والمفعول تجوز إضافته إلى الظرف أيضًا ، فيعمل فيما بعده رفعًا ونصبًا (٤) .

٢ - المنون :

ويرى جمهور البصريين أن إعماله منونًا أكثر من إعماله معرفًا بأل ؛ « لأن فيه شبهًا بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة » (٥) .

وأنكر الكوفيون عمله منونًا ، فإذا وقع بعده مرفوع أو منصوب فعلى « إضمار فعل يفسره المصدر من لفظه ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ﴾ [البلد : ١٤ ، ١٥] ، التقدير : يطعم » (٦) .

ورد البصريون بأن التقدير خلاف الأصل .

٣ - المعرف باللام :

أ – يرى سيبويه والخليل (٧) : جواز إعمال المصدر المعرف باللام مطلقًا ، نحو

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر السابق ، وانظر شرح المفصل (٦٢/٦) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الدرر اللوامع (١٢٥/٢) ، وشرح المفصل (٦٢/٦) .

(٥) المصدر السابق .

(٦) همع الهوامع (٩٤/٢) .

(٧) شرح الرضي (٩٤/٢) .

قول الشاعر :

ضعيف النكاية أعداءه   يخال الفرار يراخي الأجل

وقول مالك بن زغبة الباهلي [١] :

لقد علمت أولى المغيرة أنني   كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

ب - وأنكره كثيرون ، منهم المبرد ؛ « لاستقبحال الاسمية فيه ، وقال في قوله : أعداءه : أي في أعدائه ، قال : أو يكون منصوبًا بمصدر منكر مقدر ، أي : ضعيف النكاية نكاية أعدائه ، فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه » [٢] .

جـ - ويرى ابن طلحة وابن الطراوة أنه يجوز « إن عاقبت أل الضمير نحو : إنك والضرب خالدًا المسيء إليه ، فإن لم تعاقبه فلا يجوز إعماله . نحو : عجبت من الضرب زيد عمرًا » [٣] .

ويرى الزجاج [٤] وابن عصفور : أن إعمال المنون أقوى من المضاف ، على عكس الرضي الذي سبق نقل رأيه في ترجيح المضاف إلى الفاعل على كل ما سواه . وقد علل الزجاج رأيه بأن « ما شبه به نكرة فكذا ينبغي أن يكون نكرة » .

ورد بأن إعماله ليس للشبه بل بالنيابة عن حرف مصدري ، والفعل المنوب عنه في رتبة المضمر .

ويرى بعضهم أن المضاف والمنون يستويان في الإعمال .

ويرى أبو حيان أن المساواة بينهما في ترك الإعمال في القياس ؛ « لأن المصدر قد دخله خاصة من خواص الاسم ، فكان قياسه ألا يعمل » [٥] .

السابع : الاسم المضاف :

وقد ذهب جماعة من النحويين إلى أن الاسم المضاف يعمل الجر في المضاف إليه ؛ « لأنه إما بتقدير حرف الجر كما في الإضافة المعنوية ، أو محمولة على ما بتقديره لكونه فرعه كما في الإضافة اللفظية » [٦] ، عند من يقدر حرفًا في المضاف إليه وأن المضاف

---

(١) الدرر (٢/٢٥) .   (٢) المصدر نفسه .

(٣) الهمع (٢/٢٤) ، وشرح التصريح (٢/٦٣) .

(٤) شرح المفصل (٦/٦٠ ، ٦١) والمصدران السابقان .

(٥) انظر في كل الأوجه السابقة : همع الهوامع (٢/٩٣ ، ٩٤) .

(٦) همع الهوامع (٢/٤٦) .

إنما يعمل لنيابته عنه .

وعند جماعة أخرى أن المضاف يعمل أصالة لا على تقدير جار [١] . وأرجو أن أفصل ذلك في موضعه من العوامل المعنوية .

ويشترط لعمل المضاف الجر في المضاف إليه [٢] :

١ - أن يكون المضاف اسمًا مجردًا عن تنوينه وما يقوم مقامه لأجل الإضافة .

٢ - ألا يكون مساويًا للمضاف إليه في العموم والخصوص ، بالترادف ؛ كليث وأسد ، أو بغيره ؛ كإنسان وناطق .

٣ - ألا يكون أخص منه مطلقًا كأحد اليوم .

والإضافة قسمان : معنوية ولفظية .

أولًا : الإضافة المعنوية :

وهي ما لا يكون المضاف فيها صفة مضافة إلى معمولها ، أي : فاعلها أو مفعولها ، وهي على ضربين [٣] :

أ - ألا يكون المضاف صفة ، نحو : غلام زيد .

ب - أن يكون المضاف صفة لكن غير مضافة إلى معمولها نحو : مصارع مصر - الله خالق السموات والأرض .

ذلك لأن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف إليه [٤] .

ثم إن الإضافة المعنوية تقسم نحويًا إلى ثلاثة أقسام ؛ لأنها إما أن تكون بمعنى اللام أو بمعنى من أو بمعنى في [٥] .

---

(١) لباب الإعراب . (٢) تحفة الإخوان (ص ٤٩) .

(٣) شرح الرضي (٢٥٢/١) .

(٤) وشرط الإضافة المعنوية - وهي الحقيقية - تجريد المضاف من التعريف .
فإن كان ذا لام حذفت لامه ، وإن كان علمًا نُكّر ، بأن جعل واحدًا من جملة من سمي بذلك اللفظ ، ولا يجوز إضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها .
وقد جوز الكوفيون إضافة بعض المعارف ، كما جوز الرضي إضافة العلم ؛ لأنه لا يمنع من اجتماع تعريفين على معرف واحد . انظر : شرح المفصل (١٢١/٢) ، وشرح الرضي (٢٥٣/١) .

(٥) يقول مفتي زاده : « المضاف إليه إما مباين للمضاف ، وإما مساوٍ له ، وإما أعم مطلقًا ، وإما أخص مطلقًا ، وإما أخص من وجه - فإن كان مباينًا : فإن كان ظرفًا فالإضافة بمعنى في ، وإلا فبمعنى اللام . وإن كان مساويًا كليث وأسد ، أو أعم مطلقًا كأحد اليوم فالإضافة على التقديرين ممتنعة . وإن كان أخص =

١ – بمعنى اللام : وهو ما لا يكون المضاف إليه من جنس المضاف وظرفه . سواء كان مباينًا له نحو : غلام زيد ودار عمرو . أو أخص منه أو أعم منه من وجه ولم يكن أصله كقولهم : فضة خاتمك خير من فضة خاتمي .

٢ – بمعنى من : وهو ما يكون فيه بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه ، ويكون المضاف إليه أصلًا له ؛ نحو : خاتم فضة ، فإنما تكون خاتمًا وغيره ، كما أن الخاتم يكون منها ومن غيرها .

٣ – بمعنى في : وهو ما يكون فيه المضاف إليه ظرفًا للمضاف ، وهو قليل ، نحو : ضرب اليوم .

وتفيد الإضافة المعنوية تعريفًا مع المعرفة [١] ، وتخصيصًا مع النكرة .

وإنما أفادت تعريفًا مع المعرفة ؛ « لأن وضعها لتفيد لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصية ليست للباقي معه ، مثلًا إذا قلت : غلام زيد راكب – ولزيد غلمان كثيرة – فلا بد أنه تشير به إلى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوية بزيد ، إما بكونه أعظم غلمانه ، أو أشهر بكونه غلامًا له دون غيره ، أو يكون غلامًا معهودًا بينك وبين المخاطب ... وبالجملة بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان [٢] .

ثانيًا : الإضافة اللفظية :

وهي إضافة اسم إلى اسم لفظًا والمعنى على غير ذلك . وتسمّى غير محضة . وهي ضربان [٣] :

١ – اسم الفاعل إذا أضيف مرادًا التنوين ؛ نحو : هذا ضارب زيد غدًا ، إذا أريد الاستقبال وكذلك الحال ، وأصله التنوين والنصب لما بعده ؛ نحو : هذا ضارب زيدًا ... فيمكن حذف التنوين لضرب من التخفيف وخفض ما بعده ، كأنه يشبه بالإضافة المحضة بحكم أنه اسم والنصب به عارض لشبه الفعل ... ولولا تقدير الانفصال لما جرى وصفًا

= مطلقًا كيوم الأحد وعلم الفقه فالإضافة بمعنى اللام .

وإن كان أعم من وجه فإن كان المضاف إليه أصلًا للمضاف فالإضافة بمعنى من ، وإلا فهي أيضًا بمعنى اللام .

انظر : تحفة الإخوان على العوامل (ص ٤٩) .

(١) قال صاحب لباب الإعراب : « إلا نحو : غير ومثل وشبه لتوغلها في الإبهام إلا إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه ... أو مماثلته » .

(٢) شرح الرضي (٢٥٣/١) .

(٣) شرح الرضي (٢٥٦/١ ، ٢٥٧) .

على النكرة نحو قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ [الأحقاف : ٢٤] .

٢ - الصفة الجاري إعرابها على ما قبلها :

وهي في المعنى لما أضيفت إليه وذلك نحو : (مررت برجل حسن الوجه ومعمور الدار ، وامرأة جائلة الوشاح) ، والتقدير في هذه الأشياء كلها الانفصال ؛ لأن الأصل : حسن وجهه ، ومعمورة داره ، وجائل وشاحها .

والإضافة اللفظية لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا ، وإنما تفيد نوعًا من التخفيف في اللفظ ومن ثم فإنها في حالها قبل الإضافة وبعدها سواء في التنكير وعدم التعريف ؛ ولذلك :

١ - تقع صفة لنكرة مفصولة ومضافة ؛ نحو : مررت برجل حسن الوجه ، وحسن وجهه .

٢ - يجوز دخول الألف واللام مع الإضافة نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه [1] .

الثامن : الاسم المبهم التام :

وينصب معموله على التمييز ، فعمله النصب وحده ؛ لشبهه بالفعل التام بالفاعل الذي يذكر بعد الفعل حقيقة أو حكمًا [2] .

ويشترط في معموله أن يكون نكرة عند البصريين ، خلافًا للكوفيين الذين يجوزون كون التمييز معرفة [3] .

وفي تقديمه على عامله خلاف [4] .

ومعنى أن يكون تامًا « كونه بحالة يمتنع إضافته وهو عليها إلى شيء آخر » [5] .

ويكون تمامه بالأشياء الآتية :

١ - بالتنوين - ظاهرًا كما في : رطل زيتًا ، أو مقدرًا كما في : مثاقيل ذهبًا ، وخمسة عشر درهمًا .

٢ - بنون التثنية ... كما في : منوان سمنًا .

٣ - بنون شبه الجمع نحو : عشرون درهمًا .

٤ - بالإضافة نحو : ملؤه ذهبًا ، ومثله فضلًا .

---

(١) شرح المفصل (١١٩/٢) .
(٢) تحفة الإخوان (ص ٥٠) .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) انظر : شرح المفصل (٧٣/٢ ، ٧٤) .
(٥) الإظهار (ص ٣٩) .

والمبهم المحتاج إلى التمييز في الإضافة هو المضاف لا المضاف إليه ؛ « لأنك لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت : ملء الإناء ومثل زيد ؛ لاحتاج الكلام أيضًا إلى التمييز لإبهام المثل والمثل » .

وإذا تم الاسم بهذه الأشياء « شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلامًا تامًا فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم ، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملًا لمشابهته الفعل التام بفاعله ، وهذه الأشياء التي تم بها الاسم إنما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل »[(١)] .

٥ - وقد يكون تمامه بنفسه لا بشيء آخر غيره ، وذلك في شيئين[(٢)] :

أ - الضمير المبهم وهو الأكثر الأغلب . ويكون - غالبًا - فيما يفيد معنى المبالغة والتفخيم .

نحو : نعم رجلًا ، وبئس عبدًا ، وساء مثلًا .

ونحو : يا له رجلًا ، ويا لها قصة ، ويا لك ليلًا ، ويا لها خطة ، وما أحسنها مقابلة ، ولله دره رجلًا جاءني ، وويحه رجلًا لقيته .

ب - اسم الإشارة :

نحو : ﴿ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ ﴾ [المدثر : ٣١] عند من يقول : إنه تمييز لا حال .

والعامل في التمييز في هذين الموضعين هو الضمير واسم الإشارة ؛ « لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله »[(٣)] .

التاسع : ما فيه معنى الفعل :

وهو كل لفظ يفهم منه معنى الفعل الاصطلاحي[(٤)] :

١ - **ومنه أسماء الأفعال** : وقد وضعت للدلالة على صيغ الأفعال ، كما تدل الأسماء على مسمياتها ، والهدف من ذلك نوع من الإيجاز والاختصار مقرونًا بنوع من المبالغة « ولولا ذلك كانت الأفعال - التي هذه الألفاظ أسماء لها - أولى بموضعها » ووجه الاختصار فيها « مجيئها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد

---

(١) شرح الرضي (٢٠٠/١) .
(٢) همع الهوامع (٢٥٠/١ ، ٢٥١) .
(٣) شرح الرضي (٢٠١/١) .
(٤) تحفة الإخوان (ص ٥١) .

وصورة واحدة » (١) .

وتكون غالبًا بمعنى الأمر (٢) ؛ وذلك لأن الغرض منها – مع ما فيها من المبالغة – الاختصار و « الاختصار يقتضي حذفًا ، والحذف يكون مع قوة العلم بالمحذوف ، وهذا حكم مختص بالأمر ؛ لأن الأمر يستغنى فيه – في كثير من الأمر – عن ذكر ألفاظ أفعاله اكتفاءً بشواهد الأفعال » (٣) .

ومن أمثلته : ها زيدًا ، أي : خذه . ورويدَ زيدًا ، أي : أمهله . وهلمّ زيدًا ، أي : أحضره . وهات شيئًا ، أي : أعطه . وبلهَ عليًا ، أي : دعه . وعليكَ خسنًا ، أي : الزمه . ودونك بشرًا ، أي : خذه .

ويجيء بمعنى الماضي أيضًا ؛ لأنه وإن اختلف مع الأمر في قوة العلم بالمحذوف التي هي أصل هذه الأسماء إلا أنه قد يقع الحذف أيضًا في بعض الأخبار ؛ « لدلالة الحال على المراد ، ووضوح الأمر فيه وكونه محذوفًا كمنطوق به لوجود الدليل عليه (٤) ؛ ولذلك استعمل في الخبر بعض هذه الأسماء ومنها :

هيهات الأمر ، أي : بعد . شتان زيد وعمرو ، أي : افترقا . سرعان زيد ووشكان عمرو ، أي : قربا .

وإنما رأى النحاة كون هذه الكلمات أسماء وليست أفعالًا مع أدائها معاني الأفعال ؛ لما بين هذه الأسماء والأفعال من خلاف ، في أمور :

أولها : اختلاف في الصيغ ؛ فصيغ هذه الكلمات مخالفة لصيغ الأفعال ، ثم اختلاف في التصرف ؛ إذ إن هذه الكلمات لا تتصرف تصرف الأفعال .

يؤكدهما ما نراه في الاستعمال من تقبل بعضها لعلامات الأسماء ؛ إذ تدخل اللام على بعضها كما يدخل التنوين في بعض . ثم ما يفرضه تحليل التركيب من إدراك لأصلها وهو كون بعضها ظرفًا وبعضها جارًا ومجرورًا (٥) .

وحكم أسماء الأفعال أنها مبنية ؛ « لمشابهتها مبنى الأصل ، وهو فعل الماضي والأمر ... أو لكونها أسماء لها أصل البناء وهو مطلق الفعل » (٦) .

وحكمها من حيث التعدي واللزوم حكم الأفعال التي هي بمعناها ، إلا أن « الباء » تزاد

---

(١) شرح المفصل (٤/٢٥) .
(٢) الإظهار (ص ٤٠) ، والكافية (ص ١٦) .
(٣) شرح المفصل (٤/٢٥) .
(٤) المصدر السابق .
(٥) انظر : شرح الرضي (٢/٦٣) .
(٦) المصدر نفسه .

في مفعولها كثيرًا . نحو : (عليك به) لضعفها في العمل فتعمد بحرف عادته إيصال اللازم إلى الملزوم [١] .

ولا يتقدم مفعولها عليها عند البصريين ؛ « نظرًا إلى الأصل ؛ لأن الأغلب فيها إما مصادر – ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها – وإما صوت جامد في نفسه منتقل إلى المصدرية ، ثم منها إلى اسم الفعل . وإما ظرف أو جار ومجرور ، وهما ضعيفان قبل النقل أيضًا لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل » [٢] .

وجوز الكوفيون ذلك ، استدلالًا بنحو قول الشاعر :

يا أيها المائح دلوي دونكما إني رأيت الناس يحمدونكا

وقد رد البصريون هذا الاستدلال بأن (دونك) في البيت ليس اسم فعل ، بل هو ظرف خبر لدلوي [٣] .

٢ – ومنه الظرف المستقر : وهو « ما كان متعلق الجار محذوفًا فعلًا عامًا متضمنًا في الجار والمجرور عند الجمهور ، أو هو ما كان المتعلق محذوفًا سواء كان فعلًا عامًا أو خاصًا عند بعض النحاة » [٤] .

وقد اتفق على أنه لا يعمل في المفعول به وكذلك لا يعمل في الفاعل الظاهر إلا بالشروط التي سبقت في اسم الفاعل من الاعتماد وغيره .. ويزاد هنا أنه يمكن الاعتماد على الموصول ، ومثاله : جاءني الذي في الدار أبوه .

ويعمل في غير الفاعل والمفعول كالحال والظرف بلا شرط [٥] .

٣ – ومنه المنسوب : ويعمل عمل اسم المفعول ؛ لأنه مؤول به ، نحو : مررت برجل هاشمي أخوه ، وينبغي للعالم أن يكون محمديًا خلقه .

ويشترط في عمله ما سبق ذكره في عمل اسم المفعول .

٤ – ومنه الاسم المستعار : نحو أسد في : مررت برجل أسد غلامه ، وأسد عليه ، أي : مجترئ .

٥ – ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة : نحو لفظ الجلالة في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ ﴾ [الأنعام : ٣] أي : المعبود فيها .

(١) لباب الإعراب .
(٢) شرح الرضي (٢/٦٤) .
(٣) المصدر السابق .
(٤) تحفة الإخوان (ص ٥١) .
(٥) الإظهار (ص ٤٠) .

وكذلك اسم الإشارة ، وليت ولعل ، وحرف النداء والتشبيه والتنبيه والنفي .. وهذه كلها تعمل في غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل ؛ كالحال والظرف(١) .

العوامل السماعية

يقسم العلماء العوامل السماعية إلى قسمين : عوامل في الاسم ، وأخرى في الفعل المضارع .

ويقسمون العامل في الاسم إلى : عامل في اسم واحد ، وعامل في اسمين :

أولاً : عوامل الأسماء :

أ - العامل في اسم واحد .

ب - العامل في اسمين .

أ - العامل في اسم واحد :

العامل في اسم واحد حروف الجر ، وتسمى عند الكوفيين حروف الإضافة وحروف الصفات أيضًا .

وهي تسمَّى حروف الجر ؛ لأنها تجر ما بعدها من الأسماء .

وتسمَّى حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها .

ويطلق عليها كذلك « حروف الصفات » ؛ لأنها تحدث صفة في الاسم ، أو لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات (٢) .

وهذه الحروف تعمل ؛ « لأن الأفعال التي قبلها تضعف عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها ، كما يفضي غيرها من الأفعال القوية الواصلة .. بلا واسطة حرف الإضافة ... فلما ضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رفدت بحروف الإضافة فجعلت موصلة لها إليها ، فقالوا : عجبت من زيد ونظرت إلى عمرو » (٣) .

وإنما تعمل هذه الحروف لاختصاصها بما دخلت عليه ، وتعمل الجر وحده فلا تعمل الرفع ؛ لأنه إعراب العمد ومدخولها فضلة ، ولا تعمل النصب ؛ لأن محل مدخولها

(١) الإظهار (ص ٤٠) . (٢) التصريح (٢/٢) .

(٣) شرح المفصل (٨/٨) .

نصب بدليل الرجوع إليه في الضرورة ولو نصبت لاحتمل أنه بالفعل . وهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف ، وهكذا جعلت هذه الحروف جارة ليخالف ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي .. ثم لأن الجر أقرب إلى النصب من الرفع ؛ لأن الجر من مخرج الياء ، والنصب من مخرج الألف ، والألف أقرب إليها من الواو [1] .

وكل من الحرف الجار والاسم المجرور منصوب محلًّا بالفعل المتقدم ، يدل على ذلك أمران [2] :

الأول : أن عبرة الفعل المتعدي بحرف الجر عبرة ما يتعدى بنفسه إذا كان في معناه ، فمعنى : مررت بزيد جزت زيدًا . ومعنى : انصرفت عن خالد جاوزت خالدًا . فكما أن ما بعد الأفعال المتعدية بأنفسها منصوب فكذلك ما كان في معناها مما يتعدى بحرف الجر ؛ لأن الاقتضاء واحد ، إلا أن هذه الأفعال ضعفت في الاستعمال فافتقرت إلى مُقوٍّ .

والثاني : من جهة اللفظ ، وهو نصب ما عطف على الجار والمجرور نحو : مررت بزيد وعمرًا ، ويجوز : وعمرٍ بالخفض على اللفظ والنصب على الموضع . وكذلك الصفة نحو : مررت بزيد الظريف بالنصب والخفض .. وهذا يؤذن بأن الجار والمجرور في موضع نصب ؛ ولذلك قال سيبويه [3] : « إذا قلت : مررت بزيد فكأنك قلت : مررت زيدًا » يريد : أنه لو كان مما يجوز أن يستعمل بغير حرف لكان منصوبًا .

وإذًا فحرف الجر يتنزل منزلة جزء من الاسم من حيث كان وما بعده في موضع نصب . وبمنزلة جزء من الفعل من حيث تعدّى [4] .

حروف الجر :

مِن ، ولها معانٍ [5] :

---

(١) المصدر السابق (ص ٨ ، ٩) ، والهمع (١٩/٢ ، ٢٠) .

(٢) انظر : ابن يعيش (٩/٨) ، ولباب الإعراب في علم العربية .

(٣) انظر : شرح التصريح (٦/٢ ، ٧) .

(٤) انظر : شرح الفصول الخمسين لابن إياز .

(٥) ثمة خلاف كبير بين البصريين والكوفيين حول نيابة حروف الجر بعضها عن بعض في القياس ، وبالتالي في تحملها معانيها . انظر : شرح التصريح (٤/٢ - ١٨) .

١ - الابتداء في غير الزمان :

عند جمهور البصريين ، سواء كان المجرور بها مكانًا ؛ نحو : سرت من البصرة أو غيرها ، ونحو : هذا الكتاب من زيد إلى عمرو .

وأجاز [(١)] الكوفيون - ومن وافقهم من البصريين - استعمالها في الزمان أيضًا ، استدلالًا بقوله تعالى : ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [التوبة : ١٠٨] ، وقوله : ﴿ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة : ٩] ، وقول الشاعر :

لمن الديار بقنة الحجر ... أقوين من حجج ومن دهر

ورد الرضي استدلال الكوفيين بأن « المقصود من معنى الابتداء في من أن يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئًا ممتدًا ؛ كالسير والمشي ونحوه ، ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو : سرت من البصرة ، أو يكون الفعل المتعدي بها أصلًا للشيء الممتد نحو : تبرأت من فلان إلى فلان ؛ وذلك لأن التبرئة تلازم الفراق الذي هو البعد من المتبرأ منه فصارت أصلًا للممتد ... وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين ولا أصلين لمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في ، فمن في الآيتين بمعنى في ... وكذلك في البيت » [(٢)] .

وثم وجه آخر في رد الاستدلال وهو تأويل الشواهد على أن ثم مضافًا محذوفًا تقديره : من تأسيس أول يوم . ومن مر حجج . ونحوها [(٣)] .

٢ - التبعيض :

نحو : شربت من النهر ، أي : بعضه ، وأخذت درهمًا من المال ، أي : بعضه .

وتعرف بأن يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور بمن نحو : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً ﴾ [التوبة : ١٠٣] ، أو مقدر نحو : أخذت من الدراهم ، أي : شيئًا [(٤)] ، وعلامته : جواز الاستغناء عنها ببعض [(٥)] .

ويرى ابن يعيش أن فيه معنى الابتداء . ويذكر المبرد ذلك قائلًا في تفسير المثال : (أخذت درهمًا من المال) : « إنما جعل ماله ابتداء غاية ما أخذ فدل على التبعيض من

---

(١) شرح الفصول الخمسين .
(٢) شرح الكافية (٢/٢٩٨) .
(٣) المصدر السابق ، وانظر : شرح المفصل (٨/١٠ ، ١١) .
(٤) شرح الرضي (٢/٢٩٩) .
(٥) التصريح على التوضيح (٢/٨) .

حيث صار ما بقي انتهاء له » [١] ، وهو في الواقع إقرار بأن معنى من هنا لابتداء الغاية ؛ ولذلك علق عليه ابن يعيش بقوله : « والأصل واحد » .

ولعل هذا هو مرد نسبة الرضي الرأي القائل بكون أصل من المبعضة ابتداء الغاية إلى المبرد مسويًا في ذلك بينه وبين عبد القاهر والزمخشري وسيبويه وغيرهم من البصريين القائلين بهذا الرأي [٢] .

٣ – التبيين :

وتعرف « بأن يكون قبل من أو بعدها مبهم يصلح أن يكون المجرور بمن تفسيرًا له وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم . كما يقال مثلًا (للرجس) : إنه الأوثان و(لعشرون) : إنها الدراهم في قولك : عشرون من الدراهم . وللضمير في قولك : (عز من قائل) إنه القائل . بخلاف التبعيضية فإن المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله أو بعده ؛ لأن ذلك المذكور بعض المجرور ، واسم الكل لا يقع على البعض » [٣] .

وتكون لتبيين الجنس نحو : ثوب من صوف ، وخاتم من حديد .

وعلامته : « صحة وضع الموصول في موضعه ، فلو قيل : فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان استقام المعنى » [٤] . قال الزمخشري : « وكونها للتبيين راجع إلى معنى الابتداء » ورده الرضي بأنه بعيد ؛ « لأن الدراهم هي العشرون في قولك : عشرون من الدراهم ، ومحال أن يكون الشيء مبدأ نفسه ، وكذلك الأوثان نفس الرجس فلا تكون مبدأ له » [٥] .

٤ – الظرفية :

وهي عند الكوفيين مكانية وزمانية . فالأولى نحو : ﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [الأحقاف : ٤] أي : في الأرض . والثانية نحو : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة : ٩] أي : في يوم الجمعة . وقد سبق ما فيه [٦] .

٥ – التنصيص على العموم أو توكيد التنصيص عليه وهي الزائدة :

فالأول : الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي ، نحو : ما جاءني من رجل ، فهي للتنصيص على العموم .

---

(١) المقتضب .
(٢) شرح المفصل (٨/١٠١) .
(٣) شرح الرضي (٢/٢٩٩) .
(٤) تحفة الإخوان (ص ٢١) .
(٥) شرح الرضي (٢/٢٩٩ ، ٣٠٠) .
(٦) المفصل للزمخشري (٨/١٣) .

والثاني : الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه ؛ نحو : ما جاءني من أحد ، فهي لتأكيد التنصيص على العموم ؛ لأن النكرة اللازمة للنفي تدل على العموم نصًا فزيادة من إنما أفادت مجرد التوكيد [١] .

ولمن الزائدة ثلاثة شروط عند الجمهور وسيبويه [٢] :

١ - أن يكون مجرورها نكرة .

٢ - أن تكون عامة (في فاعل أو مفعول أو مبتدأ) .

٣ - أن تكون في غير الموجب ، سواء سبقها نفي بأي أداة ، أو نهي بلا ، أو استفهام بهل .

وأجاز بعضهم زيادتها بالشرط الأول وحده دون سواه .

وأجازها الأخفش والكسائي وهشام بلا شرط . بدعوى « ثبوت السماع بذلك نثرًا ونظمًا » [٣] .

٦ - التعليل :

كقوله تعالى : ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾ [نوح: ٢٥] أي : أغرقوا لأجل خطاياهم . فقدمت العلة على المعلول للاختصاص [٤] .

٧ - المجاوزة :

نحو : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر: ٢٢] أي : عن ذكر الله .

٨ - الانتهاء :

نحو : قربت منه ، فإنه بمعنى إليه .

٩ - الاستعلاء :

عند الأخفش والكوفيين نحو : ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾ [الأنبياء: ٧٧] أي : عليهم . وخرجها المانعون على التضمين . أي : منعناه .

١٠ - الفصل :

وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما نحو : ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ

(١) لب اللباب في علم الإعراب .

(٢) شرح الرضي (٢/٢٩٩) ، وانظر : لباب الإعراب في علم العربية .

(٣) التصريح (٢/٨) .

(٤) التصريح (٢/٩ ، ١٠) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٨/١٣ ، ١٤) .

ٱلْمُصْلِحِ ﴾ [البقرة: ٢٢٠] ، ﴿ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ﴾ [آل عمران: ١٧٩] (١) .

١١ – بمعنى الباء :

نحو : ﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ [الشورى: ٤٥] أي : بطرف خفي ، نقله الأخفش عن يونس (٢) .

١٢ – بمعنى عند :

نحو : ﴿ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ﴾ [المجادلة: ١٧] أي : عند الله .

١٣ – بمعنى ربما :

نحو : وأنا لمِمَّا نضرب الكبش ضربة .

قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم (٣) .

١٤ – بمعنى البدل :

نحو : ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ ﴾ [التوبة: ٣٨] أي : بدل الآخرة .

١٥ – التجريد :

نحو : لقيت من زيد أسدًا ، أي : لقيت زيدًا هو أسد ، كأنه جرد من الصفات غير الأسدية . قال الزمخشري : « من التجريدية بيانية » ، وقال بعضهم : « ابتدائية » (٤) .

١٦ – بمعنى القسم :

نحو : من ربي ما فعلته .

إلى : ولها معانٍ :

١ – انتهاء الغاية مكانية وزمانية نظير من في ابتدائها :

مثالها في المكان : ﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ [الإسراء: ١] وتنحصر أقوال النحاة في هذا في أربعة :

أ – يدخل ما بعدها فيما قبلها حقيقة لا مجازًا .

ب – عكس هذا الحكم .

(١) انظر : لباب الإعراب ، لب اللباب ، شرح الفصول الخمسين .

(٢) المصادر السابقة ، وشرح المفصل (٨/١٠ – ١٢) .

(٣) المصادر السابقة ، وشرح التصريح (٢/١٠) ، وحاشية العليمي على التصريح (٢/٧ – ١٠) .

(٤) المفصل (٨/١٠) .

جـ – مشترك بينهما .

د – يدخل إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها وإلا فلا [١] .

٢ – بمعنى مع :

نحو : ﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ ﴾ [هود : ٥٢] ، أي : مع قوتكم ، وهذان المعنيان مشهوران [٢] .

٣ – بمعنى في :

ذكره الهادي ، نحو : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [النساء : ٨٧] أي : في يوم القيامة .

٤ – بمعنى اللام :

نحو : (والأمر إليك) .

٥ – بمعنى عند :

كقول الراعي : إليّ الغواني أي : عندي .

٦ – التبيين :

نحو : ﴿ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ [يوسف : ٣٣] [٣] .

عن : ولها معان :

١ – المجاوزة :

نحو سرت عن البلد . قال صاحب التصريح : « ولم يذكر البصريون سواه » [٤] .

وتكون المجاوزة إما بزوال الشيء الأول عن الثاني ووصوله إلى الثالث نحو : رميت السهم عن القوس إلى الصيد .

أو بالوصول وحده نحو : أخذت عن العلم . أو بالزوال وحده نحو : أديت عنه الدين ؛ فإن أداء الدين إسقاط عن ذمة المدين مع عدم الوصول إلى ذمة شيء آخر [٥] .

٢ – البعد :

قال الدماميني في شرح التسهيل : « ولم يذكر لها البصريون معنى سواه » [٦] .

---

(١) تحفة الإخوان على العوامل (٢١ ، ٢٢) . (٢) التصريح (١٧/٢) ، وانظر الهمع (٢٠/٢) .
(٣) الهمع ، وشرح التصريح (نفس الصفحات) .
(٤) التصريح (١٥/٢) . (٥) مائة كاملة شرح مائة عاملة .
(٦) شرح التسهيل ، وانظر التصريح (١٥/٢) وما بعدها .

٣ – البدل :

نحو : ﴿ لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ﴾ [البقرة: ٤٨] .

٤ – التعليل :

نحو : ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ ﴾ [التوبة: ١١٤] ، أي : لموعدة .

٥ – البعدية :

نحو : ﴿ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ [الانشقاق: ١٩] أي : بعد طبق . أي : حالاً بعد حال .

٦ – بمعنى في :

نحو : لا تدخل عن داره إلا بإذنه ، أي : في داره .

وأضاف صاحب التصريح (١) :

٧ – أن تكون بمعنى من :

نحو : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾ [الشورى: ٢٥] أي : منهم .

٨ – الاستعانة :

نحو : رميت عن القوس . أي : به .

٩ – الظرفية :

نحو :

ولا تك عن حمل الرباعة وانيا

أي : في حمل .

١٠ – زائدة للتعويض عن أخرى محذوفة :

نحو قول زيد بن رزين بن الملوح :

أتجزع إن نفس أتاها حمامها   فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جني : أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك ، فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده واقتصر في النظم .

---

(١) (١٥/٢ ، ١٦) .

١١ - بمعنى بعد وعلى :

زاد صاحب تحفة الإخوان أنها تكون اسمًا بدخول من عليها نحو : مَن عن يميني [(١)] .

على : ولها معان [(٢)] :

١ - الاستعلاء :

حقيقة نحو : زيد على السطح ، ومجازًا نحو : عليه دين .

٢ - المصاحبة :

عند الكوفيين - نحو : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ ﴾ [إبراهيم : ٣٩] أي : مع الكبر . ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ [الرعد : ٦] أي : مع ظلمهم .

٣ - التعليل :

نحو : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٥] .

٤ - الظرفية :

قاله الكوفيون ، نحو : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ [البقرة : ١٠٢] .

٥ - المجاوزة :

نحو : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ۝ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ ﴾ [المؤمنون : ٥، ٦] ، وقول يحقيف العامري :

إذا رضيت عليّ بنو قشير ... لعمر الله أعجبني رضاها

٦ - زائدة للتعويض وغيره :

فالأول نحو قول سالم بن وابصة بن عبد قيس الأسدي [(٣)] :

إن الكريم وأبيك يعتمل ... إن لم يجد يومًا على من يتكل

أي : عليه . فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضًا .

والثاني نحو قول الشاعر - وهو حميد بن ثور - :

---

(١) تحفة الإخوان (ص ٢٣) .

(٢) انظر في معانيها : شرح التصريح (٢/١٤ ، ١٥) ، شرح التسهيل ، شرح الفصول الخمسين ، والهمع (٢/٢٢) ، لب اللباب ، لباب الإعراب ، المحصول في شرح الفصول بأنوار الربيع (١١٤) .

(٣) انظر شرح شواهد المغني (ص ١٤٣) .

أبى الله إلا أن سرحة مالك على كل أفنان العضاه تروق

زاد على ؛ لأن راق متعدية بنفسها ، تقول : راقني حسن الجارية .

ونص سيبويه على أن على لا تزاد ، ولا حجة في البيت لاحتمال تضمن تروق معنى تشرق (١) .

٧ – بمعنى عند :

نحو : ﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنۢبٌ ﴾ [الشعراء: ١٤] . أي : عندي .

٨ – بمعنى من :

نحو : ﴿ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [المطففين: ٢] ، أي : منهم .

٩ – بمعنى الباء :

نحو : ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ [الأعراف: ١٠٥] .

١٠ – للاستدراك :

نحو : فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله .

الباء : ولها معان :

١ – الإلصاق :

وهو أصل معانيها ، قال سيبويه : « وإنما هي للإلصاق والاختلاط ... وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله » وهو إما حقيقي نحو : أمسكت الحبل بيدي . أو مجازي نحو : مررت بزيد (٢) .

٢ – الاستعانة :

وهي الداخلة على آلة الفعل ، حقيقة نحو : كتب بالقلم ، أو مجازًا نحو : « بسم الله الرحمن الرحيم » ؛ لأن الفعل لا يتأتى على هذا الوجه الأكمل إلا بها ، وهو أحد قولين في البسملة للزمخشري ، والقول الثاني : إنها للمصاحبة وقد فضل بعض النحاة التعبير عن هذا المعنى بالسببية لكراهيتهم استعمال كلمة الاستعانة في الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى (٣) .

---

(١) التصريح (١٥/٢) . (٢) تحفة الإخوان (ص ١٩) .
(٣) المصدر السابق (١٣/٢) .

٣ - المصاحبة :

وهي التي يصلح في موضعها مع أو يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو : اشتريت الفرس بسرجه ، أي : مع سرجه ، والفرق بينها وبين الإلصاق أن الإلصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس ، وهو نفس الفرق بين الاستعانة وبينه .

٤ - التعويض :

وتسمى كذلك باء المقابلة ، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان ؛ حسًا نحو : بعت هذا بذاك ، فمدخول الباء هو الثمن . أو معنى نحو : كافأت إحسانه بحمد ، فمدخول الباء هو العوض .

٥ - التعدية :

وتسمى باء النقل ، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولًا ، وأكثر ما تعدى الفعل القاصر نحو : ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٧] ، أي : أذهبه .

٦ - الظرفية :

وهي التي يحسن في مكانها في ، وهي إما مكانية أو زمانية ، فالمكانية نحو : ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ ﴾ [القصص: ٤٤] أي : فيه . والزمانية نحو : ﴿ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾ [القمر: ٣٤] أي : فيه .

٧ - التفدية :

نحو ، بأبي وأمي ، أي : فداك أبي وأمي .

٨ - زائدة للتوكيد :

وتزاد مع الفاعل نحو : ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الرعد: ٤٣] . ومع المفعول نحو : ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥] . ومع المبتدأ نحو : « بحسبك درهم » . ومع خبر ليس نحو : (ليس زيد بقائم) . وزيادتها قياس وسماع ، ولكل مواضع [(١)] .

وهذه المعاني السابقة هي المشهورة . ولها معانٍ أخر :

٩ - البدل :

وهي التي يحسن مكانها بدل نحو : أخذت بهذا الثوب برًا ، ونحو : ما يسرني أن شهدت بدرًا بالعقبة أي : بدلها [(٢)] .

(١) تحفة الإخوان (ص ٢٠) ، وانظر : البيان والتبيين (٢٨١/٢) .

(٢) لباب الإعراب ، وانظر : البيان والتبيين (٦٢/٤) .

١٠ - التجريد .

١١ - التعليل :

وتسمى السببية ، وهي الداخلة على سبب الفعل نحو : ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ ﴾ [البقرة: ٥٤] أي : ظلمتم أنفسكم بسبب اتخاذكم العجل .

١٢ - المجاوزة :

وهي التي يحسن مكانها عن ، وتختص بالسؤال نحو : ﴿ فَسْئَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ [الفرقان: ٥٩] أي : عنه [١] ، ويرى البصريون أنها لا تكون بمعنى عن أصلاً . وتأولوا ما يرد من الأمثلة [٢] .

١٣ - الاستعلاء :

عند الأخفش [٣] . وهي التي يحسن في موضعها على نحو : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ ﴾ [آل عمران: ٧٥] أي : على قنطار .

١٤ - التبعيض :

عند الأصمعي [٤] والفارسي والقتبي وابن مالك والكوفيين . نحو : شربت بماء النهر ، أي : منه . ومنه عند الشافعي : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] أي : بعضها [٥] .

١٥ - القسم :

وهي أصل حروف القسم ، وتستعمل في القسم الاستعطافي ، وهو المؤكد بجملة طلبية نحو : بالله لتفعلن .

١٦ - الغاية :

نحو : قد أحسن بي ، أي : إليَّ ، وقيل : ضمن أحسن معي لطف .

اللام : ولها معانٍ [٦] :

---

(١) شرح التصريح (١٣/٢) . (٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق ، وانظر : شرح الفصول الخمسين .

(٤) الهمع (٢٠/٢ ، ٢١) . (٥) المصدر نفسه .

(٦) انظر : لباب الإعراب في علم العربية ، ولب اللباب في علم الإعراب ، وتحفة الإخوان على العوامل ، ومائة كاملة شرح مائة عاملة ، وشرح التصريح (١٠/٢ - ١٢) ، والسجاعي على ابن عقيل (ص ١٣٨) ، وأنوار الربيع (ص ١١٥) .

١ – الملك :

نحو : المال لزيد .

٢ – شبه الملك :

ويعبر عنه بالاختصاص والاستحقاق . فالأول نحو : السرج للدابة ، والثاني نحو : العمارة للدار ؛ لأن الدابة والدار لا يتصور منهما ملك ، والفرق بينهما أن التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات . والتي للاختصاص بخلاف هذا المعنى .

٣ – التعليل :

وعبر عنه صاحب لباب الإعراب بالقصد . ويكون ، إما ذهنًا نحو : ضربت زيدًا للتأديب . أو خارجًا نحو : خرجت لمخافتك . وقول أبي صخر الهذلي :

وإني لتعروني لذكراك هزة ... كما انتفض العصفور بلله القطر

٤ – المجاوزة :

إذا استعملت مع القول نحو : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [العنكبوت : ١٢] أي : عن الذين آمنوا .

٥ – الصلة :

نحو : (ردف لكم) أي : ردفكم .

وهذه المعاني مشهورة . ولها معانٍ أخر :

٦ – التعدية :

نحو : ما أضرب زيدًا لعمرو ؛ لأن ضرب متعد في الأصل ولكنه لما بني منه فعل التعجب نقل إلى فعل بضم العين فصار قاصرًا ، فعدي بالهمزة إلى زيد وباللام إلى عمرو . هذا مذهب البصريين .

وأما الكوفيون فيرون أن الفعل باقٍ على تعديته ولم ينقل ، وأن اللام ليست للتعدية وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب .

ويعود هذا الخلاف إلى خلافهم حول بناء التعجب إذا صيغ من متعد أيبقى على تعديته أم لا ؟

٧ – زائدة للتوكيد :

وهي أنواع :

أ – المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله : نحو قول ابن ميادة في مدح عبد الواحد ابن سليمان بن عبد الملك :

وملكت ما بين العراق ويثرب ملكًا أجار لمسلم ومعاهد

أي : أجار مسلمًا . قال الدماميني : « ولا تتعين الزيادة فيه لاحتمال أن يكون أجار بمعنى فعل الإجارة واللام صلة له » .

ب – المعترضة بين المتضايفين : نحو : يا بؤس للحرب . أي : يا بؤس الحرب . فأقحمت اللام تقوية للاختصاص . وبين النحاة خلاف في جار ما بعدها . هل هي التي تجر أم المضاف ؟

جـ – لام المستغاث : فهي زائدة عند المبرد وابن خروف . بدليل صحة المعنى مع إسقاطها .

٨ – التقوية :

أي تقوية العامل الذي ضعف .

إما بكونه فرعًا في العمل وكالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة . وإما بتأخر العامل عن المعمول مع أصالته في العمل . نحو : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف : ٤٣] أي : إن كنتم تعبرون الرؤيا . فلما أخر الفعل وقدم معموله عليه ضعف عمله فقوي باللام .

واللام المقوية ليست زائدة محضة ، لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللازم . وكذلك ليست معدية محضة لاطراد صحة إسقاطها وإنما هي شيء بينهما . منزلة بين المنزلتين .

٩ – إنهاء الغاية :

نحو : ﴿ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [الزمر : ٥] أي : إلى أجل .

١٠ – القسم :

وتختص بلفظ الجلالة ؛ « لأنها خلف عن التاء المثناة » نحو : (لله لا يؤخر الأجل) أي : تالله .

١١ – التعجب :

نحو : لله درك .

١٢ – الصيرورة :

عند الأخفش ، وتسمى أيضًا لام العاقبة ولام المآل نحو قول علي بن أبي طالب [١] :

لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير إلى ذهاب

١٣ – البعدية :

نحو : ﴿ أَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ [الإسراء: ٧٨] أي : بعده .

١٤ – الاستعلاء :

حقيقة نحو : ﴿ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ [الإسراء: ١٠٧] أي : عليها . ومجازًا نحو : ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء: ٧] أي : عليها .

١٥ – النسب :

نحو : لزيد عم هو لعمرو .

١٦ – التبليغ :

نحو : ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ﴾ [إبراهيم: ٣١] .

١٧ – التبيين :

عند سيبويه نحو : سقيًا لك .

١٨ – الظرفية :

نحو : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأنبياء: ٤٧] أي : فيه .

١٩ – بمعنى عند :

نحو : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ [ق: ٥] في القراءة التي تكسر اللام وتخفف الميم . أي : عند مجيئه إياهم .

٢٠ – بمعنى عن :

نحو :

ونحن لكم يوم القيامة أفضل

أي : منكم .

---

(١) الدرر (٣١/٢) .

٢١ – للتمليك وشبهه :

نحو : وهبت لزيد دينارًا ، ونحو : ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا ﴾ [النحل : ٧٢] .

٢٢ – بمعنى مع :

نحو : كن لي ولا تكن علي . أي : كن معي (١) .

الكاف : ولها معانٍ (٢) : منها :

١ – التشبيه :

نحو : زيد كالأسد في الشجاعة .

٢ – الفصاحة :

كما في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] على رأي .

٣ – التعليل :

نحو : ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [البقرة : ١٩٨] أي : لهدايته إياكم .

٤ – اسم بمعنى على :

عند الفراء ، نحو قول بعض العرب كخزن ، جوابًا لمن سأله : كيف أصبحت ؟ .

٥ – اسم بمعنى مثل :

نحو قول العجاج (٣) :

بيض ثلاث كنعاج جمٍّ – يضحكن عن كالبرد المنهمِّ

أي : مثل البرد . فالكاف بمعنى مثل « بقرينة دخول حرف الجر ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله » .

في : ولها معانٍ (٤) ، منها :

---

(١) تحفة الإخوان (ص ٢٣) .

(٢) المصدر السابق (٢٤ ، ٢٥) ، وانظر : همع الهوامع ، وشرح الفصول الخمسين ، وشرح التصريح (١٦/٢ ، ١٧) ، وأنوار الربيع (١١٥) .

(٣) في الأصل : بيض ثلث وصحة البيت مأخوذة من ديوان العجاج (ص ٨٧) .

(٤) أنوار الربيع (ص ١١٤) ، وتحفة الإخوان (ص ٢٤) ، والتصريح (١٣/٢ ، ١٤) ، ولباب الإعراب ، وشرح الفصول .

١ – الظرفية حقيقية :

مكانية أو زمانية ؛ فالأولى نحو : الماء في الكوز ، والثانية نحو : ﴿ فِي بِضْعِ سِنِينَ ﴾ . [الروم : ٤] وتكون :

أ – يكون الظرف والمظروف معنيين . نحو : النجاة في الصدق .

ب – يكون الظرف معنى والمظروف ذاتًا نحو : أصحاب الجنة في رحمة الله .

جـ – العكس : نحو : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب : ٢١] .

٢ – التعليل :

نحو : ﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النور : ١٤] .

٣ – المصاحبة :

عند الكوفيين والقتبي ، وهي التي يحسن موضعها مع نحو : ﴿ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾ [الأعراف : ٣٨] .

٤ – الاستعلاء :

عند الكوفيين والقتبي ، وهي التي يحسن موضعها على نحو : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [طه : ٧١] .

٥ – المقايسة :

وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو : ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [التوبة : ٣٨] أي : بالقياس إلى الآخرة .

٦ – بمعنى الباء :

عند الكوفيين والقتبي ، نحو قول زيد الخيل[1] :

وتركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلى

أي : بصيرون بطعن .

٧ – التعويض :

عند ابن مالك ، وهي الزائدة عوضًا من أخرى محذوفة نحو : ضربت فيمن رغبت ، أصله : ضربت من رغبت فيه .

---

(١) انظر شرح شواهد المغني (ص ١١٥) .

٨ – التوكيد :

عند الفارسي ، وهي الزائدة لغير تعويض ضرورة . وأجازه بعضهم دون ضرورة وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا ﴾ [هود: ٤١] أي : اركبوها .

حتى : ومدخولها ظاهر دائمًا ، فلا تدخل على المضمر مطلقًا ، خلافًا للمبرد الذي استدل بقول الشاعر :

فلا واللّه لا يلْقَى أُناسٌ فتًى حتّاك يا ابْنَ أبي زياد

والجمهور يحكمون بشذوذه [١] .

ولها معانٍ [٢] :

١ – انتهاء الغاية :

. مكانية وزمانية مثل إلى مثالها في المكان : أكلت السمكة حتى رأسها . ومثالها في الزمان : ﴿ سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر: ٥] .

وتختلف عن (إلى) في أن مجرور حتى إما شيء ينتهي المذكور قبلها به ، نحو : أكلت السمكة حتى رأسها . أو شيء ينتهي المذكور قبلها عنه نحو : نمت البارحة حتى الصباح [٣] .

وقد اختلف العلماء في دخول ما بعدها فيما قبلها [٤] .

قال عبد القاهر وابن الحاجب وجار اللّه : إن ما بعدها يدخل فيما قبلها .

وأكثر النحاة على أن ما بعدها لا يدخل فيما قبلها .

٢ – المصاحبة :

مثل إلى ، نحو : جاء الحجاج حتى المشاة .

٣ – السببية :

وتكون بمعنى كي ، نحو : أسلمت حتى أدخل الجنة .

---

(١) تحفة الإخوان (ص ٢٥) .

(٢) التصريح (١٧/٢) ، والهمع (٢٢/٢ – ٢٤) ، والسجاعي على ابن عقيل (ص ١٣٥) ، وأنوار الربيع (ص ١١٤) .

(٣) التصريح (١٧/٢) .

(٤) تحفة الإخوان (ص ٢٥) ، ولب اللباب .

٤ - الابتداء :

وتليها الجملتان الاسمية نحو : ذهب القوم حتى عمرو ذاهب .

وكقول جرير :

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكلُ

والفعلية المضارعة كقراءة نافع : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ [البقرة : ٢١٤] .

والماضية نحو : ﴿ حَتَّى عَفَوْا ﴾ [الأعراف : ٩٥] ، والمصدرة بشرط نحو : ﴿ وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ﴾ [النساء : ٦] .

رُبَّ :

والأصح أنها اسم ككم ، ولا يكون مدخولها إلا نكرة موصوفة بمفرد أو جملة عند ابن درستويه ومن تبعه ، وقيل : لا يجب [١] .

وهي تفيد التقليل وهو أصل معناها ، وتستعمل في معنى التكثير كالحقيقة ، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة فليست للتقليل دائمًا خلافًا لكثير من النحاة ، ولا للتكثير دائمًا خلافًا لابن درستويه وجماعة [٢] .

ومتعلقها فعل ماضٍ لفظًا نحو : رُبَّ رجل كريم لقيته .

أو معنًى نحو : رُبَّ رجل كريم لم أفارقه .

ويحذف متعلقها كثيرًا نحو : رُبَّ رجل كريم أي : لقيته [٣] .

واو القسم : وشروط استعمالها [٤] :

١ - ألا يذكر فعل القسم ، فلا يقال : أقسمت واللّٰه .

٢ - ألا يستعمل في الطلب ، فلا يقال : واللّٰه أخبرني .

٣ - أن يستعمل في الظاهر ، سواء كان اسم اللّٰه تعالى أو سواه ، فلا يقال : وك ، ولا وإياك على القسم .

تاء القسم :

وهي كالواو في القسم ، إلا أنها لا تدخل على غير اسم اللّٰه تعالى .

---

(١) تحفة الإخوان (ص ٢٦) ، وأنوار الربيع (ص ١١٥) .

(٢) التصريح (١٨/٢) .

(٣) مائة كاملة شرح مائة عاملة .

(٤) التحفة (ص ٢٦) .

وقد سبق ذكر باء القسم وهي أصل واوه ، التي هي أصل تائه ، ومن ثم لم يشترط في استعمالها ما شرط فيهما من عدم ذكر فعل القسم وقصر استعمالها في الاسم الظاهر وحده [١] .

حاشا :

ومعناه : تنزيه المستثنى عما نسب إلى المستثنى منه .

ويستخدم فعلًا على قلة عند المبرد والزجاج والأخفش والفراء ؛ إذ أكثر استخدامها عندهم أن تكون حرف جر . وقد تستخدم قليلًا فعلًا متعديًا جامدًا لتضمنه معنى إلا . وسمع : « اللهم اغفر لي ولمن يسمع ، حاشا الشيطان وأبا الإصبع » .

وسمع أيضًا منسوبًا للجميع وهذا لمنقذ بن المساح الأسدي [٢] :

حاشا أبا ثوبان إن به ضنًا على الملحاة والشتم [٣] .

خلا وعدا :

نحو : هلك العاملون خلا العامل بعمله . وخسر العاملون عدا المخلص .

ويكونان للاستثناء . ويستثنى بهما ما بعدهما عما قبلهما .

ويكونان فعلين أيضًا [٤] .

مذ ومنذ : ولهما معان [٥] :

١ - ابتداء الغاية :

في الزمان فيكونان بمعنى من إن كان الزمان ماضيًا ، كقول زهير بن أبي سلمى :

لمن الديار بقنة الحجر أقوين مذ حجج ومذ دهر

وكقول امرئ القيس :

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت آثاره منذ أزمان

٢ - الظرفية :

فيكونان بمعنى في إن كان الزمان حاضرًا نحو : ما رأيته مذ أو منذ يومنا ، أي : في يومنا .

---

(١) المصدر السابق ، وأنوار الربيع (ص ١١٦) ، والتصريح (١٧/٢) .

(٢) انظر : شرح شواهد المغني (ص ١٢٧) .

(٣) انظر : المفصل (٤٧/٨ ، ٤٨) . (٤) التصريح (٣٦٣/١ - ٣٦٥) .

(٥) انظر : همع الهوامع (٢١٦/١ ، ٢١٧) ، والدرر اللوامع (١٨٥/١) .

٣ - بمعنى من وإلى :

فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معًا ، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه . إن كان الزمان معدودًا نكرة ، نحو : ما رأيته مذ أو منذ يومين . أي : من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها .

لولا الامتناعية :

وهي لامتناع الشيء لوجود غيره [٢] .

وهي حرف جر إذا تلاها ضمير عند سيبويه والجمهور ، وتختص به كما تختص حتى والكاف بالظاهر [٣] ، نحو : لولاي ، ولولاك ، ولولاه .

قال :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى

وقال :

لولاك في ذا العام أحجج

وقال :

لولاكم ساغ لحمي عندها ودم

فهي هنا قد نزلت منزلة حرف الجر ؛ لأنها في المآل قد وقعت موقع لام التعليل [٤] .

قال الجمهور وسيبويه : « ولا جائز أن يكون مرفوعًا ؛ لأنها ليست ضمائر رفع ، ولا منصوبًا وإلا لجاز وصلها بنون الوقاية مع ياء المتكلم كالياء المتصلة بالحروف » .

ورد الأخفش والكوفيون ذلك ، ورأوا أن موضع الضمير في هذه المواضع ، رفع على الابتداء إنابة لضمير الجر عن ضمير الرفع ، كما عكسوا في : (أنا كأنت وأنت كأنا) ولولا غير جارة ؛ لأن المضمر فرع الظاهر . وهي - كذلك - لا تجر الأصل فكيف تجر الفرع ؟

ورد المبرد هذه التأويلات جميعًا ، وزعم أن التعبير هنا خطأ [٥] .

ولا يعطف على ضميرها بالجر عند هؤلاء جميعًا ، بل يتعين رفع المعطوف عليه نحو : لولاك وزيد [٦] .

---

(٢) التحفة (ص ٢٨) .
(٣) الهوامع (٣٣/٢) .
(٤) المصدر نفسه .
(٥) انظر : المقتضب ، والهوامع (٣٣/٢ ، ٣٤) .
(٦) الهوامع (٣٤/٢) ، وشرح الفصول الخمسين .

متى : في لغة هذيل [٧] :

١ – وهي عندهم بمعنى من الابتدائية فيما حكاه يعقوب عنهم . وسمع بعضهم ، وأخرجها متى كمه ، أي : من كمه ، وقال شاعرهم أبو ذؤيب الهذلي في وصف السحاب :

شربن بماء البحر ثم ترفعت   متى لجج خضر لهن نئيج

٢ – وتأتي أيضًا بمعنى وسط فتكون اسمًا [٢] .

لعل : في لغة عقيل [٣] :

فيما حكاه أبو زيد والأخفش والفراء ، قال شاعرهم :

لعل الله فضلكم علينا   بشيء أن أمكم شريم

وقال :

لعل أبي المغوار منك قريب

وقد أنكرها قوم منهم الفارسي ، الذي رواه : « لعلَّ أبي المغوار » تأول البيت الثاني على أن « الأصل (لعله لأبي المغوار) جوابٌ قريبٌ . فحذف موصوف قريب وضمير الشأن ولام لعل الثانية تخفيفًا ، وأدغم في لام المجرور ، ومن ثم كانت مكسورة » [٤] .

كي :

وهي لا تجر معربًا ولا اسمًا صريحًا ، وإنما تجر ثلاثة لا رابع لها [٥] :

١ – ما الاستفهامية ، نحو : كيمه في السؤال عن علة الشيء .

٢ – ما المصدرية وصلتها ، كقول النابغة [٦] :

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما   يرجى الفتى كيما يضر وينفع

وهو قول الأخفش . ورده بعضهم وجعل ما كافة لها .

٣ – أن المصدرية المضمرة وصلتها ، نحو : جئت كي تكرمني . إذا قدرت أن بعدها بدليل ظهورها في قول الشاعر [٧] :

فقالت أكل الناس أصبحت مانحًا   لسانك كيما أن تغر وتخدعا

---

(٧) التصريح (٢/٢) .
(٢) همع الهوامع (٣٤/٢) .
(٣) التصريح (٢/٢ ، ٣) .
(٤) انظر : الهوامع (٣٣/٢) .
(٥) انظر : التصريح (٣/٢) ، والهوامع (٣١/٢) ، وشرح المفصل (١٧/٧ ، ٤٩/٨) .
(٦) وقيل : قيس بن الخطيم ، الدرر (٤/٢) .
(٧) وهو جميل بن معمر العذري ، الدرر (٤/٢) .

قال صاحب التصريح : « والأولى إذا لم تذكر أن بعد كي أن تقدر كي مصدرية ناصبة وتقدر قبلها اللام »[1] .

قال الدماميني في شرح التسهيل : ومن هذا يتضح أن في كي ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه حرف ناصب دائمًا . وهو قول الكوفيين .

الثاني : أنه حرف جر دائمًا . وهو قول الأخفش .

الثالث : أنه حرف جر تارة وحرف ناصب للفعل تارة أخرى . وهو قول أكثر البصريين[2] .

من هذا العرض الذي ليس لي فيه أكثر من فضل الجمع ، تبرز عدد من النقط التي أؤجل مناقشتها حتى أنتهي من تقديم بقية أقسام العامل ، ولكن لا بأس من أن أشير هنا إلى أن هذه الأدوات المستعملة في الجر عند النحاة هي خليط يمكن تقسيمه - في اعتبارات النحاة أنفسهم - إلى عدد من التقسيمات - من حيث الصيغة ، ثم من حيث التصنيف النحوي ، ثم من حيث العمل ، ثم من حيث ما يتسلط عليه العمل من معمول .

أما من حيث الصيغة : فواضح أن هذه الكلمات الجارة منها : ما هو على حرف واحد ، ومنها : ما هو على حرفين ، ومنها : ما هو على ثلاثة ، ومنها : ما هو على أربعة .

وأما من حيث التصنيف فإن تلك الكلمات تنقسم إلى :

١ - حروف محضة .

٢ - كلمات مشتركة بين الحرفية والاسمية .

٣ - كلمات مشتركة بين الحرفية والفعلية .

وينبغي أن يلاحظ هنا أن معنى الاشتراك يقتضي أداء الكلمة لوظيفتها في الجملة باعتبارات مختلفة . فالكلمة المشتركة بين الحرفية والاسمية لا تعمل الجر ويعمل فيها غيرها في آن واحد ، بل هي تعمل الجر إذا كانت حرفًا ويعمل فيها غيرها إذا وقعت اسمًا . وكذلك خلا وأخواتها من الكلمات المشتركة بين الحرفية والفعلية لا تعمل النصب والجر ، وإنما تعمل النصب إذا كانت فعلًا والجر إذا وقعت حرفًا . وإذًا استعمال الكلمات المذكورة جارة يقتضي أن تكون جميعًا في حالة الجر حروفًا ؛ لأنه يستحيل أن يكون الحرف بنفسه اسمًا أو فعلًا . وهذا ما تنبه له ابن يعيش ؛ إذ قال : « والمراد بذلك

---

(١) التصريح (٢/٣) . (٢) تحفة الإخوان (ص ٢٩) .

أن يكون اللفظ مشتركًا لا أن الحرف بنفسه يكون اسمًا أو فعلًا فهذا محال »[١] .

وأما من حيث العمل : فالكلمات السابقة تنقسم في عملها إلى قسمين :

١ - كلمات مطردة العمل .

٢ - كلمات تعمل الجر شذوذًا ، أو في (لغة) . وهو الاصطلاح القديم الذي يعني حصر العمل في لهجات خاصة . لم يتجاوزها إلى اللغة العامة ، اللغة الفصحى ، ومن ثم فإن وجودها ضمن العوامل السابقة مظهر من مظاهر الخلط بين الفصحى واللهجات في اختيار المادة اللغوية المبني عليها القواعد النحوية . وأرجو أن يتضح هذا في الباب الثالث من هذا البحث .

وكذلك تنقسم من حيث المعمول : إلى ثلاثة أقسام :

١ - قسم يعمل في الظاهر والمضمر معًا .

٢ - قسم لا يعمل إلا في الظاهر .

٣ - قسم لا يعمل إلا في المضمر .

ودراسة الدلالات العديدة التي ذكرها النحاة لكل عامل من هذه العوامل ، تكشف عن نتيجتين لا مناص من الاعتراف بهما .

أولاهما : أن النحاة قد خلطوا بين (الدلالة) وبين (الوظيفة) فجعلوا الوظيفة النحوية أحيانًا دلالة جديدة للكلمة . على حين ينبغي الفصل بين الدلالة والوظيفة في حصر الدلالات وتحديدها . ومن ذلك - على سبيل المثال - : جعلهم التعدية معنى من معاني بعض الكلمات السابقة ، وكذلك التقوية على حين ليس في التعدية أو التقوية معنى جديد يمكن اعتباره ، ودور الكلمة فيهما عمل تركيبي أو وظيفي لا دلالي .

ومن مظاهر هذا الخلط أيضًا جعلهم الزيادة معنى من المعاني ، على حين أن الزيادة لا تضيف معاني جديدة يمكن أن ترفد بها معاني تلك الكلمات . وعلى الرغم من أن الزيادة النحوية تتطلب دراسة خاصة ليس هذا مجالها ، فمن الممكن تحديد ملامحها بأنها لا تضيف معنى جديدًا وليست ناتجة عن حاجة تركيبية ، أي : ليس لها تأثير دلالي ولا وظيفي . ومن ثم ينبغي أن نعدل في فهم النحاة لفكرة الزيادة ؛ لنخرج منها - على هذا الاعتبار - (لام المستغاث) باعتبارها تؤدي وظيفة تركيبية .

---

(١) شرح المفصل (٨/١٠) .

ثانية هذه النتائج : أننا في هذا الذي ذكره النحاة من معانٍ نلحظ اعترافًا بدور الموقف اللغوي في فهم الدلالة ؛ لأن معظم المعاني التي عدوها والتي وصل بعضها إلى أكثر من عشرين معنى للكلمة الواحدة ليس أكثر من فهم خاص ينبثق عن الموقف اللغوي ولا يستمد أصالته من الدلالة المركزية للكلمة .. وهذا الاعتراف بدور الموقف اللغوي في الدلالة نجد له صدى أيضًا في بعض جزئيات التقعيد النحوي التي تتصل بدورها بالدلالة ؛ لأن فكرة النحاة عن الكلمات المشتركة بين الاسمية أو الفعلية وبين الحرفية لا تختلف في شيء عن تصور اللغويين للموقف اللغوي وتأثيره في التركيب الكلامي .. ولكن هذا الاعتراف بالموقف اللغوي يقف عند هذا الحد لا يتجاوزه ، ولقد كان ذلك أحد الأسباب الرئيسية في اضطراب التقعيد النحوي ؛ ذلك أن النحاة قد اضطروا إلى التقدير في النص اللغوي إثباتًا وحذفًا ، حتى يتلاءم النص مع ما يقرره التحليل النحوي الذي أغفل الموقف اللغوي .

وهذا ما أرجو أن يتضح من خلال الباب الثاني من هذا البحث .

ب - العامل في اسمين :

وهي أحرف ثمانية تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل في أولهما (المبتدأ) النصب باتفاق النحاة ، ويسمى اسمها ، وترفع ثانيهما وهو الخبر ، ويسمى خبرها عند البصريين .

وهذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر لشبهها بالفعل ، وذلك من وجهين :

أحدهما : من جهة اللفظ . **والآخر** : من جهة المعنى .

فأما الذي من جهة اللفظ فبناؤها على الفتح كالأفعال الماضية .

وأما الذي من جهة المعنى فمن قبل أن هذه الحروف تطلب الأسماء وتختص بها . فهي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ، لما ذكرنا ومن شبه الفعل إذا كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول .

وشبهت من الأفعال بما تقدم مفعوله على فاعله . فإذا قلت : إن زيدًا قائم ؛ كان بمنزلة ضرب زيدًا عمرو [1] .

وتعمل النصب في اسمها – الذي هو المبتدأ في الأصل – بشروط :

- **أولها** : أن يكون مذكورًا لا محذوفًا .

---

(١) شرح المفصل (٨/٥٤) .

ثانيها : ألا يكون واجب الابتداء ؛ كأين .

ثالثها : ألا يكون واجب التصدير غير ضمير الشأن وكأي ، وكم .

وهي ترفع الخبر بشرط ألا يكون طلبيًا ، سواء كان أمرًا أو نحوه مثل : زيد اضربه ، أو استفهامًا نحو : أين زيد ؟ إلا إذا كان الاستفهام جوابًا [١] .

وهذه الأحرف تعمل في المبتدأ والخبر عند البصريين ، ويوافقهم الكوفيون في عملها في المبتدأ وحده ، أما الخبر فيرون أنها لا تعمل فيه ؛ « لأنه مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها » وهو المبتدأ عندهم ، على نحو ما سنفصل بعد حين . وحجتهم في ذلك : أنه لا يجوز أن يقال : إن قائم زيدًا ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها . أما البصريون فيرون أن « لهذه الأحرف شبهًا بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما ، فعملن عملها معكوسًا ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل آخر تنبيهًا على الفرعية » [٢] .

وفي هذه الحجة افتراضان :

أولهما : أن ثمة شبهًا بين هذه الأحرف وبين الفعل وقد فصله بعضهم بأنه شبه في « اللفظ والمعنى والاستعمال » [٣] .

وثانيهما : أن ما يوجد من نصب المبتدأ ورفع الخبر إنما يعود إلى قصد المخالفة بين المقيس والمقيس عليه .

وهذه الحروف هي :

إن ، وأن

وهما لتوكيد النسبة بين الجزأين ونفي الشك فيها أو الإنكار لها ، بحسب العلم بالنسبة أو التردد فيها أو الإنكار لها . فإن كان المخاطب عالمًا بها فهما لمجرد التوكيد ، وإذا كان مترددًا فيها فهما لنفي الشك عنها ، وإن كان منكرًا لها فهما لنفي الإنكار لها [٤] .

والفارق بين إن المكسورة وأن المفتوحة : أن ما بعد المكسورة « كلام تام لفظًا

---

(١) التصريح (٢١٠/١) . (٢) المصدر السابق (٢١١/١) .

(٣) قال صاحب التحفة : أما لفظًا فلكونها منقسمة إلى ثلاثي ورباعي وخماسي ، وبنائها على الفتح مثله ، وأما معنًى فلوجود معاني الفعل مثل : « أكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت » . انظر تفصيل الشبه في تحفة الإخوان على العوامل (٣٠ - ٣٣) .

(٤) انظر : حاشية السجاعي على ابن عقيل (ص ٧٤ ، ٧٥) .

ومعنى ، وهي لتحقيق مضمون جملة . بخلاف المفتوحة لأن ما بعدها مفرد معنى »[1] .

ولذلك تتعين إن المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ، على عكس المفتوحة التي تتعين حيث يجب ذلك[2] ، ومن ثم تدخل لام الابتداء بعد إن المكسورة نحو : إن زيدًا لقائم ، وتسمى (اللام المزحلقة أو المزحلفة) ؛ وذلك لأنها شبيهة بالقسم في التأكيد[3] .

---

(١) حاشية الدسوقي على المغني (١/٥٠) .

(٢) تتعين (إن) المكسورة في المواضع التي لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ؛ وهي :

١ - أن تقع في الابتداء حقيقة أو حكمًا ؛ لأنها لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر ؛ لأن المفتوحة في تأويل المفرد والمفرد لا يستقل به الكلام .

٢ - أن تقع جوابًا لقسم ؛ لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة .

٣ - أن تقع محكية بالقول ؛ لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها .

٤ - أن تقع حالًا (مقرونة بالواو أولًا) . وإن كان الأصل في الحال الإفراد ؛ لأن المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير .

٥ - أن تقع صفة لاسم عين ؛ لأن الفتح يؤدي إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر ، وهي لا توصف بها إلا بتأويل ، وذلك مفقود .

٦ - أن تقع بعد عامل علق عن عملة فيها باللام الابتدائية ؛ لأنها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ، ولام الابتداء لها الصدارة ، ومن ثم لا يعمل ما قبلها فيما بعدها . واللام وإن كانت متأخرة لفظًا فرتبتها التقديم .

٧ - أن تقع خبرًا عن اسم ذات غير منسوخ ؛ لأن المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات إلا بتأويل ، وذلك ممتنع في أن .

٨ - أن تقع تالية لموصول اسمي أو حرفي . « أي : تقع في صدر الصلة ؛ لأن صلة الموصول غير أل يجب أن تكون جملة » .

وتتعين (أن) المفتوحة في المواضع التي يجب أن يسد المصدر مسدها ومسد معمولها ، وهي :

١ - أن تقع فاعلة نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا ﴾ [العنكبوت: ٥١] .

٢ - أن تقع محكية بالقول نحو : ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم ﴾ [الأنعام: ٨١] .

٣ - أن تقع نائبة عن الفاعل نحو : ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾ [الجن: ١] .

٤ - أن تقع مبتدأ .

٥ - أن تقع خبرًا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها .

٦ - أن تقع مجرورة بالحرف ؛ لأنه لا يكون إلا مفردًا .

٧ - أن تقع مجرورة بالإضافة إلى غير ظرف ؛ لأن المجرور بالمضاف حقه الإفراد إذا لم يكن المضاف ظرفًا يقتضي الجملة .

٨ - أن تقع تابعة لشيء مما ذكر .

انظر : التحفة (ص ٣٠) ، شرح التصريح (١/٢١٤ - ٢١٨) ، همع الهوامع (١/١٣٨) .

(٣) شرح المفصل (٩/٢٥ ، ٢٦) ، والدرر اللوامع (١/١١٥) .

لكن :

وهي بسيطة أو مركبة . خلاف بين البصريين والكوفيين [١] .

وتستخدم في معنيين :

أ – الاستدراك : وهو « تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق » [٢] ، ومن ثم لا بد من أن يتقدمها كلام يكون ما بعدها بالنسبة له إما :

نقيضًا له نحو : هذا متحرك لكن هذا ساكن .

أو ضدًا له نحو : هذا أسود لكن هذا أبيض .

أو مخالفًا له على نحو ما – في الأصح – نحو : ما قام زيد لكن عمرًا قائم .

ب – التوكيد : نحو : لو جاءني زيد أكرمته لكنه لم يجئ ؛ لأن لو إذا دخلت على مثبت نفته ، فإذا أريد توكيده ، جيء بـ (لكن) لتؤكد ما أفادته من الامتناع .

قال اللقاني [٣] : « وذلك مبني على المشهور عند أهل العربية من أن لو للدلالة على أن سبب انتفاء الجواب هو انتفاء الشرط ، لا على المشهور عند المناطقة من أنها للدلالة على الملازمة بين مقدمها وتاليها ، والاستدلال بوجود المقدم على وجود التالي ، أو بانتفاء التالي على انتفاء المقدم » .

كأن :

وهي بسيطة أو مركبة ، خلاف [٤] .

اختار الأول أبو حيان وجماعته ؛ « حملًا لها على أخواتها ، ولأن التركيب خلاف

---

(١) ذهب البصريون إلى أنها بسيطة .

وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة ، ثم اختلفوا : فذهبت جماعة منهم إلى أنها مركبة من (لا) و (إن) والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه ، فأصلها لا كإن ، فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف ، وحذفت الهمزة ، ثم حذفت همزة لا من الكتابة فصار لكن . فكلمة (لا) تفيد أن ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيًا وإثباتًا . وكلمة إن لتحقيق مضمون ما بعدها ، التحفة (ص ٣٢) .

وذهب الفراء إلى أنها مركبة من (لكن) ساكنة النون و (أن) المفتوحة المشددة طرحت الهمزة فحذفت نون لكن لملاقاتها الساكن ، وقال قوم – منهم السهيلي – هي مركبة من (لا) و (كأن) ، فإذا قيل : قام زيد لكن عمرًا لم يقم . فكأنه قيل : لا كأن عمرًا لم يقم ، الهوامع (١٣٣/١) .

(٢) التصريح (٤١١/١) .

(٣) انظر : حاشية العليمي على التصريح (٢١٢/٢) .

(٤) التحفة (ص ٣١) ، والهوامع (١٣٣/١) ، والتصريح (٢١٢/٢ ، ٢١٣) .

الأصل . فالأولى أن تكون حرفًا بسيطًا وضع للتشبيه كالكاف .

وذهب إلى الثاني الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين ، والفراء .

ويرى هؤلاء أنها مركبة من (أن) و (كاف التشبيه) وأصل (كأن زيدًا أسد) : إن زيدًا كأسد ، فالكاف للتشبيه ، وإن مؤكدة له ، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجملة ، فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها إلى أولها ؛ لإفراط عنايتهم بالتشبيه ؛ فلما دخلت الكاف على إن وجب فتحها ؛ لأن إن المكسورة لا تقع بعد حروف الجر .

وعلى القول بأنها مركبة من كاف التشبيه وإن ، فقد اختلف بعد ذلك : هل تتعلق هذه الكاف بشيء أو لا تتعلق ؟ .

وذهب ابن جني وابن عصفور إلى أنها لا تتعلق . وصححه صاحب الهمع ؛ لأنها لما فارقت الموضع الذي يمكن أن يتعلق فيه محذوف زال ما كان لها من التعلق .

وإذا كانت لا تتعلق فهل هي باقية على جر مدخولها أم لا ؟ احتمالان لابن جني أقواها هذا الأول ، بدليل فتح الهمزة بعدها .

وذهب الزجاج إلى أنها متعلقة والكاف في موضع رفع ، ومدخولها في تأويل المصدر ، والخبر محذوف ، فإذا قلت : كأني أخوك فالتقدير : كإخوتي إياك موجودة .

وقد رد السيوطي ذلك « بأن العرب لم تظهر قط ما داعي لإضماره » .

وهي تفيد :

التشبيه المؤكد : تشبيه اسمها بخبرها ، سواء كان خبرها جامدًا أو مشتقًا . وعند جمهور البصريين لا معنى لما سواه .

الشك : إن كان خبرها مشتقًا عند الزجاج والكوفيين . كذلك تفيد عندهم معاني أخر ؛ منها :

التحقق والوجوب : كقول الشاعر [1] :

فأصبح بطن مكة مقشعرًا   كأن الأرض ليس بها هشام

التقريب : في نحو : كأنك بالشتاء مقبل ، وكأنك بالفرج آت .

كما تفيد الظن عند ابن السعد إذا كان خبرها فعلًا أو ظرفًا أو صفة من صفة أسمائها .

---

(١) وهو العماني أبو العباس محمد بن ذؤيب النهشلي . انظر : شرح شواهد المغني (ص ١٧٥) .

والنفي : – عند الفارسي – نحو : كأنك وال علينا أي : ما أنت دال علينا .

والتقريب عند أبي الحسين الأنصاري نحو : كأنك بالدنيا لم تكن (١) .

ليت :

وهي للتمني . وهو : « طلب ما لا طمع فيه – أو ما فيه عسر » ، ومن ثم استخدم في الممتنع نحو :

ألا ليت الشباب يعود يومًا فأخبره بما فعل المشيب

كما تستخدم في الممكن ؛ كقول من لا يتوقع مالًا : ليت لي مالًا . فإن حصوله على المال ممكن وإن كان عسيرًا .

ولا تستخدم في الواجب نحو : « ليت غدًا يجيء . إذا لم يقصد به سواه ؛ إذ إن الغد واجب المجيء » (٢) .

ويجوز الفراء والكسائي أن تنصب ليت معموليها . أما الفراء فحملًا لـ (ليت) على فعل التمني ، فقوله : ليت زيدًا قائمًا محولة عن : أتمنى زيدًا قائمًا . وأما الكسائي فلأنه يقدر كان عاملة . ويستشهد أن يقول الشاعر :

يا ليت أيام الصبا رواجعا

فرواجعًا منصوب بمفهوم ليت وهو (أتمنى) عند الفراء . وبـ (كانت) المقدرة عند الكسائي .

وقد رد ذلك جمهور النحاة من بصريين وكوفيين . ورأوا أن (رواجعا) في البيت منصوبة على الحالية (٣) .

لعل :

والجمهور على أنها بسيطة ولامها أصل .

وقيل : مركبة من علّ ، واللام زائدة .

وقيل : من لام الابتداء .

وفيها لغات أخر . عدتها في الهمع ثلاث عشرة لغة (٤) .

---

(١) انظر : مائة كاملة شرح مائة عاملة ، والتصريح (٢١٢/١) ، والتحفة (ص ٣٢) ، والأشباه والنظائر (١٠/٤ – ٢٢) .

(٢) التصريح (٢١٢/١ ، ٢١٣) .

(٣) التحفة (ص ٣٢) ، وحاشية الشيخ يس (ص ١٨) .

(٤) همع الهوامع (١٣٤/١) .

وهي تفيد : الترجي للأمر المحبوب ، وهو : « انتظار شيء محبوب لا وثوق بحصوله » ، نحو : لعل الحبيب قادم ، والإشفاق من المكروه وهو : « إرتقاب مكروه لا وثوق بحصوله » نحو : ﴿ لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ ﴾ [الشعراء : ٣] . وإذًا فهي تفيد التوقع ، سواء كان للمحبوب أو للمكروه ، والتوقع لا يكون إلا في الممكن . ومن هنا تفترق عن ليت التي تأتي في الممكن وغيره [١] .

ولا تفيد عند البصريين غير هذين المعنيين . ولكنها تفيد [٢] :

التعليل عند الأخفش والكسائي نحو : ﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [طه : ٤٤] .

والاستفهام عند الكوفيين نحو : ﴿ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطلاق : ١] . والتقدير : (لا تدري آللّه يحدث بعد ذلك أمرًا ؟) والمعنى : (لا تدري جواب آللّه يحدث) .

والشك عند أكثر الكوفيين .

عسى :

وهي بمعنى : لعل في الترجي والإشفاق . ومن ثم حملت عليها في العمل كما حملت لعل على عسى في إدخال أن في خبرها كالحديث : « لعل بعضكم أن يكون ألحق بحجته من بعض » [٣] .

ويشترط في اسمها أن يكون ضميرًا لغائب أو متكلم أو مخاطب .

كقول صخر بن جعد الخضري :

فقلت عساها نار كأس وعلها ... تشكي فآتي نحوها فأعودها

وكقول عمران بن حطان :

ولي نفس تنازعني إذا ما ... أقول لها لعلي أو عساني

وكقول آخر :

يا أبتا علّك أو عساكا [٤]

وهي حين تنصب الاسم وترفع الخبر بهذا الشرط الذي ذكر حرف كلعل ؛ « لئلا يلزم محل الفعل على الحرف » [٥] . وفاقًا للسيرافي الذي نقله عن سيبويه .

---

(١) شرح الرضي . (٢، ٣) التصريح (٢١٣/١) .

(٤) انظر : أنوار الربيع (ص ٨٢) ، والمصدر السابق أيضًا .

(٥) التوضيح والتصريح (٢١٤/١) .

والجمهور على أنه فعل-مطلقًا . سواء كان بمعنى لعل أو لا .

أما ابن السراج وثعلب فقد ذهبا إلى أنه حرف مطلقًا ، على عكس القول السابق .

قال صاحب التصريح : « ومحل الخلاف في عسى الجامدة . أما عسى المتصرفة فإنها فعل باتفاق ، ومعناها اشتد » [١] .

لا (العاملة عمل إن) :

وتسمى لا التبرئة دون غيرها من أحرف النفي . وحق لا التبرئة أن تصدق على لا النافية كائنة ما كانت ؛ لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئًا ، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل إن فإن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص [٢] .

وتسمّى النافية للجنس .

قال أبو البقاء : « وإنما عملت (لا) عمل (أن) لمشابهتها لها من أربعة أوجه :

أحدها : أن كلًّا منهما يدخل على الجملة الاسمية .

الثاني : أن كلًّا منهما للتأكيد ، فـ (لا) لتأكيد النفي و(إن) لتأكيد الإثبات .

الثالث : أن (لا) نقيضة (إن) ، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره .

الرابع : أن كلًّا منهما له صدر الكلام [٣] .

ولكون (لا) محمولة على (إن) في العمل انحطت درجتها عن إن في أمور ؛ منها [٤] :

١ - أن اسم (لا) لا يكون إلا مظهرًا ، واسم (إن) يكون مظهرًا ومضمرًا .

٢ - أن اسم (لا) لا يكون إلا نكرة ، واسم (إن) يكون نكرة ومعرفة .

٣ - أنه لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا . ويجوز في (إن) .

٤ - أن اسم (لا) لا ينون ، واسم (إن) ينون [٥] .

٥ - أن اسم (لا) المفرد مختلف في إعرابه وبنائه ، واسم (إن) لا خلاف في إعرابه .

---

(١) التصريح (٢١٤/١) . (٢) المصدر السابق (٢٣٥/١) .

(٣) المصدر السابق ، وانظر شرح الفصول الخمسين .

(٤) التصريح (٢٣٥/١) .

(٥) قال الزرقاني : « فيه نظر لما لا يخفى من أنه ينون . وإن أريد أنه لا ينون في الجملة فكذا اسم إن لا ينون في الجملة » . انظر حاشية يس على التصريح (٢٣٥/١) .

٦ - أن (إن) تعمل بلا شرط ، و (لا) لا تعمل إلا بشروط ؛ وهي [١] :

أ - أن تكون نافية لا زائدة .

ب - أن يكون المنفي بها الجنس بأسره .

جـ - أن يكون نفيه نصًا (وذلك إذا دخلت على نكرة ؛ وأريد بها النفي العام ؛ وقدر فيه من الاستغراقية) .

د - ألا يدخل عليها جار .

هـ - أن يكون اسمها نكرة ، وأن تكون النكرة متصلة بها .

و - أن يكون خبرها نكرة أيضًا .

إلا (في المستثنى المنقطع) :

وهي تعمل عند الحجازيين حملًا لها على لكن ، نحو : المعصية مبعدة عن الجنة إلا الطاعة ، فالمنصوب بعدها اسمها ، والخبر عندهم محذوف غالبًا ينبغي تقديره . فتقدير المثال السابق : إلا الطاعة مقربة منها . وعلى هذا صار المتأخرون من النحاة [٢] .

وقد ذهب سيبويه إلى أن المستثنى المنقطع كالمتصل عنده منتصب بما قبل إلا من الكلام . وما بعد إلا عنده مفرد سواء كان متصلًا أو منقطعًا ، فهي وإن لم تكن حرف عطف إلا أنها كـ (لكن) العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها [٣] . يقول في « باب ما يختار فيه النصب ؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول » [٤] : وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحد إلا حمارًا ، جاؤوا به على معنى : ولكن حمارًا ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى ولكنَّ وعمل فيه ما قبله [٥] .

هذه الحروف السابقة تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهناك عدد آخر من الحروف يعمل عكس ذلك . فيرفع الاسم وينصب الخبر ، حملًا لها على ليس « في كونها للنفي ، والدخول على المبتدأ والخبر » [٦] .

---

(١) المصدر السابق (٢٣٥/١ ، ٢٣٦) .
(٢) التحفة (ص ٣٣) .
(٣) شرح الكافية (٢٠٧/١) .
(٤) الكتاب (٣٦٣/١) .
(٥) كتاب سيبويه (٣٦٣/١) .
(٦) العوامل المائة (ص ٥٩) ورسالة كاملة شرح مائة عاملة .

وهذه الحروف هي :

ما :

وإعمالها مذهب البصريين الذين يراعون لغة أهل الحجاز ؛ إذ يرون شبهًا بينها وبين ليس في كونها للنفي ، وداخلة على المبتدأ والخبر ، وتخلص المبتدأ للحال ، كما أن ليس كذلك ، قال تعالى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٣١] ، ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة : ٢] .

وأما حين يراعون لهجة تميم فإنهم يهملونها ؛ لأنها حرف غير مختص بدخولها على الأسماء والأفعال ، والحرف غير المختص لا يعمل [١] .

وأما الكوفيون فيرون أنها لا تعمل شيئًا ، بل ولا تعمل في لغة الحجازيين أيضًا ، ويخرجون ما يعتبره البصريون عملًا في لغة الحجازيين ؛ إذ يرون أن « المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها ، والمنصوب على إسقاط الباء (أي : نزع الخافض) ؛ لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء ، فإذا حذفوها عوضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف الجر ، وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره » [٢] .

وهي لا تعمل - عند الفريق الذي يرى عملها (وهم البصريون مراعاة للغة الحجازيين) - إلا بشروط .

أولها : ألا يقترن اسمها بأن الزائدة . فإن اقترن بها بطل عملها وجوبًا وأهملت ؛ لأنها إنما تعمل حملًا لها على ليس في العمل ، وليس لا يقترن اسمها بأن [٣] .

ثانيها : بقاء النفي ، فلا يجوز أن ينتقض نفي خبرها بإلا . فإن انتقض بطل عملها كبطلان معنى ليس [٤] خلافًا ليونس والشلوبين [٥] .

ثالثها : ألا يتقدم الخبر على الاسم وإن كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا . خلافًا للفراء الذي نفاه مطلقًا ، ولابن عصفور الذي جوزه في الظرف والجار والمجرور [٦] .

رابعها : ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها ، فإن تقدم بطل عملها ، إلا أن يكون المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا فيجوز العمل مع تقدمه ؛ لأنهم « توسعوا فيهما ما لا يتوسع في غيرهما » [٧] .

(١ ، ٢) انظر : الهوامع (١٢٣/٩) . (٣) التصريح (١٩٦/١ ، ١٩٧) .

(٤) المصدر السابق ، وانظر : أنوار الربيع (ص ٨٠) .

(٥) الهوامع (١٢٣/١) . (٦) شرح المفصل .

(٧) التصريح (١٩٨/١ ، ١٩٩) .

إن (النافية) :

وهي أيضًا من الحروف غير المختصة . فكان قياسها ألا تعمل « ولذلك منع إعمالها الفراء وأكثر البصرية والمغاربة وعزي إلى سيبويه .

وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك وصححه أبو حيان ، لمشاركتها لما في النفي ، وكونها لنفي الحال ، وللسماع » [1] .

أما استشهادهم بالسماع فقد حكي عن أهل العالية : (إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية) وسمع الكسائي أعرابيًا يقول : إنًا قائمًا ، فأنكرها عليه ، وظن أنها المشددة وقعت على قائم ، قال : فاستثبته فإذا هو يريد : إن أنا قائمًا ، فترك الهمزة وأدغم ، على حد ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ [الكهف : ٣٨] .

وقرأ سعيد بن جبير : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [الأعراف : ١٩٤] .

وقال الشاعر :

إن هو مستوليًا على أحد إلا على أضعف المجانين

وقال :

إن المرءُ ميتًا بانقضاء حياته ولكن بأن يبغَى عليه فيخذلا [2]

لا :

وهي أيضًا من الحروف غير المختصة ، فكان قياسها ألا تعمل . وفي عملها أقوال :

أ - ذهب سيبويه وطائفة من البصريين إلى إعمالها في المبتدأ والخبر الذي يغلب كونه محذوفًا ، إلحاقًا لها بليس . بشروط [3] :

١ - بقاء النفي وعدم انتقاضه .

٢ - ألا يتقدم خبرها على اسمها .

٣ - ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها .

٤ - أن يكون معمولاها نكرتين .

ب - أنها لا تعمل أصلًا ، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، ولا ينصب أصلًا ،

---

(١) الهوامع (١/١٢٤) ، وانظر شرح الفصول الخمسين .

(٢) انظر : الهوامع (١/١٢٤ ، ١٢٥) ، والدرر اللوامع (١/٩٦ ، ٩٧) ، وحاشية الدسوقي على المغني .

(٣) انظر : التصريح (١/١٩٤) ، وشرح المفصل (٨/١٠٤ ، ١٠٥ - ١٠٩) ، وأنوار الربيع (٨٠ ، ٨١) .

وعليه الزجاج (١) وكذلك الأخفش والمبرد (٢) .

جـ - قصر عملها على المبتدأ وحده ، أما الخبر فلا تعمل فيه شيئًا .. ونسب للزجاج أيضًا (٣) .

ويلحق بلا (لات) ؛ لأن أصلها لا النافية زيدت عليها تاء « لتأنيث اللفظ أو للمبالغة في معناه » (٤) كما ذهب إلى ذلك الأخفش والجمهور . أو أنها مركبة من لا والتاء كما ذهب إلى ذلك سيبويه (٥) .

وهي تعمل كـ (لا) - أصلها عند النحاة - عمل ليس ، فترفع الاسم وتنصب الخبر ، بشرط كون معموليها اسمي زمان وحذف أحدهما . والغالب في المحذوف أن يكون اسمها ، نحو : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص: ٣] (٦) .

ثانيًا : عوامل الفعل المضارع :

أ - النواصب .   ب - الجوازم .

أ - النواصب

وهي أربعة عند البصريين ، وعشرة عند الكوفيين (٧) .

١ - أن المصدرية : وهي أم الباب ، قال أبو حيان : « بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن وإذًا وكي » (٨) ، ويقال فيها : (عن) بإبدال الهمزة عينًا .

وهي التي توصل بالماضي في نحو : ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ ﴾ [القلم: ١٤] وبالأمر في نحو : (كتبت إليه أن قم) ، وبالنهي في نحو : (كتبت إليه ألا تفعل) . خلافًا لأبي بكر بن طاهر الذي يرى أنها غيرها . فتكون على مذهبه مشتركة أو متجوزًا بها (٩) .

وتقع في موضعين (١٠) :

١ - في الابتداء : فتكون في موضع رفع على الابتداء في نحو : ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ

(١) الهوامع (١٢٥/١) .
(٢) التصريح (١٩٩/١) .
(٣) الهوامع (١٢٥/١) .
(٤) شرح الكافية والتصريح (١٩٩/١ ، ٢٠٠) .
(٥) المصدر السابق .
(٦) انظر : التوضيح (١٣٣/١) ، والتصريح (٢٠٠/١) .
(٧) التصريح (٢٢٩/٢) .
(٨) شرح التسهيل (مخطوط) .
(٩) الهوامع (٢/٢) .
(١٠) التصريح (٢٣٢/٢) .

لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤] .

٢ - بعد لفظ دال على معنى غير اليقين : فتكون في موضع رفع على الفاعلية في نحو : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الحديد: ١٦] ، وفي موضع نصب على المفعولية في نحو : ﴿ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ [الكهف: ٧٩] ، وفي موضع جر في نحو : ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ ﴾ [الشورى: ٤٧] .

ولعملها شروط :

١ - أن تكون مصدرية لا مفسرة ولا زائدة ولا مخففة [(١)] .

والمفسرة : هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، المتأخر عنها جملة ، ولم تقترن بجار ، نحو : ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾ [المؤمنون: ٢٧] .

والزائدة : هي التالية لـ (لما) التوقيتية نحو : ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾ [يوسف: ٩٦] والواقعة بين الكاف ومجرورها ، كقول باعث اليشكري :

فأُقْسِمُ أن لو التقينا وأنتُم ... لكان لكم يومٌ من الشرِّ مُظْلِمُ

وقوله :

أما واللَّه أن لو كنت حرًّا ... وما بالحر أنت ولا العتيق

وجوز الأخفش إعمالها حملًا لها على المصدرية ، وقياسًا على الباء الزائدة حيث تعمل الجر مع زيادتها [(٢)] .

والمخففة : هي الواقعة بعد علم خالص غالبًا ، سواء دل عليه بمادة علم نحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [المزمل: ٢٠] أم لا نحو : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [طه: ٨٩] .

والفراء وابن الأنباري ينصبان بعد العلم الصريح [(٣)] .

٢ - ألا يفصل بين أن الناصبة والفعل [(٤)] مطلقًا - سواء كان الفاصل ظرفًا أو مجرورًا أو قسمًا أو غيرها - عند سيبويه والجمهور وجوزه بعضهم مع الفصل بالظرف والجار والمجرور .

وجوز الكوفيون الفصل بالشرط .

---

(١) انظر : التصريح (٢/٢٣٢ - ٢٣٤) ، وشرح الفصول الخمسين (٢١٢) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/٢٣٤) .

(٤) الهوامع (٢/٣) .

٣ – ألا يتقدم معمول معمولها عليها عند البصريين ؛ « لأنها حرف مصدري ومعمولها صلة لها ، ومعموله من تمام الصلة ، وكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها » (١) .

وجوز الفراء تقديمه ، ونقله ابن كيسان عن الكوفيين (٢) .

وأكثر العرب على وجوب إعمال أن .

وبعضهم يجيز إهمالها . حملًا لها على (ما) أختها (المصدرية) « بجامع أن كلًّا منهما حرف مصدري ثنائي » (٣) .

وهي تنصب المضارع ، فلا يجوز الجزم بها عند الجمهور .

وجوز بعض الكوفيين الجزم بها . كذلك حكي عن جماعة من البصريين منهم : أبو عبيدة واللحياني . وهي لغة بني صباح (٤) . من ضبة .

٢ – لن : وهي لنفي الفعل المستقبل ، إما إلى غاية ينتهي إليها نحو : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [طه : ٩١] . وإما إلى غير غاية نحو : ﴿ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ﴾ [الحج : ٧٣] .

فهي تفيد النفي في الفعل المستقبل مطلقًا عن التوكيد والتأبيد (٥) ، وهو مذهب الجمهور وسيبويه (٦) .

خلافًا للزمخشري الذي يرى في (الكشاف) و (المفصل) أن « لن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل ، تقول : لا أبرح اليوم مكاني فإذا أكدت وشددت قلت : لن أبرح اليوم مكاني . قال تعالى : ﴿ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾ [الكهف : ٦٠] ، وقال : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ ﴾ [يوسف : ٨٠] (٧) .

وخلافًا له أيضًا في إفادة لن معنى تأبيد النفي . فقد ذكر في أنموذجه أن « لن تفيد تأبيد النفي ... فقولك : لن أفعله كقولك : لا أفعله أبدًا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا ﴾ (٨) .

قال ابن مالك ، وحمله على ذلك اعتقاده في : ﴿ لَن تَرَىٰنِى ﴾ [الأعراف : ١٤٣] أن الله

---

(١) انظر : الهوامع (٢/٢) ، وأنوار الربيع (ص ١٤٣) .
(٢) انظر : المفصل (١٥/٧) ، والهوامع (٣/٢) .
(٣) الهوامع (٣/٢) ، والتصريح (٢٣٢/٢) . (٤) الهوامع (٣/٢) ، الدرر اللوامع (٣/٢) .
(٥) انظر : لباب الإعراب ، لب اللباب ، شرح الفصول الخمسين (ص ٢١٢) ، المحصول في شرح الفصول ، حاشية حسن العطار على شرح الأزهرية (ص ١١١) .
(٦) الهوامع (٤/٢) .
(٧) المصادر السابقة ، والمفصل (١١١/٨) .
(٨) الهوامع (٤/٢) .

لا يُرى [١] .

ووافقه على إفادة التوكيد جماعة منهم ابن الخباز . بل قال بعضهم : إن منعه مكابرة وأغرب عبد الواحد الزملكاني فقال في كتابه (التبيان في المعاني والبيان) : « أن (لن) لنفي ما قرب و (لا) يمتد معنى النفي فيها . قال : وسر ذلك أن الألفاظ مشاكلة للمعاني و (لا) آخرها ألف ، والألف يكون امتداد الصوت بها بخلاف النون » [٢] .

وقد وافق على إفادة التأبيد ابن عطية . وقال في قوله : ﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾ [الأعراف : ١٤٣] : « لو بقي على هذا النفي لتضمن أن موسى لا يراه أبدًا ولا في الآخرة . لكن ثبت في الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونه » [٣] .

ورد كثير من النحاة إفادة لن « التأبيد » ؛ لأنها لو أفادته :

١ - لم يقيد منفيها باليوم ، وإلا للزم التناقض في نحو : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ [مريم : ٢٦] .

٢ - لم يصح التوقيت في : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [طه : ٩١] .

٣ - لزم التكرار بذكر أبدًا - والأصل عدمه - في : ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ [البقرة : ٩٥] .

٤ - أن إفادة التأبيد في آية : ﴿ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا ﴾ [الحج : ٧٣] من أمر خارجي [٤] .

وذهب ابن عصفور والسيوطي وابن السراج إلى أن (لن) تفيد معنى الدعاء [٥] ، قياسًا على (لا) في قوله :

ولا زال منهلًا بجرعائك القطر

واستدلالًا بقوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ [القصص : ١٧] أي : فاجعلني لا أكون ، وكذلك قول الأعشى [٦] :

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ ـت لكم خالدًا خلود الجبال

وهي تعمل النصب .

وحكى بعضهم الجزم بها ، وأنشد :

(١ ، ٢) المصدر نفسه .

(٣) الدرر اللوامع (٢/٢ - ٤) ، والمصدر السابق .

(٤) انظر : الهوامع (٤/٢) ، والتصريح (٢٢٩/٢) ، وشرح الرضي .

(٥) المصادر السابقة . (٦) انظر الدرر (٣/٢) .

لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقه (١)

ولعملها شروط :

١ - ألا يتقدم معمول معمولها عليها :

وفي تقدم معمول معمولها عليها خلاف ، فقد جوزه بعض النحاة « خلافًا لمعمول معمول أن ؛ لأنه لا مصدرية فيها » ، ومنعه الأخفش الصغير (أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي) ؛ لأن النفي له صدر الكلام فلا يقدم معمول معموله عليه كسائر حروف النفي (٢) .

٢ - ألا يفصل بين لن والفعل مطلقًا :

« لأنها محمولة على سيفعل ، وكما لا يجوز الفصل بين السين والفعل لا يجوز الفصل بين لن والفعل .

ولأن لن وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة إن وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء ، فكما لا يجوز الفصل بين إن واسمها لا يجوز بين لن وأخواتها والفعل . هذا مذهب البصريين وهشام .

وجوز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل .

ووافقه الفراء على القسم ، وزاد جواز الفصل بـ (أظن) ، وبالشرط (٣) .

وقد اختلف النحويون في صيغتها . أبسيطة هي أم مركبة ؟ (٤) :

١ - فالجمهور : على أنها حرف بسيط ولا تركيب فيه ولا إبدال .

٢ - ويرى الخليل والكسائي : أنها مركبة من (لا - أن) حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذفت في قولهم : ويلُمِّه والأصل ويل لأمه ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصارت لن .

وذلك « لقربها في اللفظ من (لا - أن) ، ووجود معنى لا وأن فيها وهو النفي والتخليص للاستقبال » .

٣ - ويرى الفراء : أنها (لا) النافية أُبدل من ألفها نون ؛ وذلك « لاتفاقهما في النفي

---

(١) الهوامع (٤/٢) ، والدرر اللوامع (٤/٢) .

(٢) انظر : المصدر السابق . (٣) الهوامع (٤/٢) .

(٤) انظر : المصدر السابق ، والتصريح (٢٣١/٢) .

ونفي المستقبل ولا هي الأصل ؛ لأنها أمعن في النفي من لن ؛ لأن لن لا تنفي إلا المضارع » .

٣ - كي :

وفيها مذاهب [٢] :

١ - مذهب سيبويه والجمهور : أن كي مشتركة ، وهي نوعان : مصدرية وتعليلية .

والمصدرية : هي الداخل عليها اللام لفظًا أو تقديرًا . وهي تنصب بنفسها « كما أن المصدرية كذلك » .

وأما التعليلية : فهي التي لم تدخل عليها اللام لفظًا ولم تقدر معها ، والناصب بعدها أن مضمرة .

٢ - مذهب الأخفش : أن كي جارة دائمًا ، وأن النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة .

٣ - مذهب الكوفيين : أنها ناصبة دائمًا .

وهي إذا كانت ناصبة لا يفهم منها السببية ؛ « لأنها مع الفعل بعدها بتأويل المصدر كأن » .

ولا تتصرف تصرف أن ، فلا تقع مبتدأة ولا فاعلة ولا مفعولة ولا مجرورة بغير اللام [٣] .

وتتعين الناصبة بعد اللام ، نحو : جئت لكي أتعلم ؛ « لئلا يجمع بين حرفي جر » .

ولا يجوز الفصل بين الناصبة والفعل مطلقًا ، كما لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ (لا) النافية ، وبـ (ما) الزائدة . وأما الفصل بغير ما فلا يجوز مطلقًا عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار .

وجوز ابن مالك الفصل بمعمول الفعل الذي دخلت عليه ، وبالقسم ، وبالشرط مع بقاء عملها .

وجوزه الكسائي مع عدم إعمالها [٤] .

---

(٢) انظر : شرح المفصل (١٧/٧) ، (٨ / ٤٩ ، ٥٠) ، وحاشية السجاعي على ابن عقيل (٢١٩ ، ٢٢٠) ، والخضري على ابن عقيل (١١١/٢ ، ١١٢) ، والدرر اللوامع (٤/٢ ، ٥) ، وحاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية (ص ١١٢) .

(٣) انظر : التصريح (٢٣٠/٢ ، ٢٣١) ، وحاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد لمتن الآجرومية (ص ٤٣) .

(٤) الهوامع (٥/٢ ، ٦) .

ولا يجوز أن تكون كي زائدة ، كما لا يجوز أن تكون تأكيدًا [١] .

وتقدم معمول معمولها ممتنع . وله صور ثلاثة [٢] :

١ – أن يتقدم على المعمول فقط نحو : جئت كي النحو أتعلم .

٢ – أن يتقدم على كي فقط نحو : جئت النحو كي أتعلم .

٣ – أن يتقدم على المعلول أيضًا نحو : النحو جئت كي أتعلم .

والمنع في الصورة الأولى ؛ « للفصل بين كي ومعمولها وهو لا يجوز » .

وفي الصورتين الأخيرتين ؛ « لأن كي من الموصولات ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول » .

٤ – إذن :

وهي حرف جواب وجزاء عند سيبويه ، والمراد بكونها للجواب : « أن تقع في كلام آخر ملفوظ به أو مقدر . سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو في آخره . والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر » [٣] .

ويرى الفارسي أنها ليست للجواب والجزاء دائمًا ؛ إذ قد تتخصص للجواب – الجزاء – بدليل أنه يقال : أحبك . فتقول : إذن أظنك صادقًا ؛ إذ لا مجازاة هنا [٤] .

ويؤيده الرضي ؛ « لأن الشرط والجزاء إما في الاستقبال أو في الماضي ، ولا مدخل للجزاء في الحال » [٥] .

واختلف النحويون في صيغتها [٦] :

١ – ذهب الجمهور : إلى أنها حرف بسيط ، وعلى ذلك فهي ناصبة للمضارع بنفسها ؛ لأنها تقلبه إلى الاستقبال ، ويرى الزجاج والفارسي : أن الناصب أن مضمرة بعدها ، لا هي ؛ « لأنها غير مختصة ؛ إذ تدخل على الجمل الابتدائية ، نحو : إذن عبد الله يأتيك ، وتليها الأسماء مبنية على غير الفعل » .

٢ – ذهب قوم : إلى أنها اسم ظرف ، وأصلها إذ الظرفية لحقها التنوين عوضًا عن الجملة المضاف إليها ، ونقلت إلى الجزائية فبقي فيها معنى الربط والسبب .

---

(١) التصريح (٢/٢٣٠ ، ٢٣١) . (٢) الهوامع (٢/٦) .

(٣) انظر : المصدر السابق ، ولب اللباب ، حاشية السجاعي على ابن عقيل (ص ٢٢٠) ، والتصريح (٢/٢٣٤) .

(٤) الهوامع (٢/٦) . (٥) المصدر السابق .

(٦) انظر : الهوامع (٢/٦) ، وشرح الفصول (٢١٢ ، ٢١٣) .

٣ – ذهب الخليل : إلى أنها حرف مركب من (إذ) و (أن) وغلب عليها حكم الحرفية ونقلت حركة الهمزة إلى الذال ، ثم حذفت والتزم هذا النقل .

٤ – ذهب الرندي : إلى أن تركيبها من (إذا) ، و (أن) ؛ لأنها تعطي ما تعطي كل وحدة منهما ، فتعطي الربط كـ (إذا) ، والنصب كـ (أن) ثم حذفت همزة أن ، ثم ألف إذا لالتقاء الساكنين .

ولعملها شروط [١] :

١ – أن تتصدر في أول الجواب ؛ « لأنها حينئذ في أشرف محالها » فإن وقعت حشوًا أهملت .

٢ – أن يكون المضارع بعدها مستقبلًا قياسًا على بقية النواصب .

٣ – أن يكون المضارع متصلًا بها « لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها » .

وجوز الكسائي – فيما حكاه ابن كيسان – بقاء العمل مع الفصل بالقسم [٢] .

وأجيز في المغني الفصل بـ (لا) النافية – وجوز ابن عصفور الفصل بالظرف – وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء ، والكسائي وهشام بمعمول الفعل كل ذلك مع بقاء العمل .

وحكى سيبويه عن بعض العرب إلغاء إذا مع استيفاء شروط عملها . قال صاحب التصريح : « وهو القياس ؛ لأنها غير مختصة . وإنما أعملها الكثيرون حملًا على ظن ؛ لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين جزأيها . كما حملت ما على ليس لأنها مثلها في نفي الحال » [٣] .

مواضعَ إضمار ان :

الإضمار الوجوبي :

يرى كثير من النحاة – وهم جمهور البصريين – أن (أن) « لأنها أم الباب تعمل النصب ظاهرة ومضمرة وأن لها إذا أضمرت حالان : حال وجوب ، وحال جواز . فالأول بعد نوعين من الحروف : أحدهما ما هو حرف جر ، والآخر ما هو حرف عطف . فالأول حرفان أحدهما اللام التي يسميها النحويون (لام الجحود) » [٤] .

---

(١) انظر : التصريح (٢/٢٣٤ ، ٢٣٥) ، الهوامع (٢/٦ ، ٧) ، والدرر اللوامع (٢/٥) ، لباب الإعراب .
(٢) التصريح (٢/٢٣٥) . (٣) المصدر السابق .
(٤) انظر : في الإضمار شرح الفصول الخمسين (٢١٣ – ٢١٧) ، والهمع (٢/٧) .

بعد لام الجحود :

ولام الجحود هي المسبوقة بكون ناقص ، ماض – لفظًا ومعنًى ، أو معنًى لا لفظًا – منفي .

الأول بـ (ما) والثاني بـ (لم) ، نحو : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٣٣] ، ﴿ لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٣٧] (١) .

فمذهب البصريين : أن الفعل – الممثل له هنا بيضرب ويغفر – منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد اللام ، لا باللام – واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة . وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام (٢) .

ويرى الكوفيون : أن الناصب هو لام الجحود نفسها . والفعل في موضع نصب على أنه الخبر ، واللام زائدة للتأكيد (٣) .

وقد حاول ثعلب التوفيق بين هذين الرأيين . فذهب إلى أن « اللام هي الناصبة لقيامها مقام أن » (٤) .

بعد حتى :

يرى البصريون أن حتى جارة ، وأن النصب بعدها بـ (أن) لازمة الإضمار بعد شروط ذكروها مفصلة (٥) .

واستدلوا بثبوت كونها جارة للاسم بدليل حذف ما الاستفهامية بعدها . نحو :

فحتام حتام العناء المطول

قالوا : « وإذا ثبت ذلك انتفى كونها ناصبة للفعل ... لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال ؛ لأن ذلك ينفي الاختصاص » (٦) .

ويرى الكوفيون : أنها تنصب الفعل بنفسها ، ثم اختلفوا في الجر بها :

فذهب الفراء : إلى أن الجر بعدها لنيابتها مناب إلى .

وذهب الكسائي : إلى أنها جارة بإضمار إلى وهو عكس ما ذهب إليه البصريون (٧) .

---

(١) التصريح (٢/٢٣٥) . (٢) المصدر نفسه .

(٣) الهوامع (٢/٨) . (٤) المصدر السابق (٢/٧) .

(٥) شرح الفصول الخمسين (٢١٣ ، ٢١٤) ، التصريح (١/٢٣٧ ، ٢٣٨) ، الهوامع (٢/٩ ، ١٠) .

(٦) انظر : الهوامع (٢/٨) ، والدرر اللوامع (٢/٦) .

(٧) المصدران السابقان .

بعد أو :

وهي أولى حروف العطف التي يضمر بعدها البصريون (أن) .

وإنما تضمر أن بعدها إذا وقعت موقع إلى أن – أو إلا أن . قال البصريون : « ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ، ولا يفصل بينها وبين الفعل ؛ لأنها حرف عطف » (١) .

وذهب الكسائي والجرمي وأصحابهما : إلى أن الفعل انتصب بـ (أو) نفسها .

وذهب الفراء وقوم من الكوفيين : إلى أن الفعل انتصب بالخلاف ، أي : مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكًا له في المعنى ولا معطوفًا عليه (٢) .

بعد فاء السببية وواو المعية :

بشرط أن يكونا مسبوقين بنفي أو طلب محضين (٣) ، والنفي يشمل ما كان بحرف نحو : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [فاطر : ٣٦] ، أو فعل نحو : (ليس زيد حاضرًا فيكلمك) ، أو اسم نحو : أنت غير آت فتحدثنا . وكذلك يشمل ما كان تقليلًا مرادًا به النفي نحو : قلما تأتينا فتحدثنا .

والطلب يشمل : الأمر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام ، وزاد عليها الفراء : الترجي (٤) .

الإضمار الجوازي :

يرى البصريون أن (أن) كما تعمل مضمرة وجوبًا في المواضع السابقة . تعمل مضمرة جوازًا في مواضع أخرى ؛ هي :

١ – بعد لام الجر لغير الجحود (٥) ، نحو : جئت لأكرمك . فالفعل بعدها منصوب بأن مضمرة ويجوز إظهارها نحو : جئت لأن أكرمك .

وتسمى هذه اللام لام كي . بمعنى أنها للسبب كما أن كي للسبب « يعنون بذلك أنها إذا كانت جارة تكون جارة أما إذا كانت ناصبة فإنها تكون ناصبة بمعنى أن . ولا يعنون بذلك أن كي تقدر بعدها » (٦) .

ويرى الكوفيون أن النصب في الفعل بهذه اللام نفسها . وأن ما قد يظهر بعد من أن

(١) الهوامع (٢/٢١) .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) انظر : الهوامع (٢/١٠ – ١٢) ، والتصريح (٢/٢٣٨ – ٢٤٣) .
(٤) التصريح (٢/٢٣٨) .
(٥) الهوامع (٢/١٧) .
(٦) المصدر نفسه .

وكي مؤكد لها .

٢ - بعد أو والواو والفاء وثم (١) :

- إذا كان العطف بها على اسم صريح ليس في تأويل الفعل ، سواء كان مصدرًا أو غيره . فغير المصدر كقول حصين بن الحمام المُرِّيّ .

ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوءك علقما

والمصدر نحو :

ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

وقول الآخر :

لولا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوثر إترابًا على ترب

وقول أنس بن مدركة الخثعمي (٢) :

إني وقتلي سليكًا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

ولا تنصب أن محذوفة في غير المواضع المذكورة إلا نادرًا .

وذهب جماعة إلى أنه يجوز حذفها في غير المواضع المذكورة (٣) .

ب : الجوازم

أولًا : جوازم الفعل الواحد :

١ - لا الطلبية :

وتفيد معنى النهي إذا كان الكلام من الأعلى للأدنى نحو : لا تشرك بالله .

والدعاء إذا كان الكلام من الأدنى للأعلى نحو : ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾ [البقرة: ٢٨٦] .

والالتماس إذا كان من المساوي نحو : لا تفعل .

والجزم بها نفسها لا بلام إلا مقدرة قبلها ، وحذفت كراهة اجتماع لامين ، كما زعم السهيلي (٤) .

(١) انظر : الهوامع (٢٧/٢) ، والتصريح (٢٤٤/٢ ، ٢٤٥) ، والدرر (١١/٢) .

(٢) الدرر (١١/٢) . (٣) الهوامع (١٧/٢) .

(٤) الهوامع (٥٦/٢) .

ودخولها على فعلي المتكلم المفرد والجمع – وما في حكمه كالمعظم نفسه – نادر . ولذلك فإن جزمها له نادر أيضًا ؛ « لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا على المجاز تنزيلًا له منزلة الأجنبي » [(١)] .

ومما ورد نادرًا [(٢)] قول الأعشى :

لا أعرفن ربربًا حورًا مدامعها   مردفات على أعقاب أكوار

فـ (لا) ناهية ، وأعرف مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة مسندًا إلى ضمير المتكلم . وكذلك قول الوليد بن عقبة :

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد   لها أبدًا ما دام فيها الجراضم

فـ (لا) ناهية أو دعائية ، ونعد مجزوم بها .

ويكثر جزمها فعلي المتكلم إذا بنيا للمفعول ؛ « لأن المنهي فيهما غير المتكلم وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم » [(٣)] .

كما يكثر دخولها على الغائب ، والأكثر كونها للمخاطب [(٤)] .

٢ – اللام الطلبية :

أمرًا نحو : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ [الطلاق : ٧] .

أو دعاءً نحو : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف : ٧٧] .

أو التماسًا نحو : ليقم .

وتلزم اللام في أمر الفعل المسند إلى الغائب والمتكلم والمفعول نحو : ليقم زيد ، ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ [العنكبوت : ١٢] ، قوموا فلأصل لكم ، لتعن بحاجتي [(٥)] .

وهي تقل في الفعل المسند إلى المتكلم [(٦)] .

كذلك تقل في الفعل المسند إلى المخاطب ؛ إذ الأكثر أمره بصيغة افعل .

وأصل لام الطلب السكون ؛ « لأن الأصل عدم الحركة » . لكن منع عنه أنها

(١) التصريح (٢٤٦/٢) .   (٢) انظر : الهوامع (٥٦/٢) .

(٣) التصريح (٢٤٦/٢ ، ٢٤٧) .

(٤) شرح الفصول الخمسين ، المحصول في شرح الفصول ، حاشية السجاعي على ابن عقيل (٢٢٦) ، الهوامع (٥٦/٢) .

(٥) التصريح (٢٤٦/٢) ، وانظر : شرح المفصل (٢٤/٩) .

(٦) المصدر نفسه (التصريح) .

قد تكون في الابتداء . والابتداء بالساكن متعذر فكره . وقد تفتح عند سليم ؛ ولذلك إذا دخلت عليها الواو أو الفاء أو ثم رجعت إلى سكونها الأصلي غالبًا [١] .

٣ - لم ولما :

ويشتركان في أمور [٢] تتعلق بالعمل وبالدلالة في كونهما حرفان مختصان بالمضارع ، ويفيدان النفي والجزم والقلب ، وفي جواز دخول همزة الاستفهام عليهما ، فكل حرف منهما يختص بالمضارع ويجزمه ، وينفي معناه ، ويقلب زمانه إلى المضي وفاقًا للمبرد ، لا أنه يقلب اللفظ الماضي إلى المضارع خلافًا لأبي موسى ونسب إلى سيبويه [٣] .

وتختص لم بأمور :

١ - أن النصب بها لغة حكاها اللحياني [٤] .

٢ - مصاحبة أدوات الشرط بخلاف لما . قال الرضي : « كأنه لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي وشبهه » ، وقال صاحب التصريح : « لأن الشرط يليه مثبت لم ، تقول : إن قام زيد قام عمرو » ، ولا يليه مثبت لما لا تقول : إن قد قام زيد . فعدول بين النفي والإثبات . وإنما لم تقع قد بعد الشرط ؛ لأنها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وقلبه إلى الاستقبال [٥] .

٣ - جواز انفصال نفيها عن الحال ؛ لأنها لمطلق الانتفاء فتكون للمتصل به [٦] .

ثانيًا : جوازم الفعلين :

وهي إحدى عشرة كلمة « وكون هذه الكلمات جازمة لفعلين هو مذهب البصريين ، مستدلين على ذلك بأن عملها في الشرط باتفاق ، وأما عملها في الجواب فلاقتضائها إياهما ، ومن ثم عملت فيهما كما عملت كان وظن وإن في جزأيها » .. وقد نسب السيرافي هذا الرأي لسيبويه [٧] .

وقد رد هذا المذهب من وجهين :

١ - أن الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين .

---

(١) التصريح (٢/٢٤٦ ، ٢٤٧) .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ، الخضري على ابن عقيل (٢/١٢١) .

(٣) التصريح (٢/٢٤٧) .

(٤) انظر : الهوامع (٢/٥٦) .

(٥) التصريح (٢/٢٤٢) .

(٦) الهوامع (٢/٥٦) .

(٧) الهوامع (٢/٦١) .

٢ – أنه ليس ثمة ما يتعدد عمله إلا ويختلف ، كرفع ونصب .

وأجاب البصريون عن ذلك بأن هناك فرقًا بين الجازم والجار ، فالجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار . وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل أعلم (١) .

وقد نسب إلى الأخفش رأيان آخران (٢) :

الأول : أنَّ الشرط مجزوم بالأداة ، والجواب مجزوم بالشرط ، كما أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ .

ورد ذلك بأن « النوع لا يعمل ؛ إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر ، وإنما يعمل بجزمه وهو أن يضمن العامل من غير النوع أو شبهه كعمل الأسماء في الأسماء » (٣) .

الثاني : أن الشرط والجزاء تجازما . كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر أنهما ترافعا .

كذلك نسب إلى سيبويه والخليل رأي آخر ، وهو أن الأداة والشرط كلاهما جزم الجواب ، كما قيل : إن الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر .

ورد ذلك من وجهين :

١ – أن العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر ، وفعل الشرط قد يحذف .

٢ – أن العامل المركب لا يفصل بين جزأيه . وقد جاء الفصل نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة: ٦] (٤) . وثمة رأي مغاير ينسب إلى الكوفيين ، وهو أن الجواب مجزوم بالجوار « قياسًا للجزم على الجر » . وقد رد هذا الرأي « بأنه قد يكون بين الشرط والجزاء معمولات فاصلة ، فلا تجاور » (٥) .

من هذا يتضح أن الخلاف كله ينحصر في عمل أداة الشرط في الجواب ، أما عملها في فعل الشرط فلا خلاف فيه .

وتنقسم هذه الكلمات إلى أربعة أقسام تقسم بدورها إلى ستة (٦) :

١ – حرف باتفاق وهو إن .　　　٢ – حرف على الأصح وهو إذ ما .

---

(١) التصريح (٢/٢٤٨) .　　(٢) انظر : الهوامع (٢/٦١) .

(٣) المصادر السابقة المفصل (٧/٤٦) .

(٤) المصادر السابقة والمفصل (٧/٤١) ، والخضري على ابن عقيل (٢/١٢٢) .

(٥) التصريح (٢/٢٤٨) .

(٦) المصدر السابق ، وشرح المفصل (٧/٤٠) وما بعدها .

إذ يرى سيبويه أنها حرف بمنزلة إن الشرطية ، فإذا قلت : إذ ما تقم أقم ؛ فمعناه : إن تقم أقم .

ويرى المبرد وابن السراج والفارسي أنها ظرف زمان ، وأن المعنى في المثال السابق : متى تقم أقم ، واحتجوا بأنها قبل دخول ما كانت اسمًا والأصل عدم التغيير ، وأجيب بأن التغيير قد تحقق بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل . فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى ... واعترض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها فإنه موضوع لأحد الزمانين الحال أو الاستقبال ، وإذا دخل عليه لم انقلب زمانه إلى المضي مع بقاء ذاته على أصلها (١) .

٣ - اسم باتفاق وهو : من ، ما ، متى ، إن ، أين ، أيان ، أنى ، حيثما .

٤ - اسم على الأصح وهو : مهما .

يرى الجمهور : أنها اسم بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [الأعراف : ١٣٢] .

وزعم السهيلي : أنها حرف (٢) .

كذلك في بساطتها وتركيبها خلاف (٣) .

وهذه الأنواع الأربعة تنقسم إلى :

١ - ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو (إن ، وإذ ما) .

٢ - ما وضع للدلالة على من لا يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط وهو (ما ، ومهما) .

٣ - ما وضع للدلالة على من يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط وهو (من) .

٤ - ما وضع للدلالة على الزمان ، ثم ضمن معنى الشرط وهو (متى ، وأيان) .

٥ - ما وضع للدلالة على المكان ، ثم ضمن معنى الشرط وهو (أين ، وأنى ، وحيثما) .

٦ - ما هو متردد بين أنواع الاسم الأربعة وهو (أي) ؛ فإنها بحسب ما تضاف إليه .

وتقتضي هذه الكلمات فعلين : يسمى أولهما شرطًا ؛ لتعليق الحكم عليه ، ويسمى الثاني جوابًا وجزاءً . أما كونه جوابًا فلأنه مرتب على الشرط كما ترتب الجواب على السؤال ، وأما كونه جزاءً فلأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط (٤) .

---

(١) المصادر السابقة .
(٢) التصريح (٢٤٨/٢) .
(٣) انظر : الهوامع (٥٧/٢) .
(٤) التصريح (٢٤٨/٢) .

ولا يشترط في الشرط والجزاء أن يكونا من نوع واحد . بل تارة يكونان مضارعين وتارة يكونان ماضيين وتارة يكونان مختلفين ماضيًا فمضارعًا . نحو : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ﴾ [الشورى : ٢٠] .

وفي الخاطريات لابن جني : « قال أبو بكر : إنما حسن ؛ لأن الاعتماد في المعنى على خبر كان وهو مضارع . فكأنه قال : من يرد نزد . وليس مثل قولك : إن أتيتني آتك »[(١)] .

وقد تتبع صاحب الموضح - كما حكى صاحب التصريح - ما ورد به التنزيل من ذلك ، أي ما كان فعل الشرط فيه كلمة كان أو مضارعًا فماضيًا - وقد خصه الجمهور بالشعر ، على حين جوزه الفراء ومن تبعه مطلقًا[(٢)] .

ويشترط في فعل الشرط أمور[(٣)] :

١ - أن يكون فعلًا غير ماض المعنى .

٢ - ألا يكون طلبيًا .

٣ - ألا يكون جامدًا .

٤ - ألا يقترن بحرف تنفيس ولا بحرف نفي غير (لم) و (لا) .

العوامل المعنوية

وإلى جوار العوامل اللفظية التي سبق بيانها يوجد عدد من العوامل المعنوية يرى النحاة أن لها من التأثير في معمولها ما للعوامل اللفظية . فهي ترفع وتنصب وتجر أيضًا . وقد ذكر العلماء آراءهم في أبواب شتى ، يمكن أن يجمع ما يصورها فيما يأتي :

١ - الابتداء :

هو في اللغة : الافتتاح .

وأما في الاصطلاح ففي تفسيره أقوال :

أولًا : أنه « التعري من العوامل اللفظية »[(٤)] .

---

(١) المصدر نفسه . (٢) المصدر نفسه (٢/٢٤٩) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٢/٢٤٩ ، ٢٥٠) ، الخضري على ابن عقيل (٢/١٢٤ ، ١٢٥) لباب الإعراب ، وشرح المفصل (٧/٤١ ، ٤٢) .

(٤) انظر : الصبان على الأشموني (١/١٩٣) ، وهمع الهوامع (١/١٩٥) ، والأشباه والنظائر (١/٢٦٣) .

وقد رد هذا التفسير بأن التعري لا يصلح أن يكون سببًا ؛ ذلك أن العوامل توجب عملًا ، والعدم لا يوجد عملًا ؛ إذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة (١) .

فإن قيل : « العوامل في هذه الصنعة ليست مؤثرة تأثيرًا حسيًا ؛ كالإحراق للنار ، والبرد والبل للماء ، وإنما هي أمارات ودلالات ، والإمارة والدلالة قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر ، وصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر . فكذلك هاهنا .

وقد رد ابن يعيش على ذلك بأنه ليس الغرض من قولهم : إن التعري عامل - أنه معرف للعوامل ؛ إذ لو زعم أنه معرف لكان اعترافًا بأن العامل غير التعري » (٢) .

ثانيًا : ثمة قول ثانٍ نسبه ابن يعيش إلى الزمخشري يفسر الابتداء بأنه : « ليس التعري عن العوامل اللفظية فحسب ، بل التعري وإسناد الخبر إليه » (٣) .

وقد رد هذا القول بما رد به سابقه من أن التعري تجرد ، فهو أمر عدمي ، والعدمي لا يصلح أن يكون جزءًا من السبب كما لم يصلح أن يكون سببًا (٤) .

ثالثًا : ذكر ابن يعيش رأيًا ثالثًا في تفسير الابتداء العامل في المبتدأ ، منسوبًا إلى أبي إسحاق ، وهو : « ما في نفس المتكلم .. يعني من الإخبار عنه ؛ لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدَّث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ » (٥) .

رابعًا : كذلك ذكر ابن يعيش رأيًا جديدًا فسر به الابتداء بأنه : « اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولًا لثانٍ كان خبرًا عنه ، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقًا به وكانت رتبته متقدمة على غيره ، وهذه القوة تشبه به الفاعل ؛ لأن الفاعل شرط تحقق معنى الفعل ، وأن الفاعل قد أسند إلى غيره كما أن المبتدأ كذلك . إلا أن خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله ، وفيما عدا ذلك هما فيه سواء » (٦) .

---

(١) الأشباه والنظائر (٢٦٣/١) ، وشرح المفصل (٨٤/١) .
(٢) شرح المفصل (٨٥/١) .
(٣) المصدر السابق (٨٤/١) ، وانظر أيضًا شرح الفصول الخمسين (ص ١٩٤ ، ١٩٥) .
(٤) الأشباه والنظائر (٢٦٤/١) .
(٥) المصدر السابق ، وانظر : ابن يعيش (٨٥/١) .
(٦) المصدر نفسه ، وانظر لباب الإعراب .

وقد خطأ الصبان هذا الرأي من وجهين (١) :

أولهما : أن الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى عنه ؛ إذ يلزم معنى الابتداء بالاسم في اللغة وفي الاصطلاح الاهتمام . فعلم أن جعل البعض الاهتمام معنى الابتداء تخليط .

وثانيهما : أن الاهتمام والشخص المهتم والجعل من أوصاف الشخص المهتم والفاعل لا الكلمة ، والابتداء وصف لها ؛ لأن معناه كونها مبتدأ (٢) .

وكما اختلف في فهم معنى الابتداء ، اختلف كذلك في عمله ، بل لعل مرد الاختلاف في عمله إلى عدم تحديدهم معناه . ومن هنا كثرت أقوال النحاة في تحديد مدى عمله بين المبتدأ وحده أو المبتدأ والخبر أو عدم إعماله في أي منهما . أقوال عدة يمكن أن يميز فيها اتجاهان مختلفان : اتجاه البصريين - على وجه العموم - واتجاه الكوفيين .

المذهب الأول أو الاتجاه الأول : هو ما عليه جمهور البصريين (٣) ، ومنهم الأخفش وابن السراج والرماني (٤) : وهو أن الابتداء عامل الرفع في المبتدأ والخبر معًا . قال الأخفش : « وكونهما - أي : المبتدأ والخبر - مجردين عن الإسناد هو رافعهما » (٥) .

وقد استدل على ذلك بأن الابتداء قد اقتضى كلًّا من المبتدأ والخبر ، أي : استلزمهما ؛ « لأن الابتداء يستلزم مبتدأ وهو يستلزم خبرًا ، فالابتداء معنى يتناولهما معًا لا واحدًا » (٦) ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبهًا ومشبهًا به كانت عاملة فيهما (٧) . وقياسًا على غير الابتداء من العوامل نحو : كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وظننت وأخواتها ، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره . فكذلك هاهنا (٨) .

وقد اعترض على هذا القول باعتراضات ثلاثة :

١ - أنه إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذًا عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملًا .

---

(١) انظر : حاشية على الأشموني (١٩٣/١) .
(٢) المصدر السابق .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٨٥/١) .
(٤) الصبان على الأشموني (١٩٤/١) ، وشرح المفصل (٨٥/١) .
(٥) شرح المفصل (٨٥/١) .
(٦) الصبان على الأشموني (١٩٤/١) ، وشرح المفصل (٨٥/١) .
(٧) الأشموني (١٩٣/١) .
(٨) الإنصاف (ص ٣٣) .

٢ – أنه لو كان الابتداء يوجب الرفع لما وجدنا منصوبات ومسكنات وحروفًا مبدوءًا بها ، ولوجب أن تكون كلها مرفوعة ، فلما لم تكن كذلك دلّ على أن الابتداء ليس موجبًا للرفع .

٣ – أن أقوى العوامل – وهو الفعل – لا يعمل رفعين بدون اتباع ، فما ليس أقوى أولى ألا يعمل ذلك [1] .

وذهبت طائفة أخرى من البصريين إلى : أن الابتداء إنما يعمل الرفع في المبتدأ وحده ، وأما عامل الرفع في الخبر فهو المبتدأ . وهو مذهب سيبويه ؛ إذ يقول : « وأما الذي بني عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء » [2] .

وقد ضعف ابن يعيش هذا الرأي ؛ « لأن المبتدأ اسم كما أن الخبر اسم ، وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه ؛ لأن كل واحد منهما يقتضي صاحبه » [3] .

وذكر الصبان اعتراضات ثلاثة [4] :

١ – أن المبتدأ عين الخبر في المعنى فيلزم رفع الشيء لنفسه .

٢ – أن المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو : (القائم أبوه ضاحك) فيلزم رفع العامل الواحد معمولين بغير اتباع ، ولا نظير له .

٣ – أن المبتدأ قد يكون جامدًا كزيد ، والعامل إذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ ولو جامدًا يجوز تقديم خبره عليه .

وأجيب عن الاعتراض الأول بأن الخبر عين المبتدأ في الماصدق فقط ، وأما في المفهوم فمختلفان . وهو اختلاف كافٍ .

وعن الثاني بأن ذلك يجوز إذا اتحدت الجهة ، وهي هنا مختلفة . ثم إنه قد يكون جامدًا أو ضميرًا وهما لا يعملان .

وعن الثالث بأن ما ذكر فيه إنما هو في العامل المحمول على الفعل ، والمبتدأ ليس عمله في الخبر بالحمل على الفعل بل بالأصالة .

---

(١) انظر : الإنصاف (ص ٣٢) ، والأشموني (١/١١٤) ، وهمع الهوامع (١/٩٤) .
(٢) انظر : كتاب سيبويه (١/٢٧٨) .
(٣) شرح المفصل (١/٨٥) .
(٤) الصبان على الأشموني (١/١٩٤) .

وذهبت طائفة ثالثة من البصريين إلى : أن الابتداء عامل الرفع في المبتدأ . وأما عامل الرفع في الخبر فهو الابتداء والمبتدأ معًا .

وعلى هذا ، هل العامل مجموع الأمرين أو الابتداء بواسطة المبتدأ ؟ قولان :

ذهب كثير من البصريين إلى أن الابتداء والمبتدأ هما العاملان في الخبر ؛ لأن الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ والابتداء فوجب أن يعملا فيه [1] ، وهو قول المبرد [2] ، وهو لا يسلم من ضعف :

١ - إذ إن المبتدأ اسم والأصل في الأسماء ألا تعمل ، وإذا لم يكن لها تأثير في العمل والابتداء له تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له [3] .

ويمكن أن يقال ردًّا على هذا : إن الشيئين إذا تركبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب [4] .

٢ - ثم إذا افترضنا أن المبتدأ يعمل بالإضافة إلى الابتداء ، اجتمع عاملان على معمول واحد .

ويمكن أن يقال ردًّا على هذا : « إن العامل مجموع الأمرين لا كل منهما ، فالعامل واحد » كما قال الدماميني .

٣ - ومتى وجب كون (الابتداء) عاملًا في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره ؛ لأن الخبر يتنزل منزلة الوصف ، والخبر نفس المبتدأ في المعنى في نحو : (زيد قائم وعمرو ذاهب) أو منزلة في نحو : زيد الشمس حسنًا وعمرو الأسد شدة ، أي : يتنزل منزلته . وكقولهم : أبو يوسف أبو حنيفة ، أي : يتنزل منزلته في الفقه . قال تعالى : ﴿ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾ [الأحزاب : ٦] أي : تتنزل منزلتهن في الحرمة والتحريم .

وإذا كان الخبر نفس المبتدأ في المعنى أو منزلًا منزلته تنزل منزلة الوصف ؛ لأن الوصف في المعنى هو الموصوف .

وكما تنزل الخبر منزلة الوصف كان تابعًا للمبتدأ في الرفع كما تتبع الصفة الموصوف ، وكما أن العامل في الوصف هو العامل في الموصوف . سواء كان العامل قويًّا أو ضعيفًا فكذلك ما هنا [5] .

---

(١) المصدر السابق ، وانظر : همع الهوامع (٩٤/١) ، وشرح الفصول .
(٢) الأشموني (١٩٤/١) .
(٣) شرح المفصل (٨٥/١) .
(٤) الأشموني (١٩٤/١) .
(٥) الإنصاف (ص ٣٤) .

والقول الثالث أن العامل في الخبر ليس الابتداء وحده كما ذكر الأخفش ومن معه وليس المبتدأ وحده كما رأى سيبويه ومن تبعه . بل ليس الابتداء والمبتدأ معًا ، كما ذهب إليه المبرد ، وإنما هو « الابتداء بواسطة المبتدأ » ، فالابتداء عامل في المبتدأ بلا واسطة . ويعمل في الخبر بواسطة المبتدأ . فهو يعمل عند وجود المبتدأ وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل [١] . « فالمبتدأ على هذا كالشرط في عمله ، مثله في هذا مثل قدر ملئت ماء ووضعت على النار ، فإن النار تسخن الماء ، والتسخين حصل بالنار عند وجود القدر ، لا بها فكذلك هنا » [٢] .

وأول رد يمكن أن يدفع به هذا الاتجاه العجيب . هو السؤال عن رافع الخبر عند عدم وجود المبتدأ . ما هو ؟ لم يتحتم على هذا الرأي أن نلتزم ذكر المبتدأ دائمًا فنضيق على أنفسنا ما وسعته اللغة . وما قرره النحاة .

وكل هذا الخلاف محصور - كما رأينا - في كون الابتداء عاملًا في الخبر أو غير عامل . فهو عند هذه الطوائف البصرية على اختلافها يعمل في المبتدأ . أما الكوفيون ومعهم ابن جني وأبو حيان وصاحب الهمع [٣] فقد نفوا أن يكون ثمة عامل معنوي هو الابتداء . ومن ثم نفوا أن يكون له عمل في الخبر وفي المبتدأ جميعًا ؛ إذ الابتداء « لا يخلو أن يكون شيئًا من كلام العرب عند إظهاره أو غير شيء . فإن كان شيئًا فلا يخلو أن يكون اسمًا أو فعلًا أو أداة من حروف المعاني . فإن كان اسمًا فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له ، وذلك محال .

وإن كان فعلًا فينبغي أن يقال : زيد قائمًا ، كما يقال : حضر زيد قائمًا .

وإن كان أداة من الأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد .

وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم .

ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو معدوم غير معروف [٤] .

وإذا لم يكن الابتداء هو عامل الرفع في المبتدأ والخبر ، أو في المبتدأ وحده ، فقد وجب أن يكون ثمة عامل آخر يعمل الرفع في المبتدأ والخبر عند الكوفيين ومن معهم ، هذا العامل هو المبتدأ والخبر أنفسهما . فعامل الرفع في المبتدأ هو الخبر . وعامل

---

(١) شرح المفصل (٨٥/١) .
(٢) المصدر السابق ، وانظر : الإنصاف (٣٣ ، ٣٤) ، والأشباه والنظائر (٢٦٤/١) .
(٣) الهمع (٩٥/١) . (٤) الإنصاف (ص ٣٢) .

الرفع في الخبر هو المبتدأ ، فهما يترافعان ؛ إذ « المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما عن صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما . فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ، ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحدًا ، عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه »[1] .

« ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملًا ومعمولًا في حال واحدة . وقد جاء لذلك نظائر كثيرة ؛ منها قوله تعالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١٠] فنصب (أيًّا) بـ (تدعوا) ، وجزم تدعوا بـ (أي) . فكان كل واحد منهما عاملًا ومعمولًا في حال واحدة . ومثله قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨] فأينما منصوب بتكونوا ؛ لأنه الخبر ، وتكونوا مجزوم بـ (أينما) . وذلك كثير في كلامهم . فكذلك هاهنا »[2] .

وقد رد البصريون ذلك ، واعترضوا على رأي الكوفيين باعتراضين رئيسيين :

الأول : أن ما ذكره الكوفيون من ترافع المبتدأ والخبر يسلم إلى محال ؛ لأنه يؤدي إلى تناقض ؛ وذلك « لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول ، فإذا قيل : إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ؛ لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولًا وآخرًا في حال واحدة ، وما يؤدي إلى المحال محال »[3] .

وقد أجاب صاحب الهمع عن ذلك بامتناعه « بدليل أدوات الشرط فإنها عاملة في أفعالها الجزم ، وأفعالها عاملة فيها النصب ، فهي عاملة ومعمولة في آن ، نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا ﴾ .

ثم لو سلم ما قاله أصحاب الاعتراض لأمكن أن يقال : إن كلًّا منهما متقدم على صاحبه من وجه ، متأخر عنه من وجه آخر . أما تقدم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعًا للمنسوب إليه وفرعًا له .. وأما تقدم الخبر ؛ فلأنه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة ؛ لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه ، والغرض وإن كان متأخرًا في الوجود فهو متقدم في القصد .

وإذًا فلا دور ثمة ولا تناقض ؛ لاختلاف الجهة »[4] .

والاعتراض الثاني : جواز دخول العوامل اللفظية على المبتدأ والخبر ، والعامل في شيء لا يدخل عليه غيره ما دام موجودًا ؛ لأن عاملًا لا يدخل على عامل ، فلما جاز أن يقال :

(١) شرح المفصل (٨٤/١) ، والإنصاف (٣١ - ٣٥) .
(٢) شرح المفصل (٨٤/١) .
(٣) المصدر السابق ، والإنصاف (ص ٣٥) .
(٤) الهمع (٩٥/١) .

كان زيد أخاك ، وإن زيدًا أخوك ، وظننت زيدًا أخاك . بطل أن يكون أحدهما عاملًا [١] .

ورد البصريون ما استشهد به الكوفيون من آيات رأوا اللفظ فيها عاملًا ومعمولًا معًا فقرر البصريون أنه لا حجة للكوفيين فيما زعموه ؛ لأن تخريج الآيات ممكن من وجوه :

الأول : أن الفعل بعد (أيًا ما) و (أينما) ليس مجزومًا بأيًا ما ولا بأينما ، وإنما هو مجزوم بتقدير حرف الشرط وهو إن ، وأيًا ما وأينما نابا عن إن لفظًا وإن لم يعملا شيئًا . والنصب في الاسم بالفعل المذكور [٢] .

وإذًا فالعامل في كل واحد منهما غير الآخر [٣] .

الثاني : أنه إذا سلمنا أنها قد نابت عن (إن) لفظًا وعملًا فإنه يجوز أن يعمل كل واحد منهما في صاحبه لاختلاف عملهما . فلم يعملا من وجه واحد ، وكل منهما عامل في الآخر باعتبار مخالف . فالجزم باعتبار نيابته عن حرف الشرط لا من حيث هو اسم . والنصب في الاسم بالفعل نفسه ، فهما شيئان مختلفان ، ومن ثم جاز أن يجتمعا وأن يعمل كل منهما في صاحبه [٤] .

وليس كذلك المبتدأ والخبر ؛ لأنه باعتبار واحد يكون عاملًا ومعمولًا ، وهو كونه مبتدأ وخبرًا [٥] .

الثالث : أن عمل كل واحد منهما في صاحبه ؛ لأنه عامل فاستحق أن يعمل . وأما هنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر في نحو : (زيد أخوك) اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية ، والأصل في الأسماء ألا تعمل . فبان الفرق بينهما [٦] .

قال الأشموني تعليقًا على هذا الخلاف : « وهذا الخلاف لفظي » .

قال الصبان : « أي : لا يترتب عليه فائدة » [٧] .

٢ - رافع الفعل المضارع :

اختلف النحويون في عامل الرفع في الفعل المضارع ، حتى بلغت عدة الآراء التي ذكروها في هذا المجال سبعًا ، ولكنها تمثل اتجاهين متضادين :

---

(١) شرح المفصل (٨٤/١) ، والإنصاف (ص ٣٥) .
(٢) المفصل (٨٤/١) .
(٣) الإنصاف (ص ٣٥) .
(٤) انظر : المصدر السابق .
(٥) شرح المفصل (٨٤/١) .
(٦) نفس المصدر .
(٧) الأشموني ، والصبان على الأشموني (١٩٤/١) .

أولهما : رأي الكسائي من الكوفيين : وهو أن عامل الرفع في الفعل المضارع حروف المضارعة الزائدة في أوله [١] ، فأقوم مرفوع بالهمزة ، ونقوم مرفوع بالنون ، وتقوم مرفوع بالتاء ، ويقوم مرفوع بالياء . قال الكسائي : « لأنه قبلها كان مبنيًا وبها صار مرفوعًا ، فأضيف العمل إليها ضرورة ؛ إذ لا حادث سواها » [٢] .

وقد ضعف هذا الرأي ، كما رد من وجوه :

١ - أن الناصب يدخل عليه فينصبه ، والجازم يجزمه . وحروف المضارعة موجودة فيه ، فلو كانت هي العاملة الرفع لم يجز أن يدخل عليها عامل آخر ، كما لم يدخل ناصب على جازم ولا جازم على ناصب [٣] .

وكان ينبغي ألا تدخل على المضارع إذًا عوامل النصب والجزم ؛ لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل [٤] .

٢ - « أنه لو كان الأمر على ما زعم . لكان ينبغي ألا ينتصب بدخول النواصب ولا ينجزم بدخول الجوازم لوجود الزائد أبدًا في أوله ، فلما انتصب بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم دل على فساد ما ذهب إليه » [٥] .

٣ - أن هذه الزوائد بعض الفعل لا تنفصل منه في لفظ بل هي من تمام معناه . وحرف المضارعة إذا دخل الفعل صار من نفس الفعل كحرف من حروفه ، فلو قلنا : إنها العاملة لأدى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه وذلك محال .

وقد رد على الاعتراضين الأول والثاني بأن النواصب والجوازم تعمل مع وجود الزوائد الأربع لقوتهما مع ضعف حرف المضارعة [٦] ، وقيس ذلك بدخول حرف الشرط على (لم) وهي جازمة مثله في قولك : (إن لم يفعل فلان كذا وكذا فعلت كذا وكذا) . وقد غلب أحدهما على الآخر . فكذلك حرف المضارعة يعمل الرفع في الفعل المضارع فإذا دخل عليه الناصب أو الجازم غلب فصار العمل له [٧] .

وقد خطئ هذا القياس بأنه قياس مع الفارق ، « والفرق بينهما أن (إن) الشرطية

---

(١) همع الهوامع (١/١٦٥) ، والأشباه والنظائر (١/٢٦٤) .
(٢) شرح المفصل (٧/١٢) .
(٣) المصدر السابق .
(٤ ، ٥) الإنصاف (٣/٢٧٧) .
(٦) الصبان على الأشموني (٣/٢٢٧) .
(٧) شرح المفصل (٧/١٢) .

بطل عملها بعامل بعدها لقربه من المحمول . وفيما نحن فيه يبطل العمل بعامل قبله ، وكلاهما لفظي » (١) .

كذلك رد الاعتراض الثالث بأن (أن) المصدرية تعمل في الفعل المستقبل وهي معه في تقدير المصدر . فكذلك هاهنا .

وقد خطئ هذا القياس أيضًا بأن ثمة فارقًا بين حرف المضارعة وأن المصدرية ، فأن المصدرية تعمل في الفعل للمستقبل وهي معه في تقدير المصدر ؛ لأنها قائمة بنفسها ومنفصلة عن الفعل . وكل واحد منهما ينفصل عن صاحبه ، بخلاف حرف المضارعة (٢) .

ويوجد اتجاه يرى أصحابه أن عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي لا لفظي . وعليه جمهور النحويين ، حتى إن بدر الدين بن مالك ادعى في (تكملة شرح التسهيل) أنه « لا خلاف فيه » (٣) . ولقد رأينا أن الكسائي يخالفه . **وعلى أن العامل معنوي ، ما هو ؟ آراء مختلفة بلغت عدتها ستة آراء :**

١ – نفي التجرد والتعري من الناصب والجازم :

وهو مذهب الفراء ونسب لحذاق الكوفيين ، واختاره ابن مالك وابن الخباز (٤) ؛ « لسلامته من النقض – كما قال في شرح الكافية – ولأن الرفع دائر معه وجودًا وعدمًا ، والدوران مشعر بالعلية كما قال الدماميني » (٥) ؛ « وذلك لأن الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم ، فالنواصب نحو : أن ، ولن ، وإذًا ، وكي ، وما أشبه ذلك . والجوازم نحو : لم ولما ... فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب نحو : أريد أن تقوم ... وإذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم نحو : لم يقم زيد ... وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعًا ، فعلمنا أن بدخولها دخل النصب أو الجزم ، وبسقوطها عنه دخله الرفع » (٦) .

وقد ضعف هذا الرأي من وجهين :

أولهما : أن التجرد عدمي والرفع وجودي ، والعدمي لا يكون علة للوجودي (٧) ؛ لأن معنى التجرد والتعري عدم العامل ، والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول ،

---

(١) شرح المفصل (١٢/٧) .
(٢) الإنصاف (٣٢٢) .
(٣) الأشباه والنظائر (٢٦٤/١) .
(٤) همع الهوامع (٦٤/١) .
(٥) انظر : الصبان على الأشموني (٢٧٧/٣) .
(٦) الإنصاف (٣١٩) .
(٧) الأشموني (٢٧٧/٢) .

والعدم نسبته إلى الأشياء كلها نسبة واحدة لا اختصاص له بشيء دون شيء . فلا يصح أن يكون عاملًا (١) .

وقد أجيب عن ذلك : بأن التجرد من الناصب والجازم ليس عدميًا ؛ لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصًا له من لفظ يقتضي تغييره ، واستعمال الشيء المجيء به على صفة ما ليس بعدمي .

والثاني : أن ما قاله يقتضي بأن أول أحوال الفعل المضارع النصب والجزم ، والأمر بعكسه (٢) . فلا خلاف بين النحويين في أن الرفع قبل النصب والجزم ؛ وذلك لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب ، وإذا كان قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم أولى .

« فلما أدى هذا القول إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسدًا » (٣) .

٢ – التعري عن العوامل اللفظية مطلقًا (٤) :

وعليه جماعة من البصريين منهم الأخفش (٥) .

وضعفه ابن يعيش بأنه تعليل بالعدم المحض والتعليل بالعدم المحض فاسد . على نحو ما بين في الوجه السابق .

٣ – الإهمال :

وهو قول الأعلم . قال أبو حيان : وهو قريب من الأول (٦) .

٤ – وقوعه موقع الاسم وقيامه مقامه :

وهو مذهب جمهور البصريين (٧) .

« ومعنى وقوعه موقع الاسم : أنه يقع حيث يصح وقوع الاسم ، ألا ترى أنه يجوز أن تقول : يضرب زيد فترفع الفعل ؛ إذ يجوز أن تقول : أخوك زيد ؛ لأنه موضع ابتداء كلام وليس من شرط من أراد كلامًا ما أن يكون أول ما يتعلق به فعلًا أو اسمًا . بل يجوز أن يأتي فيه بأيهما شاء ؛ ولذلك قال الأخفش : « وهو – أي : المضارع – في

---

(١) المفصل (١٢/٧) . (٢) المصدر السابق .

(٣) الإنصاف (ص ٣٢١) . (٤) همع الهوامع (٢٦٤/١) ، ولباب الإعراب .

(٥) الأشباه والنظائر (٢٦٤/١) ، وشرح المفصل (١٢/٢) .

(٦) الأشباه والنظائر (٢٦٤/١) ، وهمع الهوامع (١٦٤/١) .

(٧) المفصل (١٢/٧) ، والمصدران السابقان .

الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره ، وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم . كقولك : زيد يضرب ، رفعته ؛ لأن ما بعد المبتدأ من مظانِّ صحة وقوع الأسماء ، وكذلك إذا قلت : يضرب الزيدان ؛ لأن من ابتدأ كلامًا منتقلًا إلى النطق عن الصمت لم يلزمه أن يكون أول كلمة يفوه بها اسمًا أو فعلًا ، بل مبتدأ كلامه موضع خبره في أي قبيل شاء » أي : كان المتكلم بالخيار إن شاء أتى بالاسم وإن شاء أتى بالفعل » [١] .

وهو مذهب سيبويه إذ يقول [٢] : اعلم أنها – أي : الأفعال المضارعة – إذا كانت في موضع اسم مبتدأ ، أو اسم بني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب ... فإنها مرتفعة .

وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع . وهو سبب دخول الرفع فيها ... وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها ، كما ترفع الاسم كينونته مبتدأ .

وإذًا فقد أخطأ أبو العباس أحمد بن يحيى : ثعلب ، ومن تبعه من أصحابه حين توهموا أن مذهب سيبويه أن ارتفاع المضارع بمضارعة الاسم [٣] . فالصحيح من مذهبه – كما وضح من النص السابق – أن إعراب المضارع بالمضارعة ، ورفعه بوقوعه موقع الاسم .

ومن هذا كله يتضح أن موقف سيبويه وجمهور البصريين هو أن وقوع المضارع موقع الاسم هو عامل الرفع فيه ؛ وذلك من وجهين [٤] :

أحدهما : أن قيام الفعل المضارع مقام الاسم عامل معنوي فأشبه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه .

والثاني : أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله ، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب ، وأقوى الإعراب الرفع ؛ فلهذا كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم .

وقد اعترض على هذا باعتراضين :

أولهما : « أنه إذا قيل : إن المضارع يرتفع بوقوعه موقع الاسم ، فما باله يرتفع بوقوعه موقع مرفوع ومنصوب ومخفوض في مثل : زيد يضرب ، وظننت زيدًا يضرب ، ومررت بزيد يضرب ، فهلا اختلف إعراب الفعل بحسب اختلاف الاسم الواقع موضعه » [٥] .

---

(١) كتاب سيبويه ، باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء (٤٠٩/١) .
(٢) المصدر السابق (٤٠٩/١ ، ٤١٠) . (٣) انظر : المفصل (١٢/٢) .
(٤ ، ٥) نفس المصدر .

فكان ينبغي أن ينصب الفعل إذا كان الاسم منصوبًا ، نحو : كان زيد يقوم ، وأن يجر إذا كان الاسم مجرورًا ، نحو : مررت بزيد يأكل .. فلو كان وقوع الفعل المضارع موقع الاسم هو الذي يرفعه لوجب أن يعرب بإعراب الاسم من رفع ونصب وخفض (١) .

ثانيهما : أن القول بأن وقوعه موقع الاسم هو الذي يرفعه ينتقض بنحو : كاد زيد يقوم ، وهلا تفعل ، وجعلت أفعل ، وما لك لا تفعل ؟ ورأيت الذي يفعل . فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها (٢) .

أما في كاد ؛ فلأن خبرها لا يكون اسمًا . وأما في هلا ؛ فلأن أداة التحضيض مختصة بالفعل ، وكذلك سيقوم وسوف يقوم ، وأما في جعلت أفعل ؛ فلأن أفعال الشروع لا يكون خبرها اسمًا مفردًا إلا شذوذًا ، وأما في ما لك لا تفعل ؟ فلأنه لم يسمع الاسم بعد ما لك – وإن كانت الجملة في تأويله . وأما رأيت الذي يفعل ؛ فلأن الصلة لا تكون اسمًا مفردًا (٣) .

فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعًا بلا رافع .

فبطل القول بأن رافعه هو وقوعه موقع الاسم ، كما قال في شرح الكافية (٤) .

وقد رد على الاعتراض الأول بأن عامل الرفع في الفعل إنما هو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم ، وذلك شيء واحد لا يختلف . وأما اختلاف إعراب الاسم فبحسب اختلاف عوامله وعوامل الاسم لا تأثير لها في الفعل ، فلا يختلف إعراب الفعل باختلافها (٥) .

وأجيب عن الاعتراض الثاني بأن الأصل في : كاد زيد يقوم أن يقال : قائمًا ، وفي : جعل يضرب : ضاربًا ، وفي : طفق يأكل : آكلا . وقد رده الشاعر إلى أصله للضرورة في قوله :

فأبت إلى فَهْمٍ وما كدت آيبًا ... وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

فاستعمل الاسم – وهو الأصل المعدول عنه – لضرورة الشعر (٦) .

« وإنما عدل عن الاسم إلى لفظ الفعل لغرض . وذلك الغرض هو إرادة الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباس به ، فإذا قلت : كدت أفعل كأنك قلت : مقاربًا لفعله آخذًا في أسباب الوقوع فيه ، ولست بمنزلة من لم يتعاطه ، بل قربت من زمنه حتى لم يبق

---

(١) الإنصاف (ص ٣٢٠) . (٢) المفصل (١٣/٧) ، والأشموني (٢٧٧/٣) .

(٣ ، ٤) الصبان على الأشموني (٢٧٧/٣) . (٥) شرح المفصل (١٢/٧) .

(٦) البيت لتأبط شرًا . ويروى (ولم أك آيبًا) وليس في هذه الرواية شاهد ولا شذوذ . انظر : الإنصاف (ص ٣٢٣) .

بينك وبينه شيء إلا مواقعته . وهذا معنى لا يستفاد من لفظ الاسم .

والذي يدل على صحة ذلك أنك تحكم على موضع هذه الأفعال بالإعراب . فتقول : هي في محل نصب ، والمراد أنها واقعة موقع مفرد حقه أن يكون منصوبًا .

ونظير ذلك : عسى زيد أن يقوم ، والتقدير : عسى زيد القيام ، وإن كان المصدر غير مستعمل . ونظائر ذلك كثيرة [١] .

وفي ارتفاع الفعل بعد كاد وجه آخر ، وهو أن الأصل في كاد زيد يقوم : زيد يقوم . فارتفع الفعل بوقوعه موقع الاسم في خبر المبتدأ ، ثم دخلت كاد لمقاربة الفعل ، ولم يكن لها عمل في الفعل فبقي على حاله من الرفع [٢] .

٥ - المضارعة :

وهو مذهب ثعلب الذي نسبه إلى سيبويه [٣] . ولكن سيبويه لم يقل به كما وضح مما سبق ؛ إذ المضارعة إنما تقتضي مطلق الإعراب لا خصوص الرفع .

والمضارعة هي المشابهة . يقال : ضارعته وشابهته وشاكلته وحاكيته إذا صرت مثله . وأصل المضارعة تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع . يقال : تضارع السخلان إذا أخذ كل واحد بحلمة من الضرع . ثم اتسع فقيل : لكل مشتبهين متضارعان . فاشتقاقه إذًا من الضرع لا من الرضع [٤] .

والمراد أن هذا الفعل قد ضارع الأسماء . أي : شابهها وأشبهها بما في أوله من الزوائد الأربع ؛ وهي : الهمزة والنون والتاء والياء . فأعرب لذلك ، وليست الزوائد هي التي أوجبت له الإعراب ، وإنما لما دخلت عليه جعلته على صيغة صار بها مشابهًا للاسم ، والمشابهة أوجبت له الإعراب [٥] .

والمشابهة بين المضارع والاسم من جهات [٦] .

---

(١) انظر : شرح المفصل (٧/١٢) ، والكتاب (١/٤١٠) .

(٢) انظر : شرح المفصل (٧/١٢) ، والكتاب (١/٤١٠) .

(٣) الأشباه والنظائر (١/٢٦٤) ، وهمع الهوامع (١/١٦٤ ، ١٦٥) .

(٤) انظر : المصدرين السابقين ، وشرح الفصول الخمسين .

(٥) انظر : شرح المفصل (٧/٦) .

(٦) انظر : المصدر السابق ، والإظهار (٤٧ ، ٤٨) ، والإنصاف (٣١٧ ، ٣١٨) ومائة كاملة ، شرح مائة عاملة ، ولباب الإعراب في علم العربية .

أولًا : مشابهة في اللفظ :

لموازنته له في الحركات والسكنات ؛ كضارب ويضرب ، ومدحرج ويدحرج .

ثانيًا : مشابهة في المعنى :

لقبول كل منهما الشيوع والخصوص ، فالاسم عند تجرده من أداة التعريف يفيد الشيوع ، وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصص .

كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال والحال يحتمل الحال والاستقبال ، وعند دخول أحدهما عليه يتخصص فيختص بالحال أو الاستقبال .

فإذا قلنا : زيد يقوم فهو يصلح لزماني الحال والاستقبال ، وهو مبهم فيهما ، كما إذا قلت : رأيت رجلًا فهو لواحد من هذا الجنس مبهم فيهم ، ثم يدخل على الفعل ما يخلصه لواحد بعينه ويقصره عليه ؛ نحو : زيد سيقوم وسوف يقوم . فيصير مستقبلًا لا غير بدخول السين وسوف ، كما إذا قلت : الرجل فأدخلت على الواحد المبهم من الأسماء الألف واللام قصراه على واحد بعينه فأشبها بتعيينهما ما دخل عليهما من الحروف بعد وقوعهما أولًا مبهمين .

ثالثًا : مشابهة في الاستعمال :

لوقوعه موقع الاسم وأدائه معانيه .

فكل منهما يقع صفة لنكرة ؛ نحو : جاءني رجل ضارب أو يضرب .

وتدخل لام الابتداء عليهما ؛ نحو : إن زيدًا لضارب أو ليضرب .

فلما ضارع الاسم من هذه الأوجه أعرب لمضارعته المعرب ، وإعرابه بالرفع والنصب والجزم المقابل للجر في الأسماء . وإذًا فهذه المشابهة إنما تقتضي الإعراب على وجه العموم ، لا خصوص الرفع [١] .

٦ - يرى بعض النحاة أن عامل الرفع في الفعل المضارع هو نفس السبب الذي أوجب إعرابه ؛ لأن الرفع نوع من الإعراب .

ورد النحاة ذلك بما ردوا به سابقه ؛ إذ هما في الحقيقة واحد [٢] .

قال أبو حيان : « فهذه سبعة مذاهب في الرفع للفعل المضارع . واحد منها لفظي

---

(١) انظر : مع المصادر السابقة الأشموني (٢٧٧/٣) .

(٢) همع الهوامع (١٦٤/١ ، ١٦٥) ، والأشباه والنظائر (٢٦٤/١ ، ٢٦٥) .

وثلاثة معنوية ثبوتية وثلاثة معنوية عدمية ... » .

قال : وليس هذا الخلاف فائدة ، ولا ينشأ عنه حكم نطقي [١] .

٣ – **الخلاف** : ذكر الكوفيون أن الخلاف عامل من العوامل المعنوية ، وأنه يعمل الرفع في موضع واحد ، وينصب في مواضع عدة .

والموضع الذي يرفع فيه على المخالفة ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر في قول الشاعر [٢] :

على الحَكَم المأْتيّ يومًا إذا قَضَى قَضيّته أن لا يَجوز ويَقْصِدُ

قال الفراء : هو مرفوع على المخالفة . وأما المواضع التي يعمل فيها النصب فهي :

أولًا : الظرف الواقع خبرًا للمبتدأ [٣] :

فإذا قيل : « زيد عندك أو خلفك لم ينتصب عندك وخلفك بإضمار فعل ولا بتقديره ، وإنما ينتصب بخلاف الأول ؛ لأنك إذا قلت : زيد أخوك فزيد هو الأخ فكل واحد منهما رفع الآخر . وإذا قلت : زيد خلفك فإن خلفك مخالف لزيد ؛ لأنه ليس إيّاه ، فنصبناه بالخلاف » [٤] ، « ومعنى هذا : أن الخبر إذا كان هو المبتدأ في المعنى نحو : زيد قائم ، أو كأنه هو نحو : ﴿ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾ [الأحزاب : ٦] ارتفع ارتفاعه . ولما خالفه بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال في نحو : زيد عندك : إن زيدًا عنده خالفه في الإعراب .

فيكون العامل عندهم معنويًا ، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر » [٥] .

وقد اعترض على هذا الرأي بأنه لو كان « الموجب لنصب الظرف كونه مخالفًا للمبتدأ لكان المبتدأ أيضًا يجب أن يكون منصوبًا ؛ لأن المبتدأ أيضًا مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ ؛ لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد ، وإنما يكون من اثنين فصاعدًا ، فكان ينبغي أن يقال : زيدًا أمامك وعمرًا وراءك وما أشبه ذلك . فلما لم يجز ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه » [٦] .

---

(١) الأشباه والنظائر (١٦٤/١) ، الهوامع (١٦٥/١) .

(٢) الأشباه والنظائر (٢٦٥/١) .

(٣) انظر : الإنصاف (ص ١٥٢) ، وشرح المفصل (٢١/٧) ، والأشباه والنظائر (٢٦٥/١) ، وشرح الرضي (٨٣/١) .

(٤، ٥) شرح المفصل (٩١/١) .

(٦) المصدر السابق ، وانظر الإنصاف (ص ١٥٤) .

ويخالف هذا الرأي البصريون جميعًا وثعلب من الكوفيين [١] .

أما البصريون فيرون أنه لا بد للظرف من محذوف يتعلق به ، لفظي ، فعامل النصب في الظرف الواقع خبرًا ليس الخلاف ، وإنما هو فعل مقدر ، والتقدير فيه : زيد استقر عندك ، وعمرو استقر وراءك ، أو اسم فاعل ، والتقدير : زيد مستقر عندك ، وعمرو مستقر وراءك [٢] .

وقد احتج البصريون بأن الأصل في : زيد أمامك وعمرو وراءك (في أمامك وفي ورائك) ؛ لأن الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى في ، وفي حرف جر ، وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به ؛ لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال . كقولك : عجبت من زيد ، ونظرت إلى عمرو ، ولو قلت : من زيد وإلى عمرو لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئًا يتعلق به ، فدل على أن التقدير في قولك : زيد أمامك وعمرو وراءك زيد استقر في أمامك وعمر استقر في ورائك . ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه ، فالفعل الذي هو استقر مقدر مع الظرف كما هو مقدر مع الحرف [٣] .

وأما من ذهب من البصريين إلى أن الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل - وهو مستقر - فقد ذهب إلى أن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل ؛ لأن اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجر والاسم هو الأصل والفعل فرع ، فلما وجب تقدير واحد منهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع [٤] .

وقد رد ذلك بأن الأصالة هنا ليست لاسم الفاعل ، بل الأصالة هنا للفعل ؛ إذ الفعل أصل في العمل واسم الفاعل فرع عليه فيه [٥] . فلما وجب تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل في العمل وهو الفعل أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل [٦] .

وأما ثعلب فقد ذهب إلى أن العامل ليس الخلاف كما رأى غيره من الكوفيين . وليس فعلًا مقدرًا ولا اسم فاعل كما ذهب إليه البصريون ومن معهم من الكوفيين . وإنما هو فعل محذوف غير مقدر ؛ إذ الأصل في أمامك زيد : حل أمامك زيد ، فحذف

---

(١) الإنصاف (ص ١٥٢) .

(٢) انظر : المصدر السابق ، وشرح الرضي (٩٣/١) .

(٣) المصدر السابق .

(٤، ٥) انظر : الأشباه والنظائر (٢٦٢/١) ، وشرح المفصل (٩٠/١) .

(٦) انظر : شرح المفصل (٩١/١) ، (٤٠/٢) ، وشرح الكافية (١٦٨/١) ، (٨٣/١) ، والإنصاف (١٥٢ ، ١٥٣) .

الفعل وهو غير مطلوب ، واكتفى بالظرف منه فبقي منصوبًا على ما كان عليه [١] .

وهذا الرأي فاسد عند بعض النحاة ؛ إذ يرون أن الناصب على هذا فعل معدوم من كل وجه لفظًا وتقديرًا ، والفعل لا يخلو إما أن يكون مظهرًا موجودًا أو مقدرًا في حكم الموجود ، فأما إذا لم يكن مظهرًا موجودًا ولا مقدرًا في حكم الموجود كان معدومًا من كل وجه ، والمعدوم لا يكون عاملًا . « وكما يستحيل في الحسيات الفعل باستطاعة معدومة ، والمشي برجل معدوم ، والقطع بسيف معدوم ، والإحراق بنار معدومة ، فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم ؛ لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية » [٢] .

ثانيًا : المفعول معه :

يرى الكوفيون أن المفعول معه منصوب على الخلاف [٣] . فإذا قيل : استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لا تكون معوجة فتستوي . فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في : جاء زيد وعمرو . فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف [٤] .

وعلى هذا فالعامل معنوي [٥] .

وقد رد هذا الرأي من وجوه :

أولها : أن فيه إحالة للعمل على العامل المعنوي ، والأصل إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي ؛ لأنه خلاف الأصل [٦] .

ثانيها : أن الخلاف معنى من المعاني ، ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ [٧] .

ثالثها : أنه لو جاز نصب الثاني لمخالفته للأول ، لجاز كذلك نصب الأول لمخالفته بدوره للثاني ؛ إذ الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الأول [٨] .

رابعها : « أنه باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأول نحو : ما قام زيد لكن

---

(١) الإنصاف (ص ١٥٢) . (٢) الإنصاف (ص ١٥٤ ، ١٥٥) .
(٣) انظر : شرح المفصل (٤٩/٢) ، وهمع الهوامع (٢٢٠/١) ، والإنصاف (ص ١٥٥) .
(٤) المصادر السابقة . (٥) المصادر السابقة ، وشرح الرضي (١٧٨/١) .
(٦) شرح المفصل (٤٩/٢) . (٧) همع الهوامع (٢٢٠/١) .
(٨) شرح المفصل (٤٩/٢) .

عمرو ، وما مررت بزيد لكن بكر ، فما بعد لكن يخالف ما قبلها وليس بمنصوب . فإن لكن يلزم أن يكون ما بعدها مخالفًا لما قبلها على كل حال ، فلو كانت المخالفة تقتضي النصب لوجب أن يكون ما بعدها منصوبًا في كل حال ، وإذا كان الخلاف ليس موجبًا للنصب مع لكن - وهو حرف لا يكون ما بعده إلا مخالفًا لما قبله - فلأن لا يكون موجبًا للنصب مع الواو التي لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفًا لما قبلها كان ذلك من طريق الأولى .

وكذلك يبطل في « قام زيد لا عمرو ، ومررت بزيد لا عمرو ، فما بعدها لا يخالف ما قبلها كلكن ، وليس بمنصوب فدل على أن الخلاف ليس موجبًا للنصب » (١) .

وفي ناصب المفعول معه آراء أخرى . حاولت أن تبرأ من هذا النقد الموجه إلى الكوفيين .

فقد ذهب جمهور البصريين - وعلى رأسهم سيبويه (٢) - إلى أن العامل في المفعول معه هو : « الفعل أو ما في معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع » (٣) .

« وذلك أن الفعل وإن كان في الأصل غير متعد إلا أنه قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه ، كما يعدى بالهمزة والتضعيف ، إلا أن الواو تعمل ؛ إذ هي في الأصل حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل » (٤) .

« وإنما افتقرت إلى الواو ؛ لضعف الأفعال قبلها عن وصولها إلى ما بعدها كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ونصبها إياها . فكما جاؤوا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الأفعال لضعفها عن مباشرة الأسماء بأنفسها عُرفًا واستعمالاً ، فكذلك جاؤوا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل ، فإذا قيل : استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة ، فالأصل : استوى الماء مع الخشبة وجاء البرد مع الطيالسة ... وكانت الواو ومع يتقارب معناهما ؛ وذلك أن معنى مع : الاجتماع والانضمام ، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه . فأقاموا الواو مقام مع ؛ لأنها أخف لفظًا ، وتعطي معناها .. ولم تكن الواو اسمًا يعمل فيه الفعل كما عمل في مع النصب فانتقل العمل إلى ما بعد الواو » (٥) . وهذا نظير ما في الاستثناء ، فإذا « استثنيت باسم أثر فيه الفعل نحو : قام القوم غير زيد نصبت غيرًا بالفعل قبله ؛ لأنه اسم يعمل فيه العامل . فإذا جئت بإلا ، وقلت : قام القوم إلا زيدًا

(١) المصدر السابق ، الإنصاف (ص ١٥٧) .

(٢) انظر : شرح المفصل (٤٩/٢) ، وهمع الهوامع (٢٢٠/١) .

(٣) شرح الرضي (١٧٨/١) ، وشرح المفصل (٤٨/٢ ، ٤٩) .

(٤) الإنصاف (ص ١٥٦) . (٥) شرح المفصل (٤٨/٢) .

انتقل العمل إلى ما بعد إلا ؛ لأن (إلا) حرف لا يعمل فيه العامل » [١] .

وليست الواو نفسها عاملة ؛ لأنها « تباشر الأفعال مباشرتها الأسماء ، والحروف التي تباشر الأسماء والأفعال لم يجز أن تكون عاملة ؛ إذ العامل لا يكون إلا مختصًا بما يعمل فيه ، وإذا لم يجز أن تعمل الواو شيئًا كان ما بعدها منصوبًا للفعل الذي قبلها » [٢] .

وذهب الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل . وتقديره : (ولامس الخشبة) أو ما أشبه ذلك ؛ « لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو » [٣] .

« وهذا رأي ضعيف لا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة » [٤] . وما ذكره من أن الفعل لا يعمل في المفعول معه وبينهما الواو باطل ؛ « لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به ، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده ، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه ، وقد سبق أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو ، وأنه يفتقر في عمله إليها ، فينبغي أن يعمل مع وجودها ، فكيف يجعل ما هو سبب في وجود العمل سببًا في عدمه ...

ولو كان لما ذهب إليه وجه لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى ؛ لأن ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير . وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير ، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير » [٥] .

وثمة رأي ثالث للأخفش يذهب إلى أن المفعول معه منصوب انتصاب الظرف . قال : « وذلك أن الواو في قولك : قمت وزيدًا - واقعة موقع مع ؛ فكأنك قلت : قمت مع زيد ، فلما حذفت مع وقد كانت منصوبة على الظرف ، ثم أتت الواو مقامها انتصب زيد بعدها ، على حد انتصاب مع الواقعة الواو موقعها ، وقد كانت منصوبة بنفس قمت بلا واسطة . فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو جاريًا مجرى انتصاب الظروف ، والظروف مما تتناولها الأفعال بلا واسطة حرف ؛ لأنها مقدرة بحرف الجر ، فإذًا الواو ليست موصلة للفعل إلى زيد على مذهبه - كما يرى سيبويه وجمهور البصريين - وإنما هي مُصْلِحَةٌ لزيد أن ينصب على الظرف بتوسطها » [٦] .

---

(١) المصدر السابق .
(٢) شرح المفصل (٤٩/٢) .
(٣) الإنصاف (ص ١٥٥) .
(٤) شرح المفصل (٤٩/٢) .
(٥) انظر : الإنصاف (١٥٦ ، ١٥٧) ، وشرح المفصل (٤٨/٢ ، ٤٩) .
(٦) انظر : شرح الرضي (١٧٨/١) ، والإنصاف (ص ١٥٥) ، وهمع الهوامع (٢٢٠/١) ، وشرح المفصل (٤٩/٢) .

قال السيوطي وابن يعيش ، وما ذهب إليه أبو الحسن ضعيف ؛ « لأن قولك : استوى الماء والخشبة ، وسرت والنيل ، وكنت وزيدًا كالأخوين – ليست الأسماء فيها ظروفًا ، فلا تنتصب انتصابها » [1] .

وأضاف الرضي إلى ذلك أنه « لو كان كما قال لجاز النصب من كل واو بمعنى مع مطردًا نحو : كل رجل وضيعته » [2] . وأضاف رأيًا آخر نسبه لعبد القاهر ، وهو أن الناصب نفس الواو ، وهو ما رد عليه البصريون من قبل بأن الواو حرف غير مختص . ومن ثم لا يعمل لأن العامل لا يكون إلا مختصًا .

وقد ذكر السيوطي في الهمع [3] أن الواو هنا – عند الجرجاني – مختصة « لما دخلت عليه من الاسم ، ومن ثم عملت فيه » .

وقد رد ذلك ، بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير معها ، كما يتصل بـ (إن) وأخواتها وبأنه لا نظير لها ؛ إذ لا يعمل الحرف نصبًا إلا وهو مشبه بالفعل [4] .

ثالثًا : أفعل التعجب :

يرى الكوفيون – عدا الكسائي – أن أفعل في : ما أحسنه زيدًا اسم ؛ لمجيئه مصغرًا في قوله :

يا ما أميلح غزلانًا شَدَنَّ لنا   من هؤليائكن الضال والسمر

والتصغير لا يكون إلا في الأسماء ؛ ولأن عينه تصح في التعجب نحو : ما أقوله وما أبيعه ، وهذا التصحيح إنما يكون في الأسماء نحو : زيد أقوم من عمرو وأبيع منه ، ولو كان فعلًا لاعتل بقلب عينه ألفًا نحو : أقال وأباع .. وعلى ذلك ففتحته فتحة إعراب وليس فتحة بناء ، وهو منصوب ، والناصب له مخالفته لما قبله ؛ لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي نصبه ، وأحسن وصف في المعنى لزيد لا لضمير ما . فالعامل على هذا هو المخالفة [5] .

وقد خالفهم البصريون جميعًا – ومعهم الكسائي – ورأوا أن (أفعل) في التعجب فعل ماض غير متصرف ، لا يستعمل إلا بلفظ الماضي ، ولا يكون منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل ، فلا تقول في : ما أحسن زيدًا ما يحسن زيدًا ، ولا نحوه من أنواع

---

(١) انظر : شرح المفصل (٤٩/٢) ، والإنصاف (ص ١٥٧) .
(٢) شرح الرضي (١٧٨/١) .   (٣) (٢٢٠/١) .
(٤) انظر : شرح المفصل (١٤٣/٧) .
(٥) الأشموني والصبان على الأشموني (١٨/٣) .

التصرف .. واستدلوا على ذلك بأدلة [١] :

١ - أنه يدخل على أفعل التعجب نون الوقاية ، نحو : ما أحسنني عندك وما أعلمني في ظنك . ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم .

٢ - أنه ينصب المعارف والنكرات نحو : ما أحسن زيدًا ، وما أجمل غلامًا اشتريته ، وأفعل إذا كان اسمًا لا ينصب إلا نكرة على التمييز نحو : زيد أكثر مالًا وأكرم أبا ، ولو قيل : زيد أكثر من فلان المال - لم يجز ، ولما جاز ما أكثر علمه ، وما أكبر سنه دل على عدم اسميته .

٣ - أنه مبني على الفتح من غير موجب إلا أن يكون فعلًا .

وإذًا ففتحته فتحة بناء لا فتحة إعراب .

وقد ردوا البيت السابق بأنه شاذ ، والشاذ لا حكم له [٢] .

وعللوا دخول التصغير فيه بأن أفعل مشابه للاسم ، من حيث لزم طريقة واحدة وامتنع من التصرف وكان في المعنى زيد أحسن من غيره ؛ فلذلك حمل عليه في التصغير [٣] .

وقد رد الكوفيون - عدا الكسائي - فعليته بأنه غير متصرف ، ولو كان فعلًا لتصرف تصرف الأفعال . وفند البصريون ومن معهم هذا الاعتراض بأن عدم تصرفه لا دليل فيه على اسميته ؛ لأن ثمة أفعالًا لا ريب فيها وهي غير متصرفة . والذي منع فعل التعجب من التصرف أنه تضمن ما ليس له في الأصل - وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل وهو التعجب - والأصل في إفادة المعاني إنما هو الحروف ، فلما أفاد فائدة الحروف جمد جمودها ، وجرى في امتناع التصرف مجراها .

ووجه ثانٍ : وهو أن المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال . والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد . والماضي قد يتعجب منه لأنه شيء قد وجد ، وقد يتصل آخره بأول الحال ؛ ولذلك جاز أن يقع حالًا إن اقترن به ، فلو استعمل لفظ المضارع لم يعلم التعجب مما وقع من الزمانين ، فيصير اليقين شكًا [٤] .

---

(١) انظر : المصدر السابق ، والعوامل النحوية (ص ٢٨) .

(٢) الصبان على الأشموني (١٨/٣) .

(٣) شرح المفصل (١٤٤/٧) .

(٤) انظر شرح المفصل (ص ١٤٣ ، ١٤٤) ، والعوامل النحوية (ص ٢٨) ، ومائة كاملة شرح مائة عاملة .

رابعًا : المضارع بعد أو والواو والفاء في الأجوبة الثمانية :

وهو مذهب الفراء وبعض الكوفيين . فناصب المضارع على مذهبهم هو الخلاف ، يريدون « مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكًا له في المعنى ولا معطوفًا عليه »(١) .

وذلك أنه إذا قيل : « لا تظلمني فتندم دخل النهي على الظلم ولم يدخل على الندم ، فحين عطفت فعلًا على فعل لا يشاكله في معناه ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله استحق النصب بالخلاف » ... قياسًا على الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم : لو تركت والأسد لأكلك . فقد نصبت لما لم ترد عطف الأسد على الضمير ؛ إذ لا يتصور أن يكون التقدير : لو تركت وترك الأسد ؛ لأن الأسد لا يقدر عليه فيترك ...

وهذا القياس قائم على أساس « أن الأفعال فروع للأسماء ، وإذا كان الخلاف في الأصل ناصبًا وجب أن يكون في الفرع كذلك »(٢) .

وقد خالفهم الجرمي وسيبويه (٣) .

أما الجرمي فقد رأى أن ناصب المضارع هنا هو هذه الأدوات نفسها ؛ « لأن هذه الحروف بمعانيها المخصوصة الطارئة قد اختصت بالمضارع فمن المناسب أن تعمل فيه » .

وقد أبطل هذا الرأي بأنها لو كانت ناصبة بأنفسها لكانت كـ (أَنْ) وكَانَ يجوز أن تدخل عليها حروف العطف كما تدخل على (أن) . فكان يلزم أن يجوز عنده أن يقال : ما أنت بصاحبي فأحدثك وفأكرمك ؛ لأن الفاء هي الناصبة . وكان يجوز أن يقال : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ؛ لأن الواو هي الناصبة ... وذلك قياسًا على واو القسم ، فإنها لما كانت هي العاملة للخفض مكان الباء ساغ دخول حرف العطف عليها ، وجاز أن يقال : واللّه وواللّه ، على عكس واو رُبَّ ، فإنها لما كان أصلها العطف لم يجز دخول حرف العطف عليها ، فلا يقال في مثل بيت جران العود :

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

ووبلدة .. فكذلك هاهنا لو كانت هذه الحروف هي الناصبة أنفسها لجاز دخول حرف العطف عليها ، كما جاز دخوله على واو القسم ، ولما امتنع منها دل ذلك على أن أصلها العطف ، كواو رُبَّ .

---

(١) الأشباه والنظائر (١/١٦٥) ، وشرح المفصل (٧/٢١) .
(٢) العوامل النحوية (ص ٣٠) . (٣) شرح المفصل (٧/٢١) .

وإذا كانت هذه الأدوات هنا حروف عطف فإنها لا تعمل ، وهو ما ذهب إليه سيبويه ؛ إذ إن حروف العطف غير مختصة لدخولها على الأسماء والأفعال . وكل حرف يدخل على الأسماء والأفعال لا يعمل في أحدهما . وما دامت لا تعمل فقد وجب أن يقدر بعدها عامل عند سيبويه ، ليصح نصب الفعل . وهذا العامل المقدر هو أن المستترة [(١)] .

خامسًا : التمييز والحال :

في كلام سيبويه ما يفهم منه أن كلًّا من الحال والتمييز قد ينصب بالمخالفة . يقول في « باب ما ينتصب ؛ لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو » : وذلك قولك : هو ابن عمي دنيا ، وهو جاري بيت بيت . فهذه أحوال قد وقع في كل واحد منها شيء وانتصب ؛ لأن هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجل في العلم حين قلت : أنت الرجل علمًا . فالعلم منتصب على ما فسرت له وعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم حين قلت : عشرون درهمًا ؛ لأن الدرهم ليس من اسم العشرين ولا هو هي . ومثل ذلك : هذا درهم وزنًا ، ومثل ذلك : هذا حسيب جدًّا » [(٢)] .

ويقول : هذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو . وذلك قولك : هذا عربي محضًا ، وهذا عربي قلبًا . فصار بمنزلة دنيا وما أشبهه من المصادر وغيرها ... ومما ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو قولك : هذه مائة وزن سبعة ونقد الناس ، وهذه مائة ضرب الأمير ، وهذا ثوب نسج اليمن . كأنه قال : نسجًا وضربًا ووزنًا [(٣)] .

ويقول لي : « باب ما ينتصب ؛ لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ، ويبنى على ما قبله » ، وذلك قولك : هذا قائمًا رجل ، وفيها قائمًا رجل . لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم ، وقبح أن تقول فيها قائم فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح : مررت بقائم وأتاني قائم ... جعلت القائم حالًا ، وكان المبني على الكلام الأول ما بعده » [(٤)] .

ويقول في « باب ما ينتصب ؛ لأنه قبيح أن يكون صفة » : وذلك قولك : هذا راقود خلًّا ، وعليه نِحْي سمنًا ... وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب كما فررت إلى الرفع في قولك : بصحيفة طين خاتمها ؛ لأن الطين اسم وليس مما يوصف به ، ولكنه جوهر

---

(١) المصدر السابق .
(٢) الكتاب (٢٧٤/١ ، ٢٧٥) .
(٣) نفس المصدر (٢٧٥/١ ، ٢٧٦) .
(٤) الكتاب (٢٧٦/١) .

يضاف إليه ما كان منه . فهكذا يجري هذا وما أشبهه (١) .

ومما قيل في نصبه على الخلاف : (ضربي العبد مسيئًا) ، وفيه كلام طويل لا حاجة إلى ذكره هنا (٢) .

من هذا الكلام يفهم أن الحال والتمييز قد ينصبان في مواضع على المخالفة ، أي : أن العامل فيهما في تلك المواضع ليس ما يراه بقية النحويين من أنه الفعل أو ما يجري مجراه أو شيء في معناه (٣) . وإنما العامل هو الخلاف . وينص على ذلك صراحة في قوله : « واعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو . والدليل على ذلك : أنك لو ابتدأت اسمًا لم تستطع أن تبني عليه شيئًا مما انتصب في هذا الباب » (٤) .

ولم أعرف هذا الرأي لغير سيبويه من النحويين ؛ إذ يشترطون أن يكون العامل في الحال هو : الفعل أو شبهه أو معناه . ويشترطون في الفعل التصرف . أي : صلاحيته للأزمان كلها ، ويعنون بشبه الفعل « ما يعمل عمل الفعل وهو من مادته » ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، ويريدون بمعنى الفعل : « ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته » ؛ كالظرف ، والجار ، والمجرور ، وحرف التنبيه (٥) .

وأما العامل في التمييز فعلى الرغم من اختلافهم فيه إلا أن أحدًا منهم لم يذكر أن الخلاف ناصبه (٦) .

سادسًا : المستثنى :

ذهب الكسائي – فيما نقله ابن عصفور – إلى أن الخلاف هو عامل النصب في المستثنى ؛ لأن المستثنى يجب له عكس ما يجب للمستثنى منه . فإذا كان الحكم مثبتًا للمستثنى منه كان منفيًا عن المستثنى ، وإذا كان منفيًا في المستثنى منه كان مثبتًا له . ومن ثم عملت المخالفة النصب فيه (٧) .

---

(١) نفس المصدر (٢٧٤/١) .

(٢) انظر في تفصيل ذلك : سيبويه (١٧٢/١ – ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨١ – ١٨٣) ، وشرح المفصل (٥٧/٢ – ٦٠) ، وشرح الرضي (١٩٥/٢ ، ١٩٦) .

(٣) انظر : شرح المفصل (٥٧/٢ ، ٧٠ ، ٧٣) ، والتصريح (٣٨١/١ ، ٣٩٥) ، وهمع الهوامع (٢٣٦/١ ، ٢٤٤ ، ٢٥٠ ، ٢٥١) .

(٤) الكتاب (٢٧٥/١ ، ٢٧٦) .

(٥) شرح الرضي (١٨٣/١) .

(٦) شرح الرضي (١٩٧/١) .

(٧) انظر : التصريح (٣٤٩/١) ، وهمع الهوامع (٢٢٤/١) ، وشرح الفصول الخمسين (١٦٣) ، ولباب الإعراب في علم العربية .

ويحكي السيرافي عن الكسائي رأيًا آخر : وهو أن ناصب المستثنى (أن المقدرة بعد إلا محذوفة الخبر ، فتقدير قام القوم إلا زيدًا : قام القوم إلا أن زيدًا لم يقم) [١] .

ويذكر له ابن الأنباري رأيًا ثالثًا ، وهو أن المستثنى منصوب لشبهه بالمفعول به [٢] .

والقول الأول يجعل عامل المستثنى معنويًا ، هو الخلاف ، ويرد عليه ما ورد على جعل الخلاف عاملًا النصب في النقاط السابقة .

والقول الثاني رده الفراء بأنه « لو كان هذا النصب بأنه لم يفعل لكان مع لا في قولك : قام زيد لا عمرو » [٣] ، وأضاف ابن الأنباري : وإن أراد أن (أن) هي الموجبة للنصب كان اسمها وخبرها في تقدير اسم ، فلا بد أن يقدر له عامل يعمل فيه – وفيه وقع الخلاف [٤] ، وإذًا فهذا الرأي ليس بشيء – كما قال الرضي : « إذ يبقى الإشكال عليه بحاله في انتصاب أن مع اسمها وخبرها ؛ لأنها في تقدير المفرد » [٥] .

والقول الثالث قريب من اتجاه البصريين الذين يرون أن العامل في المستثنى ، أما الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط إلا [٦] . والأول معزو إلى ابن خروف ، والثاني ما عليه السيرافي والفارسي وغيرهما [٧] . وحجة أصحاب هذا الاتجاه : انتصاب غير به بلا واسطة إذا وقعت موقع إلا [٨] . فالفعل المتقدم وإن كان لازمًا في الأصل إلا أن (إلا) قد قوته بإحداثها معنى الاستثناء فيه ، ومن ثم تعدى إلى المستثنى كما يقوى الفعل بحرف الجر .. إلا أن إلا لا تعمل وإن كانت معدية كما يعمل حرف الجر ؛ لأن الحرف يدخل على الاسم والفعل المضارع . فهو غير مختص ... وعدم العمل لا يدل على عدم التعدية ، فالهمزة والتضعيف يعديان وليسا عاملين [٩] .

وفي كلام سيبويه ما يفهم منه أنه مع أصحاب هذا الاتجاه ؛ إذ يقول في « باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبًا » : وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك . وانتصب الأب إذ لم يكن داخلًا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام [١٠] .

---

(١) المصادر السابقة ، وانظر شرح المفصل (٧٧/٢) ، وشرح الرضي (٢٠٧/١) .
(٢) الإنصاف (ص ١٦٧) . (٣) شرح المفصل (٧٧/٢) .
(٤) الإنصاف (ص ١٧٢) . (٥) شرح الرضي (٢٠٧/١) .
(٦) الإنصاف (ص ١٦٧ ، ١٧٢) .
(٧، ٨) انظر : الهمع (٢٢٤/١) ، والتصريح (٣٤٩/١) .
(٩) الإنصاف (ص ١٦٨ ، ١٦٩) ، وشرح المفصل (٧٦/٢) .
(١٠) الكتاب (٣٦٩/١) .

وقد رد الكوفيون – في مجموعهم – هذا الاتجاه كله ؛ « لأن الفعل المتقدم لا يجوز أن يكون عاملاً في المستثنى النصب ؛ لأنه فعل لازم ، والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء . كذلك فإن الجملة قد تخلو من الفعل في مثل قولهم : (القوم إخوانك إلا زيدًا) فينصبون زيدًا وليس هاهنا فعل ألبتة [1] ، وبعد أن اتفقوا على أن الفعل المتقدم لا يصلح أن يكون عاملاً – بوساطة إلا أو بدونها – اختلفوا في عامل النصب في المستثنى :

أ – ذهب فريق إلى أن العامل هو إلا نفسها ، وهو رأي الزجاج ، ونسبه ابن يعيش والسيوطي إلى المبرد ، وعزاه ابن مالك إلى سيبويه [2] . قالوا :

١ – لقيام معنى الاستثناء بها ، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب [3] .

٢ – لأنها نابت عن أستثني ، فإذا قال : أتاني القوم إلا زيدًا فكأنه قال : أتاني القوم أستثني زيدًا [4] .

٣ – ولأنها مختصة بدخولها على الاسم ، وليست كجزء منه ، فعملت فيه [5] .

ب – وذهب فريق ثانٍ إلى أنه منصوب بأستثني المقدر ، كما أن المنادى منصوب بأنادي ، وإلا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين ، فالمستثنى على هذا القول مفعول به [6] .

جـ – ويتجه الفراء [7] من الكوفيين اتجاهًا مغايرًا ؛ إذ يرى أن أداة الاستثناء (إلا) مركبة من حرفين : (إنَّ) التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار و (لا) التي للعطف فصار (إنَّ لا) فخففت النون وأدغمت في اللام ، فأعملوها فيما بعدها عملين ، نصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا لـ (إن) ، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا لـ (لا) . فإذا رفعوا في النفي فقد أعملوها عمل لا فجعلوها عاطفة ، وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد أعملوها عمل (إن) ، وزيدًا اسمها وقد كفت لا من الخبر [8] .

فكأن أصل قام القوم إلا زيدًا – على هذا الأساس – : قام القوم إن زيدًا لا قام ، أي : لم يقم ، فـ (لا) لنفي حكم ما قبل إلا ونقضه – نفيًا كان ذلك الحكم أو إثباتًا – فهو

---

(١) انظر : شرح الفصول الخمسين (ص ١٦٣ – ١٦٨) .

(٢) الهمع (٢١٤/١) ، والتصريح (٣٤٩/١) . (٣) شرح الرضي (٢٠٧/١) .

(٤) المصدر السابق ، وشرح المفصل (٧٦/٢) . (٥) الهمع ([illegible]) .

(٦) شرح الرضي (٢٠٨/١) . (٧) انظر التصريح ([illegible]) .

(٨) شرح المفصل (٧٦/٢ ، ٧٧) .

كقولك : كأن زيدًا أسد ، الأصل عند بعضهم : إن زيدًا كأسد ، فقدموا الكاف وركبوها مع إن [١] .

وقد رد البصريون ما ذهب إليه الكوفيون على اختلافهم ، فردوا كون ناصب المستثنى إلا أو فعل الاستثناء مقدرًا ، من وجوه :

١ - أن فيه إعمال معنى الحرف ، وإعمال معاني الحروف لا يجوز ، فلا يجوز أن يقال : ما زيدًا قائمًا على معنى نفيت زيدًا قائمًا ... وإنما لم يجز ذلك ؛ لأنهم إنما أتوا بالحروف نائبات عن الأفعال إيجازًا واختصارًا ، فإذا أعملت معاني هذه الحروف فقد رجعت إلى الأفعال ، وفيه نقض للغرض [٢] .

٢ - أنه لو كان العامل إلا بمعنى أستثني لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب . ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي نحو : (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ - وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ) .

٣ - أنه يبطل بمثل قام القوم غير زيد . فإن غير منصوب ، ولا يخلو إما أن يكون منصوبًا بتقدير إلا أو أستثني ، وإما أن يكون منصوبًا بنفسه ، وإما أن يكون منصوبًا بالفعل الذي قبله .

بطل أن يقال : إنه منصوب بتقدير إلا ؛ لأننا لو قدرنا إلا لفسد المعنى ؛ لأنه يصير التقدير فيه : قام القوم إلا غير زيد ، وهو فاسد .

وكذلك لو قدرنا أستثني ؛ إذ لا يجوز : قام القوم أستثني غير زيد ؛ لأنه يفسد المعنى .

وبطل أيضًا أن يقال : إنه يعمل بنفسه ، لما فيه من أن يكون عاملًا ومعمولًا ومؤثرًا ومتأثرًا بذات الاعتبار [٣] .

٤ - أنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع .

ورد ذلك الرضي بـ « أنَّا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب ، ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه » [٤] .

٥ - أنه إذا كان العامل إلا بمعنى أستثني كان الكلام جملتين ، وإذا أعمل الفعل كان الكلام جملة واحدة ، ومتى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان أولى من جعله جملتين دون فائدة [٥] .

---

(١) شرح الرضي (٢٠٧/١ ، ٢٠٨) .
(٢) شرح المفصل (٧٦/٢) .
(٣) الإنصاف (ص ١٦٩ ، ١٧٠) .
(٤) شرح الرضي (٢٠٨/١) .
(٥) الإنصاف (ص ١٧٠) .

وردوا مذهب الفراء لما يلي :

١ - أنّا نقول : ما أتاني إلا زيد ، فترفع زيدًا وليس قبله مرفوع يعطف عليه ، ولم يجز فيه النصب فيبطل تأثير الحرفين معًا [١] .

٢ - أن لا - على المعنى الذي ذكره - غير عاطفة ، ومع التسليم فإن لا العاطفة لا تأتي إلا بعد الإثبات نحو : جاءني زيد لا عمرو .. وأنت تقول : ما جاءني القوم إلا زيد [٢] .

٣ - أن فيما قال : عزلًا لـ (إنَّ) مرة ، ولـ (لا) أخرى ، عن مقتضييهما ؛ وذلك لأنه ينصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها أخرى . ولا يجتمع الحكمان معًا في موضع [٣] .

٤ - أن المعطوف عليه قليلًا ما يحذف ، والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف [٤] .

وقد زاد الرضي على ما ذكر من هذه الآراء رأيًا آخر . هو أن العامل المستثنى منه بواسطة إلا قال : « لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو : القوم إلا زيدًا إخوتك » [٥] .

وزاد صاحب التصريح رأيًا جديدًا هو أن العامل « تمام الكلام ، كما انتصب درهمًا بعد عشرين » [٦] .

ويمكن أن نلمح من خلال هذه الآراء المتشابكة اتجاهين :

أولهما : يجعل العامل معنويًا وهو الخلاف .

وثانيهما : يرى العامل لفظيًا ، ثم يختلفون بين أن يكون ملفوظًا به وهو الفعل السابق وحده ، أو إلا وحدها ، أو الفعل بواسطة إلا ، أو المستثنى منه بواسطة إلا ، أو تمام الكلام ، أو مقدرًا وهو أستثني .

وليس رأي الفراء أو رأي الكسائي الثاني إلا تحليلًا للفظ (إلا) لتحديد سبب عملها .

المخالفة بين الأول والثاني ، أو بين السابق واللاحق ، في صورها المختلفة عامل يقتضي النصب أو الرفع كما سبق ذكره . ولكن بعض الباحثين [٧] مدفوعًا برغبته

(١) شرح المفصل (٧٧/٢) .
(٢ ، ٣) شرح الكافية (٢٠٨/١) .
(٤) نفس المصدر .
(٥) المصدر السابق .
(٦) التصريح (٣٤٩/١) .
(٧) الدكتور عبد الرحمن السيد في رسالته (مدرسة البصرة النحوية) .

في تبسيط النحو وتيسيره ، فسر المخالفة على أنها « بيان للوظيفة التي يؤديها اللفظ في الكلام ، كما كان بيان الحال أو بيان المكان أو الزمان بيانًا لوظائف كل منهما في التعبير ، وهو حين يكون مخرجًا يأخذ حكمًا خاصًا ، كما أنه حين يكون بدلًا يأخذ حكمًا آخر ، وحين يكون الاستثناء مفرغًا يأخذ حكمًا ثالثًا ، شأنه شأن المفعول به والحال والتمييز والفاعل والمبتدأ ... إلخ .

فالمخالفة إذًا ليست عاملًا في الكلمة ، ولكن العامل فيها هو الفعل » [1] .

ويلاحظ على هذا التفسير أنه فهم جزئي يدرك المخالفة من خلال قضية الاستثناء، على أن الخلاف كما وضح أكبر من ذلك ، ثم إن الخلاف بدوره لا ينبغي أن تحل قضية الحل فيه اعترافًا أو إنكارًا بمعزل عن قضية العوامل المعنوية بأسرها ؛ لأنه جزء منها ويحل محلها ويصور في مشاكله قضاياها . والعوامل المعنوية أيضًا لا يستطاع قبولها أو رفضها على أساس منهجي دون أن يوضع في الاعتبار الصورة الكاملة لقضية العامل ، بجوانبها المختلفة التي يتشابك فيها المعنى واللفظ مذكورًا ومقدرًا .

٤ - عامل الصفة والتوكيد وعطف البيان :

١ - ذهب الأخفش والخليل : إلى أن العامل في الصفة والتأكيد وعطف البيان معنوي « وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدأ والفعل المضارع » [2] . « فالعامل فيها هو تبعيتها لما جرت عليه » ، كما ذكر صاحب التصريح [3] ، ثم اختلف في المراد بالتبعية على أقوال ثلاثة [4] :

أولها : أن المراد بالتبعية اتحاد معنى الكلام . اتفق الإعراب أو اختلف ، فهي تبعية من حيث المعنى .

ثانيها : أنها اتحاد الإعراب ولو اختلفت جهته ، فهي تبعية من حيث الإعراب .

ثالثها : أنها اتحاد الإعراب بشرط اتحاد جهته ، بأن تكون العوامل من جنس واحد ولا تكون مختلفة . وقد نسب هذا الرأي لسيبويه والجرمي [5] .

٢ - ومذهب الجمهور : أن « العامل في هذه التوابع الثلاثة - الصفة والتأكيد وعطف البيان - هو العامل في متبوعها ينصبُّ عليهما - أي : التابع والمتبوع - انصبابة

(١) مدرسة البصرة النحوية (ص ٢٤٢) . (٢) الأشباه والنظائر (٢٦٦/١) .
(٣) التصريح (١٠٨/٢) . (٤) همع الهوامع (١١٥/٢) .
(٥) المصدر السابق .

واحدة »[1] . « لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه . فإن المجيء في : جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوبًا إلى زيد مطلقًا ، بل إلى زيد المقيد بقيد الظرافة ، وكذلك في : جاءني العالم زيد ، وجاءني زيد نفسه .

فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معًا كفرد منسوب إليه ، وكان الثاني هو الأول في المعنى . كان الأولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معًا تطبيقًا للفظ بالمعنى .

أما إذا قلت : « جاءني غلام زيد فالمنسوب إليه وإن كان الغلام مع زيد إلا أن الثاني ليس هو الأول معنى ، فلم يعمل العامل فيهما معًا »[2] .

وقد نسب هذا الرأي للمبرد وابن السراج وابن كيسان[3] . كما نسب لسيبويه أيضًا[4] .

٣ - وثمة رأي ثالث غير هذين الرأيين : هو أن العامل في التابع المذكور مقدر من جنس العامل في المتبوع[5] . وعلى هذين الرأيين الأخيرين يكون العامل لفظيًا ، ولكنه ملفوظ به عند الجمهور ، مقدر عند أصحاب هذا الرأي الأخير ، وتقدير العامل خلاف الأصل « فلا يصار إلى الأمر الخفي إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي »[6] .

وعلى رأي الأخفش يكون العامل معنويًا « وجعله معنويًا خلاف الظاهر ؛ إذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة إلى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه »[7] .

وكما اختلف النحاة في عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان ، اختلفوا في عامل كل من النسق والبدل .

أما في النسق :

١ - فمذهب الجمهور - ومعه سيبويه - : إلى أن عامله هو عامل متبوعه بواسطة الحرف[8] .

٢ - وذهب ابن جني والفارسي : إلى أن العامل فيه « مقدر من جنس الأول ؛ كقولك : يا زيد وعمرو في النداء . فقد قدرنا عاملًا ليصح بناء المعطوف . وكقولك :

---

(١) التصريح (١٠٨/٢) ، وهمع الهوامع (١١٥/٢) .
(٢) شرح الرضي (٢٢٦/١) .
(٣) همع الهوامع (١١٥/٢) .
(٤) التصريح (١٠٨/٢) .
(٥) شرح الرضي (٢٧٦/١) .
(٦ ، ٧) المصدر السابق .
(٨) التصريح (١٠٨/١ ، ١٠٩) .

قيام زيد وعمرو ؛ لأن العرض الواحد لا يقوم بمحلين » [١] .

قال الرضي : « ولا دليل فيه ؛ إذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء . كما كان في يا زيد والحارث . أعني اللام وإنما كان اللام مانعًا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناء . فلما ارتفع المانع صار كأن حرف النداء باشر التابع لا أن يقدر له حرف آخر » [٢] .

وإما أن العرض الواحد لا يقوم بمحلين « فالجواب أن القيام هاهنا ليس بعرض واحد ؛ بل هو مصدر والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد . والمراد هاهنا القيامان . القرينة قولك : وعمرو » [٣] .

واعترض الرضي أيضًا على تقدير العامل بأنه : « لو كان العامل مقدرًا لوجب تعدد الغلام في : جاءني غلام زيد وعمرو ، وهو متحد . ولكان معنى (كل شاة وسخلتها بدرهم) : كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم . والمراد : هما معًا بدرهم » [٤] .

٢ - وذهب بعضهم إلى أن العامل حرف العطف بالنيابة .

قال الرضي : « وهو بعيد ؛ لعدم لزومه لأحد القبيلين كما هو حق العامل » وهذا يعني أن حرف العطف غير مختص وبالتالي فهو غير عامل [٥] .

وأما في البدل :

١ - فمذهب المبرد : إلى أن « عامله هو عامل متبوعه » [٦] .

وهو ظاهر مذهب سيبويه . واختاره ابن مالك والزمخشري والسيرافي ؛ « إذ المتبوع في حكم الطرح فكأن عامل الأول باشر الثاني » [٧] .

٢ - وذهب ابن عصفور : إلى أن عامله هو العامل في متبوعه ، ولكن على أنه نائب عن العامل المحذوف لا على أنه عامل بالأصالة كما ذكر المبرد ومن معه [٨] .

٣ - وذهب الأخفش والفارسي والرماني : إلى أن العامل « مقدر من جنس الأول استدلالًا بالقياس والسماع » :

(١ ، ٢) المصدر نفسه ، وهمع الهوامع (٢/١١٥) .

(٣) شرح الكافية للرضي (١/٢٢٦) . (٤) المصدر السابق .

(٥) شرح الرضي (١/٢٧٣) ، والتصريح (٢/١٠٨) .

(٦) المصدران السابقان . (٧) شرح نفس المصدرين .

(٨) التصريح (٢/١٠٨) .

١ - أما السماع فنحو قوله تعالى : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ ﴾ [الزخرف: ٣٣] وغير ذلك من الآي والأشعار .

٢ - وأما القياس فلكونه مستقلًّا ومقصودًا بالذكر ؛ ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفًا وتنكيرًا . ورد الرضي هذه الأدلة ، فذكر في الجواب عن السماع « أن ﴿ لِبُيُوتِهِمْ ﴾ : الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور ، والعامل وهو ﴿ لَجَعَلْنَا ﴾ غير مكرر » . وعن القياس « أن استقلال الثاني وكونه مقصودًا يؤذنان بأن العامل هو الأول لا مقدر آخر ؛ لأن المتبوع إذن كالساقط . فكأن العامل لم يعمل في الأول ولم يباشره بل عمل في الثاني » (١) .

٣ - وأضاف صاحب جمع الجوامع إلى الآراء الثلاثة السابقة رأيًا رابعًا . هو أن العامل في التوابع كلها هو المتبوع نفسه . قال : « ولو قيل : العامل في الكل المتبوع لكان له شواهد ، كما ذكر في عوامل المبتدأ والخبر والمضاف والمضاف إليه حين رأى بعض النحاة أن المبتدأ عامل في الخبر ، وأن المضاف عامل في المضاف إليه » (٢) .

قال الشيخ سرحان : « وعندي أن قياس ما نحن فيه على عمل المبتدأ والخبر والمضاف والمضاف إليه بعيد ، فإن تأثير المبتدأ في الخبر عند القائلين به مبني على اقتضاء المبتدأ للخبر لزومًا . والمتبوع هنا لا يستلزم التابع فلا يؤثر فيه ... وعمل المضاف في المضاف إليه لوحظ فيه نيابة المضاف عن الحرف المقدر ، وليس ما معنا من هذا القبيل » (٣) .

وعلى الرغم من هذه الخلافات كلها ، فإنه ينبغي أن تسجل هنا ملاحظة واضحة ، هي أن أحدًا من النحاة لم يجعل التبعية عاملة في النسق والبدل ، كما ذهب الأخفش في الصفة والتأكيد وعطف البيان ، فعمل هذا العامل المعنوي مقصور إذًا - حتى عند الأخفش - على هذه الثلاثة وحدها .

٥ - المجاورة :

توجب المجاورة كثيرًا من أحكام الأول للثاني والثاني للأول كما قال أبو البقاء (٤) ؛ وذلك لأنها تتطلب نوعًا من التناسب بين المتجاورين ، وصور هذا التناسب كثيرة ؛ لأنها تسلم إلى تغيير في الحروف أو في الحركات ، وفي تغيير الحروف تأثرًا بالجوار تقع أنماط من الإبدال والإعلال دون ارتباط بالقواعد الأساسية لأنواع هذا التغيير ؛ إذ إن الجوار كافٍ ليبرر الخروج على القاعدة . إن لم يكن هو في ذاته قاعدة . ومن هنا

---

(١) المصدر نفسه (٢٧٦/١ ، ٢٧٧) .
(٢) جمع الجوامع (١١٥/٢) .
(٣) العوامل النحوية (ص ٢٧) .
(٤) الأشباه والنظائر (١٦٥/١) .

قد يصرف غير المتصرف ويمنع المتصرف من الصرف . ويهمز المسهل ويسهل المهموز . ويقدم عامل ويؤخر سواه .

وأثر المجاورة في الحركات متعدد بدوره ؛ لأنه إما تأثير في الحركات الإعرابية أو في غيرها . والذي يعني هذا البحث هو أثر الجوار في الحركات الإعرابية من حيث اعتباره عند النحاة عاملًا [1] ؛ إذ أسندوا إليه تأثيرًا في التوابع ، وفي جواب الشرط .

أ – التوابع :

يذكر ابن هشام في « شرح شذور الذهب » أنه « لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان ؛ لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع » [2] .

ويفهم من هذا الكلام أن الجوار عامل قياسي يعمل الخفض مع النعت والتوكيد وعطف البيان . مع أن ابن هشام نفسه ينص صراحة في « متن شذور الذهب » أن الجر للمجاورة شاذ . ويمثل بمثالين للجر بالمجاورة مع النعت والتوكيد . فيقول : « الثالث – أي : من المجرورات – المجرور للمجاورة ، وهو شاذ نحو : هذا جحر ضب خرب ، وقوله : يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم » [3] .

فإذا تركنا الشذور متنًا وشرحًا وجدناه يقول في المغني : « والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلًا .. وفي التوكيد نادرًا .. ولا يكون في النسق » [4] .

فإذا تركنا هذه الأحكام المتناقضة وجدنا سيبويه يعترف بأثر المجاورة في إحداث الجر في النعت ؛ إذ يقول في « باب مجرى النعت على المنعوت ، والشريك على الشريك ، والبدل على المبدل منه ، وما أشبه ذلك » « ومما جرى نعتًا على غير وجه الكلام : هذا جحر ضب خرب ، فالوجه الرفع ، ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت للضب ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب ، فجروه ؛ لأنه نكرة كالضب ، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ؛ ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد » [5] .

وسيبويه في إطلاقه هذا يعارض الخليل ، الذي لا يجوز مثل هذا (الجر بالمجاورة) حتى يكون المتجاوران مستويين في التعريف والتنكير ، والتأنيث والتذكير ، والإفراد والجمع ، كقولهم : هذا جحر ضب خرب ، وجحرا ضبين خربين ، جحرة ضباب خربة ...

---

(١) انظر : صور هذا التأثير في الأشباه والنظائر (١٦٣/١ – ١٦٥) .

(٢) شرح شذور الذهب (ص ٣٤٧) .

(٣) المصدر نفسه (ص ٣٤٥) .

(٤) مغني اللبيب (٣٩٧/٢) .

(٥) كتاب سيبويه (١١٧/١ – ٢٠٩) .

أما سيبويه فإنه يجيز الحمل على الجوار وإن اختلف المتجاوران إذا لم يشكل المعنى ، كقولك : هذان جحرا ضب خربين . وهذا جحر ضبين خرب . واحتج ببيت العجاج :

كأن غزل العنكبوت المرمل

لأنه حمل المرمل - وهو مذكر - على العنكبوت ، وهي مؤنثة (١) .

ومن أمثلة الخفض بالمجاورة في النعت أيضًا قول الشاعر :

كأن أبانا في عرانين وبله كبير أناس في بجاد مزمل

بجر مزمل ، وهو صفة لكبير فكان حقه الرفع ، وجر لمجاورته المجرور وهو بجاد (٢) .

وقد فهم بعض النحاة من اعتراف سيبويه بالجر على الجوار أنه مقيس عنده (٣) ، وهو تحمل للنص أكثر مما يحتمل . ومن أمثلته في النعت أيضًا :

كأنما ضربت قدام أعينها قطنًا بمستحصد الأوتار محلوج

بخفض محلوج على الجوار ، وكان ينبغي أن يقول : محلوجًا لكونه وصفًا لقوله : قطنًا ، ولكنه خفضه على الجوار (٤) .

ومن أمثلته في التوكيد :

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب (٥)

فـ (كلهم) توكيد لـ (ذوي) ، لا للزوجات وإلا فقال : كلهن ، وذوي منصوب على المفعولية ، وكان حق كلهم النصب ولكنه خفض لمجاورته المخفوض ، قال الفراء : أنشدنيه أبو الجراح بخفض : كلهم . فقلت له : هلا قلت : كلُّهم يعني بالنصب . فقال : وهو خير مما قلته أنا ، ثم استشهدته إياه فأنشدنيه بالخفض (٦) .

ومن أمثلته في عطف النسق :

قوله تعالى : ﴿ ... إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة : ٦] في قراءة من جر الأرجل مع أنه معطوف على

---

(١) شرح لشواهد سيبويه المسمى (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب) ، (٢١٧/١) .

(٢) المغني ، وحاشيته الدسوقي على المغني (٣١٧/٢ ، ٣١٨) .

(٣) الصبان على الأشموني (٥٣/٣) . (٤) الإنصاف (ص ٣٥٣ ، ٣٥٤) .

(٥) البيت لابن الغريب النصري وليس لأبي الجراح العقيلي كما نسب في كثير من المصادر . انظر ذلك سمط اللآلئ للميمني .

(٦) همع الهوامع (٥٥/٢) ، والمغني (٣٩٨/٢) ، والشذور (ص ٣٤٣) .

أيديكم لا على رؤوسكم ؛ إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة ، ولكنه خفض لمجاورة رؤوسكم ؛ وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير وحمزة ويحيى عن عاصم وأبي جعفر وخلف .

وقوله تعالى : ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ۝ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۝ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ۝ وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۝ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۝ وحورٍ عينٍ ۝ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ ﴾ [الواقعة : ١٧- ٢٣] ، فيمن جرهما . فإن العطف على ﴿ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾ لا على ﴿ أكوابٍ وَأَبَارِيقَ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾ [البينة : ١] بخفض ﴿ الْمُشْرِكِينَ ﴾ على الجوار ، وإن كان معطوفًا على ﴿ الَّذِينَ ﴾ المرفوع .

وقال زهير :

لعب الرياح بها وغيرها بعدي سوافي المور والقطرِ

خفض القطر على الجوار وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعًا ؛ لأنه معطوف على سوافي ، ولا يكون معطوفًا على المور – وهو الغبار – لأنه ليس للقطر سوافٍ كالمور حتى يعطف عليه [(١)] .

وأما عطف البيان والبدل فلم تذكر لأي منهما أمثلة . وإن ذكر ابن هشام أنه « لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان ؛ لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع » ، على حين « ينبغي امتناعه في البدل ؛ لأنه في التقدير من جملة أخرى ، فهو محجوز تقديرًا » [(٢)] .

وما ذكره ابن هشام من أنه قياسي في مواضع لا سند له ، على الرغم من أنه قد عزي لسيبويه أيضًا ؛ لأن نص سيبويه الذي نقل من قبل لا يحتمل ذلك . كذلك يوجد من النحاة من قصره على السماع كالفراء ، ومن أنكره جملة كالسيرافي ، الذي تأول قولهم : خرب بالجر على أنه صفة لضب . قال : « الأصل : خربِ الجُحْرُ منه . بتنوين ورفع الجُحْر ، ثم حذف الضمير للعلم به ، وحول الإسناد إلى ضمير النصب وخفض الجُحْر – كما تقول : مررت برجل حسنِ الوجه – بالإضافة . والأصل : حسنٍ الوجهُ منه – ثم أُتي بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر » [(٣)] .

---

(١) الإنصاف (ص ٣٥٣) ، والمغني (٣٩٨/٢) وحاشية الأمير عليه .

(٢) همع الهوامع (٥٥/٢) ، والشذور (ص ٣٤٧) .

(٣) المصادر السابقة ، والمغني (٣٩٨/٢ ، ٣٩٩) .

كذلك أنكره ابن جني في الخصائص وخرجه على أن أصله : هذا جحر ضب خرب جُحْره . فيجري خرب وصفًا على ضب ، وإن كان في الحقيقة للجحر – كما تقول : مررت برجل قائم أبوه ، فتجري قائمًا وصفًا على رجل ، وإن كان القيام للأب لا للرجل ، لما ضمن من ذكره ... والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه – فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعًا فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب فجرى وصفًا على ضب ، وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف ... وعلى نحو من هذا حمل أبو علي ﷺ :

كبير أناس في بجاد مزمل

ولم يحمله على الغلط . قال : لأنه أراد مزمل فيه ، ثم حذف الجر ، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول [(١)] .

وإذا كانت هذه التأويلات والتخريجات قد وقفت عند النعت ، ولم تتعده إلى التوكيد والنسق والبيان والبدل ؛ فلأن البيان والبدل لا أمثلة لها تخرج على الجوار حتى تؤول ؛ ولأن في الأمثلة المنقولة للنسق والتوكيد أقوالًا كثيرة ، كلها تنكر أثر الجوار إما بنفي الجوار أصلًا . كما يحاولون في عطف النسق ؛ إذ يرون أن العاطف يضع التجاور ويضعف أثره ، أو بنفي حركة الجوار وقراءة الشاهد قراءة تخرج به عن مجال الاستشهاد ، أو بتخريج هذه الحركة على نحو يسلم معه هذا الاتجاه الذي ينفي أن يكون الجوار عاملًا نحويًا . والذي يجعل حركة المجاورة « ليست حركة بناء ولا إعراب وإنما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين ، فلا تحتاج لعامل ؛ لأن الإتيان بها إنما هو لمجرد أمر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى ... فالعامل إنما يتسلط على تلك الحركة المقدرة لاقتضائه إياها من جهة المعنى ، ولا تسلط له على الحركة اللفظية ؛ لأنه غير مقتض لها ، وإنما يقتضيها طلب المشاكلة اللفظية » [(٢)] .

ب – جواب الشرط :

ذهب الكوفيون إلى أن « جواب الشرط جزم لمجاورته المجزوم » [(٣)] ، واحتجوا بأن

(١) الخصائص (١٩٨/١ ، ١٩٩) .

(٢) انظر الدسوقي على المغني (٣٩٧/٣ ، ٣٩٨) ، والصبان على الأشموني (٥٧/٣) ، والأمير على المغني (٢٩٦/٢ – ٢٩٨) ، والإنصاف (ص ٣٥٦ – ٣٥٨) .

(٣) الأشباه والنظائر (١٦٥/١) .

جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ولازم له ، لا يكاد ينفك عنه ، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم فكان مجزومًا على الجوار [١] .

وقياسًا على الجر بالجوار في قول الشاعر :

كبير أناس في بجاد مزمل

وفي كثير غيره من الأمثلة ، فإن فيها جميعًا جرًا على الجوار .. وكذلك هاهنا ؛ لأن الجزم أخو الجر .

فجواب الشرط كان ينبغي أن يكون مرفوعًا إلا أنه جزم للجوار ؛ ولذلك إذا فصل بينه وبين فعل الشرط بالفاء أو بإذا رجع إلى الرفع . قال تعالى : ﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ [الجن: ١٣] ، وقال : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦] [٢] .

وقد أنكر عمل الجوار في جواب الشرط – صراحة – الرضي . الذي بنى إنكاره على دعامتين :

الأولى : « أن العمل بالجوار للضرورة » . أي : لا يتوسع فيه ولا يحمل عليه .

الثانية : « أن العمل بالجوار عند التلاصق . والجزاء ينجزم مع بعده عن الشرط المجزوم ، وينجزم بدون الشرط المجزوم » [٣] . ولو كان جزم الجزاء لمجاورة الشرط المجزوم لزال سبب الجزم . فبقاؤه دليل على أن المجاورة لا تأثير لها في جزم جواب الشرط .

كذلك أنكره البصريون الذين اتفقوا على أن فعل الشرط مجزوم بالأداة ، واختلفوا في عامل الجزم في الجواب دون أن يذكر واحد منهم أن للمجاورة أثرًا فيه :

١ – فقد ذهب السيرافي إلى أن : العامل كلمة الشرط ؛ « لاقتضائها الفعلين اقتضاءً واحدًا ، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة ، فهي كالابتداء العامل في الجزأين ، وكظننت وإن وأخواتها عملت في الجزئين ؛ لاقتضائها لهما » [٤] .

٢ – وأكثر البصريين على أن : (إن) هي العاملة في الشرط وجوابه « إلا أن عملها في الشرط بلا واسطة ، وفي الجزاء بواسطة الشرط ... فكان فعل الشرط شرطًا في العمل لا جزءًا من العامل » وقياسًا على المبتدأ والخبر من أن « الابتداء عامل في المبتدأ

(١) الإنصاف (ص ٣٥٢) .
(٢) الإنصاف (ص ٣٥٤) ، وشرح الرضي (٢/٢٣٧) .
(٣ ، ٤) شرح الرضي (٢/٢٣٦) .

بلا واسطة ، وفي الخبر بواسطة المبتدأ ، وقد شبه بعض النحويين ذلك بالماء والنار » [١] .

٣ - والخليل والمبرد على أن : جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وفعل الشرط معًا ؛ « لأن حرف الشرط - وحده - خفيف لا يقدر على عملين مختلفين » [٢] .

« ولأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط ، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه ، فلما اقتضياه معًا وجب أن يعملا فيه معًا » .

« ولأن الجزاء يفتقر إلى تقدمهما افتقارًا واحدًا ؛ وهما المقتضيان لوجود الجواب ، فليس نسبة العمل إلى أحدهما بأولى من نسبته إلى الآخر .

وقياسًا على المبتدأ والخبر ، فالعامل في المبتدأ الرافع له الابتداء ، والابتداء والمبتدأ جميعًا عملًا في الخبر » [٣] .

وقد رد بقية البصريين ذلك بأن « (إن) عاملة في الشرط لا محالة ، وقد ظهر أثر عملها فيه ، وأما الشرط فليس بعامل هنا ؛ لأنه فعل والجزاء فعل ، وليس عمل أحدهما في الآخر بأولى من العكس . وإذا ثبت أنه لا أثر له في العمل فإضافة ما لا أثر له إلى ما له أثر لا أثر له » [٤] .

٤ - ذهب الأخفش إلى أن : « الجزاء مجزوم بالشرط وحده ؛ لضعف الأداة عن عملين ، والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه » [٥] .

ورد هذا القول بأنه [٦] :

١ - يؤدي إلى إعمال الفعل في الفعل .

٢ - من الغريب أن يعمل الفعل الجزم .

٣ - حرف الشرط لما اقتضى شيئين وجب أن يعمل في شيئين . قياسًا على سائر العوامل .

وذهب أبو عثمان المازني إلى أن : « فعل الشرط وجوابه ليسا مجزومين معربين ، وإنما هما مبنيان ؛ لأن الفعل المضارع إنما أعرب لوقوعه موقع الاسم وهما لما وقعا بعد حرف الشرط فقد وقعا موقعًا لا يصلح فيه الأسماء . فبعدا من شبهها . فعادا إلى البناء الذي كان يجب للأفعال » [٧] .

---

(١) شرح المفصل (٤٢/٧) .
(٢) شرح الرضي (٢٣٦/٢ ، ٢٣٧) .
(٣) شرح المفصل (٤١/٧ ، ٤٢) .
(٤) شرح المفصل (٤٢/٧) .
(٥) شرح الرضي (٢٣٧/٢) .
(٦) المصدر السابق ، والإنصاف (ص ٣٥٥) .
(٧) المفصل (٤٢/٧) ، وشرح الرضي (٢٣٧/٢) .

وهذا القول غير معتد به عند البصريين ؛ لأنه لو كان الأمر كذلك « لكان ينبغي ألا يكون الفعل معربًا بعد أن وكي وإذن . وكذلك أيضًا بعد لم ولما ولام الأمر ولا في النهي ؛ لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأحرف ، فكان ينبغي أن يكون الفعل بعدها مبنيًا ؛ لأنه لم يقع موقع الاسم . فلما انعقد الإجماع في هذه المواضع على أنه معرب ، وأنه منصوب بدخول النواصب ومجزوم بدخول الجوازم ، دلّ على فساد ما ذهب إليه » (١) .

٦ - نزع الخافض :

يصل الفعل اللازم إلى مفعوله بحرف جر ؛ نحو : مررت بزيد . وقد يحذف الجار فيصل إلى مفعوله نحو : مررت زيدًا . قال الشاعر (جرير) (٢) :

تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلامكم عليّ إذًا حرام (٣)

وهي في هذا أقسام ثلاثة :

١ - سماعي جائز في الكلام المنثور ، نحو : نصحته ، وشكرته ، وكلته ، ووزنته . والأكثر ذكر اللام الجارة نحو : ﴿ وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾ [الأعراف : ٧٩] ، ﴿ أَنِ ٱشْكُرْ لِي ﴾ [لقمان : ١٤] وكلت له ، ووزنت له .

وقال التفتازاني : اللام زائدة ؛ لأن معنى نصحت زيدًا ونصحت له مستويان ، وفي التنزيل : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ ﴾ [المطففين : ٣] ، بغير ذكر اللام .

٢ - سماعي جائز في الشعر ، كقوله :

لدن بهز الكف يعسل متنه ... فيه كما عسل الطريق الثعلب

وقول المتلمس بن جرير بن عبد المسيح :

آليت حب العراق الدهر أطعمه ... والحب يأكله في القرية السوس

والشاهد في البيت الأول حذف في ونصب الطريق . والأصل ذكر في ؛ لأن الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار ، أي : في الطريق .

والشاهد في البيت الثاني حذف على ونصب حب ، أي : على حب العراق .

٣ - قياسي ، وذلك في (أنَّ) ، (وأنْ) - بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الأولى وسكونها في الثانية - و (كي) ؛ لطولها بالصلة .

---

(١) الإنصاف (ص ٣٥٦) . (٢) انظر : شرح شواهد المغني (ص ١٠٧) .

(٣) الخضري على ابن عقيل (١٧٨/١) .

نحو : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران : ١٨] ، ونحو : ﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [الأعراف : ٦٣] ، ونحو : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ [الحشر : ٧] ، أي : بأنه لا إله إلا هو . ومن أن جاءكم . ولكيلا [1] .

وسواء كان حذف الجار سماعيًا أو قياسيًا فقد اختلف البصريون والكوفيون في الناصب بعد سقوطه ، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن « النزع – أي : نزع الجار ، أي : سقوطه – هو الناصب ، فالباء للآلة » [2] .

وعلى هذا فنزع الخافض هو العامل . وهو عامل معنوي كما هو واضح .

أما البصريون : « فقد ذهبوا إلى أن ناصبه هو الفعل ، فقولهم : منصوب بنزع الخافض أي : عنده » [3] .

وذلك لأن سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض ، بل من حيث إن العامل الذي كان الجار متعلقًا به لما زال من اللفظ ظهر أثره لزوال ما كان يعارضه . وعلى هذا إذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل أو شبهه لم يجز النصب [4] .

٧ - الإضافة :

اختلف النحاة في عامل الجر في المضاف إليه :

١ – رأى الأخفش وأبو حيان : أن عامل الجر فيه هو « الإضافة المعنوية » [5] .

وقد نقد الرضي هذا الرأي قائلًا : « وليس بشيء ؛ لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافًا إليه فهذا هو المعنى المقتضي ، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي . وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضًا النسبة التي بينهما وبين الفعل . كما قال خلف : العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل » [6] .

والذي جعله الرضي سبيلًا لنقد هذا الرأي ، حاول ابن يعيش أن يفسره بصورة تلتقي مع الآراء الأخرى في عامل الجر في المضاف إليه ، فذكر أن « الجر إنما يكون بالإضافة وليست الإضافة هي العاملة للجر وإنما هي المقتضية له ، والمعنى بالمقتضي هاهنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول

(١) انظر : التصريح (٣١٢/١ ، ٣١٣) .
(٢) الخضري على ابن عقيل (١٧٨/١) ، والصبان على الأشموني (٨١/٢) .
(٣) المصادر السابقة .
(٤) الأشباه والنظائر (٢١٠/٣) .
(٥) التصريح (٢٥/٢) ، والهمع (٤٦/٢) .
(٦) شرح الرضي (٢٢/١) .

فيتميز عنهما ؛ إذ الإعراب إنما وضع للفرق بين المعاني . والعامل هو حرف الجر أو تقديره ... فالإضافة معنى وحروف الجر لفظ ، وهي الأداة المحصلة له . كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول ، والفعل أداة محصلة لهما » [1] .

فالتصريح بأن الجر بالإضافة يقرب هذا الرأي من رأي الأخفش ومن معه .

وجعل الإضافة مجرد مقتض وكون العامل حرف جر مقدر ، يتفق مع مذهب الزجاج ومن تبعه .

٢ - ذلك أن الزجاج وابن الحاجب ذهبا إلى أن حرفًا مقدرًا هو الذي يعمل الجر في المضاف إليه ، وهذا الحرف المقدر هو اللام أو من ؛ « لأن الجر يكون بحرف الجر أو تقديره ، فحرف الجر ، نحو : مررت بزيد ، وزيد في الدار ، فالعامل في زيد هو الباء ، والعامل في الدار في .

وأما المقدر فنحو : غلام زيد وخاتم فضة . فالعامل هنا حرف الجر المقدر ، والتأثير له ، وتقديره : غلام لزيد وخاتم من فضة . لا ينفك كل إضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين ، ولولا تقدير وجود الحرف المذكور لما ساغ الجر . ألا ترى أن كل واحد من المضاف والمضاف إليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر ؛ لأنه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس . وإنما الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدر . الذي هو اللام أو من . وحسن حذفه لنيابة المضاف إليه عنه ، وصيرورته عوضًا عنه في اللفظ ، وليس بمنزلته في العمل » [2] .

وعلل الرضي ما ذكره ابن يعيش فذكر أن « معناه في الأصل هو الموقع المقدم للإضافة بين الفعل والمضاف إليه ؛ إذ أصل غلام زيد : غلام حصل لزيد ، فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف ، ولا ينكر هاهنا عمل حرف الجر مقدرًا ... وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف إليه أو متعين به ، كما أن نصب أن المقدرة في نحو : أحضر الوغى ضعيف .

فإذا وقع موقعها في السببية أو واو الجمع كما في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردًا » [3] .

---

(١) شرح المفصل (١١٧/٢) .

(٢) المصدر نفسه ، وهمع الهوامع (٤٦/٢) .

(٣) شرح الرضي (٢٢/١) .

٣ – ونيابة المضاف عن الحرف المقدر – التي أشار إليها ابن يعيش في آخر النص الذي نقل له ، والتي جعلها موطئة لحذف الحرف – هي التي جعلها ابن الباذش فاعل الجر في المضاف إليه [(١)] ، والتي قال الدنوشري ردًّا عليها : « إنه يلزم عليه تقدير متعلق للجار المقدر ؛ إذ كل حرف جر غير زائد ولا شبهه لا بد له من متعلق ، ولا متعلق هنا فلا حرف جر مقدر » [(٢)] .

٤ – بقي رأي سيبويه وجماعة ، وهو « أن الجر في المضاف إليه بالمضاف ، وإن كان القياس ألَّا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل ، والفعل لا خطر له في عمل الجر ، ولكن العرب اختصرت حروف الجر في مواضع ، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض ، فناب المضاف مناب حرف الجر ، فعمل عمله » [(٣)] .

قالوا : « لأن حرف الجر شريعة منسوخة ، والمضاف مفيد معناه ، ولو كان – أي : حرف الجر – مقدرًا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد . فمعنى كون الثاني مضافًا إليه حاصل له بواسطة الأول ، فهو الجار بنفسه » [(٤)] .

قال في التصريح : « وهو الأصح ؛ لاتصال الضمير به ، والضمير لا يتصل إلا بعامله » [(٥)] .

وعلى أي من هذه المذاهب يوجد إشكال في « العامل في المضاف إليه إضافة لفظية ، إن قلنا : إن العامل هو الحرف المقدر ؛ إذ لا حرف فيه مقدرًا . وكذلك إن قلنا : إن العامل معنى الإضافة ؛ لأنه لا يراد مطلق الإضافة ؛ إذ لو أريد ذلك لوجب جر الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل ؛ لأن فيه إضافة من نوع ما . والمراد الإضافة التي تكون بسبب حروف الجر . وكذلك إذا قلنا : إن العامل هو المضاف لأن الاسم – على ما قال أبو علي في هذا الباب . لا يعمل الجر إلا لنيابته عن الحرف العامل فإذا لم يكن حرف ، فكيف ينوب الاسم عنه ؟ » [(٦)] .

قال الرضي تخلصًا من هذا الإشكال : « ويجوز أن يقال : عمل الجر لمشابهته – أي : المضاف إليه اللفظي – للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين أو النون لأجل الإضافة » [(٧)] .

---

(١) التصريح (٢/٢٥) .
(٢) حاشية العليمي على التصريح (٢/٢٥) .
(٣) همع الهوامع (٢/٤٦) .
(٤) شرح الرضي (١/٢٢) .
(٥) التصريح (٢/٢٤) .
(٦) شرح الرضي (١/٢٥١) .
(٧) المصدر نفسه .

٨ - الفاعلية والمفعولية :

ذهب خلف وجماعة من الكوفيين إلى أن : « العامل في الفاعل معنى الفاعل » [(١)].

وذهب هشام إلى أن : الفاعل « يرتفع بالإسناد » [(٢)] .

وما ذهب إليه خلف يعني : أن العامل في الفاعل عامل معنوي ، هو الفاعلية ، والإسناد الذي أسند إليه هشام رفع الفاعل بدوره عامل معنوي ، بل هو نفس ما ذهب إليه خلف ؛ إذ الإسناد يعني : أن الفعل مسند إلى الفاعل ، وكون الفعل مسندًا إلى فاعل يتضمن معنى الفاعلية . ولعل هذا سر تعبير الرضي عن رأي خلف بأن مذهبه أن « العامل في الفاعل هو الإسناد » فلم يجد حرجًا في أن يعبر عن الفاعلية بالإسناد ، كما لا أجد حرجًا في تفسير الإسناد بالفاعلية [(٣)] .

كذلك ذهب خلف إلى أن العامل في المفعول هو معنى المفعولية [(٤)] .

ذلك أن « المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ، ولفظ الفعل غير قائم به ، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها » [(٥)] .

وعلى هذا فمعنى الفاعلية عنده يرفع الفاعل . ومعنى المفعولية ينصب المفعول .

وقد رد ذلك بقوة النحاة من جهتين :

١ - أن العامل اللفظي مجمع عليه ، والمعنوي مختلف فيه ، والمصير إلى المجمع عليه أولى من والمصير إلى المختلف فيه [(٦)] .

٢ - أنه لو كان العامل في الفاعل الفاعلية ، وفي المفعول المفعولية ، لوجب ألّا يرتفع ما لم يسم فاعله نحو : ضرب زيد ؛ لعدم معنى الفاعلية ، وأن ينتصب الاسم في نحو : مات زيد ، لوجود معنى المفعولية . فلما ارتفع ما لم يسم فاعله مع وجود معنى المفعولية ، وارتفع الاسم في نحو : مات زيد مع عدم معنى الفاعلية . دلّ على فساد ما ذهب إليه [(٧)] .

وفي العامل في الفاعل رأي آخر ، هو : « أنه يرتفع بالفعل » .

وفي العامل في المفعول آراء أخر :

(١ ، ٢) الأشباه والنظائر (١/٢٦٥ ، ٢٦٦) .

(٣) شرح الرضي (١/٦٣) .

(٤) الأشباه والنظائر (١/٢٦٦) .

(٥) التصريح (١/٢٠٩) .

(٦) الأشباه والنظائر (١/٢٦٦) .

(٧) الإنصاف (ص ٥٩) .

١ - ذهب جماعة من الكوفيين إلى أن « العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعًا ؛ لأنه :

أ - لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لفظًا أو تقديرًا ، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد [١] . وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما ، دلَّ على أنه منصوب بهما ، وصار شبيهًا بما سبق في الابتداء من أنه والمبتدأ يعملان في الخبر .

ب - أنه لو كان الفعل وحده هو العامل في المفعول لكان يجب أن يليه ولا يفصل بينه وبينه ، فلما جاز الفصل بينهما دلَّ ذلك على أنه ليس العامل فيه وحده ، وإنما العامل فيه الفعل والفاعل معًا [٢] .

٢ - رأى هشام بن معاوية صاحب الكسائي النحوي أن العامل في المفعول النصب هو الفاعل فلو قلتَ : « ظننت زيدًا قائمًا تنصب زيدًا بالتاء ، وقائمًا بظننت » [٣] .

٣ - ومذهب البصريين أن « الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعًا » [٤] .

وقد ردوا ما ذهب إليه هشام بأن « الإجماع قد انعقد على أن الفعل له تأثير في العمل ، وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل ؛ لأنه اسم ، والأصل في الأسماء ألا تعمل وهو باقٍ على أصله في الاسمية فوجب ألا يكون له تأثير في العمل ، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له » [٥] .

كذلك ردوا دليلي الكوفيين [٦] :

فبالنسبة للدليل الأول قالوا : إن وقوع المفعول بعد الفعل والفاعل لا يدل على أنهما العاملان فيه « لما سبق من أن الفاعل اسم والأصل في الأسماء ألا تعمل » .

وبالنسبة للدليل الثاني فإنه باطل ؛ لأن ثمة إجماعًا على أنه يجوز أن يقال : إن في الدار لزيدًا ، وإن عندك لعمرًا . قال سبحانه : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾ [البقرة: ٢٤٨] ، وقال : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ [المزمل: ١٢] فنصب الاسم بإن وإن لم تله . فكذلك هاهنا » .

قالوا : وإذا لم يلزم ذلك في الحرف وهو أضعف من الفعل ؛ لأنه فرع عليه في العمل فلأن لا يلزم ذلك في الفعل وهو أقوى أولى .

---

(١) المصدر السابق .
(٢) الإنصاف (ص ٥٦ ، ٥٨) .
(٣) الإنصاف (ص ٥٦) .
(٤) التصريح (١/ ٣٠١) .
(٥) الإنصاف (ص ٥٨) .
(٦) الإنصاف (ص ٥٨ ، ٥٩) .

٩ - القصد :

ذهب بعض النحاة إلى أن القصد من العوامل المعنوية ، فهو يعمل النصب في المنادى [١] ، وهو أحد أقوال ثلاثة في عامل النصب في المنادى .

الثاني : مذهب البصريين وعلى رأسهم سيبويه . أن الناصب للمنادى « فعل مضمر تقديره : أنادي زيدًا ، أو أريد أو أدعو أو نحو ذلك ، ولا يجوز إظهار ذلك الفعل ولا اللفظ به » [٢] ؛ لأسباب :

١ - كثرة الاستعمال [٣] .

٢ - دلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته [٤] .

٣ - التعويض عنه بحرف النداء ، ولا يجمع بين العوض والمعوض [٥] .

٤ - قصد الإنشاء ، وإظهار الفعل يوهم الإخبار [٦] .

الثالث : مذهب الفارسي والمبرد ، وهو أن الناصب للمنادى حرف النداء ، واختلف في توجيهه :

أ - ذهب الفارسي : إلى أن حرف النداء يعمل النصب نائبًا عن الفعل ، فالمنادى على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به « وعلى هذا فيا زيد جملة وليس المنادى أحد جزأي الجملة ؛ لأن حرف النداء سد مسد أحد جزأي الجملة : الفعل والفاعل مقدر . ولا منع من دعوى سد مسدهما . والمفعول به هاهنا واجب الذكر لفظًا أو تقديرًا ؛ إذ لا نداء بدون المنادى » [٧] .

وقد رد ذلك بجواز حذف الحرف . « والعرب لا تجمع بين العوض والمعوض في الذكر ولا في الحذف » [٨] .

ب - وقيل : حروف النداء تعمل « لا لنيابتها عن الفعل ؛ بل لكونها أسماء أفعال بمعنى : أدعو كـ (أفٍّ) بمعنى أتضجر . وليس ثم فعل مقدر » [٩] .

(١) همع الهوامع (١٧١/١) .
(٢) انظر : شرح المفصل (١٢٧/١) ، وكتاب سيبويه ، باب المنصوب باللازم إضماره (١٢٧/١) .
(٣ ، ٤) شرح الرضي (١١٩/١) .
(٥) همع الهوامع (١٧١/١) ، شرح المفصل (١٢٧/١) .
(٦) المصدران السابقان .
(٧) شرح الرضي (١١٩/١) .
(٨) الهمع (١٧١/١) .
(٩) المصدر نفسه .

ورد هذا الرأي أيضًا من وجوه :

١ – أن أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين ، والهمزة من أدوات النداء [١] .

٢ – أنها لو كانت أسماء أفعال لتحملت الضمير ، والضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ، ولا لمتكلم ؛ لأن اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم [٢] .

٣ – أنها لو كانت أسماء أفعال لاكتفي بها دون المنصوب لكونها جملة ؛ ولأنه فضلة ، ولا قائل بأنها تستقل كلامًا [٣] .

جـ – وقيل : إن حروف النداء تعمل لا لنيابتها عن الأفعال ، ولا لكونها أسماء أفعال ؛ بل لأنها – نفسها – أفعال [٤] .

وقد رد هذا الرأي الغريب بأنها : « لو كانت أفعالًا للزم (اتصال) الضمير معها ، كما يتصل بسائر العوامل . وقد قالوا : (يا إياك) منفصلًا ... فدل على أن العامل محذوف » [٥] .

وقد اضطرب النحاة في نقل الآراء السابقة ، وفي نسبتها إلى أصحابها :

فقد نسب ابن يعيش في شرح المفصل [٦] والرضي في شرح الكافية [٧] التوجيه الأول من الرأي القائل بأن الناصب نفس (يا) لنيابتها عن الفعل – إلى المبرد .

ونسب السيوطي في الهمع [٨] الرأي نفسه للفارسي .

في حين نسب ابن يعيش والرضي للفارسي التوجيه الثاني القائل بأن حروف النداء تعمل ؛ لأنها أسماء أفعال ، لا لنيابتها عن الأفعال .

---

(١) ذكر الرضي في الرد على هذا (١/١١٩) :

١ – أن الهمزة قد خالفت أخواتها لكثرة استعمال النداء ، فيجوز في أداته ما لا يجوز في غيرها .

٢ – وأيضًا قياسًا على الترخيم .

(٢) وذكر أيضًا في الرد على هذا الاعتراض : « أن اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرًا أو مضمرًا غائبًا أو متكلمًا أو مخاطبًا ، لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر . تقول : صه في المفرد المذكر والمؤنث ، وكذا في مثناها ومجموعهما .

وإذا كان أداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في أف بمعنى أتضجر أو تضجرت .

(٣) وأجيب عن هذا أيضًا بأنه قد يعرض للجملة ما لا يستقل كلامًا بوجوده ، كالجملة القسمية والشرطية ، والنداء لا بد له من منادى . شرح الرضي (١/١٢٠) .

(٤) همع الهوامع (١/١٧١) .
(٥) المصدر السابق .
(٦) (١/١٢٧) .
(٧) (١/١١٩) .
(٨) (١/١٧١) .

هذا كله في الوقت الذي يذكر فيه المبرد في المقتضب [1] أن « انتصابه - أي : المنادى - على الفعل المتروك إظهاره . وذلك قولك : يا عبد الله ؛ لأن (يا) بدل من قولك : أدعو عبد الله وأريد عبد الله . لا أنك تخبر أنك تفعل ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلاً . فإذا قلت : يا عبد الله فقد وقع دعاؤك لعبد الله. فانتصب على أنه مفعول تعدّى إليه فعلك » .

وهذا يعني أن رأي المبرد مطابق لمذهب سيبويه والبصريين .

وبعد هذه الجولة الطويلة المثيرة معًا في محاولة لاستخلاص الأساس النظري لقضية العامل من خلال الصورة الذهنية الكلية ، كما تعبر عنها أولاً تعريفات النحاة ، وكما توضحها ثانيًا ما ذكروه لها من تقسيم ، وكما تبلورها وتحدد أبعادها ما تناولوها به من تعليل آخر الأمر هل يمكن أن يخلص هذا البحث إذًا إلى تحديد كامل لقضية العامل وللأساس الذهني الذي قامت عليه النظرية ، مبتعدًا في هذا - ما أمكن - عن كل هذه التعريفات العديدة والتقسيمات الكثيرة ، والتعليلات المتضاربة - وملتزمًا في هذا - ما استطاع - ما وراء هذه التعريفات والتقسيمات والتعليلات من إشارة إلى المنهج ودلالة على الاتجاه .

إنه من المحتم أن تسجل - باديء ذي بدء - الملحوظات التالية :

١ - تحاول القضية تفسير ظاهرة (لغوية) لا سبيل إلى الشك فيها ، وهي ظاهرة تغير أواخر بعض الكلمات ولزوم بعضها حركة واحدة .

ذلك أن أواخر الكلمات في اللغة العربية تجري على ثمانية مجارٍ : على النصب ، والجر ، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والكسر ، والضم ، والوقف ، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف ، وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل ... التي لكل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب . فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب ... وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي أولها الزوائد الأربع ... فالنصب في الأسماء : رأيت زيدًا ، والجر : مررت بزيد ، والرفع : هذا زيد . وليس في الأسماء جزم لتمكنه أو للحاق التنوين فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة - والنصبُ في المضارع من الأفعال : لن يفعل ، والرفع : سيفعل ،

(١) (ص ٤١٢) ، والعوامل (ص ٥٢) .

والجزم : لم يفعل ، وليس في الأفعال المضارعة جر ، كما أنه ليس في الأسماء جزم ؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في هذه الأفعال ... وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل . مما جاء لمعنى ليس غير نحو سوف وقد ، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة ، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى » (١) .

الحركات الأخيرة في الكلمات العربية قسمان إذًا ، حركات لازمة لا تتغير ، وأخرى متغيرة بتغير موقع الكلمة ، والحركات اللازمة هي حركات البناء ، وأما المتغيرة فهي حركات الإعراب ، وهي « تتغير بتغير العوامل الداخلة عليها » فالعامل إذًا هو الذي يحدث هذا التغيير الملموس في أواخر الكلمات المعربة . وقياسًا على هذا يمكن أن يقال : إنه أيضًا الذي يحدث التغيير المقدر في أواخر الكلمات المبنية (٢) .

٢ - في تفسير الظاهرة اللغوية ، لجأ النحاة إلى النظر العقلي غير الملتزم بالواقع اللغوي . متبعين في هذا أساليب المنهج المنطقي الأرسطي . الذي هو في الواقع امتداد للنظر العقلي ، باعتباره إطارًا له يحدد خطواته .

فقد رأوا أن « الحركة الإعرابية - ظاهرة أو مقدرة - أثر لعامل لفظي أو معنوي » وبدلًا من التزام التراث اللغوي بالتحليل . فرضوا على التراث اللغوي قوالبهم العقلية المنطقية .

فكل حركة لا بد وراءها من عامل .. حتى وإن كانت للتجانس الصوتي ؛ كحركة الجوار ، وكل عامل لا بد له من معمول .

ولا يجتمع عاملان على معمول واحد .

ثمة أطراف ثلاثة إذًا لا بد من وجودها منفصلة ؛ هي : العامل والمعمول - وما بينهما من أثر للعمل هو الإعراب .

وكما أن العمل أصل في الأفعال وحدها ، كذلك فإن الإعراب أصل في الأسماء وحدها .

فما وجد من غير الأفعال عاملًا ينبغي أن يكون له مسوغ عقلي ؛ هو المشابهة .

وما وجد من غير الأسماء معربًا ينبغي أن يكون لسبب منطقي ؛ هو المشاكلة .

٣ - وحين حاول النحاة تطبيق قوالبهم العقلية على الواقع اللغوي . وجدوا بينهما خلافًا بالغ العمق ، فالقواعد في بعض الأحيان تضيق عن أن تسع الظواهر اللغوية . وهي في أحيان أخرى تتسع حتى إنها لتهمل الواقع اللغوي فلا تبدو له ملامح ، وإزاء ذلك

(١) الكتاب (١ - ٢) .

(٢) انظر : شذور الذهب (ص ٣٤) ، والتصريح (١/ ٥٩ ، ٦٠) .

اضطر المنهج النحوي إلى : الحمل أو القياس ، والتقدير .

في الحمل : قاسوا الفعل على الفعل ، وعلى الاسم ، وعلى الحرف أحيانًا .

وقاسوا الاسم على الفعل ، وعلى الاسم .

وقاسوا الحرف على الحرف ، وعلى الفعل ، وعلى الاسم أيضًا .

وفي التقدير : أفسحوا القول فيه بغير حدود .

قدروا الجملة كلها : حين أعوزهم استقامة القواعد من غير تقدير .

تقول : هل جاء محمد ؟ فيجاب : نعم أو كلا . ثمة جملة مقدرة نحويًا ؛ لأن الجملة لا بد فيها من تركيب ، ولا بد في التركيب من إسناد . ولا بد في الإسناد من عامل ومعمول .. وهذا اللفظ الواحد (نعم أو كلا) لا يمكن أن يكون عاملًا بلا معمول ولا معمولًا بلا عامل ، ولا يمكن أن يكون عاملًا ومعمولًا معًا .

قدروا أجزاء الجملة : فإذا وجد عامل وليس له في الكلام معمول قدر له معمول .

وإذا اجتمع عاملان وليس في الكلام سوى معمول واحد أعمل أحدهما فيه وقدر للآخر ما يعمل فيه ، وإذا وجد معمول ولم يكن ثم عامل قدر له عامله .

قدروا الحركة الإعرابية : فإذا لم تكن الحركة ظاهرة قدرت . إما بسبب البناء وما يتصل به من شبه . وإما بتعارضه مع عامل آخر يترك له العمل اللفظي ، مكتفيًا بالتأثير في المحل ... وهو ما يسميه النحاة بالتعليق (١) .

بل وفي النحو تقدير لحركات البناء أيضًا ؛ ففي مثل : جلست فتحة مقدرة ، وكذلك في جلسوا . لماذا ؟ لأن التفسير لاحظ الحركة في حالة معينة ، هي حالة الإسناد إلى الغائب ، فجعلها أصلًا ، وقدرها في كافة الأحوال التي لا تظهر فيها .. على حين لو نظرنا إلى الواقع اللغوي لوجدنا آخر الماضي فتحًا في مثل جلس ، وضمًا في مثل : جلسوا ، وسكونًا في مثل : جلسن .

وهذه التقديرات العديدة ، وهذا القياس المسرف ، هي التي خلقت في النحو العربي محاولات للتخلص مما دفع إليهما وهي نظرية العامل . أو هذا التفسير الخاص لهذه الحركات المعينة ، ولكن هذه المحاولات إن استطاعت حينًا أن تنكر هذه النظرية وأن تدعو إلى إلغائها . فهي لا تستطيع أن تتخلص من منهج التفكير الذي أثمر هذه النظرية وعمق تأثيرها .

وهذا هو مجال البحث في الفصول التالية .

---

(١) انظر : لباب الإعراب في علم العربية (مخطوط) القسم الأول في الإعراب .

الفصل الثاني

اتجاهات مختلفة للنحاة في تناول النظرية

حاول الفصل الأول أن يقدم صورة واضحة القسمات لهذه النظرية في النحو العربي . وانتهى إلى أن النظرية فيه قد استقرت على أنها تفسير لظاهرة لغوية . هي ظاهرة تغير أواخر بعض الكلمات بتغير مواقعها من التركيب ، ولزوم بعضها حالة واحدة في مختلف التراكيب . وما يتبع ذلك من فرض للنحاة ذي شقين :

أولهما : أن وراء هذا التغير الظاهر أو المقدر مغير أحدثه ، هو العامل .

وثانيهما : أن هذه الحركة ظاهرة أو مقدرة مع كونها أثرًا للعامل لها ارتباط بالدلالة ؛ لأن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافًا إليها ؛ ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ؛ جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني . فقالوا : ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا . فدلوا برفع زيد على أن الفعل له . وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به . وقالوا : ضُرِبَ زَيْدٌ فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله . وأن المفعول قد ناب منابه . وقالوا : هذا غلام زيد فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ؛ ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني [١] .

والأبعاد الكاملة لنظرية العامل لا تتكشف بالوقوف على ما قدمه الفصل الأول من تعريف وأقسام وعلل فحسب . فالواقع أن ما في هذا الفصل إنما يمثل الاتجاه السائد في النحو العربي . ولقد ذكرنا في آخره أن الإسراف في الحمل والقياس ، والمبالغة في التقدير قد دفعت إلى نشأة اتجاهات مغايرة تحاول أن تفسر تلك الظاهرة اللغوية تفسيرًا يبرأ من المبالغة والإسراف . والوقوف على هذه الاتجاهات المختلفة يوضح الصورة الكلية للنظرية بذكر جوانبها الخلفية . بعد أن حاول الفصل الأول أن يقدم أبعادها المباشرة . تعريفًا وتقسيمًا وعللًا .

ولابن المستنير – تلميذ سيبويه الشهير بقطرب – رأي ينفرد به في تفسير الحركات المتعاقبة في أواخر الكلمات المعربة ، فهو يرى أن هذا الذي يقرره النحاة من أن إعراب الكلام إنما كان للدلالة على المعاني والتفرقة بين بعضها وبعض خطأ محض ؛ « لأنا نجد

(١) الإيضاح للزجاجي (ص ٦٩ : ٧٠) .

في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني . فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيدًا أخوك ، ولعل زيدًا أخوك ، وكأن زيدًا أخوك . اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيد قائمًا ، وما زيد قائم ، اختلف إعرابه واتفق معناه ، ومثله : ما رأيته منذ يومين ، ومنذ يومان ، ولا مالَ عندك ، ولا مالٌ عندك ، وما في الدار أحدٌ إلا زيد ، وما في الدار أحد إلا زيدًا . ومثله : إن القوم كلَّهم ذاهبون ، وإن القوم كلُّهم ذاهبون . ومثله : ﴿ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾ [آل عمران : ١٥٤] و ﴿ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ﴾ قرئ بالوجهين جميعًا [١] ، ومثله : ليس زيد بجبان ولا بخيل ولا بخيلًا ...

ومثل هذا كثير جدًا مما اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه . ولو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله [٢] .

وإذا لم يكن ثمة ارتباط بين النظام الإعرابي والدلالة – على نحو ما يرى قطرب – فلماذا تتغير أواخر بعض الكلمات عنده ؟ إنه يذهب إلى أن ذلك التغير إنما حدث : « لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان ليعتدل الكلام . ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن ؟ ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت . ولا بين أربعة أحرف متحركة ؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم . فجعلوا الحركة عقب الإسكان .

فإذا قيل له : فهلا لزموا حركة واحدة لأنها مجزئة لهم ؛ إذ كان الغرض إنما هو حركة تعقب سكونًا ؟ قال : لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتساع في الحركات وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة » [٣] .

وهذا الذي رآه قطرب هو أصل ما ذهب إليه بعض المحدثين [٤] في تفسير ظاهرة

(١) انظر : تفسير القرطبي (٢٤٢/٤) .

(٢) الإيضاح (ص ٧٠) ، والمسائل الخلافية لأبي البقاء العكبري ورقة (ص ١٠١) .

(٣) المصدر السابق (ص ٧٠ ، ٧١) .

(٤) الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس في كتابيه « من أسرار اللغة » ، و « دلالة الألفاظ » .

الإعراب ، متجنبًا الربط التقليدي بين الحركة الإعرابية والدلالة ، وذاهب إلى « أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعرًا أو نثرًا ، فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج إلى تلك الحركات ، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون . كما يظهر أن الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل » (١) .

وإذًا « فلم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض » (٢) .

« ويكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن نقرأ خبرًا صغيرًا في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالنحو أي نوع من الاتصال . فسنرى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعمدنا الخلط في إعراب كلماته برفع المنصوب ونصب المرفوع أو جره ... إلخ .

فليست حركات الإعراب - في رأيه - عنصرًا من عناصر البنية في الكلمات ، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة ، بل إن الأصل عنده في كل كلمة هو سكون آخرها ، سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب ؛ إذ يوقف على كليهما بالسكون ، وتبقى مع هذا أو رغم هذا واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئًا » (٣) .

ويفند النحاة ما قدمه قطرب من نقد للربط بين الحركة الإعرابية والدلالة ؛ ذلك النقد الذي جعله أساسًا لمذهبه في تفسير حركات أواخر الكلمات ، والذي ركزه في أن ثمة أسماء أو كلمات مختلفة الإعراب متفقة المعاني ، وأخرى متفقة الإعراب مختلفة المعاني . مما يقطع بعدم الاتصال أو التلازم بين المعنى والإعراب . قالوا : « لولا الإعراب ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام » (٤) ؛ إذ بالإعراب « تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين كما يذكر ابن فارس . وذلك أن قائلًا لو قال : ما أحسن زيد غير معرب ، أو ضرب هو زيد غير معرب لم يوقف على مراده . فإذا قال : ما أحسنَ زيدًا ، أو ما أحسنَ زيدٌ ، أو ما أحسنُ زيدٍ - أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده » (٥) .

(١) من أسرار اللغة (ص ٢٠٤) .
(٢) المصدر السابق (ص ٢٢١) .
(٣) من أسرار اللغة (ص ٢٢٣ ، ٢٢٤) .
(٤) انظر : الصاحبي (ص ٤٢) .
(٥) انظر : الصاحبي (ص ١٦١) .

« وإنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال ؛ لأنه يذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول ، فمعناهما مختلف ، فوجب الفرق بينهما »(١) .

ويفسر ذلك صاحب النحو الوافي بلغته المعاصرة ، فيقول (٢) : « الإعراب هو تغير العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغير العوامل الداخلة عليه ، وما يقتضيه كل عامل ، نحو : أكرم محمود الضيف ، فمحمود في هذه الجملة ينسب إليه شيء ، وكذلك الضيف ...

أ - ينسب إلى محمود أنه فعل الكرم ، فهو فاعل الكرم ، فبدلا من أن نقول : ينسب إلى محمود أنه فعل شيئًا هو الكرم أو ينسب إلى محمود أنه فاعل الكرم - حذفنا هذه الكلمات الكثيرة واستغنينا عنها برمز صغير - اصطلح عليه النحاة - يرشد إليها ويدل عليها ؛ ذلك الرمز هو الضمة التي في آخر كلمة محمود . فهذه الضمة - على صغرها - تدل على ما تدل عليه تلك الكلمات المحذوفة الكثيرة . وهذه مقدرة وبراعة أدت إلى ادخار الوقت والجهد باستعمال ذلك الاصطلاح الذي دل على المعنى المطلوب بأخصر إشارة .

لكن كيف عرفنا في التركيب السابق أن (محمود) فعل شيئًا . أي : أنه فاعل ؟ عرفنا ذلك من كلمة قبله هي (أكرم) ويسميها النحاة (فعلًا) فوجود الفعل دل على وجود الفاعل ، ووجود الفاعل يقتضي أن نعلنه ونذيع أنه الفاعل . وطريقة الإذاعة قد تكون بكلمات كثيرة أو قليلة ، أو برمز يغني عن هذه وتلك ؛ كالضمة التي اختارها النحاة واصطلحوا على أنها الرمز الدال على الفاعلية ... وعلى هذا يكون الفعل هو السبب في الاهتداء أولًا إلى الفاعل ، وإلى الكشف عنه ، ثم إلى وضع الرمز الصغير في آخره ليكون إعلانًا على أنه الفاعل ، وشارة دالة عليه . فالفعل هو السبب أيضًا في ذلك الرمز ، وفي اجتلابه والإتيان به ، فليس غريبًا أن يقول النحاة : (إن الفعل هو الذي عمل الرفع في الفاعل) ؛ لأنه السبب في مجيئه ، ويسمونه من أجل ذلك (عاملًا) .

ب - مثل هذا يقال في كلمة (الضيف) فقد نسب إليه شيء - كما سبق - فما ذلك الشيء المنسوب إليه ؟ هو أنه وقع عليه كرم أو حصل له شيء هو الكرم . وقد حذفنا هذه الكلمات الكثيرة ، واستغنينا عنها برمز صغير اصطلح عليه النحاة - يرشد إليها ويدل أحد عليها - هو الفتحة في آخر الضيف . فهي تؤدي ما تؤديه الكلمات

(١) الإيضاح (ص ٧١) .
(٢) النحو الوافي (١/٤٦) .

المتعددة التي حذفت . والذي أرشدنا إلى أن الضيف وقع عليه شيء هو وجود الفعل والفاعل معًا قبله ، ولما كان الفعل هو المرشد إلى الفاعل والدال عليه ، وكان الفعل هو الأصل في الإرشاد وفي الدلالة على الفاعل والمفعول ، فهو الأصل أيضًا في جلب العلاقة الدالة على كل منهما ، وهو السبب الأساسي في مجيئها ؛ فسمي لذلك عاملها » .

ثم قال : « ومما تقدم نعلم أن تلك العوامل ليست مخلوقات حية تجري فيها الروح فتعمل ما تريد . وتحس بما يقع عليها وتؤثر بنفسها ، وتتأثر حقًّا بما يصيبها ، وتحدث حركات الإعراب المختلفة . فليس لها شأن من ذلك ، إنما الذي يؤثر ويتأثر ويحدث حركات الإعراب هو المتكلم وليست هي »[1] .

وهذا التفسير لا يسلم – بدوره – من النقد ؛ إذ يقوم على أساس عدد من المصادرات التي لا سبيل إلى التسليم بها . فهو يفترض – كغيره من النحاة – أن أصل دخول الإعراب في الأسماء بعد الأفعال ، وهو ما نص عليه نص الزجاجي ، ومثل له صاحب النحو الوافي ، وهذا افتراض لا يتجاوز مرحلة الفرض ، بل هو أقرب إلى التخمين الذي لا سبيل إلى الاعتداد به ؛ لأن الإعراب ليس شيئًا منفصلًا عن الكلام العربي بحيث نستطيع أن نتثبت من أسبقيته في قسم منه ، لنبني على ذلك ما نشاء من نتائج .

والواقع أن صاحب النحو الوافي قد خلط في تفسيره للعامل بين آراء النحاة . ورأي ابن جني فيه ، محاولًا الجمع بينهما ؛ إذ إن ابن جني في خصائصه يقرر أن[2] : « العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ، ألا تراك إذا قلت : ضرب سعيد جعفرًا فإن ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئًا ؟ وهل تحصّل من قولك : ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل ؟ فهذا هو الصوت . والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبًا إليه الفعل . وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه ؛ كمررت بزيد ، وليت عمرًا قائم . وبعضه يأتي عاريًا عن مصاحبة لفظ يتعلق به ؛ كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ... هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول . فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ .

فابن جني يذهب – كما يتضح من نصه هذا – إلى أن العمل أثر من آثار المتكلم ،

(١) المصدر نفسه .
(٢) الخصائص (ص ١١٥) .

والعامل في الواقع هو المتكلم ؛ إذ عنه تصدر الأصوات . وأما نسبة العمل إلى اللفظ كما ذهب إليه النحاة فإنما ترجع إلى المصاحبة التي تحدث بين فعل المتكلم ووجود اللفظ . فهي نسبة مجازية أقرها النحاة لهدف تعليمي .

وخطأ هذا الاتجاه كله ينبع - أساسًا - من أنه قائم على منهج خاطئ تمامًا ؛ إذ يفترض هذا المنهج أن القواعد النحوية مستمدة من دراسة الكلام والمتكلم جميعًا . على حين أن منهج النحو إنما يستخلص القواعد النحوية من نظم اللغة التركيبية وحدها . فهو لا يتناول المتكلم أصلًا ، بل ولا يسع الكلام كله ، وإنما يقتصر على الجانب التركيبي للغة ، الذي تتألف فيه الكلمات في جمل معبرة تفيد .

وإذا كان النقد الموجه لقطرب لم يسلم - كما رأينا - من الخطأ المنهجي ، فليس معنى هذا أن منهج قطرب نفسه الذي قدمه لتفسير وجود الحركات الإعرابية وتعاقبها قد سلم من الخطأ ، بل إنه بدوره قد وقع في عدد من الأخطاء التي تؤخذ عليه :

أولها : أنه لم يفصل بين الدراسة النحوية والدراسة الصوتية ، بل جعل القواعد النحوية مستمدة من الدراسة الصوتية وحدها ، ودراسة الأصوات وحدها لا تفسر القواعد النحوية ؛ إذ يدرس النحو نظم اللغة وتراكيبها وأساليبها في الإفادة عن المعاني المختلفة ، وفيها يتم التركيب الصوتي لهدف دلالي . فثمة ارتباط بين الصوت والدلالة ، فمحاولة فصل الصوت عن الدلالة خطأ منهجي في الدراسة النحوية .

ثانيها : أنه يفترض نظامًا صوتيًا خاصًا باللغة العربية ، ويبني عليه نتائج نحوية ، وهذا النظام الذي يفترضه لا أساس له ؛ إذ هو يرى أن العربية قد بنت كلامها على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة . ثم يعلل ذلك كله « بأنهم - أي العرب - في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان » (١) .

وهذا التعليل الذي ذكره - كذلك الافتراض الذي قدمه - يقوم على أساس تصور خاطئ لفكرة المقطع الصوتي ، وعلى الرغم من أنه لم تتم دراسة نظام المقطع في اللغة العربية الفصحى حتى اليوم ، إلا أنه من الممكن إدراك خطأ قطرب عن طريق فهم فكرة عامة عن المقطع .

(١) الإيضاح (ص ٧١) .

والمعروف صوتيًا أن المقطع هو مجرد مجموعة متوالية متفاوتة من درجات ثلاثة للانتقال الصوتي أعلاها أوسطها . وتتكون من صوت واحد ، أو صوتين ، أو ثلاثة أصوات ، فإذا كان المقطع مكونًا من صوت واحد كان هذا الصوت مقطعيًا . سواء كان حركة أو سكونًا . وإذا كان مكونًا من صوتين فإن الصوت المقطعي يكون إما حركة أو ساكنًا ، قصيرًا أو طويلًا . فإذا كان مكونًا من ثلاثة أصوات فإن الصوت المقطعي في هذه الحالة يكون أيضًا إما حركة أو ساكنًا ، وفي كلتا الحالتين يكون قصيرًا أو طويلًا (١) .

وإذا عدنا - بعد هذه الفكرة العامة - إلى كلام قطرب وجدنا فيه أخطاء :

أولها : خلط في فهم معنى المتحرك والساكن ، وهو في هذا يشترك مع النحاة القدامى الذين يرون أن الحروف تكون متحركة أو تكون ساكنة . والدراسة الصوتية الحديثة لا تعرف هذا المعنى ولا تقر هذا الفهم ؛ إذ الصوت فيها - لا الحرف - هو الذي يوصف بالحركة والسكون . فالصوت إما حركة أو سكون . ويدخل في الحركات ما يسميه النحاة الأقدمون بحروف العلة الثلاثة : الواو والألف والياء ؛ إذ هي لا تعدو كونها ضمة طويلة وفتحة طويلة وكسرة طويلة . فهي ليست حروفًا مستقلة . وأما الأصوات الساكنة فهي الأصوات مجردة عن الحركة .

ويمكن توضيح الفرق بين الفهم التقليدي للحركة والسكون ، وبين الفهم الصوتي الدقيق لهما ، بتحليل مقاطع كلمة ما . ولتكن كلمة : زارني .

بالفهم القديم تحلل هذه الكلمة إلى مقطعين : أولهما (زار) وهو في نظرهم مقطع مكون من متحركين بينهما ساكن هو الألف .

أما الفهم فيعكس هذا كله . أن الكلمة فيه تحلل صوتيًا إلى مقاطع ثلاثة : هي (زا) و (ر) و (ني) على التوالي ، فليست مكونة من مقطعين . وليس الألف في المقطع الأول حرفًا ساكنًا بل هو حركة طويلة لا أكثر . وأما الأصوات الساكنة فهي (ز) ، و (ر) ، و (ن) مجردة عن الحركات . ومع الصوت الأول حركة طويلة إلا أنها ساكنة كما يسميها القدماء . ومنهما يتكون المقطع . ومع الصوت الثاني حركة قصيرة ومنهما يتكون المقطع . ومع الصوت الثالث حركة طويلة - لا ياء ساكنة - كما يسميها القدماء ، ومنهما يتكون المقطع .

---

(١) انظر : الأصوات اللغوية للدكتور أنيس فصل المقطع (ص ٩٢ - ١٠٢) ، الأصوات اللغوية للدكتور أيوب (ص ٤٦ - ٥١) .

ثانيها : أسلم هذا الخطأ في الفهم إلى خطأ آخر في التقدير : هو افتراضه وجود مقاطع معينة في اللغة العربية وعدم وجود سواها .

فافترض أن المقطع في العربية الفصحى يتكون : إما من متحرك وساكن ، أو متحركين وساكن . فإذا رجعنا إلى الفهم العلمي لمعنى الحركة والسكون نجد أن المقطع يمكن أن يكون متحركًا فقط ؛ لأنه في هذه الحالة يكون مكونًا من صوتين ، صوت ساكن وحركة . نحو : ضرب . فلو حللناها صوتيًا لوجدناها مكونة من مقطعين في حالة الوقف ، وثلاثة في حالة الوصل . وفي كلتا الحالتين فإن المقطع الأول مكون من الصوتين الصاد الساكنة والحركة القصيرة . فهذا (الحرف) الواحد في نظر القدماء مقطع كامل ؛ لأنه بتحليله يتبين أنه صوتان : أحدهما ساكن ، والثاني حركة .

وبالرجوع كذلك إلى الدراسات الصوتية الحديثة : نجد أنه لا يوجد المقطع المكون من متحركين وساكن بالمعنى التقليدي للحركة والسكون ؛ لأن معنى متحركين وجود أربعة أصوات : صوتان ساكنان ، وحركتان . ولا يوجد مقطع مكون من خمسة أصوات : ثلاثة سواكن وحركتان . وإنما هو عدد من المقاطع المتتابعة .

فمثلًا : كتبت في حالة الوصل مقطعان عند القدماء ، أولهما (كتب) وهو مقطع مكون من متحركين وساكن عندهم ، وهذا خطأ ؛ لأن المقطع كما اتضح من الفكرة العامة التي تقدمت لا يتكون من أكثر من أصوات ثلاثة . والكلمة على ذلك مكونة من :

١ - المقطع الأول (ك) ka الصوتان : الكاف (وهو صوت ساكن) ، والحركة (الفتحة القصيرة) .

٢ - المقطع الثاني (تب) tab مكون من ثلاثة أصوات وهي : التاء الساكنة ، والحركة القصيرة ، والباء الساكنة .

٣ - المقطع الثالث ، وهو تاء المتكلم tu ؛ وهو مكون من صوتين ، التاء وهي صوت ساكن ، والحركة (الضمة القصيرة) وإذًا فما يزونه مقطعًا واحدًا مكونًا من متحركين وساكن ليس إلا مقطعين متتالين .

وقد افترض قطرب كذلك أنه لا يوجد في العربية ساكنان في حشو الكلمة ولا في حشو البيت ، وهو يفهم من معني السكون تجرد الصوت من الحركة . فلو حللنا كلمة ما ولتكن كلمة كتبت السابقة - في حالة الوقف - لوجدنا أن المقطع الأخير منها يلتقي فيه صوتان ساكنان أولهما الباء وثانيهما التاء .

وأما افتراض قطرب أنه لا يوجد في العربية أربعة أحرف متحركة . ففي حاجة إلى دراسة النظام المقطعي للكلمات العربية في حالة الوقف . أو بتعبير آخر فهم تأثير الوقف على النظام المقطعي للكلمة العربية وللجملة العربية . ولعل من الممكن أن نسجل ما نلحظه على النظام المقطعي في حالة الوصل للكلمات ؛ إذ يمكن في هذه الحالة تصور وجود أربعة مقاطع متتالية كل منها مكون من صوتين مثل : حضر خالد . وخمسة مثل : ذهب محمد . وستة فأكثر مثل : ذهب عمر الليلة ، وأكل عمر على المائدة .

هذا إذا كان قول قطرب على إطلاقه . وأما إذا كان قصده في الكلمة الواحدة فمن الممكن الاعتداد به وإن كان في حاجة إلى تتبع للكلمات العربية للتأكد من صحته .

ويمكن أن يضاف إلى ما تقدم في نقد أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس ، أنه قد خلط بين المنهج التاريخي في دراسته الظاهرة اللغوية ، وبين المنهج التحليلي الذي يجب أن يلتزم به الباحث النحوي .

وإذا كان قطرب قد هدف إلى إلغاء نظرية العامل عن طريق تفسير ما نسبه إليها النحاة من آثار ، هي الحركات الإعرابية تفسيرًا يبعد بها عن أن تكون أثرًا لمؤثر ، فإننا نجده يلتقي في هذا مع تأثر قديم آخر من (فقهاء) الأندلس ، هو ابن مضاء القرطبي الذي ألف كتابه : الرد على النحاة ، محاولاً فيه قبل كل شيء إلغاء نظرية العامل في النحو ، والنتائج المترتبة عليها . يقول [١] : « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه » .

ويفصل ذلك فيقول [٢] : « فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي . وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا : (ضرب زيد عمرًا) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب . ألا ترى أن سيبويه رحمه الله قال في صدر كتابه : (وإنما ذكرت ثمانية مجار لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه) ، فظاهر ذلك أن العامل قد أحدث الإعراب ؛ وذلك بيّن الفساد .

وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره . قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية : (وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل

---

(١) الرد على النحاة (ص ٨٥) . (٢) المصدر السابق (ص ٨٥ – ٨٧) .

من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره) فأكد المتكلم (بنفسه) ؛ ليدفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيدًا بقوله : (لا لشيء غيره) وهذا قول المعتزلة ، وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية .

فمن هذا النص الذي يوضح فيه ابن مضاء هدفه يتضح أن ما يبغيه هو إلغاء نظرية العامل التي قال بها النحاة ، والتي نسبوا إليها أنواعًا من التأثير لا يصح نسبتها إليها عند ابن مضاء ؛ لأن العامل الحقيقي ليس اللفظ ولا المعنى ، بل ولا المتكلم ؛ وإنما هو الله وحده .

ليس العامل اللفظ ولا المعنى « لأن القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضًا باطل عقلًا وشرعًا . لا يقول به أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها ... منها : أن شرط الفاعل أن يكون موجودًا حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا : (إن زيدًا) إلا بعد عدم إن » [1] .

وكذلك معاني الألفاظ لا تعمل أيضًا ؛ لأن « الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء . ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل لله تعالى ؛ كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل ... وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها ولا معانيها ؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع .

فإن قيل : إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب ؛ وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها ، وإذا وجدت وجد الإعراب ، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها . قيل : لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي ، وادعاء النقصان فيما هو كامل ، وتحريف المعاني عن المقصود بها ؛ لسومحوا في ذلك ، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك .

لا وجود إذًا للعوامل اللفظية أو المعنوية عند ابن مضاء ؛ لأن القول بها يسلم عنده إلى نتائج خطيرة .

يسلم أولًا إلى تضارب مذهبي تكون نتيجته أن يتصادم إقرار النظرية مع عقيدة الظاهرية التي يؤمن بها ابن مضاء ؛ إذ إن إقرار النظرية سيعني أن لمخلوق فعلًا .

---

(١) المصدر نفسه .

« ولا فاعل إلا اللّٰه عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل اللّٰه تعالى ، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل » وإذًا فالعامل أيضًا ليس المتكلم كما ذهب ابن جني في خصائصه ؛ لأن « مذهب أهل الحق أن هذه الأصوات إنما هي من فعل اللّٰه تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية » .

هذه النظرة العقدية التي تنسب كل ما في الوجود إلى اللّٰه وحده ؛ لأنه الفعال الأوحد ، هي التي نأت بابن مضاء عن تصور صور من التأثير في الكلام ناشئة عن التركيب الكلامي ذاته .

ويؤدي ثانيًا إلى تناقض منطقي ؛ لأن المنطق يحتم أن يكون الفاعل موجودًا حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب إلا بعد عدم العامل ، والعدم لا يحدث عنه وجود . فلو قلنا في (إن محمدًا قائم) : أن (إن) : هي العاملة النصب في (محمد) والرفع في (قائم) ، كما يقول النحاة ، لوقعنا في تناقض منطقي مرده أن العامل يجب أن يصحب في الوجود معموله .

ولكننا لا ننطق بمحمد إلا بعد أن ننطق بـ (إن) ، أي : ننتهي منها . وكذلك لا ننطق بقائم إلا بعد تمام النطق بمحمد ، وكل كلمة تم النطق بها فنيت صوتيًا بحيث لا مجال لتأثيرها بعد فنائها لغنائها ، فكيف تنسب إليها إذًا تأثيرًا .

وينتج ثالثًا ألوانًا من التضارب اللغوي التي ينشأ عنها « تغيير في كلام العرب » ، وحطه من رتبة البلاغة إلى هجنة العي ، وادعاء النقصان فيما هو كامل ، وتحريف المعاني عن المقصود بها ، ويوضح ذلك بدراسته لمجالات حذف العامل التي قال بها النحاة .

وينتهي إلى أن : المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام :

محذوف لا يتم الكلام إلا به ، حذف لعلم المخاطب به ، كقولك لمن رأيته يعطي الناس : (زيدًا) أي : أعط زيدًا . فتحذفه وهو مراد وإن أظهر تم الكلام . ومنه قول اللّٰه تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًاۗ ﴾ [النحل : ٣٠] ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَۗ ﴾ [البقرة : ٢١٩] على قراءة من نصب ، وكذلك من رفع [١] .

ويعلق ابن مضاء على هذا القسم بقوله : « والمحذوفات في كتاب اللّٰه تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جدًا ، وهي إذا ظهرت تم بها الكلام ، وحذفها أوجز وأبلغ » [٢] .

(١) الرد على النحاة (ص ٨٨) . (٢) المصدر السابق (ص ٨٨ ، ٨٩) .

وأما القسم الثاني فيتناول فيه ابن مضاء باب الاشتغال . ويرى أنه « محذوف لا حاجة بالقول إليه بل هو تام دونه . وإن ظهر كان عيبًا . كقولك : (أزيدًا ضربته ؟) قالوا : إنه مفعول بفعل مضمر تقديره : أضربت زيدًا ؟ » [١] .

ويناقش ابن مضاء هذا القسم من المحذوفات في فصل مستقل ، وفيه يرفض أن يكون ثمة عامل محذوف قد عمل النصب في (زيدًا) يفسره الفعل المذكور . وينتهي إلى أن هذه « دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن ضربت من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد ، وقد تعدى إلى الضمير ، ولا بد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهرًا فمقدر ولا ظاهر . فلم يبق إلا الإضمار ... وهذا بناء على أنه كل منصوب فلا بد له من ناصب ، ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم : (أزيدًا مررت بغلامه ؟) ، وقد يقوله القائل منا ولا يتحصل له ما يضمر ، والفعل تام مفهوم ، ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع ، كل منصوب فلا بد له من ناصب » [٢] .

وفي القسم الثالث يتناول ابن مضاء صورًا من الحذف والتقدير قال بها النحاة . منها ما يتصل بالعامل ، ومنها : ما يتعلق بالمعمول . أما حذف العامل فيتناول فيه أقوال النحاة في (النداء) ، و (المضارع المنصوب بعد الفاء والواو) ، و (متعلقات المجرورات) . وأما ما يتعلق بالمعمول فهو ما يذكره النحاة عن (الضمائر المستترة في المشتقات) وفي (الأفعال) .

النداء :

يرى ابن مضاء أن ما يقدره النحاة من عوامل في باب النداء خطأ ، لم يحملهم عليه إلا أخذهم بنظرية العامل ؛ ذلك أن هذه العوامل إذا أظهرت « تغير المعنى وصار النداء خبرًا » [٣] بعد أن كان إنشاء . بيان ذلك أن النحاة يقدرون مثلًا أن المنادى في مثل : (يا عبد الله) مفعول به لفعل محذوف تقديره أدعو ، ولو قال المتكلم : (أدعو عبد الله) بدلًا من (يا عبد الله) لتغير مدلول الكلام وأصبح خبرًا بعد أن كان إنشاءً .

نصب المضارع بعد الفاء أو الواو :

ولا يقل عن هذا خطأ ما يزعمه نحاة البصرة في الفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء من أنه ينصب بأن مضمرة وهم يؤولون أن المضمرة مع الفعل بالمصدر ، ويصرفون

---

(١) المصدر السابق (ص ٨٩) .

(٢) المصدر نفسه ، وانظر أيضًا (ص ١١٨ - ١٤١) .

(٣) المصدر نفسه (ص ٩٠) .

الأفعال الواقعة قبل هذين الحرفين إلى مصادرهما ، ثم يعطفون المصادر على المصادر ، « وإذا فعلوا ذلك كله لم يرد معنى اللفظ الأول ، ألا ترى أنك إذا قلت : (ما تأتينا فتحدثنا) كان لها معنيان :

أحدهما : (ما تأتينا فكيف تحدثنا) أي أن الحديث لا يكون إلا مع الإتيان ، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث . كما يقال : (ما تدرس فتحفظ) أي أن الحفظ إنما سببه الدرس ، فإذا لم يكن الدرس فلا حفظ .

والوجه الآخر : (ما تأتينا محدثًا) أي أنك تأتي ولا تحدث ، وهم يقدرون الوجهين (ما يكون منك إتيان لحديث) وهذا اللفظ لا يعطي معنى من هذين المعنيين » [1] .

متعلقات المجرورات :

« ومما يجري هذا المجرى من المضمرات التي لا يجوز إظهارها ما يدعونه في المجرورات التي هي أخبار أو صلات أو صفات أو أحوال ، مثل : (زيد في الدار ، ورأيت الذي في الدار ، ومررت برجل من قريش ، ورأى زيد في الدار الهلال في السماء) فيزعم النحويون أن قولنا : (في الدار) متعلق بمحذوف تقديره : (زيد مستقر في الدار) .

والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة فلا بد لها من عامل يعمل فيها ، إن لم يكن ظاهرًا كقولنا : (زيد قائم في الدار) كان مضمرًا كقولنا : (زيد في الدار) .

ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، وتلك النسبة دلت عليها (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك .

وكذلك يقولون : (رأيت الذي في الدار) ، تقديره : (رأيت الذي استقر في الدار) ، وكذلك : (مررت برجل من قريش) ، تقديره : (كائن من قريش) ، وكذلك : (رأيت في الدار الهلال في السماء) ، تقديره : (كائنًا في السماء) . وهذا كله كلام تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة (كائن) ولا (مستقر) وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار » [2] .

الضمائر المستترة في المشتقات :

يرى النحويون أن أسماء الفاعلين والمفعولين والأسماء المعدولة عن اسم الفاعل

---

(١) الرد (ص ٩٠ ، ٩١) ، وانظر أيضًا مقدمة الدكتور شوقي ضيف (ص ٢١) .

(٢) الرد (ص ٩٩) .

والمشبهة به وما يجري مجراه تعمل ، فترفع الظاهر ، نحو : (زيد ضارب أبوه عمرًا) فإذا لم يكن ثم ظاهر رفعت الضمير نحو : (زيد ضارب عمرًا) أي : ضارب هو .

ويستدل النحويون على ذلك بأمرين :

أولهما : القياس على الظاهر ؛ لأنها إذا رفعت الظاهر فالمضمر أولى أن ترفعه .

ثانيهما : ظهور الضمير في بعض المواضع ، كما في العطف والتوكيد .

وقد رد ابن مضاء ذلك ، اطرادًا لمنهجه الداعي إلى إنكار العامل جملة . فما ذكره النحاة من قياس على الظاهر لا معنى له ولا استدلال فيه ؛ لأنها لا تعمل في الظاهر أيضًا على حسب منهجه ، وقد بطل ببطلان العامل أنها ترفع الظاهر ، وإذن كان ضارب موضوعًا للمعنين ، ليدل على الضرب وعلى فاعل الضرب غير مصرح به ، فإذا قلنا : زيد ضارب عمرًا تضارب فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه ، وزيد يدل على اسمه . فيا ليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلة ،[1] .

ولا يجد ابن مضاء في ظهور الضمير في المواضع التي ذكرها النحاة ما ينهض دليلًا على ما يفترضونه ؛ لأنه « لو سلم ما قاله النحويون من أن هذا البارز تأكيد لمضمر آخر مراد لم يدل عليه بلفظ ، وأن بكرًا في نحو : (زيد ضارب هو وبكر عمرًا) معطوف على ذلك المراد ، قيل : إن هذا الضمير إنما يضمر في حال العطف لا غير ، وإذا لم يكن ثم عطف لم يكن ثم ضمير ، ومن أين قست حال غير العطف على العطف وجعلت حال العطف – مع قلتها – أصلًا لغيرها على كثرتها ؟ والمتكلم لا ينوي الضمير إلا إذا عطف عليه وإذا لم يعطف عليه لم ينوه . وهل قياس هذا على هذا إلا ظن ؟ وكيف يثبت الظن شيئًا مستغنى عنه لا فائدة للسامع فيه ، ولا داعي للمتكلم إلى إثباته »[2] .

ويؤكد ما يراه بأن « هذه الصفات لم يظهر لها ضمير في حال التثنية والجمع ، كما ظهر في الفعل ، فيقابل هذا الظن في الإسقاط ذلك الظن في الإثبات ، فعلى هذا يكون الإثبات لا دليل عليه قطعي ولا ظني »[3] .

الضمائر المستترة في الأفعال :

كذلك ينكر ابن مضاء أن تكون في الأفعال ضمائر مستترة على نحو ما يقرر النحاة ؛ لأن « قولهم هذا لا يخلو من أن يكون مقطوعًا به أو مظنونًا ، فإذا كان مظنونًا

(١) الرد (ص ١٠٠) . (٢) المصدر نفسه (ص ١٠١) .
(٣) المصدر نفسه (ص ١٠١ ، ١٠٢) .

فأمره أمر الضمير المدعى في اسم الفاعل ، وإن كان مقطوعًا به صح هذا الإضمار ، ولا بد أن يتقدم قبل الكلام في هذا الموضع مقدمات تعين الناظر فيه على ما قصد تبيينه ، وهي أن الدلالة على ضربين : دلالة لفظية مقصودة للواضع ؛ كدلالة الاسم على مسماه ، ودلالة الفعل على الحدث والزمان ، ودلالة لزوم ؛ كدلالة السقف على الحائط ، ودلالة الفعل المتعدي على المفعول به وعلى المكان » [(١)] .

وفي دلالة الفعل على الفاعل خلاف بين العلماء منهم من يرى أنها دلالة لفظية ، ومنهم من يرى أنها دلالة لزوم . فإذا قيل : إن دلالة الفعل على الفاعل لفظية – وهو الأظهر عند ابن مضاء – فلا حاجة إلى القول بالإضمار ؛ لأننا نعلم أن الفاعل في (يعلم) غائب مذكر لوجود الياء . وفي (أعلم) المتكلم لوجود الألف . وفي (نعلم) المتكلمون لوجود النون . وأما (تعلم) فقد وقع الاشتراك فيها بين المخاطب والغائبة ، ولا شيء فيه ؛ لأنه يقع في المضارع كله بين الحال والاستقبال .

وعلى هذا فلا ضمير يقدر ؛ لأن الفعل يدل بلفظه عليه [(٢)] .

وكذلك لا ضمير يقدر أيضًا عند من يرى أن دلالة الفعل عليه دلالة لزوم ، « فإذا قيل : (زيد قام) ودل لفظ قام على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج إلى أن يضمر شيء ؛ لأنه زيادة لا فائدة فيها كما كان في اسم الفاعل ؛ إذ كان اسم الفاعل موضوعًا للدلالة على الفاعل والفعل ، فالفعل على هذا دال على ثلاثة وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لزوم وتبع » [(٣)] . وهكذا ينتهي ابن مضاء إلى إنكار نظرية العامل جملة . سواء كان العمل في الظاهر أو في المضمرات ، وسواء كان العمل للألفاظ أو للمعاني .

والواقع أن موقف ابن مضاء هذا – مع كونه موقفًا ذكيًا ويفتح مجالًا خصبًا في البحث النحوي – فإنه يلتقي في أبعاده الأصيلة مع المنهج النحوي التقليدي الذي يتسم بالخلط في المنهج والتناقض في القواعد . وهو ما سيتضح في الباب الثالث من هذا البحث إن شاء الله . وحسبي أن أشير الآن إلى أن ابن مضاء قد خلط في منهج بحثه في :

١ – الاعتماد على النظر المذهبي الخاص ، وجعله أساسًا للبحث النحوي . فهو يرفض فكرة العمل جملة ، لا لشيء إلا لأنها تعني أن لمخلوق فعلًا « ولا فاعل إلا الله » وحتى حين يدرس ابن مضاء صور التقارب اللغوي التي تنتج عن فكرة العامل كما يقول

(١ ، ٢) المصدر نفسه (ص ١٠٥) .

(٣) المصدر نفسه (ص ١٠٣ ، ١٠٤) ، وانظر أيضًا (ص ٢٥ ، ٢٦) .

بها النحاة وهي من أدق ما كتب في هذا المجال – لا يتناولها إلا لأنها – في اعتباره – ستسلم إلى تقدير ما لا دليل عليه ، « وذلك غير جائز في كلام الناس ، فكيف بكتاب الله تعالى ، وادعاء زائد فيه بظن ، والظن ليس بعلم ، وقد قال ﷺ : « من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » . ومقتضى هذا الخبر النهي ، وما نهى عنه فهو حرام إلا أن يدل دليل ، والرأي ما لم يستند إلى دليل حرام . وقال ﷺ : « من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » وهذا وعيد شديد ، وما توعد رسول الله ﷺ عليه فهو حرام . ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل فقد تبين بطلانه فقد قال في القرآن بغير علم ، وتوجه الوعيد إليه . ومما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يزاد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته ، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ ، بل هي أحرى ؛ لأن المعاني هي المقصودة والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها » (١) .

٢ – استخدامه الأقيسة المنطقية في رد موقف النحاة ؛ كالاعتراض الثاني الذي قدمه فهو يعتمد على ذكاء في تلمس تناقض منطقي ، لا لغوي ، وعلى الرغم من أنه يمكن الرد على هذا الاعتراض من خلال أفكار النحاة الأقدمين أنفسهم . فإن هذا البحث لا يعنيه الرد من هذه الناحية ؛ لأنها – كغيرها من القضايا النحوية – كانت مظهرًا للإسراف في استخدام النظر العقلي المنطقي المجرد عن الواقع اللغوي ، وإنما يكفي هذا البحث أن يشير إلى أن استخدام القياس المنطقي خطأ في البحث النحوي ؛ لأن اللغة لا تتطابق تمامًا والمنطق الأرسطي ؛ إذ لكل لغة منطقها الخاص بها ، الذي يختلف مع المنطق الأرسطي في قليل أو كثير (٢) وهو ما أرجو تفصيله في الفصل الثاني من الباب الثالث .

وأما التناقض في القواعد التي توجد في (رد) ابن مضاء ، فيمكن الإشارة إليها في اعترافه بالقسم الأول من المحذوفات . وفي اعترافه بالضمائر المستترة في الأفعال ، وهو ما يتنافى مع مذهبه جملة .

وينبغي أن نسجل أخيرًا ملحوظة قد تفسر بعض ما كتب ابن مضاء ، وهي أنه لم يتتبع العوامل النحوية كلها بالدراسة ، ويكفي للتأكد من ذلك تناول ما كتبه عن العامل في النداء في ضوء ما كتب في الفصل الأول لندرك أنه لم يقف على كل ما كتب في البحث النحوي في موضوعه . ولربما كان هذا – بالإضافة إلى موقفه العقائدي المذهبي –

---

(١) الرد (ص ٩١ – ٩٣) .

(٢) انظر : مناهج البحث عند العرب (المقومات الأساسية) .

هو السر في حملته المسرفة على النحاة :

أ - الأستاذ إبراهيم مصطفى وإحياء النحو .

ب - الشيخ محمد عرفة والنحو والنحاة .

جـ - محاولات التطوير الوزارية .

ولقد كان هذا الاتجاه - بالإضافة إلى الاتجاه الأصيل الذي سبق بيانه في الفصل الأول - أساس عدد من الدراسات الحديثة التي تناولت نظرية العامل تأييدًا أو تفنيدًا إن لم تكن هي بعينها .

ومن هذه الدراسات محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه « إحياء النحو » .

وهو يبدأ بتحديد الأساس النحوي الذي قامت عليه نظرية العامل ، وهو أن الحركات الإعرابية أثر لمؤثر فيقول (١) : « أساس كل بحثهم فيه أن (الإعراب أثر يجلبه العامل) فكل حركة من حركاته وكل علامة من علاماته إنما تجيء تبعًا لعامل في الجملة - إن لم يكن مذكورًا ملفوظًا فهو مقدر ملحوظ - ويطيلون في شرح العامل وشروطه ووجه عمله ، حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله . أليس النحو هو الإعراب ؟ والإعراب أثر يجلبه العامل ؟ فلم يبق إذًا للنحو إلا أن يتتبع هذه العوامل ، يستقرئها ويبين مواضع عملها وشرط هذا العمل ؛ فذلك كل النحو .

وعلى هذا ألفت كتب تجمع قواعد النحو بعنوان « العوامل » فألف الإمام أبو علي الفارسي المتوفى سنة (٣٧٧هـ) كتاب « العوامل ومختصره » . وألف الشيخ عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة (٤٧١هـ) كتاب « العوامل المائة » وهو باق بين أيدينا ... ودونوا للعامل شروطًا وأحكامًا ، هي عندهم فلسفة النحو وسر العربية .

ثم يكشف عن الأساس الفلسفي لهذه النظرية عند النحاة ، بقوله (٢) : « والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم غالبة على تفكيرهم ، آخذة حكم الحقائق المقررة لديهم .

رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب على نظام فيه شيء من الاطراد ، فقالوا : عرض حادث لا بد له من محدث ، وأثر لا بد له من مؤثر ، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر ؛ لأنه ليس حرًا فيه يحدثه متى

---

(١) إحياء النحو (ص ٢٢ ، ٢٣) . (٢) المصدر نفسه (ص ٣١ ، ٣٢) .

شاء ، وطلبوا لهذا الأثر عاملًا مقتضيًا وعلة موجبة ، وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل وسموا قوانينها .

ومن تأثرهم بالفلسفة الكلامية رفضهم أن يجتمع عاملان على معمول واحد ، واحتجاجهم لذلك بأنه إذا اتفق العاملان في العمل لزم تحصيل الحاصل وهو محال . وإذا اختلفا لزم أن يكون الاسم مرفوعًا منصوبًا مثلًا ولا يجتمع الضدان في محل . ومنه تحريمهم أن تتبادل الكلمتان العمل ، واحتجاجهم بأن العامل حقه التقديم والمعمول حقه التأخير فتكون الكلمة متقدمة متأخرة وهو محال .

فانظر كيف تصوروا (عوامل) الإعراب كأنما هي موجودات فاعلة مؤثرة ، وأجروا لها أحكامها على هذا الوجه . قال الإمام الرضي : (النحاة يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية) .

ثم ينقد نظرية العامل عند النحاة ، فيذكر :

١ - أن النحاة قد اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم وطرد قواعدهم إلى (التقدير) وأكثروا منه ، يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه ، فيعدهم التقدير بما أرادوا [(١)] ، ثم يعلق على ما يراه من كثرة التقدير عند النحاة بأن « المقدر في الكلام نوعان : ما يكون قد فهم من الكلام ودل عليه سياق القول فترى المحذوف جزءًا من المعنى كأنك نطقت به وإنما تخففت بحذفه ، وآثرت الإيجاز بتركه ، وهذا أمر شائع في كل لغة ، بل هو في العربية أكثر لميلها إلى الإيجاز وإلى التخفيف بحذف ما يفهم ، ولكن التقدير الذي نعيبه هو نظير ما قدمنا لك من الأمثلة ، كلمات تجتلب لتصحح الإعراب ، ولتكمل نظرية العامل ، ويسمي النحاة هذا النوع من التقدير بالتقدير الصناعي ، وهو ما يراد به تسوية صناعة الإعراب » [(٢)] .

ويضرب لذلك أمثلة منها :

أ - زيدًا رأيته . يقولون هو : رأيت زيدًا رأيته .

ب - ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة : ٦] . يقولون : هو إن استجارك أحد من المشركين استجارك .

جـ - ﴿ لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ ﴾ [الإسراء : ١٠٠] : يقولون : هو لو تملكون تملكون خزائن رحمة ربي .

---

(١) ومن الأمثلة التي ذكرها في التقدير .

(٢) انظر : إحياء النحو (ص ٣٤ - ٤١) .

د - ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ [فصلت: ١٧] . يقولون : هو وأما ثمود فهديناهم هديناهم .

هـ - إياك والأسد - أي : أحذرك واحذر الأسد .

و - وكذلك النعت المقطوع .

٢ - بهذا التقدير والتوسع فيه أضاع النحاة حكم النحو ، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولاً باتًا ، وكثروا من أوجه الكلام ومن احتماله لأنواع الإعراب ، يقدرون العامل رافعًا فيرفعون ، ويقدرونه ناصبًا فينصبون ، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ولا تبديل في المفهوم .

٣ - أن النحاة - بهذا الالتزام لأصول فلسفتهم - أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة ، من ذلك قولهم في باب المفعول معه : إن مثل : كيف أنت وأخوك يجوز فيه النصب على المفعولية والرفع على العطف ، ثم يرون الوجه الثاني أولى ويضعفون الأول ؛ لأن الواو لم يسبقها فعل فيكون عاملًا في المفعول معه . والحقيقة أن لكل من التركيبين معنى لا يغني عنه الآخر . تقول : كيف أنت وأخوك ؟ أي : كيف أنت ؟ وكيف أخوك ؟ فإذا قلت : كيف أنت وأخاك ؟ فإنما تسأل عن صلة ما بينهما فالعبارتان صحيحتان ، ولكل منهما موضع خاص . ولكن النحاة قد عنوا المعنى بالحرص على نظرية العامل .

٤ - كثر الخلاف بينهم في كل عامل يتصدون لبيانه ، فلا تقرأ بابًا من أبواب النحو إلا وجدته قد بدئ بخصومة منكرة في عامل هذا الباب ، ما هو ؟

ومن أمثلة ذلك خلافهم في عامل النصب في المفعول :

فرأى جمهور البصريين أنه الفعل أو شبهه .

ورأى هشام أنه الفاعل وحده .

ورأى الفراء أنه الفعل والفاعل .

ومذهب خلف أنه المفعولية .

وكذلك في عامل المفعول معه ، ما هو ؟

وهكذا حتى صار أكثر الخلاف بين النحويين وأشد جدالهم هو في العامل ، ما هو ؟ ولو وضعوا نظريتهم على أصل صحيح لقل خلافهم وتقاربت آراؤهم .

٥ - ثم إن النحاة - بعد هذا كله - لم يفوا بمذاهبهم ، أو لم تف نظريتهم بكل

حاجتهم في الإعراب ؛ لأنهم بعدما شرطوا أن يكون العامل متكلمًا به أو مقدرًا في الكلام اضطروا إلى الاعتراف بالعامل المعنوي .

ويرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أن هذه الأوجه من النقد تنقض نظرية النحاة في العامل ، أو تنقصها على الأقل ، وهي مناقشة لكلامهم بمثل أصولهم ، وبحكم قواعدهم التي التزموا (١) .

على أن أكبر ما يعني الأستاذ إبراهيم مصطفى في نقد نظرية العامل عند النحاة هو « أنهم – في نظره – جعلوا الإعراب حكمًا لفظيًا خالصًا يتبع لفظ العامل وأثره ، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معانٍ ، ولا أثرًا في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته » (٢) .

وإذا انتهى الأستاذ من نقد نظرية العامل بدأ في تقديم ما يراه من تفسير لهذه الحركات الإعرابية التي رفض أن يكون العامل سبب وجودها . ونقطة البدء عنده أنه يجب أن يدرس علامات الإعراب على أنها دوال على معانٍ ، وأن يبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها « ومعلوم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات ، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم .

فما هو هذا المعنى الذي تشير إليه وتدل عليه ؟

أما الضمة : فإنها علم الإسناد ، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها .

وأما الكسرة : فإنها علم الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو من غير أداة . كما في : كتاب محمد ، وكتاب لمحمد .

ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه ؛ إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتباع .

أما الفتحة : فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك ، فهي بمثابة السكون في لغة العامة » (٣) .

---

(١) انظر : إحياء النحو (ص ٣٤ – ٤١) . (٢) إحياء النحو (ص ٤١) .
(٣) المصدر نفسه (ص ٥٠) .

الضمة علم الإسناد .

وإذا كانت الضمة علم الإسناد ، وموضعها هو المسند إليه المتحدث عنه ، فقد وجب أن نوحد بين أحكام كل من المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل ؛ لأن كل هذه المرفوعات مسند إليه ، وهو يقرر أن هذا الاصطلاح ليس جديدًا ولا مبتكرًا ، فقد آثره من قبل علماء البيان واستعملوه في كتبهم ، وجعلوا هذه الأنواع الثلاثة نوعًا واحدًا في العنوان وفيما أجروا من الأحكام ، بل إن سيبويه قد سبقهم إلى هذا الاصطلاح واستعمل (المسند إليه) فيما يشمل هذه الأقسام . قال : « هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدًّا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك . ومثل ذلك قولك : يذهب زيد ، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء » .

وليس الخلاف بين الأستاذ إبراهيم مصطفى وبين النحويين في الاصطلاح فحسب ، بل يتبع هذا الاختلاف اختلاف آخر في الأحكام ، هو في واقع الأمر أخطر ما في هذه المحاولة ؛ ذلك أن النحويين حين جعلوها أبوابًا ثلاثة جعلوا لكل باب منها أحكامه . أما الأستاذ فقد أدمج هذه الأبواب الثلاثة بعضها في بعض ، ورأى أن ما بينها من فروق عند النحاة مردها إلى (الصنعة) النحوية وحدها .

« فأما نائب الفاعل فإن النحاة أنفسهم لا يفرقون بينه وبين الفاعل في الأحكام ، ومنهم من يرسم لهما بابًا واحدًا ، وما الفرق بين كُسِر الإناء وانكسر الإناء إلا ما ترى بين صيغتي كسر وانكسر . وما لكل صيغة من خاصة في تصوير المعنى . أما لفظ الإناء فإنه في المثالين (مسندٌ إليه) وإن اختلف المسند » .

وإذا كان الأستاذ إبراهيم مصطفى قد وجد في أقوال النحاة ما ينهض مجيزًا للجمع بين أحكام كل من الفاعل ونائبه ، فإنه لم يجد شيئًا من ذلك فيما بين الفاعل والمبتدأ ، فإن النحاة يجعلون بينهما فوارق ماثلة ظاهرة ، ويجعلون لكل باب أحكامًا خاصة ، ومن ثم راح يستقرئ هذه الأحكام النحوية التي تفرق بينهما وحاول تفنيدها ليصل آخر الأمر إلى التوحيد بينهما في الأحكام كما وحد بينهما في الاصطلاح .

والفوارق التي يذكرها النحاة بين المبتدأ والفاعل هي :

١ – وجوب تأخير الفاعل عن فعله وعدم جواز تقديمه ، على حين يجوز تقديم الخبر على المبتدأ .

٢ - جواز حذف المبتدأ وعدم جواز حذف الفاعل .

٣ - وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر تثنية وجمعًا ، والفعل يوحد في كل الأحوال .

٤ - وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر تذكيرًا وتأنيثًا ، وجواز التأنيث وتركه إذا أسند الفعل إلى مؤنث مجازي التأنيث .

ويتناول هذه الفروق بالتحليل فيرى أنها (فروق صناعية) مصدرها تحكم القواعد النحوية في الأساليب العربية . فهي فروق قد تنسجم مع صناعة الإعراب ، ولكنها مبعدة عن فهم الأساليب العربية .

١ - فالأسلوب العربي يقول : (ظهر الحق) ، و (الحق ظهر) يقدم المسند إليه أو يؤخره ، وكلا الكلامين سائغ مقبول عند النحاة جميعًا . « ولكن النحاة - والبصريين خاصة - يحرمون أن يتقدم لفظ الحق في (ظهر الحق) وهو فاعل ، كما يحرمون أن يتأخر المبتدأ من (الحق ظهر) وهو مبتدأ ، فالحكم إذًا نحوي صناعي لا أثر له في الكلام ، وإنما هو وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة ، لا يعنينا أن نلتزمه بل يجب أن نتحرر منه » (١) .

« والعربية في هذا أن الاسم المتحدث عنه يتقدم على المسند ويتأخر عنه ، سواء كان المسند اسمًا أو فعلًا ، وهذا أصل من أصول العربية في حرية الجملة والسعة في تأليفها » (٢) .

٢ - والتفرقة بين المبتدأ والفاعل في جواز الحذف تفرقة « صنعها الاصطلاح النحوي وحده ، فإن المبتدأ لا يذكر في الجملة ، فيقولون : هو محذوف ، والفاعل لا يذكر ، فيقولون : هو مستتر ، ومثال ابن مالك لحذف المبتدأ أن يقال في جواب كيف زيد ؟ : (دَنِفٌ) أي عليل . فإذا قيل في الجواب : (دَنِفَ) أي : اعتل جعلوا الفاعل مستترًا ولم يقولوا : محذوف ، وهو اصطلاح نحوي لا أثر له في القول ، فلا وجه لالتزامه والتفرقة به » (٣) .

٣ - وأما فيما يختص بالمطابقة العددية فإنها لا تخرج أيضًا عن كونها تفرقة قاصرة ، تعود إلى اصطلاح النحاة أكثر مما ترجع إلى أسلوب العرب « ذلك أن المطابقة بين المسند إليه والمسند لا تجيء تبعًا ؛ لأن المسند فعل أو اسم ، ولا لأن المسند إليه مبتدأ أو فاعل ، بل تجيء تبعًا لتقديم المسند إليه وتأخره ، فالمسند إليه إذا تقدم وجب أن يكون

---

(١) إحياء النحو (ص ٥٥) .
(٢) المصدر نفسه (ص ٥٥ ، ٥٦) .
(٣) المصدر نفسه (ص ٥٦) .

في المسند إشارة إليه تطابقه في العدد ، وإذا تأخر كان المسند مفردًا في كل حال » [١] .

٤ - وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمطابقة في النوع ، فالمطابقة بين المسند والمسند إليه في النوع هي الأصل ، إلا أن المسند إليه إذا تقدم كانت المطابقة أدق وألزم ، وإذا تأخر كانت أقل إلزامًا » [٢] .

الكسرة علم الإضافة :

والكسرة - عنده - « علامة على أن الاسم أضيف إلى غيره ، سواء كانت هذه الإضافة بلا أداة ، كمطر السماء ، وخصب الأرض أو بأداة ، كمطر من السماء ، وخصب في الأرض » [٣] .

وهو يقرر أن الكسرة لا توجد في غير هذه المواضع إلا أن تكون في إتباع كالنعت ، أو في المجاورة التي هي بدورها نوع من الإتباع .

ويذهب إلى أن بالإضافة أسبابًا كثيرة ، فهي من أشيع أساليب العرب في البيان ، كما أنها من أكثر الأصول النحوية جريًا على الأقلام ، بل إن « من الأسماء ما لا يكون إلا مضافًا ، ومنها ما يحذف المضاف إليه بعده ، فيكون مقدرًا مفهومًا كأنك قد ذكرته » [٤] .

وكذلك حروف الجر التي ينبغي أن تسمى حروف الإضافة ، فإنها « كثيرة في العربية ، متعددة واسعة التصرف توسع العرب في استعمالها وإنابة بعضها عن بعض توسعًا أكسب اللغة مرونة وقدرة على التصوير ؛ حتى لكأن الفعل فعلان بأثر حرف الإضافة » [٥] .

ويرى أن ما يقرره من دلالة الكسرة على الإضافة ، سواء كانت بأداة أو من غير أداة مستمد في جوهره من مذاهب النحويين الأقدمين .

فهو حين يطلق لفظ المضاف إليه على المجرور بالحرف متوسعًا في معنى الإضافة إنما يسير على نهج سيبويه الذي قال : « والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء : بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفًا ، وباسم لا يكون ظرفًا ، ثم يفسر هذا الشيء الأول الذي ليس باسم ولا ظرف بأنه الحرف » [٦] .

---

(١) نفس المصدر (ص ٥٧) . (٢) نفس المصدر (ص ٥٨) .
(٣) إحياء النحو (ص ٧٢) . (٤ ، ٥) نفس المصدر (ص ٧٥ ، ٧٦) .
(٦) المرجع السابق (ص ٧٣) ، وانظر : كتاب سيبويه (٢٠٩/١) .

ويتبع المبرد الذي يصرح بأن « الإضافة في الكلام على ضربين : فمن المضاف إليه ما تضيف إليه بحرف جر ، ومنه ما تضيف إليه اسمًا مثله ، فأما حروف الجر التي تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها فمن وإلى ... إلخ » .

وهو ما تنبه له المحققون من المتأخرين أيضًا ، كابن الحاجب الذي يقول : « والمجرورات هي ما اشتمل على علم المضاف إليه ، والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظًا أو تقديرًا مرادًا » . ويفسر هذا الرضي بقوله : « بني الأمر أولًا على أن المجرور بحرف جر ظاهر مضاف إليه ، وقد سماه سيبويه أيضًا مضاف إليه ، ولكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم ، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريدًا به ما انجر بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من الأول للإضافة ، وأما من حيث اللغة فلا شك أن زيدًا في (مررت بزيد) مضاف إليه إذا - صحتها إذ - أضيف إليه المجرور بواسطة حرف الجر » .

ولعله لا يفوتني أن أسجل ما بين فكرة الأستاذ إبراهيم مصطفى وبين كلام ابن الحاجب من خلاف ؛ إذ يجعل الأستاذ الإضافة أصلًا وأن حروف الجر ينبغي أن تسمى حروف الإضافة على عكس ابن الحاجب الذي يجعل الجر أصلًا ، وأن حرف الجر مقدر في المضاف إليه .

الفتحة ليست علامة إعراب :

وإذا كان صاحب إحياء النحو حين تناول الكسرة وجعلها دالة على الإضافة لم يفعل أكثر من أنه توسع في دلالة الإضافة لتشمل المجرور بالحرف ، وقد وجد في هذا السبيل من ذهب إليه من النحاة . فإنه فيما يختص بالفتحة ودلالتها الإعرابية قد ابتكر شيئًا جديدًا وغريبًا معًا ، وإن حاول نسبته إلى بعض آراء قديمة محاولًا أن يثبت أنه إنما « ينشر مهجورًا أو يبسط مطويًا » .

فقد ذهب إلى أن الفتحة لا صلة بينها وبين المعنى ، ولا ارتباط بينها وبين الدلالة وإذًا فهي ليست - عنده - علامة إعراب ، وإنما هي حركة خفيفة استحب العرب النطق بها لخفتها ، ومن ثم نطق بها العرب « آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام ، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية »[1] .

ولتصحيح ذلك اضطر صاحب إحياء النحو إلى أن يفترض أن الفتحة - صوتيًا -

---

(١) إحياء النحو (ص ٧٨) .

أخف من الحركات كلها ومن السكون أيضًا .

وبهذا الفهم للحركات الإعرابية ، يعتقد الأستاذ إبراهيم مصطفى أنه قد وصل إلى غايته من نقض لنظرية العامل ، وينتهي إلى أن « تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها خير كثير وغاية تقصد ، ومطلب يسعى إليه ، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها آمادًا ، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية ، وذوق ما فيها من قوة على الأداء ومزية في التصوير » [١] .

وأبرز ما نلحظه على الأستاذ إبراهيم مصطفى هو التعميم غير العلمي ؛ إذ لا سند فيه ولا دليل عليه ، وأمثلة هذا التعميم كثيرة :

أولًا : نسب الأستاذ إلى النحويين جميعًا أنهم « لم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر – الإعرابي – لأنه ليس حرًا يحدثه متى شاء ، وطلبوا لهذا الأثر عاملًا مقتضيًا وعلة موجبة ، وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها ، وهكذا تصور النحاة (عوامل) الإعراب كأنما هي موجودات فاعلة مؤثرة وأجروا لها أحكامها على هذا الوجه » [٢] ، ويستشهد بقول الإمام الرضي : « النحاة يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية » [٣] .

والواقع أن هذا الذي ذكره الأستاذ تعميم تعوزه الدقة ، فلقد سبق أن وضح أن ثمة اتجاهًا في النحو يجعل العامل هو المتكلم ، وأن على رأس من صرح بهذا الرأي أبو الفتح ابن جني في خصائصه إذ قال [٤] : ... فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ . أو باشتمال المعنى على اللفظ .

ولقد تابع ابن جني في هذا الرأي عددًا من محققي النحاة ، ومنهم الرضي الذي يذكر أن « النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة ، وإن كان علامة لا علة ، ولهذا سموه عاملًا » [٥] ، ثم يصرح : « اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم ، وكذلك محدث علاماتها ، ولكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فيسمى عاملًا ؛ لكونه كالسبب للعلامة » [٦] . ويقول : « إن العامل النحوي ليس مؤثرًا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على أثره ، بل هو علامة » [٧] .

---

(١) المصدر السابق (ص ١٩٥) .
(٢ ، ٣) إحياء النحو (ص ٣١ ، ٣٢) .
(٤) الخصائص (١١٥/١) .
(٥) شرح الكافية (١٥/٢) .
(٦) شرح الكافية (١٨/١) .
(٧) المصدر السابق (١٩/١) .

ويذكر ابن يعيش أيضًا أن من الممكن أن يقال : « إن العوامل في هذه الصفة ليست مؤثرة تأثيرًا حسيًا ؛ كالإحراق للنار ، والبرد والبل للماء ، وإنما هي أمارات ودلالات ، والأمارة قد تكون بعدم الشيء ، كما تكون بوجوده » (١) .

وإذًا فمن النحاة من ذهب إلى أن العامل الحقيقي هو المتكلم ، وأن نسبة العمل إلى اللفظ نسبة مجازية ، بل إن من المحدثين من يتوسع بدوره أيضًا في هذا الاتجاه ، فيذكر أنه « مما لا شك فيه أن النحاة لم يريدوا بتسمية العوامل عوامل أنها عملت الحركات دون المتكلم ، فإنه مشاهد أن المتكلم هو محدث الكلمة : حروفها وحركاتها ، بما فيها حركة الآخر » وفي هذا التعميم شك كثير ؛ لأنه من يستقرئ أقوال النحاة في العامل يمكنه أن يميز فيها اتجاهات ثلاثة :

أولها : أن العامل هو اللفظ نفسه .

ثانيها : أن العامل هو المتكلم بمضامة اللفظ .

ثالثها : أن العامل ليس اللفظ ، ولا المتكلم ، وإنما هو الله .

وإذًا فمن الخطأ أن نعمم حكمًا لا يستند إلى أساس علمي . وأن نفسر النصوص على أن تتحمل ما لا تطيق وتنطق بما لا تعني .

ثانيًا : يثير الأستاذ قضية بالغة الدقة والخطر ؛ وهي تحديده لمجال البحث النحوي ، وهل تقتصر الدراسة النحوية على تناول أواخر الكلمات وما يطرأ عليها من حركات ، أم تتسع لتشمل مجالات بحث أوسع ، فتحيط بتكوين الجملة ، ثم الموقف الخاص الذي تقال فيه ، باعتباره مؤثرًا في هذا التكوين على نحو ما ؛ بل لأنه المؤثر الأول في تكوينها ؟

فالأستاذ يرى أن النحو العربي قد قصر نفسه على « تعرف أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً ، فبحثه قاصر على الحرف الأخير من الكلمة ؛ بل على خاصة من خواصه وهي الإعراب والبناء ، ثم هم لا يعنون كثيرًا بالبناء ولا يطيلون البحث في أحكامه ، وإنما يجعلون همهم منه بيان أسبابه وعلله » (٢) .

وما يذكره الأستاذ فيه تعميم يرفضه البحث النحوي ؛ لأن مجالات البحث في النحو العربي أوسع من قصره على خاصة من خصائص الحرف الأخير من الكلمة ؛ إذ تتناول أبحاثه التركيب الكلامي الذي يتعدى الكلمة الواحدة إلى الجملة كلها ، ومدى مطابقتها للموقف الخاص بها . وفي النحو أبواب كثيرة تبحث مواضع التقديم والتأخير

---

(١) شرح المفصل (٧٢/١ ، ٧٣) . (٢) إحياء النحو (ص ١) .

والتوكيد والحذف ، واستخدام الألفاظ ؛ كألفاظ النفي والاستفهام والعطف ... إلخ ، وكل هذه أشياء تتعدى ما ذكره من أن أبحاث النحو مقصورة على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه ، وهي الإعراب والبناء .

ثالثًا : يرى الأستاذ أن النحاة قد « جعلوا الإعراب حكمًا لفظيًا خالصًا يتبع لفظ العامل وأثره ، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ، ولا أثرًا في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته »[١] .

والاتجاه السائد في النحو العربي على العكس من ذلك ؛ إذ يربط بين الدلالة والحركة الإعرابية ، ويجعل الحركة الإعرابية مشيرة إلى معنى ودالة عليه ، ونص الزجاجي على أن « الأسماء لما كانت تعتورها هذه المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافًا إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا : ضرب زيد عمرًا فدلوا برفع زيد على أن الفعل له . وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به . وقالوا : ضرب زيد ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله وأن المفعول قد ناب منابه . وقالوا : هذا غلام زيد فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ، وليقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني »[٢] .

ويقول الزمخشري : « وكل واحد منها - الرفع والنصب والجر - علم على معنى ؛ فالرفع علم الفاعلية ، والفاعل واحد ليس إلا ، وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ، وكذلك النصب علم المفعولية ... والجر علم الإضافة »[٣] .

ويقول ابن يعيش : « الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم ، لتعاقب العوامل في أولها »[٤] .

ويقول : « كل واحد منها - الرفع والنصب والجر - علم على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، ولولا إرادة جعل كل واحد منها علمًا على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة إلى كثرتها وتعددها »[٥] .

---

(١) إحياء النحو (ص ٤١) .
(٢) الإيضاح (ص ٦٩ ، ٧٠) .
(٣) المفصل (٧١/١) .
(٤) شرح المفصل (٧٢/١) .
(٥) المصدر السابق .

ويقول الخضري : « وإنما أعرب المضارع لشبهه الاسم في أن كلًّا منهما يتوارد عليه معانٍ تركيبية لولا الإعراب لالتبست ، فالمتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والإضافة في : ما أحسن زيدًا ، وعلى الفعلِ كالنهي عن كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبتهما في نحو : لا تعن بالخطأ وتمدح عمرًا »[1] .

رابعًا : وحد الأستاذ بين المبتدأ والفاعل ونائبه في الاصطلاح ، فسماها جميعًا المسند إليه ، وسوى بينهما في الأحكام ، وتوحيد الاصطلاح لا مانع منه إذ لا مشاحة في الاصطلاح ، أما التسوية في الأحكام فهي مجال المناقشة ؛ إذ هي مظهر من مظاهر التعميم الذي أشرت إليه ؛ لأن الأستاذ رأى أنه ما دام ممكنًا أن تطلق على المبتدأ وعلى الفاعل ونائبه اصطلاحًا واحدًا هو المسند إليه ، فإنه ينبغي أن نسير في الشوط إلى مداه ، وأن نجعل هذه الأحكام الكثيرة الخاصة بكل منها أحكامًا قليلة مشتركة بينها .

وخطأ هذه النظرة أنها تغفل الفوارق النوعية في مضمون الاصطلاح ذاته ، فكون المبتدأ مسندًا إليه وكون الفاعل مسندًا إليه ممكن قبوله ؛ لأنه لا مشاحة في الاصطلاح كما قلنا ، بل إن من النحويين أنفسهم من ذهب إليه وقال به ، بل أساس الدراسة البلاغية هو استخدام هذا الاصطلاح ذاته ؛ ولكن داخل هذا الاصطلاح الواحد يمكن أن توجد أنواع مختلفة . ولا يتطلب توحيد الاصطلاح إلغاء الفروق النوعية التي يضمها . فكما أن الفاعل يمكن أن ينقسم إلى مذكر ومؤنث ، وإلى مفرد ومثنى وجمع ، وإلى معرفة ونكرة . ولكل حكم خاص به ، كذلك يمكن أن يقسم المسند إليه – إذا ارتضينا هذه التسمية – إلى فاعل له أحكامه الخاصة ، ومبتدأ في أحكامه الخاصة .

والسبب في هذا التعميم – فيما أظن – أن الأستاذ قد تكلف حين رد كل ما ذكره النحاة من فوارق بين الفاعل والمبتدأ ، ولعل أبرز هذه الفوارق هو جواز حذف المبتدأ وعدم جواز حذف الفاعل ، فلقد رأى أنهما إذا لم يوجدا في الكلام فلا معنى للتفرقة بينهما ، فنحو : بخير خيرًا لمبتدأ يقول عنه النحاة : إنه محذوف ، وفي نحو : آكل فاعل يقول عنه النحاة : إنه مستتر مع أن التعبير في كليهما يخلو من الفاعل والمبتدأ ، ورأى أنه لا سبب لهذه التفرقة إلا ما زعموه من جواز حذف المبتدأ وعدم جواز حذف الفاعل .

وفي هذا الكلام إغفال لفارق جوهري بين الحذف والاستتار ؛ ذلك أن النحاة يرون أن المستتر غير المحذوف ؛ لأنه في حالة الاستتار يشترط أن يوجد في الصيغة ما يدل على

---

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل (ص ٣٠) .

المستتر ، أما في حالة الحذف فلا يشترط أن يوجد في الصيغة ما يدل على المحذوف ، بل يمكن أن يفهم ذلك من السياق وحده ، فصيغة ذاكر مثلًا تدل بنفسها على أن ما أسندت إليه مخاطب مذكر .

وصيغة أذاكر تدل على أن المسند إليه متكلم مفرد .

وصيغة نذاكر تدل على أن المسند إليه جماعة المتكلمين .

وهكذا الصيغ التي يضمر فيها الفاعل .

أما في المبتدأ المحذوف فقد لا يوجد في الصيغة نفسها ما يشير إليه ، ولا يستنتج إلا من السياق ، نحو : بخير ، فإنها خبر لمبتدأ ، ولكن الذي يحدد ما أسندت إليه هو السياق ذاته ، وهي - بدون السياق - يحتمل أن تسند لضمائر شتى ، إفرادًا وتثنية وجمعًا ، تذكيرًا وتأنيثًا .

خامسًا : ذهب الأستاذ إلى أن الفتحة ليست حركة إعرابية ، وإنما هي حركة خفيفة يلجأ إليها العرب في حالة الوصل دون أن تدل على معنى ، وقد أحب أن يدلل على خفة هذه الحركة ليستقيم له ما فرض ، ورأى النحاة يعترفون بخفة الفتحة عن أختيها الضمة والكسرة ؛ فأضاف إلى ذلك خفتها عن السكون أيضًا ، ليتيسر له ما ذهب إليه وهي أنها أخف الأصوات جميعًا ؛ ولذلك لجأ إليها العرب عندما لا يريدون الدلالة على شيء ، كما تلجأ لغتنا العامية إلى السكون ، ومن ثم راح يدلل على خفة الفتحة عن السكون بذكر عدد من المقاطع الصوتية التي يحس فيها خفة الفتحة ، ويلمس فيها ثقل السكون .

وهذا الذي ذكره الأستاذ إسراف في التعميم أدى إلى خطأ في النتائج ، فالمقارنة التي ذكرها غير دقيقة ؛ لأنها مقارنة مقاطع لا مقارنة أصوات ، وقد غفل الأستاذ عن إدراك نقطة بداية بديهية ، وهي أن الفتحة تلتقي مع الضمة والكسرة في كونها جميعًا حركات صوتية . أما السكون فليس صوتًا ؛ لأنه ليس حركة ولا ساكنًا ؛ وإذًا فالزعم بأن حركة ما أخف منه يتناقض مع القيم الصوتية ذاتها ، ولو شاء الدقة لكان عليه أن يقارن بين حركة الفتحة ، وبين انعدام الحركة ، أي الصمت ؛ لأنه وحده المساوي للسكون في حالة الوقف الصوتي لا المقطعي .

الشيخ محمد عرفة ، و « النحو والنحاة » :

حاول الشيخ عرفة في كتابه « النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة » أن يرد كل

ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى من آراء وأفكار ، منطلقًا من نقطة بداية مدرسية متعصبة ، كما يتضح من عنوان كتابه نفسه ؛ إذ نصَّب من نفسه مدافعًا عن كل الأفكار التي تاجمها الأستاذ إبراهيم مصطفى ، فحمله التعصب على ما لا يقبل ؛ إذ ارتضى أفكارًا نقضها القدماء أنفسهم واعترفوا بخطئها ، وأرجو أن يتضح ذلك من خلال تتبع خطوات رده على الأستاذ إبراهيم مصطفى ، يقول : « نظرنا في قول النحاة : إن الفاعل مرفوع بالفعل ، والمفعول منصوب به ، وإن المجرور مجرور بالحرف أو الإضافة ، وإن الخبر مرفوع بالمبتدأ ، وإن الفعل يعمل الرفع والنصب ، وإن الحرف يعمل الرفع والنصب والجر ... إلخ ، فعرضت لنا الشكوك الآتية :

١ – أن هذه الألفاظ لو كانت عوامل عملت الرفع والنصب والجر والجزم لكانت إما فاعلة بالإرادة كالإنسان أو بالطبيعة كالنار ، لا جائز أن تكون فاعلة بالإرادة ؛ لأننا نعلم أنها لا إرادة لها ؛ إذ لا حياة فيها ، والفاعل بالإرادة من شرطه الحياة ، ولا جائز أن تكون فاعلة بالطبيعة ؛ لأن الفاعل بالطبيعة لا يتخلف أثره ، فالنار مهما وجدت أحرقت ، وهذه ليست كذلك ؛ إذ يتخلف عن هذه الألفاظ عملها كما في لغة العوام الذين يلحنون ، فتراهم ينصبون الفاعل ويرفعون المفعول وينصبون المجرور ، وكما في العالم بلغة العرب إذا تعمد اللحن أو سها عن مراعاة القواعد ، فلو كانت هذه الألفاظ فاعلة بطبعها لما وجد لحن أصلًا ، ولكان كلما وجد الفعل رفع الفاعل ونصب المفعول ... وليس الأمر كذلك فيما يسميه النحاة عوامل ومعمولاتها .

٢ – أننا نرجع إلى مشاهداتها فنعلم أن المتكلم هو الذي يسد هذه الحركات ، فهو الذي يرفع وينصب ويجر ويجزم ...

وإذا كان الأمر كذلك فلِمَ جعل النحاة هذه عوامل ، وأتوا من العلل بما يفهم منه أنها مؤثرات حقيقية ؟ » [1] .

ويرى الشيخ عرفة للتخلص من هذا التناقض الذي نصه بين أقوال النحاة في العامل من ناحية ، وبين تفكيره النظري وإحساسه الواقعي من ناحية أخرى « أن هذه العوامل ليست عوامل في الرفع نفسه ، وإنما هي عوامل في وجوب الرفع . فليست هي التي رفعت ونصبت وجرت ، وإنما هي التي أوجبت هذه العلامات : الرفع والنصب والجر ، وهذا الإيجاب أثر لها لا يتخلف عنها » [2] . « والنحاة قد توسعوا فأطلقوا الرفع وأرادوا

---

(١) النحو والنحاة (ص ٧٧ - ٧٩) . (٢) انظر : النحو والنحاة (ص ٨٣) .

وجوب الرفع ، والنصب وأرادوا وجوب النصب ، والجر وأرادوا وجوب الجر ... فقول النحاة : إن هذه العوامل قد عملت الرفع من باب الاتساع في العبارة ، والمراد عملت وجوب الرفع ، فهو على حذف مضاف . كقول الله : ﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف : ٨٢] أي : أهل القرية » [١] .

وهذا التفسير لا يخلو من افتراض ؛ إذ كون العمل ليس في هذه الحركات بالذات من رفع ونصب وجر وجزم ، وإنما لوجوبها ، لم يخرجنا من التناقض الذي أحسه ؛ إذ ما معنى الوجوب هنا ؟ وما مصدره ؟ ولم تحتم ؟ أنه لا يجيب عن ذلك بأكثر من أن « الإيجاب أثر لها لا يتخلف عنها بالموافقة والاصطلاح » [٢] .

ثم يأخذ في تفنيد ما قدمه الأستاذ إبراهيم مصطفى من نقد لنظرية العامل ، فيذكر :

١ - أن التقدير في أكثر الأمثلة ليتحصل المعنى :

فمثلًا : (إياك والأسد) عاب النحاة بتقديرهم : أحذرك واحذر الأسد ، وجعل ذلك لتسوية مذاهبهم وطرد قواعدهم في الإعراب ... والتقدير هنا ضروري للمعنى ، فلو قدر أن اللغة العربية ليس فيها علامات إعرابية تدل على المعاني التركيبية لوجب التقدير ليستوي المعنى ويستقيم ، فإن إياك ضمير يدل وضعًا على المخاطب المفرد المذكر . والأسد يدل وضعًا على ذلك الحيوان ذي اللبد المفترس ، وليس فيهما دلالة على المعاني التركيبية ، وقولنا : إياك والأسد بحسب المعاني الوصفية لا يدل إلا على ما ذكرنا ، وليس يفهم ذلك المعنى التركيبي وهو تحذيره من الأسد إلا بتقدير لفظ أحذر واحذر ، يرتبطان بهما على جهة الوقوع عليهما ، ولولا ذلك لما دل التركيب على معنى [٣] .

« وأما اعتراضه (يزيدًا رأيته) وتقدير النحاة : رأيت زيدًا رأيته ... فجوابه : أن (رأيت) ارتبطت بالضمير على أنها واقعة على الرؤية ، فبقي زيد منصوبًا غير مرتبط بشيء يدل على المعنى التركيبي ، ولا يجوز أن ترتبط به (رأيت) الموجودة ؛ لأنها ارتبطت بالضمير ... الارتباط الذي كان يكون بين (زيد) و (رأيت) ، فوجب أن تقدر (رأيت) أخرى ليرتبط بها زيد ، أما تركها هكذا بدون ربط فلا يحصل معنى ولا يؤدي إلى مفهوم » [٤] .

وكذلك الأمر فيما ذكر من أمثلة .

٢ - وأما الاعتراض الثاني الذي ذكره الأستاذ إبراهيم مصطفى ، والذي يأخذ فيه

(١ ، ٢) انظر : النحو والنحاة (ص ٨٣) . (٣) المصدر السابق (ص ٩٣) .
(٤) المصدر نفسه (ص ٩٣ ، ٩٤) .

على النحويين أنهم أضاعوا حكم النحو بهذا التقدير المسرف ، فلم يجعلوا له كلمة حاسمة ، فيرفعون وينصبون ويجرون ، ولا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ولا تبديل في المفهوم ، فيدفعه الشيخ بقوله : « هذا ليس بصحيح ، فإن كل اختلاف في الحركات والعوامل يتبعه حتمًا اختلاف في المعنى ، وكل معنى يناسب موضوع الكلام ، فالتقدير الذي يؤديه أولى » (١) .

٣ – وأما الاعتراض الثالث الذي ذكره الأستاذ إبراهيم مصطفى فلا يجد الشيخ عرفة ما يدفعه به غير أنه « اعتراض ليس من عنده ، وإنما هو من عند النحويين أنفسهم ، فقد اعترضوا بهذا الاعتراض ، ورأوا أنه لا معنى لجواز الأمرين العطف والنصب ، بل النظر إلى المعنى (٢) ، وينسب هذا الرأي القديم للدماميني نقلًا عن الخضري في حاشيته على ابن عقيل ؛ إذ يقول : « واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب ؛ لأن النصب نص في المعية ، والرفع لمطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة ، فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى ؟ فالوجه أن يقال : إن قصدت المعية نصًا فالنصب ، أو بقاء الاحتمال والإبهام فالرفع أو لم يقصد شيء جاز الأمران ، ولعل هذا الأخير محمل كلامهم . اهـ دماميني » .

ويضيف الشيخ إلى ذلك تخريجًا من عنده ، ويرى فيه أن « معنى قولهم : يجوز الأمران الرفع والنصب – أنه لا مانع لفظيًا من الرفع والنصب ، فأنت في سعة من أن تنص على المعية فتنصب ؛ إذ لا مانع منه لفظًا ، أو تريد بقاء الاحتمال فترفع ؛ إذ لا مانع منه لفظًا ، فكأنهم يقولون لك : لا مانع لفظًا من الرفع والنصب ، وأنت ومعناك » (٣) .

٤ – ويرى الشيخ أن « الخلاف الذي نجده (في العوامل) هو لتعيين الشيء الذي يقوم به المعنى المقتضي للإعراب ، فمن قال : إن العامل في المفعول به الفعل أو شبهه يرى أنه هو الذي تقوم به المعنى المقتضي للإعراب ، ومن رأى أنه الفاعل فكذلك ، والذي رأى أنه الفعل والفاعل رأى أنه لولا الفعل والفاعل وارتباطهما بالمفعول على جهة وقوع الفعل عليه ؛ لما قام به معنى المفعولية المقتضي نصبه » (٤) .

وحسب الشيخ أنه بهذا الكلام قد رد الاعتراض مع أن هذا الرد ذاته يؤكد أن مرد الخلاف هو الاعتبارات النحوية التي اصطفاها النحاة أنفسهم دون سند من صميم اللغة أو مفهوم التركيب .

---

(١) النحو والنحاة (ص ٩٧) .
(٢) المصدر السابق (ص ١٠٠) .
(٣) المصدر نفسه (ص ١٠٢) .
(٤) النحو والنحاة (ص ١٠٤) .

٥ - ويدفع الشيخ عرفة الاعتراض الخامس الذي ذكره الأستاذ إبراهيم مصطفى ، وهو « أن النحاة أوجبوا أن يكون العامل لفظًا فإن وجد فذاك ، وإلا فيقدر . ثم اعترض عليهم بالعوامل المعنوية » يدفع الشيخ ذلك بأنه لا يدري « كيف يعترض عليهم بذلك ، والمذهب الرسمي هو الاعتراف بالعوامل المعنوية ؟ ألا تراهم في الإعراب يقولون في مثل : محمد قائم : محمد مبتدأ مرفوع بالابتداء ، والابتداء عامل معنوي ؟ على أن حذاق النحاة - كابن جني - يرون أن العامل المعنوي أغلب ، والعوامل اللفظية مرجعها إلى عوامل معنوية ، وإنما قسموها إلى عوامل لفظية وعوامل معنوية ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد ، وبعضه يأتي عاريًا عن مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفاعل لوقوعه موقع الاسم »(١) .

فإذا انتقلنا إلى الشق الثاني من موقف الشيخ عرفة ، وهو الذي يتناول فيه تفسير الأستاذ إبراهيم مصطفى للحركات الإعرابية ، فإننا نجده يتفق معه في قليل ، ويختلف معه في كثير :

يتفق معه في أن الكسرة علم الإضافة (٢) ، وأن الضمة علم الإسناد ، لا لشيء إلا لأنه وجد في النحو القديم ما يمكن اعتباره أصلًا لهذا القول ؛ « ذلك أن الرضي في شرح الكافية قد ذهب إلى أن الرفع علم كون الكلمة عمدة في الكلام ، والنصب علم كون الكلمة فضلة ، والعمدة هو ما كان أحد ركني الإسناد . والفضلة ما ليس أحد ركني الإسناد ، فيشمل العمدة المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه ، ويشمل الفضلة المفاعيل والحال والتمييز والمستثنى » ؛ ثم يفسر نص الرضي بأن « كون الكلمة عمدة مساو لقول المؤلف : علم الإسناد ؛ إلا أن المؤلف أراد بعض ما تدل عليه الكلمة وهو كون الكلمة مسندًا إليها ، ولم يرد الشق الآخر وهو كون الكلمة مسندة مع أن كلمة الإسناد شاملة للمعنيين ؛ إذ المعنى أن الرفع في الكلمة علم الإسناد فيها ، والإسناد فيها إما كونها مسندة أو مسندًا إليها ، والمؤلف أراد الشق الثاني »(٣) .

ويتفق معه أيضًا فيما ذهب إليه من توحيد لأحكام الفاعل ونائبه ، لا لشيء أيضًا إلا لأن « بعض النحاة جمعهما في باب واحد ؛ نظرًا لاتفاقهما في كثير من الأحكام »(٤) .

ثم يختلف معه فيما عدا ذلك من أحكام :

---

(١) النحو والنحاة (ص ١٠٥) .
(٢) النحو والنحاة (ص ١٦٠) .
(٣) المصدر السابق (ص ١٢٨) .
(٤) النحو والنحاة (ص ١٥٩) .

١ – يختلف معه في كون الفتحة حركة إعرابية ، فالأستاذ إبراهيم مصطفى يرى – كما سبق – أن الفتحة ليست علامة على شيء ، بل هي الحركة المستخفة التي يلجأ إليها العرب عندما لا يريدون الدلالة على معنى الإسناد ولا على معنى الإضافة .

وهو يرى أن الفتحة حركة إعرابية ؛ إذ « النحاة يرون أنها علم المفعولية وما ألصق بها » (١) .

٢ – يختلف معه فيما ذهب إليه من توحيد لأحكام الفاعل والمبتدأ (٢) .

وهكذا ينتهي الشيخ عرفة إلى أن نظرية العامل « ستجد دائمًا سحرها وسيطرتها على العقول ، وستكون أبدًا قوية لا تهافت فيها ولا هلهلة ، وسيلجأ المرء دائمًا إذا لم يجد أحد جزأي الكلام الذي يتم به الإسناد إلى تقديره مناسبًا للمعنى الحاصل » (٣) .

وأوضح ما يؤخذ على الشيخ عرفة في محاولته تدعيم نظرية العامل : التزامه المطلق بالآراء القديمة في النحو ، فهو يقبل ما يقبل لا لشيء إلا لأنه موجود في النحو القديم ، أو على الأقل توجد بذوره فيه ، ويرفض ما يرفض لا لشيء أيضًا إلا لأنه لا يجد فيما يقرأ من كتب النحاة الأقدمين ما يتضمنه أو يشير إليه .

ولو كان هذا الالتزام بالقديم عن وعي به وبصر فيه ونقد له لما أخذ ذلك عليه ، ولما تورط في الدفاع عن أفكار لا سبيل إلى قبولها ، ولما اضطره ذلك إلى أن يقبل منه ما لا يقبل ، وأن يرضى منه بما لا يرضى ؛ ولكنه حمل نفسه على كل ذلك حين قبل النحو القديم على علاته ، وحين نظر إليه على أنه وحدة متكاملة ، وحين ظن أن الخروج على بعض الأفكار القديمة في النحو امتهان لقدرات النحاة العقلية وطاقاتهم الذهنية ، ومن ثم دافع عن هناتهم فتكلف في الدفاع ، وهكذا أوقعه حرصه عليه وكلفه به وتعصبه له في أخطاء عدة ، هي – في أبعادها المباشرة – أخطاء في النحو القديم ومآخذ عليه :

١ – من ذلك أنه أسند إلى « الوضع والمواضعة » أثرًا خطيرًا في النحو ، حين رأى أن العوامل اللفظية والمعنوية التي يذكرها النحاة ليست محدثة لحركات الإعراب ، وإنما هي موجبة لهذه الحركات ، فهي لم ترفع وتنصب وتجر وتجزم ، وإنما هي الموجبة لكل ذلك ، وهذا الإيجاب أثر لها لا يتخلف عنها بالمواضعة والاصطلاح .

وعلى الرغم من أن هذا التفسير لا يخلو من افتراض ؛ لأن كون عمل هذه الألفاظ

---

(١) المصدر نفسه (ص ١٢٧) ، وانظر (ص ١٦٢ – ١٦٤) .

(٢ ، ٣) المصدر نفسه (ص ١٥٦ ، ١٥٧) .

ليس في الحركات وإنما لوجوبها لم يخرجنا من دائرة التناقض الذي أشار إليه بين أقوال النحاة من ناحية وبين التفكير النظري الذي يستبعد أن تحدث الألفاظ آثارًا والإحساس الواقعي الذي يلمس الصلة بين الألفاظ وحركاتها وبين المتكلم – من ناحية أخرى – على الرغم من كل ذلك ؛ إلا أن الأستاذ قد زاد هذا التناقض حدة حين نسب هذا الأثر الإيجابي الذي لا يتخلف إلى المواضعة والاصطلاح .

وذلك أنه لم يشرح شيئًا من هذه المواضعة ولا عن هذا الاصطلاح ، ولم يحدد ما يريده بهما ، مكتفيًا بطبيعة الحال بما هو معلوم في النحو العربي من أفكار عامة عن الوضع والاصطلاح ، وما هو معلوم في النحو ومقرر فيه – في هذا المجال – أصبح فكرًا مجردًا له قيمته التاريخية وحدها ، باعتباره محاولات لتفسير جوانب لغوية لا سبيل إلى تفسيرها ، لارتباطها بقضايا ليس في مقدور العلم أن يتناولها بغير الحدس الذي لا قطع معه .

ذلك أن فكرة المواضعة ترتبط بقضية أساسية في الفكر اللغوي ، وهي قضية نشأة اللغة ، والواقع أن هذه القضية مشكلة إنسانية قبل أن تكون قضية علمية . أما أنها مشكلة إنسانية فلأنها تتناول نشأة اللغة الإنسانية التي اختلفت فيها الآراء وتشعبت ، والتي احتدم فيها الجدل والمناقشة لا لشيء إلا لأنه مما يشبع غرور الإنسان ويروي طموحه أن يمد علمه إلى كل شيء ؛ حتى إلى تلك المراحل التي لا سبيل لعلم أحد للوصول إليها .

ويوجد في الفكر العربي عدد من النظريات التي قدمها العلماء العرب محاولين تفسير نشأة اللغة الإنسانية ، ولقد لخص ابن جني أشهر هذه النظريات في خصائصه في (باب القول على أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح) حين قال [1] : « أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح ، لا وحي وتوقيف ، إلا أن أبا علي رحمه الله قال لي يومًا : هي من عند الله ، واحتج بقوله سبحانه : ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ٣١] » . فابن جني في نصه هذا يشير إلى نظريتين : إحداهما : نظرية أستاذ أبي علي الفارسي الذي يرى أن اللغة توقيف من الله ، علمها لآدم مباشرة ووقف عليها ، ومفهوم هذا الكلام أن واضع اللغات الإنسانية هو الله سبحانه ، وأن الإنسان لم يكن له من فضل في وضعها أو ابتكارها « فإن الله سبحانه علم آدم أسماء جميع المخلوقات ، بجميع اللغات : العربية والفارسية والسريانية والعبرانية والرومية وغير ذلك من سائر اللغات ، فكان آدم وولده يتكلمون بها ،

---

(١) الخصائص (ص ٣٩) .

ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا ، وعلق كل منهم بلغة من تلك اللغات فغلبت عليه واضمحل عنه ما سواها لبعد عهدهم بها »[١] .

وأما النظرية الثانية فيرى أصحابها أن الإنسان هو الواضع للغته عن طريق الاصطلاح والاتفاق مع غيره على استخدام ألفاظ معينة في دلالات خاصة . ويفسر ابن جني ذلك بأن « يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدًا فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء والمعلومات ، فيضعوا لكل واحد سمة ولفظًا ، إذا ذكر عُرف به ما مسماه ؛ ليمتاز من غيره ، وليغني بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين ، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره ؛ لبلوغ الغرض في إبانة حاله ، بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه كالفاني ، وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد ، كيف يكون ذلك لو جاز ؟ وغير هذا مما هو جار في الاستحالة والبعد مجراه . فكأنهم جاؤوا إلى واحد من بني آدم فأومؤوا إليه ، وقالوا : إنسان إنسان إنسان ، فأي وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق . وإن أرادوا سمة عينه أو يده ، أشاروا إلى ذلك فقالوا : يد ، عين ، رأس ، قدم أو نحو ذلك ، فمتى سمعت اللفظة من هذا عرف معنيها »[٢] .

وهاتان النظريتان هما أبرز النظريات التي قدمها اللغويون العرب لتفسير نشأة اللغة الإنسانية . وهما معًا ، وغيرهما من النظريات التي تتناول هذا الموضوع مجال نقد كثير لا سبيل إلى ذكره هنا ، ويكفي أن نقرر أن هذا الموضوع بأسره خارج عن نطاق العلم ؛ لأن كل ما كتب ويكتب فيه إنما يقوم على أساس من التخمين والافتراض ، ولا سبيل معه إلى القطع واليقين ؛ إذ يتناول مرحلة إنسانية مجهولة تمامًا ، ومرحلة قبل الحضارات وقبل التاريخ ، بل يمكن أن يقال : وقبل الإدراك أيضًا .

٢ – يقبل الشيخ فيما يقبل فكرة جواز الوجهين في النحو ، بل ويعتمد عليها في تخريج عدد من القضايا الرئيسية فيه . وفكرة جواز الوجهين من المشكلات المزمنة في النحو العربي ، وتتطلب جهودًا للكشف عن أسبابها وبيان نتائجها ، ويكفي أن أشير الآن إلى أن هذه الفكرة مجال شك كبير عندي ؛ لأن جواز الوجهين إنما يستمد صحته من جهل بالموقف اللغوي ، واستغلال هذا الجهل لإضفاء العديد من الاحتمالات العقلية على النص اللغوي .

---

(١) المصدر السابق . (٢) الخصائص (ص ٤٢) .

فمثلًا يجوز النحاة في باب المفعول معه أن يقال : كيف أنت وأخوك ، برفع (أخوك) ونصبه ، ثم يحكمون برجحان الوجه الأول على الثاني ؛ لأن الواو لم تسبق بفعل يكون عاملًا في المفعول معه .

فالنحاة هنا يفترضون أن المتكلم ينطق بهذا التعبير دون أن يعني شيئًا ، وإنما ليخضع لقواعدهم وحدها ، والمتكلم يهدف قبل كل شيء إلى أن يعبر عن معنى يقصده ، ولكل من هذين التركيبين اللذين يقارن بينهما النحاة ويجوزونهما على وجهه معنى خاص به لا يشركه فيه الآخر ، تقول : كيف أنت وأخوك ؟ بالرفع ، فتسأل عن كل من المخاطب وأخيه ، وأما كيف أنت وأخاك ؟ بالنصب ، فإن السؤال ينصب على صلة ما بينهما .

وإذًا فالوجهان لا يصحان إلا بإغفال المعنى . وهو لب التعبير وغايته ، ومن عجب أن الدماميني قد فطن إلى هذا وأشار إليه حين رأى « أن المعنى يختلف بالرفع والنصب ؛ لأن النصب نص في المعية ، والرفع لمطلق الجمع ، كما هو شأن الواو العاطفة فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى ؟ » ولكن أحدًا لم يتبع الدماميني ولم يوال ما أشار إليه بالبحث ، ليصل إلى أن الربط بين صحة الإعراب – باعتبارها مظهرًا من مظاهر التحليل النحوي – وبين فهم الدلالة إنما يعتمد على إدراك الموقف اللغوي الذي تم النطق خلاله ، وإذا أدركنا الموقف اللغوي الخاص انتفى جواز الأمرين أو الأمور كما عند النحاة ، وتحتم وجه واحد من وجوه الإعراب .

٣ – بنى الشيخ خلاف النحاة في العامل على أن السبب فيه « تعيين الشيء الذي يقوم به المعنى المقتضي للإعراب »[1] . وكأن الشيخ يريد بذلك أن يقول : إن الخلاف يعود إلى التعبير اللغوي كما يفهمه النحاة ، فهو خلاف طبيعي لا شائبة فيه . والواقع أن تمثيله نفسه يوضح أن مرد الخلاف آخر الأمر ليس إلى المعنى ، وإنما يعود إلى الاعتبارات النحوية وحدها . فلم يستمد خلافهم أصله من صميم اللغة ، ولم يعتمد على ما يفهم من التركيب .

وإذًا فقد اعتذر عن النحاة بما يثبت عليهم ما يتهمون به .

٤ – ويتعدى الشيخ عرفة الالتزام المطلق بالآراء القديمة ليصبح التزامًا بالمنهج الفكري التقليدي كله ؛ ذلك المنهج الذي لا يقف عند قيود النص اللغوي وأبعاده الصوتية والدلالية والتركيبية ، وإنما يصبح كل ما فيه سبيلًا إلى مناقشة فلسفية عقلية لا ترتبط

(١) النحو والنحاة (ص ١٠٤) .

إلا بقيود المنطق النظري وأشكاله دون اعتبار للنص اللغوي بكل ما يحمل من دلالات وما يتضمن من أبعاد ، ولقد يحمل هذا النص اللغوي ما يغني عن المناقشة العقلية ، ولكنه المنهج التقليدي الذي لا يعنى إلا بالجدل العقلي والفكر المنطقي الشكلي .

ومن أمثلة ذلك الأدلة الكثيرة التي قدمها الشيخ ليدحض بها فكرة الأستاذ إبراهيم مصطفى القائلة بخفة الفتحة عن السكون [1] ، وليؤكد ما يراه النحاة من أن السكون أخف من الفتحة . ولو أن الشيخ لجأ إلى القيم الصوتية وحدها لوجدها في جانبه ، ولاستنتج منها ما سبق أن استنتجناه دون حاجة إلى تكلف الأدلة وانتحالها ؛ ولكن المنهج النحوي غلب الشيخ على أمره ، فلجأ إلى العقل يستمد منه أدلته ، بل ولجأ إلى عكس النتائج التي تقدمها بعض أدلته ، لا لشيء إلا ليستقيم له ما يريد .

فمن ذلك أنه ذكر أننا « لو رجعنا إلى أنفسنا واختبرنا المخارج لوجدنا الفتحة إذا مددنا الصوت بها تولدت الألف ، وإذا مددنا الصوت بالضمة تولدت الواو ، وإذا مددنا الصوت بالكسرة تولدت الياء » [2] .

وكان يجب أن يستنتج من هذا النتيجة الطبيعية ، وهي أن كلًّا من الألف والواو والياء ليس حرفًا كما كان القدماء يفهمون من لفظ الحرف ، وإنما هي حركات صوتية لا أكثر ، شأنها في ذلك شأن الفتحة والضمة والكسرة ، ولكن الشيخ لا يستنتج ذلك ، بل يعكس النتيجة ، أو لنقل يستنتج عكس ما تسلم إليه المقدمات ، فيقرر أن الفتحة والضمة والكسرة بعض حروف ، أو هي حروف صغيرة ، وهو يقرر ذلك لا لشيء إلا لكي يدلل آخر الأمر على أن « الحرف المتحرك حرف وبعض حرف ، والحرف الساكن حرف فقط » [3] . ثم ليجعل من هذه النتيجة – بدورها – مقدمة عقلية منطقية لنتيجة أخرى ، هي أن « الحرف وبعض الحرف أثقل من الحرف فقط ، وإذًا فالسكون أخف من الحركة ولو كانت فتحة » [4] .

وهذا كله مظهر من مظاهر النقاش المنطقي الذي لا يعتمد على الواقع الصوتي ، ولو عاد إلى الدراسة اللغوية والتحليل الصوتي ما احتاج إلى تكلف ذلك ، فالحركة صوت كالحرف تمامًا ، فليست إذًا جزءًا من حرف ولا بعضًا منه . وما دامت صوتًا فهي دون شك تتطلب جهدًا عضليًا للنطق بها ، لا يتطلبه العدم المطلق الذي هو السكون .

---

(١) المصدر نفسه . انظر (ص ١٦٢ – ١٦٤) .
(٢ – ٤) النحو والنحاة (ص ١٦٣) .

محاولات التطوير الوزارية :

لوزارة التربية والتعليم المصرية ، ومن قبلها وزارة المعارف عدد من المحاولات التي تهدف إلى تيسير النحو وتطويره عن طريق تشكيل اللجان أو عقد المؤتمرات ، وهي لم تعرض للعامل كنظرية نحوية نقدًا وتحليلًا ، ولكن تعرضها له جاء من تتبعها لآثاره التي نسبها إليه النحاة ، ومن محاولاتها جميعًا تفسير هذه الآثار تفسيرًا يبعد بها عن أن تنسب إلى لفظ خاص أو معنى معين على ما يفهم القدماء من تأثير للفظ أو المعنى .

ولعل من أول هذه اللجان ، تلك اللجنة التي ألفتها وزارة المعارف المصرية عام (١٩٣٨م) ، من السادة : الدكتور طه حسين ، وأحمد أمين ، وإبراهيم مصطفى ، وعلي الجارم ، ومحمد أبو بكر إبراهيم ، وعبد المجيد الشافعي ؛ « لدراسة مشكلات اللغة العربية وتبسيط قواعدها » .

وقد رأت هذه اللجنة فيما يختص بالنحو أن تخلصه من أنماط من التعقيدات التي أسلم إليها إسراف القدماء في التقسيم ، وولعهم بالتفرقة ، ومن ذلك [1] :

١ - الاستغناء عن الإعراب التقديري والإعراب المحلي :

فإن مثل : الفتى يعرب بحركات مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر .

ومثل : القاضي تقدر فيه حركتا الرفع والجر ، ويقال : منع من ظهورها الثقل .

ومثل : غلامي تقدر فيه الحركات الثلاث ، ويقال : منع من ظهورها حركة المناسبة .

كذلك الإعراب المحلي ، فمثل : (هذا هدى) هذا : مبني على السكون في محل رفع ، ومثل : يا هذا ، هذا : مبني على ضم مقدر منع من ظهوره سكون البناء الأصلي في محل نصب .

وكذلك سيبويه : مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة البناء الأصلي في محل نصب .

واللجنة ترى أن يستغنى عن الإعراب التقديري وعن الإعراب المحلي في المفردات والجمل .

---

(١) نشر تقرير هذه اللجنة كاملًا في جريدة المصري اليومية ، العددان الصادران في يومي ٢٦ ، ٢٧ ربيع الآخر سنة (١٣٥٧هـ) ، الموافقان ٢٥ ، ٢٦ يونيو سنة (١٩٣٨م) ، وكذلك في العدد السادس من مجلة المجمع اللغوي .

٢ – الاستغناء عن العلامات الفرعية في الإعراب :

ترى اللجنة تقسيم الاسم المعرب إلى أقسام سبعة ، لا تميز فيها بين علامات أصلية وأخرى فرعية ، بل كل في موضعه أصل ، وهذه الأقسام هي :

١ – اسم تظهر فيه الحركات الثلاث ، وهذه أكثر الأسماء .

٢ – اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها ، وهو الأسماء الخمسة .

٣ – اسم تظهر فيه الحركتان الضم والفتح ، وهو الممنوع من التنوين .

٤ – اسم تظهر فيه حركتا الضم والكسر ، وهو جمع المؤنث السالم .

٥ – اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتح ، وهو ما آخره ياء لينة ويسمى المنقوص .

٦ – اسم تظهر فيه ألف ونون أو ياء ونون ، وهو المثنى .

٧ – اسم تظهر فيه واو ونون أو ياء ونون ، وهو المجموع .

وبهذا يستغنى عن الإعراب التقديري ، وعن القول بنيابة علامة عن أخرى .

٣ – توحيد ألقاب الإعراب .

جعل النحاة لحركات الإعراب ألقابًا تختلف عن ألقاب البناء ، فللإعراب : الرفع والنصب والجر والجزم ، وللبناء : الضم والفتح والكسر والسكون ، وعلي هذا فمحمد مرفوع مضموم ، ومحمدًا منصوب والآن مفتوح . والحركة فيهما في كليهما واحدة .

وقد دعا النحاة إلى هذه التفرقة إفراطهم في الدقة وسخاؤهم في الاصطلاحات ، ومن النحويين من لم يلتزم هذه التفرقة واستعمل ألقاب نوع في غيره .

وترى اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب والبناء . على أن يكتفى بألقاب البناء .

٤ – أجزاء الجملة :

تتألف الجملة من جزأين أساسيين ، ومن تكملة تذكر حين يحتاج إليها ، وقد يستغنى عنها تبعًا لغرض المتكلم ، ولما يريد أن يعرب عنه . ولكل من هذين الجزأين اسم يطلق ليكون اصطلاحًا عليه ، وقد استعرضت اللجنة عددًا من الأسماء التي يمكن إطلاقها على جزأي الجملة وفضلت استعمال اصطلاح المناطقة ، للموضوع والمحمول ، وعلى ذلك يكون :

الموضوع : هو المحدث عنه ، وحكمه : أنه مضموم دائمًا إلا أن يقع بعد إن أو إحدى أخواتها .

والمحمول : هو الحديث ، وهو الركن الثاني من ركني الجملة . وحكمه أنه :

أ - يكون اسمًا فيضم ، إلا إذا وقع مع كان أو إحدى أخواتها فيفتح .

ب - يكون ظرفًا فيفتح .

جـ - يكون فعلًا أو مع حرف من حروف الإضافة أو جملة . ويكتفى في إعرابه ببيان أنه (محمول) .

والتكملة : هي كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول ، وحكمها : أنها مفتوحة أبدًا ، إلا إذا كانت مضافًا إليها أو مسبوقة بحرف إضافة .

الأساليب : في اللغة العربية أنواع من العبارات تعب النحاة في إعرابها وتخريجها على قواعدهم ، مثل : التعجب والتحذير والإغراء . وقد رأت اللجنة فيما يتعلق بالتعجب أن يوضح أنه (أسلوب) أي نوع خاص من التراكيب التي يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها ، وأما إعرابه فميسور في نظر اللجنة ؛ لأن (ما أحسنَ) صيغة تعجب ، والاسم بعدها هو المتعجب منه مفتوح ، و (أحسِنْ) صيغة تعجب ، والاسم بعدها مكسور مع حرف الإضافة .

وكذلك يقال في التحذير والإغراء ، ففي دراسة الأساليب ترى اللجنة أنه « يجب أن توجه العناية إلى طرق الاستعمال ، لا إلى تحليل الصيغ وفلسفة تخريجها » .

والنتائج التي توصل إليها المؤتمر الذي عقدته وزارة التربية والتعليم سنة (١٩٥٧م) لتحقيق نفس الهدف ، لا تختلف في كثير عن النتائج التي وصلت إليها اللجنة السابقة .

فهم يحسون أيضًا أن من أبرز مشكلات النحو أن المتقدمين قد بالغوا « في التفصيل للأبواب ، وتقعيد القواعد ، والتمسوا العلل المقبولة وغير المقبولة ؛ وزجوا بأنفسهم في أمور اقتضت أن يختلف بعضهم على بعض ، وأن يصوِّبوا آراء ويخطئوا آراء ، فطال الجدل والنقاش فيما لا جدوى وراءه ، ونسوا الهدف الحقيقي من وراء القواعد النحوية ، فلم تصبح وسيلة ولكنها صارت غاية وهدفًا مقصودًا مبالغًا فيه .

ولهذا رأى واضعو المنهج الجديد - تحقيقًا لما هدفوا إليه من اتخاذ المعنى أساسًا للبناء - أن يجملوا ما فصله المتقدمون وأطالوا فيه ، وأطنبوا واختلفوا فاعتبروا الكلام العربي كله مكونًا من جمل ومكملات وأساليب .

أما الجمل فإن لكل منها ركنين أساسيين اتفق على تسمية أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه ، كما سماهما بعض المتقدمين من النحاة ، وكما سماهما البلاغيون .

وأما المكملات فهي كل لفظ يضيف إلى معنى الجملة الأساسية معنى يكمله .

وأما الأساليب فهي تعبيرات خاصة نطقها العربي على الصورة التي وصلت إلينا ، نحفظها ونقيس عليها » [1] .

وهذه الأفكار ليست جديدة ؛ لأنها صدى للأفكار التي دعت إليها اللجنة السابقة التي أشرنا إليها من قبل . والتي قوبلت اقتراحاتها بكثير من المعارضة وعديد من صور النقد [2] . ابتداء من المجمع اللغوي الذي اتخذ نقطة البدء في تعليقه على مقترحاتها أن « كل رأي يؤدي إلى تغيير في جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا تنظر إليه اللجنة ؛ لأن مهمتها تيسير القواعد » [3] ؛ ولذلك رأت أن يبقى التقسيم القديم للكلمة ، وهو أنها اسم أو فعل أو حرف ويتناول كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بالتقسيم المعروف في كتب النحو [4] ، حتى لجنة دار العلوم [*] التي رأت أنه « قد مضى على النحو نحو ألف وثلاثمائة سنة يتناوله فيها التهذيب والإصلاح والتدوين ، ولكنه لم يخرج عما وضعه الأوائل ودونوه ، فليس من الميسور أن تكون أسابيع معدودة يبحث فيها ستة أو أكثر من فضلاء الأدباء كافية لإخراج نحو جديد ؛ ولذلك تبعت كل ما جاءت به لجنة التيسير الوزارية بالنقض ، وتردد في ردها هذه الكلمات ، « إن ما ذهبت إليه اللجنة أكثر صعوبة وأشد بُعدًا » ، « إن فيما ذهبت إليه اللجنة في هذا العدد وزعمته تيسيرًا إنما هو تكلف وتعسير » ، و « هذا الذي ذهبت إليه اللجنة خطأ فاحش لا ندري كيف وقعت فيه » ،

---

(١) الاتجاهات الحديثة في النحو (ص ٦ ، ٧) .

(٢) انظر : نقد لجنة التيسير الوزارية :

مجلة المجمع اللغوي ، الجزء السادس . (هذا النحو) بحث للأستاذ أمين الخولي ، مجلة كلية الآداب ، يوليو سنة (١٩٤٤م) ، نقد لجنة دار العلوم الأهرام ٩ يوليو سنة (١٩٣٨م) . النحو الجديد لعبد المتعال الصعيدي (ص ١١٤ - ١٣٩) ، مجلة الأزهر ، المجلد الحادي والثلاثين ، الجزء السابع (ص ٧٠٦ - ٨٩٨) .

(٣ ، ٤) مجلة المجمع اللغوي ، الجزء السادس . قرارات مؤتمر المجمع في تيسير قواعد اللغة العربية (ص ١٩٣) ، الفقرتان (١ ، ٣) .

(٥) تألفت بكلية دار العلوم لجنة من السادة الأساتذة : محمود عبد اللطيف ، وأحمد صفوت ، ومحمود أحمد ناصف ، والسباعي السباعي بيومي ، ومحمد عبد الجواد ، وأحمد يوسف نجاتي لدراسة اقتراحات اللجنة الوزارية . وقد نشرت ردها على تلك المقترحات في جريدة الأهرام ، العدد الصادر في ١١ جمادى الأولى سنة (١٣٥٧هـ) ، الموافق ٩ يوليو سنة (١٩٣٨م) .

و « ذكرت اللجنة أن هناك أشياء لا يظهر فيها موضوع ومحمول ، واكتفت أن يعلم الناشئ أن هذه أنواع من الكلام تسمى أساليب ، وما ندري أهذه وحدها التي تسمى أساليب ولا يسمى غيرها مما يدرس مفصلًا أساليب أيضًا ؟ كلها طبعًا أساليب عربية . ولكن اللجنة حين أعجزها أن ترى في كثير منها موضوعًا ومحمولًا قالت : سموها أساليب »[1] .

ولقد أغفل نقاد هذه اللجنة – في الواقع – تلك الصلة الواضحة بين ما ذهبت إليه اللجان الوزارية وبين أفكار الأستاذ إبراهيم مصطفى . فتناولت بالنقد نتائج وتركت مقدمات ؛ لأن دعوة اللجنة الوزارية إنما هو في حقيقته تطبيق لما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه « إحياء النحو » حتى ليمكن اعتبار هذا الكتاب الأساسي النظري لاتجاه هذه اللجنة وإلى حد ما لاتجاهات اللجان والمؤتمرات الوزارية المختلفة .

وإذًا فليس بد لمن يريد أن يتناول هذه الأفكار الجديدة بالنقد أن يردها إلى أصلها الذي نشأت منه ، وهو تلك الدعوة (النظرية) إلى تقديم تفسير للحركات الإعرابية . وهي دعوة تبدو جديدة في ظاهرها ، ولكنها بالتحليل العميق تلتقي مع تيارين قديمين . سبق تحليلهما ، وهما اتجاه قطرب ، ودعوة ابن مضاء .

تلتقي مع قطرب في رفضه للربط بين الحركة الإعرابية والدلالة التركيبية مع جعل هذا الرأي للنحاة القدامى .

وتتفق مع فكر ابن مضاء في تقديم تفسير للحركة الإعرابية ، ينأى بها عن أن تكون أثرًا للعامل النحوي ونتيجة لوجوده .

ولقد حاول الشيخ عبد المتعال الصعيدي في كتابه « النحو الجديد » أن يجمع بين المتناقضات التي أثارتها محاولات التيسير الوزارية وردود اللجان المختلفة عليها عن طريق المزج بين أفكار من هنا وأفكار من هناك ؛ ولكن الشيخ لم يلتزم منهجًا علميًا واضحًا يمكن الحكم به عليه ؛ إذ قدم أنماطًا من الاقتراحات على غير أساس فكري واضح ، هادفًا إلى الجمع بين أفكار يستحيل الجمع بينها ؛ لأنها أفكار يصل الخلاف بينها إلى درجة التناقض بين قبول نظرية العامل أو رفضها جملة .

وهذه صور من الاقتراحات التي ذكرها الشيخ :

١ – فيما يتعلق بالإعراب :

حاول الشيخ أن يجمع بين المنهج التقليدي في النحو ، القائل بوجود صور الإعراب

---

(١) الأهرام ٩ يوليو (١٩٣٨م) .

الثلاثة : الظاهر ، والمحلي ، والتقديري ، وبين ما ذهبت إليه اللجان الوزارية من إلغاء الإعراب التقديري والمحلي ، فرأى أنه يمكن إدماج الإعراب المحلي في الإعراب التقديري[1] ، وبهذا يكون لدينا نوعان من الإعراب : الإعراب الظاهر ، والإعراب التقديري .

« ويكون الإعراب التقديري في أربعة أنواع من الكلام :

أولها : الكلمة التي يكون في آخرها ألف مفتوح ما قبلها ، مثل : رمى ، ويخشى ، والفتى .

وثانيها : الكلمة التي يكون آخرها ياء مكسور ما قبلها مثل : يرمي ، والقاضي . ولا يقدر في هذا القسم إلا الضم والكسر .

وثالثها : الكلمة التي يكون في آخرها واو مضموم ما قبلها مثل : يدعو ، ولا يقدر في هذا القسم إلا الضم والكسر .

ورابعها : الكلمة التي يكون آخرها حركة لازمة أو سكون لازم مثل : سيبويه ، ومَنْ . وهذا القسم إذا كانت حركته اللازمة مخالفة لحركة إعرابه كان إعرابه مقدرًا ، وإذا كانت حركته اللازمة موافقة لحركة إعرابه كان إعرابه ظاهرًا لا مقدرًا . فيقال في إعراب (نحن نفهم) : نحن مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة . ويكون حاله في هذا قريبًا من حال القسم الثاني ؛ إذ يقدر إعرابه في بعض الحالات دون بعض ، ولا يقدر إعرابه في جميع حالاته كما يقدر إعراب القسم الأول »[2] .

وأما الإعراب الظاهر فذهب الشيخ إلى أنه موجود في الأسماء والأفعال والحروف أيضًا ؛ « لأن حروف العربية منها ما هو مفتوح الآخر مثل : رُبَّ ، ومنها ما هو مضموم الآخر مثل : منذُ ، ومنها ما هو مكسور الآخر : مثل جيرِ ، ومنها ما هو ساكن الآخر مثل : عَنْ ، فهي في جملتها معربة لا تلزم أواخرها حالة واحدة . ولا شيء في أن يقال في إعراب منصوب الآخر منها : إنه منصوب بالفتح الظاهر ، وفي إعراب مرفوع الآخر منها : إنه مرفوع بالضم الظاهر ، وفي إعراب مجرور الآخر منها : إنه مجرور بالكسر الظاهر ، وفي إعراب مجزوم الآخر منها : إنه مجزوم بالسكون »[3] .

---

(١) النحو الجديد (ص ١١٦) . (٢) المصدر السابق (ص ١٢٠) .
(٣) المصدر نفسه (ص ١١٧) .

« وكذلك أفعال العربية ؛ لأن منها ما هو مفتوح الآخر أو مضموم أو ساكن . مثل : الفعل الماضي في : نام وناموا ونمت . ومنها ما هو مضموم أو مفتوح أو ساكن مثل : الفعل المضارع في : يفهم ولن يفهم ولم يفهم . ومنها ما هو ساكن أو مفتوح مثل : فعل الأمر في : افهم وافهمن . ولا شيء أيضًا في أن يقال في منصوب الآخر فيه : إنه منصوب بالفتح الظاهر أو المقدر . ولا شيء في أن يقال في مرفوع الآخر فيه : إنه مرفوع بالضم الظاهر أو المقدر ، ولا شيء في أن يقال في مجزوم الآخر فيه : إنه مجزوم بالسكون ولا في أن يفرق في هذا كله بين أنواع الأفعال الثلاثة » (١) .

« وكذلك أسماء العربية ؛ لأن منها ما هو مضموم الآخر مثل المبتدأ والخبر في قولنا : الباب مفتوح ، ومنها ما هو مفتوح الآخر مثل اسم إن في قولنا : إن الباب مفتوح ، ومنها ما هو مكسور الآخر مثل المضاف إليه في قولنا : غلام زيد » .

ورأى الشيخ أنه « بهذا لا يكون هناك فرق بين إعراب الأسماء والأفعال والحروف ، إلا في أن كل حرف من الحروف له إعراب خاص به ، أما الأسماء والأفعال فتنقسم إلى أنواع لكل نوع منها إعراب خاص به . فالأسماء تنقسم إلى ثلاثة أنواع : مرفوعات ، ومنصوبات ، ومجرورات . والأفعال تنقسم إلى ثلاثة أنواع : ماض ، ومضارع ، وأمر ، ولكل نوع من هذه الأنواع إعراب خاص به ، ويشمل مفردات كثيرة مما يقدر تحته ، أما الحروف فيجري الإعراب على مفرداتها لا على أنواعها ؛ لأنه ليس لكل نوع منها إعراب خاص به » (٢) .

وإذًا « فألفاظ العربية كلها معربة ، ومن الواجب أن ينقل الإعراب من اصطلاحهم إلى اصطلاح آخر ؛ لأنهم – أي النحاة – يعرفون الإعراب بأنه تغير أحوال أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا ، فلا بد للإعراب – على هذا التعريف – من عامل يقتضيه ، فإذا لم يكن هناك عامل لم يكن هناك إعراب ، ولهذا كانت الحروف وبعض الأفعال غير معربة عندهم ؛ لأنه لا يوجد فيها عامل يقتضي إعرابها .

فيجب أن ينقل الإعراب عن هذا الاصطلاح ، وأن يعرف بأنه : (تصرف أهل العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر وجزم) فلا يلزم على هذا التعريف أن يكون له عامل يقتضيه ، ولهذا يجيء في الحروف والأفعال التي يرون أنها مبنية لا معربة » (٣) .

---

(١) المصدر نفسه (ص ١١٧) . (٢) المصدر نفسه (ص ١١٨ ، ١١٩) .
(٣) المصدر السابق (ص ١٢١ ، ١٢٢) .

٢ - ومظهر آخر من مظاهر هذا الخلط العجيب الذي حسب الشيخ أن فيه مخرجًا من التناقضات المنهجية ، فلقد رأى النحويين القدامى يفرقون بين المبتدأ والفاعل ونائبه ، وكذلك يفرقون بين المبتدأ واسم كان واسم إن . ورأي الأستاذ إبراهيم مصطفى ومن نحا نحوه ينكر هذه التفرقة ، ويضم هذه الأقسام جميعًا تحت اسم : المسند إليه . وخال الشيخ أنه يستطيع الجمع بين هذين الموقفين عن طريق الأخذ بشيء من هنا وشيء من هناك ، وموافقة هؤلاء في بعض ما ذهبوا إليه والأخذ عن أولئك في بعض ما افترضوه . فرأى « أن يقتصر على إلحاق باب كان وأخواتها وباب إن وأخواتها بباب المبتدأ والخبر فتجمع هذه الأبواب الثلاثة في باب واحد ، ويعرب اسم كان وأخواتها مبتدأ مرفوعًا ، ويعرب خبرها خبرًا لهذا المبتدأ منصوبًا ، ويعرب اسم إن وأخواتها مبتدأ منصوبًا ، ويعرب خبرها خبرًا لهذا المبتدأ مرفوعًا » [1] .

« ويبقى باب الفاعل منفصلًا عن هذه الأبواب ، أما باب نائب الفاعل فيجب أن يلحق بباب المفعول ونحوه مما يذهبون إلى أنه ينوب عن الفاعل . وعلى هذا يكون لنا مفعول به مرفوع في مثل ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ ، ومصدر مرفوع في مثل : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [الحاقة : ١٣] ، وظرف مرفوع في مثل : صيم النهار » [2] .

ولقد حسب الشيخ أنه بهذا المزج الذي لا يحتاج إلى مناقشة - لأنه لا يقسم بشيء من العقل ليقبل المناقشة - قد تخلص من تناقضات النحو وحل قضاياه ، ولقد وهم الشيخ وظلم نفسه حين قرر أنه بهذا الخلط قد « خلص النحو من ذلك الحشو الكثير في الكلام على الإعراب والبناء » [3] . لا لشيء إلا لأنه قد خلط بين نتائج وأغفل مقدماتها . فنظرية العامل بأبعادها في النحو ليست وحدها سبب الإعراب والبناء ، بل الإعراب والبناء تصنيف لظاهرة لغوية لا سبيل إلى إنكارها ، وهي ظاهرة التزام كلمات معينة في العربية حركة واحدة لا تتغير . وظن الشيخ أنه يمكنه أن ينكر ذلك في مزجه بين الإعرابين : التقديري والمحلي ، ليزعم فيما يزعم أن كلمات العربية كلها معربة ، وليقع في التناقض مرغمًا حين يقرر أن « لكل حرف من الحروف إعراب خاص به ، أما الأسماء والأفعال فتنقسم إلى أنواع لكل نوع منها إعراب خاص به » فإذا سئل عن هذه التفرقة بين الأسماء والأفعال والحروف : لمَ كانت ؟ لم يجب . وإذا طلب إليه أن يحدد هذه الأنواع وصورها الإعرابية الخاصة بها لم يسعه إلا أن يتناقض ؛ لأنه سبق أن

---

(١) النحو الجديد (ص ١٢٨ ، ١٢٩) . (٢) المصدر السابق (ص ١٣١) .
(٣) المصدر نفسه .

قرر أن الماضي يكون مرفوعًا ومنصوبًا وساكنًا في : قام وقاموا وقمت . وكذلك المضارع في : يفهم ولن يفهم ولم يفهم ، والأمر في : افهم وافهمن . فأي أنواع الإعراب إذًا ذلك الذي اختص بالماضي ، وأيها الذي يختص بالمضارع ، وأيها الذي يختص بالأمر ؟!

كذلك أغفل الشيخ أسس التقسيم النحوي إلى المبتدأ والفاعل ونائبه ، ثم إلى المبتدأ واسم كان واسم إن . أما النحويون القدامى فتقسيمهم يعتمد على أساس مراعاة الحركات ، أي : الصور الصوتية للكلمة ، وأما الأستاذ إبراهيم مصطفى فقد راعى في تقسيماته التي اقترحها النسبة الدلالية لا الحركات الصوتية ، ولقد أدرك ذلك وفطن له ، فرمز لما أراد باصطلاحات جديدة ، هي المسند والمسند إليه ، كذلك أدركته لجان التطوير الوزارية فسمته الموضوع والمحمول ، أما الشيخ فلم يدرك ذلك ، وظن أنه لو قَبِل بعضًا مما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى وهو التوحيد بين المبتدأ واسم كان واسم إن ، ورفض بعضه ، وأطلق على هذا الذي قبله اصطلاح النحاة التقليدي – وهو المبتدأ والخبر – فقد خلص النحو من خلافاته ، وأنقذه من تناقضاته وقدم للنحو قواعد جديدة ، سائغة على أسس قوية راسخة ، ولم يقل الشيخ أساس قبوله لما قبل ورفضه لما رفض . ولم يكشف عن سر هذا التقسيم الذي لجأ إليه : هل هو مراعاة الحركات أو الصور الصوتية أو الإشارة إلى الدلالة الإسنادية ؟! ثم كيف يتسق تقسيمه مع أي من هذين الأساسين إن لم يكن له سواهما ؟ فإن كان له أساس خاص به فيا ترى ما هو هذا الأساس ؟ .

وبعد هذه الجولة مع الاتجاه المضاد لنظرية العامل ، في القديم والحديث ، نستطيع أن نجمل الدوافع التي حدت بالباحثين إلى إنكار هذه النظرية أو محاولة تقويمها لدعمها ، في (الإحساس) الحاد بالتناقض بين النظرية النحوية وما تفترضه من قواعد ، وبين الواقع اللغوي وما تقدمه ظواهره من قيم تتجافى عن تلك القواعد ؛ ولذلك نجد أن أبرز ما في دعوة ابن مضاء هو ما لمسه من تناقض لغوي سبق بيانه . وكذلك نجد أن أبرز ما في فكرة قطرب من الصلة بين الحركات الإعرابية والمقطع الصوتي هو إدراكه لعدم الاطراد في الصلة التي قررها النحاة بين الحركة الإعرابية والدلالة . وكذلك نجد صدى لهذه الأفكار في دعوة الأستاذ إبراهيم مصطفى ومن تبعه من المحدثين .

ولكن (الإحساس) باضطراب القواعد النحوية ومخالفتها للواقع اللغوي وقف عند حدود الإنكار لنظرية العامل النحوية ، ولم يحاول واحد من المخالفين تقديم (نظرية) علمية مضادة لنظرية العامل . وما يبدو أمامنا من صور جديدة في التفكير النحوي .

سواء في تفكير قطرب أو ابن مضاء أو إبراهيم مصطفى ليس في جوهره سوى تجديد في النظرة إلى النظرية التقليدية ، لا (خلق) لنظرية جديدة بأبعادها المباشرة وغير المباشرة ، أي بقواعدها الكلية وأسسها العلمية التي تعتمد عليها .

ذلك أن الملامح الرئيسية لنظرية العامل هي في واقعها الملامح الرئيسية للبحث النحوي ، أو للمنهج التقليدي في البحث النحوي بصورة أدق ، وهي في صميمها السمات الجوهرية لما ذكره الذين كتبوا في النظرية تأييدًا أو نقدًا . فالذين حاولوا نقد هذه النظرية ، وإلغاء سيطرتها على البحث النحوي ، لم يستطيعوا بدورهم أن يتخلصوا من أسلوب البحث النحوي التقليدي ، أو لنحدد ما نقول فنقرر أنهم لم يتمكنوا من اتباع منهج علمي متكامل غير المنهج النحوي الذي أثمر نظرية العامل ، وعمّق تأثيرها .

فالمهاجمون لنظرية العامل يعتمدون في هجومهم وفيما أرادوه من قواعد على نظرة عقلية منطقية يصبون فيها قواعدهم النحوية . ولقد رأينا كيف يفترض قطرب مثلًا أساسًا عقليًا في دراسة ظاهرة لغوية نحوية على وجه الخصوص ، وهي ظاهرة الحركات المتعاقبة في أواخر الكلمات ، كذلك رأينا كيف يفترض ابن مضاء أساسًا عقليًا مغايرًا ولكنه بدوره منطقي في النظر إلى القواعد النحوية ؛ ولذلك لم يسلم ما قدمه – على خصوبته – من تناقض سبقت الإشارة إليه . وعلى هذا النحو نفسه وجدنا الأستاذ إبراهيم مصطفى يجعل اللغة منطقية أكثر مما هي ، حتمية القواعد أكثر مما هي ، لا لشيء إلا لأنه يصدر عن (نظر) عقلي منطقي ، لا عن واقع لغوي يتصوره بالدقة ، بالتحليل والتركيب .

ذلك أن المنهج اللغوي الذي كان ينبغي أن يقوم في مواجهة هذا المنهج العقلي المنطقي ، هو المنهج الذي تفرضه طبيعة المادة نفسها ، وهو المنهج القائم على أساس تحليل الصيغ اللغوية لمعرفة قواعدها ، ثم تجميع القواعد الجزئية في كليات أساسها الوحيد هو الجزئيات ذاتها ، لا المنطق الأرسطي المعتمد على القياس والحمل .

وهذا ما أرجو أن يوضحه الباب الثالث من هذا البحث .

* * *

الحذف والتقدير في النحو العربي

الباب الثاني

ظاهرة الحذف والتقدير

لا تقدم المعاجم العربية شيئًا يمكن أن يفيد في فهم ظاهرة « الحذف والتقدير في العامل النحوي » أو يشير إلى أبعادها في النحو كله .

فصاحب أساس البلاغة يذكر في بيان مادة (حذف) : « حذف ذنب فرسه ، إذا قطع طرفه ، وفرس محذوف الذنب . وزق محذوف : مقطوع القوائم . وحذف رأسه بالسيف : ضربه فقطع منه قطعة » [١] .

وقريب من هذا ما يذكره صاحب اللسان إذ يرى أن « حذف الشيء يحذفه حذفًا ، قطعه من طرفه » [٢] .

وأما صاحب القاموس فإنه لا يقيد الحذف بالطرف كما ذكر صاحبا اللسان وأساس البلاغة ، وإنما يفسره بالإسقاط مطلقًا يقول : « حذفه يحذفه ، أسقطه ، ومن شعره أخذ ، وبالعصا رماه بها » [٣] فلم يتقيد في تفسيره اللغوي لمعنى الحذف بالقطع من الطرف كما قيده الزمخشري وابن منظور . على أن ابن منظور قد ذكر أيضًا تعريفًا للجوهري غير مقيد ، يقول ناقلًا عنه : « حذف الشيء إسقاطه . ومنه حذفت من شعري ومن ذنب الدابة ، أي : أخذت » [٤] ، ويمكن أن يفسر هذا الاختلاف بين المعاجم على أنه نوع من التطور الدلالي ؛ إذ كان الحذف مقيدًا بالطرف أول الأمر ، وبخاصة وتحت لفظه مدلول مادي ، ثم أدركه نوع من التطور فشمل دلالات أخرى غير مادية فلم يمكن تحديد (الطرف) الذي يحذف منه ، ومن ثم اكتفى بعضهم في تعريفه بأنه (الإسقاط) دون تقيد ، وكأنه إشارة إلى هذا التطور الدلالي الجديد .

وسواء كان إسقاط الشيء المحذوف مقيدًا بالطرف أم غير مقيد ، فإن هذا التفسير اللغوي لا يفيد في مجال الاصطلاح ؛ إذ هو لا يوضح الظاهرة لغويًا ولا يشير إليها نحويًا ، وهكذا بقية التعريفات المعجمية للاصطلاحات المتقاربة والتي توشك أن تكون متداخلة في هذا الموضوع ، وهي اصطلاحات : الاستغناء ، والاتساع ، والاختصار ، والإضمار ، والتقدير ، والتضمن ، والتأويل .

ومن هنا فإنه ينبغي أن تدرس هذه الاصطلاحات لتحديد صلتها بظاهرة الحذف والتقدير .

---

(١) أساس البلاغة مادة (حذف) .
(٢) اللسان نفس المادة .
(٣) القاموس المحيط نفس المادة .
(٤) اللسان المادة ذاتها .

الاستغناء والحذف :

الاستغناء باب واسع ، فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ ، ويذكر السيوطي [١] أمثلة لهذا الاستغناء فيذكر أن العرب استغنوا عن تثنية سواء بتثنية سي ، فقالوا : سيان ، ولم يقولوا : سواءان ، كذلك استغنوا بتثنية ضبع الذي هو اسم المؤنث عن تثنية ضبعان الذي هو اسم المذكر فقالوا : ضبعان ، ولم يقولوا : ضبعانان .

قال أبو حيان : « العرب تستغني ببعض الألفاظ عن بعض ، ألا ترى استغناءهم بترك وتارك عن وذر وواذر ، وبقولهم : رجل آلى عن أعجز وامرأة عجزاء عن أليأء » [٢] .

وقد عقد ابن جني في خصائصه بابًا للاستغناء بالشيء عن الشيء ، نسب فيه إلى سيبويه قوله : « واعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطًا من كلامهم ألبتة ، فمن ذلك استغناؤهم بترك عن ودع ووذر ... وكذلك استغنوا بذكر عن مذكار أو مذكير وعليه جاء مذاكير ، وكذلك استغنوا بأينق عن أن يأتوا به والعين في موضعها فألزموه القلب أو الإبدال فلم يقولوا : أنوق إلا في شيء شاذ حكاه الفراء . فكذلك استغنوا بقسي عن قووس فلم يأت إلا مقلوبًا ، ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو قولهم : أرجل ، لم يأتوا فيه بجمع الكثرة » [٣] ، ثم يزيد ابن جني على ذلك نماذج أخرى كلها تتفق مع هذه النماذج التي نسبها إلى سيبويه وتلك التي ذكرها السيوطي في أنها جميعًا تقصر الاستغناء على المفردات لا على التراكيب [٤] ، ثم تتناول المفردات من جانب واحد من جوانبها ؛ إذ هي تسوغ عدم وجود بعض الصيغ أو الأوزان ، ومحور هذا التسويغ هو الربط بين الصيغ أو الأوزان التي لم ترد وبين صيغ أخرى أو أوزان وردت في اللغة . ومن هنا يمكن أن نجد فارقًا بين الحذف والاستغناء . يمكن توضيحه في :-

١ - أن الحذف إسقاط لصيغ داخل النص التركيبي في بعض المواقف اللغوية ، وهذه الصيغ يفترض وجودها نحويًا ؛ لسلامة التركيب وتطبيقًا للقواعد ، ثم هي موجودة أو يمكن أن توجد في مواقف لغوية مختلفة . أما الاستغناء كما رأينا فهو محاولة لتبرير عدم وجود صيغ معينة أو أوزان خاصة في اللغة .

---

(١) الأشباه والنظائر (١/٥٥) . (٢) المصدر السابق .
(٣) الخصائص (١/٢٧٥ - ٢٧٦) . (٤) المصدر نفسه .

فمثلًا : أهلًا وسهلًا ، تعبير تفترض القواعد النحوية أن فيه حذفًا ، مرده إلى أن كلًّا من الكلمتين منصوبة ، فهي معمولة ، ولا بد لها من عامل ، وليكن العامل هنا قَدِمْتَ في الكلمة الأولى ونَزَلْتَ في الثانية . فسنجد أن العاملين المحذوفين اللذين قدرنا وجودهما في الكلام يوجدان فعلًا في مواقف لغوية أخرى ، أي : في نصوص لغوية مغايرة .

أما كلمة (ترك) فقد أغنت في نظر اللغويين عن استخدام الماضي من كلمتي يدع ، ويذر ، ولم يستعمل الماضي من هاتين الكلمتين ولا يمكن أن يستعمل . أي أن المادة اللغوية قد اقتصرت في اشتقاقها على ذكر ما يدل على الزمان في الحال والاستقبال دون أن يوجد فيها ما يدل على الماضي .

وكذلك جمع رِجْل على أرجل ، فقد اقتصرت المادة المسموعة لغويًّا على ذكر جمع القلة دون جمع الكثرة وهذا القصور عن وجود صيغ معينة أو أوزان معينة هو ما يفسره النحاة بالاستغناء ؛ إذ يربطون بين هذه الصيغ والأوزان التي لم تذكر وبين أخرى مسموعة ، على نحو يجعل من استخدام اشتقاقات مادة مبررًا لإهمال اشتقاقات أخرى مع أن من الواضح أن الاشتقاق لم يدخل كل (المواد) أو (الجذور) الموجودة في اللغة ؛ لأن الاشتقاق في صميمه إنما هو تلبية لغوية لحاجات اجتماعية ، وهو يحتاج إلى دراسة مستقلة ، بيد أننا نلحظ أن ثمة صلة حتمية بين نظام الاشتقاق وبين نشأة اللغة المشتركة . فعدم وجود مشتقات معينة له دلالة اجتماعية ولغوية معًا .

٢ - تلعب الصيغ التي يرى النحاة أنها محذوفة دورًا في التركيب في حالتي الذكر أو الإسقاط . أما في الاستغناء فلا وجود لتلك الصيغ فضلًا عن أن تقوم بدور ما . وهذا واضح من الأمثلة السابقة . فقد نصب الفعل المحذوف مفعوله ، أما في الاستغناء فلم نجد تأثيرًا ما في التركيب للصيغة المهملة أو للوزن غير المسموع ، وقد يكون لهذا كما أشرت دلالته الاجتماعية واللغوية ، ولكن ليس له تأثير في التركيب .

الحذف والاتساع :

عقد ابن السراج بابًا في (الأصول) محاولًا توضيح هذين المصطلحين عن طريق التفرقة بينهما ، فقال : « الاتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بينهما أنك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه ، وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب ، والاتساع العامل فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف أو الظرف مقام الاسم ، فالأول نحو : فاسأل القرية ، والمعنى : أهل القرية ...

والثاني فنحو : صيد عليه يومان ، والمعنى : صيد عليه الوحش في يومين ، بل مكر الليل والنهار ، نهاره صائم وليله قائم ، والمعنى : مكر في الليل ، صائم في النهار » [١] ، ثم يعقب على هذا بقوله : « وهذا الاتساع في كلامهم أكثر من أن يحاط به » [٢] .

وابن السراج في نصه السابق يجعل الحذف مختصًا بحالة حذف العامل وإبقاء المعمول على حاله ، ويجعل الاتساع مختلفًا عن الحذف في أنه في حالة الاتساع يتغير الباقي بعد المحذوف ليتناسب حكمه الإعرابي مع وضعه الجديد ، وهو ما يتسق مع أمثلته التي ذكرها ومواضعه التي فصلها في ثلاث نقاط [٣] :

١ - في المصادر .

٢ - بين المضاف والمضاف إليه .

٣ - في عدد من المفاعيل ، من بينها المفعول له ، والمفعول معه .

وإذًا فالحذف عنده اصطلاح يتضمن حالة واحدة . وهي حالة إسقاط العامل مع بقاء المعمول على ما كان له من حكم إعرابي ، أي حذف العامل مع بقاء أثره الإعرابي ، ويخرج عنه تلك المواضع التي جعلها من قبيل الاتساع ؛ إذ يتغير فيها المعمول ليأخذ حكمًا جديدًا .

ولكن من الممكن أن نستغني عن هذه التفرقة التي ذكرها ابن السراج بين الحذف والاتساع ، بأن نجعل الحذف يشمل حالتي تغير المعمول أو بقائه على ما كان له من وضع إعرابي . وفي كلامه نفسه ما يبرر لنا هذا الموقف ؛ إذ اعترف بأن « الاتساع ضرب من الحذف » .

الحذف والإضمار :

يوحد بعض [٤] الدارسين المحدثين الحذف والإضمار ، ويرى أن الإضمار لا يفترق عن الحذف في شيء ؛ لأن في كل منهما تقدير ما لا وجود له في ظاهر النص اللغوي . والنحاة يفرقون بين الحذف والإضمار ؛ إذ الإضمار أو الاستتار هو أن يوجد في الصيغة ما يدل على المضمر أو المستتر . أما في حالة الحذف فلا يشترط أن يوجد في الصيغة ما يدل على المحذوف ، بل يمكن أن يفهم من السياق وحده .

---

(١) الأشباه والنظائر (١/١٣ ، ١٤) . (٢) المصدر السابق (١/١٤) .

(٣) المصدر نفسه (١/١٤ - ١٦) .

(٤) الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه « إحياء النحو » . انظر : (ص ٥٦) .

فصيغة ذاكر مثلًا تدل بنفسها على ما أسندت إليه وهو المخاطب المذكر .

وصيغة أذاكر كذلك تدل على أن المسند إليه متكلم مفرد .

وصيغة نذاكر تدل على أن المسند إليه جماعة المتكلمين .

وهكذا بقية الصيغ التي يضمر فيها الفاصل .

أما في حالة الحذف فلا يوجد في الصيغة ما يدل على المحذوف ، ولا يستنتج إلا من السياق ، فنحو : (بخير) خبر لمبتدأ محذوف ، ولكن الذي يحدد هذا المبتدأ هو السياق ذاته ، والتعبير بدون مراعاة السياق يحتمل أن يسند لضمائر شتّى ، إفرادًا وتثنية وجمعًا ، تذكيرًا وتأنيثًا .

الحذف والاختصار :

يجعل النحويون الاختصار أساسًا لتفسير عدد من الظواهر اللغوية ؛ إذ « هو جل مقصود العرب وعليه مبنى أكثر كلامهم » كما يقول السيوطي [1] ، ومن أبرز هذه الظواهر [2] :

وجود الضمائر مع إمكان التعبير بالأسماء الظاهرة ؛ لأن الضمائر أخصر من الظواهر ، خصوصًا ضمير الغيبة فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة ، فإنه في قوله تعالى : ﴿ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً ﴾ [الأحزاب : ٣٥] ، قام مقام عشرين ظاهرًا .

« الحصر (بإلا) و (إنما) وغيرهما » ؛ لأن الجملة فيه تنوب مناب جملتين .

« العطف » ، لأن حروفه وضعت للاغتناء عن إعادة العامل » .

« التثنية والجمع » ؛ لأنهما أغنيا عن العطف .

ومن الظواهر التي قام الاختصار بدور رئيسي في وجودها – في نظر السيوطي – ظاهرة الحذف . « فتارة بحرف من الكلمة كلم يك ولم أبل ، وتارة للكلمة بأسرها ، وتارة للجملة كلها ، وتارة لأكثر من ذلك . ولهذا تجد الحذف كثيرًا عند الاستطالة كحذف عائد الموصول فإنه كثير عند طول الصلة قليل عند عدم الاستطالة » [3] .

وليس من شك في أن الاختصار كان سببًا في وجود عدد من الظواهر اللغوية المختلفة ، ولكن الاختصار لم يكن السبب الرئيس في ظاهرة الحذف النحوي ، وفي

(١ ، ٢) الأشباه والنظائر (١/٣٠ ، ٣١) . (٣) المصدر نفسه (١/٣٤) .

الحذف في العامل بوجه خاص ؛ ذلك لأن الاختصار – في صميمه – موقف نفسي لا لغوي ، وهو موقف قد يؤثر في اللغة من جوانب عدة . ولكن الحذف النحوي ينبع من محاولة النحاة تعليل الاختلاف بين الظواهر اللغوية والقواعد النحوية . وهو على هذا نوع من (التأويل) للواقع اللغوي لينسجم مع القاعدة . و « التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ، ثم جاء شيء يخالف الجادة ، فيتأول »[(١)] . والحذف أحد سبل هذا التأويل ، يتم فيه افتراض أبعاد في النص غير موجودة ، وهدفه هو التوفيق بين الشروط التي تلتزمها القواعد النحوية وبين النصوص التي تتجافى عن تلك الشروط فلا تطبقها ، والقول بالحذف يبرر هذا التجافي عن طريق تقدير محذوفات في النصوص تنطبق مع الشروط التي تتطلبها القواعد . وهذا ما يعنيه أبو حيان بتأويل ما يخالف الجادة ليتسق معها . فالجادة ليست إذًا النصوص اللغوية ، بل ليست أيضًا الشواهد المحفوظة ولكنها قواعد النحو التي ينبغي أن يؤول ما خرج عليها .

الحذف والتأويل :

التأويل – إذًا – هو محاولة إرجاع النصوص التي لم تتوافر فيها شروط الصحة نحويًا إلى موقف تتسم فيه بالسلامة النحوية ، أو بتعبير آخر هو صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد .

والتأويل يستخدم في هذا المجال « الحذف والزيادة والتقديم والتأخير ، والحمل على المعنى والتحريف »[(٢)] ، ويمكن أن يضاف إلى هذا التقدير والإضمار أو الاستتار .

وإذًا فالحذف أسلوب من أساليب التأويل النحوي ، وواحد من طرقه التي استخدمها النحاة لتبرير الاختلاف بين الواقع اللغوي والقواعد النحوية . وتبرير هذا الاختلاف في نظر النحاة يسلم إلى نتيجتين مهمتين :

أولاهما : صحة القواعد . **وثانيتهما** : سلامة النصوص .

والنظر الدقيق لقضية التأويل النحوي ، وأبعادها ، ومظاهرها ، يسلم إلى أن هدف النحاة الأصيل إنما هو تصحيح قواعدهم التي ذكروها عن طريق تسويغ ما يختلف مع هذه القواعد من نصوص تقبل التسويغ ورفض ما سواها . وإذًا فللنحاة إزاء اللغة ونصوصها موقف محدد يتلخص في :

---

(١) الاقتراح (ص ٣٤) . (٢) الخصائص (٢/٣٦٠) .

أولًا : قبول النصوص التي تتفق مع القواعد .

ثانيًا : قبول النصوص التي يمكن أن يبرر اختلافها مع القواعد النحوية ، ويتم تبرير هذا الاختلاف عن طريق التأويل . والحذف أحد وسائل التأويل ، وكذلك التقدير ، كما يفهم من نص ابن جني السابق .

ثالثًا : رفض النصوص التي تختلف مع القواعد النحوية اختلافًا جذريًا ، بحيث لا يمكن تأويلها ، فإذا أدركنا أن القواعد النحوية كانت نتيجة خلط بين المناهج المختلفة ونظرة جزئية في تناول القضايا اللغوية ، ثم في التقعيد النحوي لها . أمكن أن نتصور مدى ما يحدثه التأويل النحوي بأساليبه المختلفة من تباين مع النصوص اللغوية واضطراب بين المدارس النحوية . وهو ما أرجو أن يتضح بعد استقصاء هذه الظاهرة في الفصل الثاني .

التقدير :

التقدير مظهر من مظاهر التأويل ، وهو يتخذ صورًا شتّى في النحو العربي ، وقد حاول بعض الباحثين تحديد صور التقدير في النحو فذكر أنها :

١ - الجمل التي لها محل من الإعراب ، ويبدو التأويل فيها في جعلها محلًّا لمفرد كان حقه أن يكون في مكانها . وهي خمسة : الخبر - والمفعول في باب ظن - وجواب شرط جازم - وحال - وتابع .

٢ - المجرور بحرف الجر الزائد ، مثل : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ ﴾ [فصلت: ٤٦] .

٣ - تأويل المعاني الشكلية لتوافق المعاني الدلالية ، ثم يترتب على هذه المعاني المفترضة أحكام نحوية ، ومن ذلك تأويل المصدر باسم الفاعل أو العكس .

ففي كل من هذه المواضع الثلاثة تقدير غير الظاهر . في الموضع الأول تقدر الجملة مفردًا ، وفي الموضع الثاني يقدر إعراب مخالف للإعراب الظاهر ، وفي الموضع الثالث تقدر صياغة مخالفة للظاهر . بيد أنه يمكن أن نجد في هذه المواضع الثلاثة شيئًا يجمع بينها ، هو أن التقدير فيها جميعًا يعود إلى سبب واحد ، وهو تقدير الحركة الإعرابية ، ففي الجمل يتم التقدير لتأخذ حكمًا إعرابيًا ، وفي المصدر المؤول لا يكون التقدير إلا ليأخذ حكمًا إعرابيًا أيضًا . والأمر واضح في الجر بحرف جر زائد . وإذًا فالتقدير في هذه المواضع مقصور على الحركة الإعرابية وإن اتخذ صورًا شتى . ويمكن أن نضيف إلى هذه الصور حالتين أخريين :

أولاهما : أن الحركة الإعرابية تقدر في حالة البناء وما يتصل به من شبه .

وثانيتهما : أنها تقدر أيضًا في حالة التعليق .

وثمة نوع آخر من التقدير لا يهدف إلى تصحيح الحركة الإعرابية بإعادة تنظيم الجملة أو افتراض إعادة صياغة المفردات ، وإنما يفترض التقدير وجود تراكيب لا وجود لها فعلًا . ولكنه مدفوع إلى افتراضها بحكم التزامه بالقواعد النحوية ، وسواء في ذلك أن يفترض جملة بأسرها أو بعض أجزائها . فهو إذًا يقدر ما لا وجود له . وهو لذلك يختلف عما سبقت الإشارة إليه في أنه لا يعيد صياغة النص الموجود فعلًا ؛ إذ هو يخلق نصوصًا لا وجود لها .

وأبرز صور هذا النوع من التقدير أمران : تقدير الجملة ، وتقدير أجزاء الجملة .

١ - في تقدير الجملة : اضطر النحاة إلى القول بتقدير الجملة بأسرها حين أعوزتهم استقامة القواعد من غير تقدير . وذلك شائع في النحو . فهم يقدرون الجملة في أبواب كثيرة منها : القسم والشرط والعطف . تقول : (والله لأفعلن) ، وتقديره : أقسم بالله ، وتقول : (الإنسان مجزي بعمله إن خيرًا فخيرًا وإن شرًا فشرًا) أي : إن فعل خيرًا جزي خيرًا وإن فعل شرًا جزي شرًا . وفي كتاب الله : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ ﴾ [البقرة: ٦٠] أي : فضرب فانفجرت .

٢ - في تقدير أجزاء الجملة : اضطروا إلى تقدير أجزائها إذا وجدوا في الكلام عاملًا وليس له معمول قدروا له معموله . وإذا اجتمع عاملان وليس في الكلام سوى معمول واحد أعمل أحدهما فيه وقدر للآخر ما يعمل فيه ، وإذا وجد معمول ولم يكن ، ثم عامل قدر له عامله . وفي النحو تبعًا لهذا كثير يمكن أن نجده في أبواب متفرقة ، مثل : الابتداء والإضافة والصفة والعطف والاستثناء ، بل فيه أبواب هي نتيجة التقدير المحض . وهي : الاشتغال ، والتنازع .

بعد هذا العرض لفكرة التقدير ينبغي أن يسجل هذا البحث أن النحاة قد تناولوا في هذه الظاهرة مباحث عدة ، منها [١] :

١ - أنه ينبغي أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي ؛ وذلك لئلا يخالف الأصل من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير موضعه . فيجب أن يقدر المفسر في نحو : زيدًا

(١) انظر : الأشباه والنظائر (١٥٢/١ ، ١٥٣) ، وحاشية الدسوقي (٣٢١/٢ - ٣٢٢) .

رَأيتَ ، مقدمًا عليه .

وقد جوز البيانيون تقديره مؤخرًا عنه ، وقالوا : إنه يفيد الاختصاص حينئذ .

ويخالفهم في ذلك النحاة ، فلا يجوزونه إلا عند تعذر الأصل أو اقتضاء أمر معنوي لذلك .

٢ - ينبغي أن يقدر المقدر من لفظ المذكور إذا أمكن . فيقدر : في ضربي زيدًا قائمًا : ضربه قائمًا فإنه من لفظ المبتدأ دون إذ كان أو إذا كان ، ويقدر اضرب دون أهن في : زيدًا اضربه .

فإن منع من تقدير المذكور مانع معنوي أو صناعي قدر ما لا مانع له .

٣ - ينبغي تقليل المقدر ما أمكن لتقل مخالفة الأصل ؛ ولذلك كان تقدير الأخفش في : ضربي زيدًا قائمًا : ضربة قائمًا أولى من تقدير باقي البصريين حاصل إذ كان أو إذا كان قائمًا ؛ لأنه قدر اثنين وقدروا خمسة ؛ ولأن التقدير من اللفظ أولى .

٤ - إذا اقتضى التأويل تقديرات عدة ، كما إذا استدعى تقدير أسماء متضايفة ، أو موصوف وصفة مضافة ، أو جار ومجرور عائد على ما يحتاج إلى الرابط ، فلا يقدر أن ذلك كله قد حذف دفعة واحدة ، بل على التدريج .

فالأول نحو : ﴿ كَالَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب : ١٩] أي : كدوران عين الذي ...

والثاني نحو : قول امرئ القيس :

إذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصَّبا جاءت بريا القرنفل

أي : تضوعًا مثل تضوع نسيم الصبا .

والثالث نحو : ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ أي : لا تجزي فيه ، ثم حذف في فصار لا تجزيه ، ثم حذف الضمير منصوبًا لا مخفوضًا ، قاله الأخفش .

ومن تعدد التقديرات ، أن يكون اللفظ على تقدير ما ، وذلك التقدير بدوره على تقدير آخر .

نحو : ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾ [يونس : ٣٧] . فأن يفترى مؤول بالافتراء ، والافتراء مؤول بمفترى .

وكذلك : ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟ ﴾ [المجادلة : ٣] ، قيل : ما قالوا بمعنى القول ، والقول بتأويل المقول .

وهذه المباحث كلها إنما هي المظاهر التفصيلية للقاعدة التي اعترف بها النحاة . وهي أن « التقدير خلاف الأصل » ، ولذلك فما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه . فإذا احتيج إلى التقدير فينبغي أن نلتزم ما أمكن عدم الإسراف فيه حتى لا نسرف في البعد عن الأصل الملفوظ به ، ومن ثم كان علينا أن نقلل ما أمكن عدد الألفاظ المقدرة ؛ لأنها لا تقدر إلا لضرورة ، والضرورة تقدر بقدرها ، وأن نلتزم ترتيب الصياغة المألوف مع المحافظة على (نص) اللفظ الذي يشير إليه الظاهر ما استطعنا إلى ذلك سبيلًا . وبهذا يرى النحاة أنهم قد حددوا أسلوب التقدير على نحو يمكن معه أن يقوم بدوره في تأويل النصوص المخالفة للقواعد دون تجنٍّ على النص أو خوف على القاعدة .

الحذف والتقدير :

وننتهي من هذا كله إلى تحديد الصلة بين الحذف والتقدير ، تمهيدًا لتحديد أبعاد هذه الظاهرة النحوية في أبواب النحو .

ولعل من الواضح بعد التعريفات السابقة أن بين الحذف والتقدير نقط التقاء ، كما أن بينهما مواضع خلاف .

فهما يلتقيان أولًا في أن كلًّا منهما أسلوب من أساليب التأويل النحوي للنصوص اللغوية المخالفة للقواعد النحوية .

ويتفقان ثانيًا في بعض مواضع الحذف ؛ إذ يتحتم فيها تقدير المحذوف دون أن يكتفى بإعادة سبك النص الموجود أو افتراض إعادة صياغة المفردات .

ثم يختلفان في :

أولًا : أن الحذف – عند النحاة – يقتصر على حالة حذف العامل ، سواء بقي معموله على ما كان له من حكم إعرابي أو تغير ليتسق مع وضعه التركيبي الجديد ، إذا عددنا الاتساع ضربًا من الحذف كما ذهب إليه بعض النحاة . وهو ما يأخذ به هذا البحث .

أما التقدير – عند النحاة – وكما تحدده تعريفاتهم فإنه يتناول محذوفات أخرى غير العامل ، فهو يتناول حذف المعمول ، وكذلك حذف الجملة بأسرها ، أي : العامل والمعمول معًا .

ثانيًا : أن الحذف – عند النحاة – مقصور على حالة افتراض سقوط أجزاء معينة من النصوص اللغوية المؤولة ، هي العوامل .

أما التقدير فإنه – فضلًا عن تناوله لحالات الحذف المختلفة – فإنه يشمل أيضًا حالات أخرى لا حذف فيها ، بل كل ما فيها هو افتراض إعادة صياغة المفردات أو الجمل أو سبكها بهدف تصحيح الحركة الإعرابية .

وعلى الرغم من هذا الخلاف بين الحذف والتقدير عند النحاة ، فمن الممكن أن نجد بينهما أرضًا مشتركة كفيلة بأن تعيد تشكيل الظاهرة فتحدد أبعادهما معًا ككل متكامل ، لا كاصطلاحين متنافرين .

فمن الممكن أن ننظر إلى الحذف والتقدير لا كاصطلاحين يختلف مضمونهما ، بل كظاهرة واضحة الأبعاد تنبع في جوهرها من التلازم بين الحذف والتقدير ؛ إذ الحذف ليس إلا تقدير ما لا وجود له في اللفظ . كما أن التقدير – في مجاله الرئيس – ليس إلا حذف بعض أجزاء النص الكلامي في اعتبار النحاة .

وعلى هذا الأساس من الفهم يمكن أن نتناول ركيزة الاختلاف الأولى بين الحذف والتقدير على أنها تفكير نظري مجرد وعنت في تفسير الاصطلاح . تفكير مجرد ؛ لأن الواقع أن الأطراف الثلاثة التي ذكرها النحاة وهي : العامل والمعمول والحركة الإعرابية على الرغم من انفصالها في التقنين النحوي . هي متشابكة متداخلة في الواقع اللغوي ، بل في كثير من جزئيات القواعد النحوية ذاتها حيث نجد الكلمة الواحدة عاملًا ومعمولًا معًا .

وأما أنها عنت في تفسير الاصطلاح فلأن كلمة (الحذف) تستطيع أن تشير إلى كل محذوف . فلا معنى لأن نخصها ببعض المحذوفات دون بعض ؛ إذ يكاد يكون مستحيلًا أن نفصل في الواقع اللغوي بين العامل والمعمول بمعنييهما التقليديين .

وأما نقطة الخلاف الثانية بين الحذف والتقدير فيمكن أن نتخلص منها إذا فهم التقدير على أنه تقدير المحذوف وحده ، ومن ثم لا يتناول التقدير غير ما يتناوله الحذف .

على هذا النحو نستطيع أن ننظر إلى (الحذف والتقدير) على أنه اصطلاح محدد المفهوم . يختلف عن الاصطلاحين النحويين : الحذف والتقدير ، فاستخدام كل من الكلمتين وحدها يعني معنى محددًا عند النحاة سبق توضيحه . وأما استخدامهما معًا على نحو ما يفعل هذا البحث فإنما يكون ذلك ليدل به على المعنى الجديد الذي صار لهما باجتماعهما ؛ بحيث صار الحذف والتقدير (ظاهرة) لغوية . أو بتعبير أدق (موقفًا) نحويًا وظاهرة لغوية معًا .

وهذه الظاهرة تتناول الجملة وأجزاءها داخل التركيب الكلامي ، فهي لا تتناول المفردات ولا الصيغ قبل تركيبها ، وإنما تتناولهما من حيث دخلا التركيب وكونا جملة أو صارا بعضًا منها .

* * *

ظاهرة الحذف والتقدير - بالمعنى الذي تحدد في الفصل السابق - تتناول الكلام بجملته ، كما تقتصر على بعضه سواء كان هذا البعض جملة أو بعضها ، أو أكثر من جملة واحدة . ويحاول هذا الفصل أن يتتبع هذه الظاهرة ليحيط بكل أبعادها ، فيدرس أولًا مظاهر حذف الكلام بجملته ، ثم يدرس ثانيًا حذف بعض الكلام .

وسيتناول هذا الفصل مظاهر الحذف هذه في مراحل ثلاثة لتيسير تنظيم هذا الركام النحوي الهائل كمقدمة ضرورية لتحديد أبعاده واستخلاص دلالاته . وهذه المراحل هي :

أولًا : حذف أكثر من جملة ، وسنتناول فيها حذف الكلام بأسره ، وكذلك حذف بعضه إذا كان أكثر من جملة .

ثانيًا : حذف الجملة ، ونعني بها ما تشمل ركني الإسناد .

ثالثًا : حذف بعض أجزاء الجملة . أيًا كان وضع هذه الأجزاء من الناحية الإعرابية . ويدخل فيها الأدوات المحذوفة ، سواء كانت عاملة أو معمولة ، دلالية أو تركيبية .

أولًا : حذف أكثر من جملة

أ - حذف الكلام بجملته :

يرى النحاة أن حذف الكلام بجملته - بحيث لا يبقى منه عمدة ولا فضلة - يقع باطراد في مواضع :

١ - بعد حرف الجواب (١) :

يقال : أقام زيد ؟ فتقول : نعم ، وألم يقم زيد ؟ فتقول : نعم ، إن صدقت النفي ، وبلى إن أبطلته . وهنا كلام محذوف ، تقديره بعد حرف الجواب في الماضي : قام زيد ، وفي المضارع : يقوم زيد ، ولم يقم زيد . ومن ذلك قول الشاعر :

قالوا أخفت فقلت إن وخيفتي ... ما إن تزال منوطة برجائي

فـ (إن) هنا بمعنى نعم ؛ لأنها لو كانت المؤكدة العاملة لكانت محذوفة الاسم

---

(١) انظر : ابن يعيش (٨/٥ ، ٦) ، وحاشية الدسوقي على المغني (٢/٣٥٦) ، وتقرير الدردير على الحاشية بالهامش ، وشرح شواهد المغني (ص ٤٧) .

والخبر ، وذلك غير جائز فيها لما صرحوا به من أن المؤكدة لا يجوز حذف جزأيها معًا .

وأما قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

ويقلن شيب قد علا ... ك وقد كبرت فقلت إنه

ففيها خلاف . فمذهب أكثر النحاة أن (إن) بمعنى نعم والهاء للسكت . والمعنى : فقلت : نعم ، أي قد علاني الشيب ، فيكون من قبيل حذف الكلام بجملته ، وذهب بعض النحاة إلى أن الهاء ليست للسكت بل اسمًا لـ (إن) على أنها المؤكدة والخبر محذوف ، أي : إنه كذلك . فيكون من قبيل حذف جزء الجملة .

٢ – بعد نعم وبئس :

في حالة واحدة – هي حالة حذف المخصوص بالمدح أو بالذم – عند من يعتبر الكلام جملتين لا جملة واحدة ، فتكون (نعم الرجل) جملة ، والمخصوص مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف ، وأما إذا قلنا : إنه مبتدأ خبره الجملة قبله فالمحذوف في حالة حذف المخصوص جزء الجملة .

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾ [ص: ٤٤] ، أي : هو أيوب .

وعلى هذا لو ذكر المخصوص تراوح القول بين الحذف وعدمه تبعًا لاختلاف النحاة بين اعتباره مبتدأ والجملة قبله خبرًا أو أن خبره محذوف . فلو اعتبرنا الكلام بأسره جملة واحدة لم يكن ثم تقدير ، ولو جعل جملتين كان الكلام من قبيل حذف الخبر .

٣ – بعد حروف النداء (١) :

في مثل : ﴿ يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ ﴾ [يس: ٢٦] ، إذا قيل إنه على حذف المنادى ، أي : يا هؤلاء .

وقد احترز بذلك عما إذا قيل : إن حرف النداء إذا ولي ما ليس بمنادى يكون لمجرد التنبيه ؛ لأن الكلام حينئذ لا حذف فيه .

وإنما كان هذا الموضع من قبيل حذف الكلام بجملته ؛ لأن المنادى عند سيبويه وجمهور البصريين مفعول به لـ (أدعو) ، مقدرًا ، فأصل : يا زيد : أدعو زيدًا ، حذفت أدعو لزومًا لكثرة الاستعمال ودلالة النداء عليه ، فجزءا الجملة وهما الفعل والفاعل محذوفان . فإذا حذف المنادى أيضًا كان الكلام بجملته محذوفًا .

---

(١) المصادر السابقة .

٤ – بعد (إنْ) الشرطية :

كقول رؤبة :

قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيرًا معدمًا قالت وإن

أي : وإن كان كذلك رضيته .

وفي هذا الموضع خلاف . فيرى بعض النحاة مستندين إلى رأي للدماميني [١] أن المحذوف هنا هو جزء الكلام وإن كان أكثر من جملة ، وليس الكلام بجملته محذوفًا ؛ « لأنك إذا قلت : إن جاء زيد أكرمته ، كان الكلام هنا هو مجموع هذا التركيب – أي إن الشرطية وجملة الشرط وجملة الجواب – وليس شيء من الجملتين حال تعلق (إن) به وارتباطها به كلامًا لعدم استقلاله بالإفادة ، بل مجموع ذلك هو الكلام » [٢] ، وقد ذكرت (إن) ، وهي جزء الكلام هنا . وإذًا فالمحذوف بعض الكلام وإن كان أكثر من جملة . وإذًا فموضعه في الدرس النقطة الأولى من المرحلة الثانية .

وقد أجاب الدسوقي على ذلك في حاشيته على المغني [٣] بأن ابن هشام حين ذكر هذا الموضع « قد ألغى الحرف لعدم مدخله في الإسناد الكلامي والحكم الإعرابي » . وهي إجابة مدخولة لا تدفع الاعتراض ؛ إذ لحرف الشرط تأثير غير مدفوع في الدلالة وفي الحركة الإعرابية على السواء .

٥ – في نحو : افعل هذا إمّا لا [٤] :

أي : إن كنت لا تفعل غيره فافعله . وإنما قدر كان ؛ لأن المعلق عليه عزمه على عدم الفعل . وفي هذا الموضع خلاف كالذي قبله ، حول كونه من قبيل حذف الكلام بأسره أو بعضه فحسب .

ب – حذف أكثر من جملة :

وحذف بعض الكلام المشتمل على أكثر من جملة ليس له مواضع يطرد فيها ، ولكن له أمثلة منها [٥] :

– قول عبيد بن الأبرص :

---

(١) الدسوقي على المغني (٢/٣٥٩) ، والأمير على المغني (٢/٢٧٢) .

(٢) المصدران السابقان .

(٣) الدسوقي على المغني (٢/٣٥٩ ، ٣٦٠) .

(٤) السابق .

(٥) انظر : المغني ، وحاشية الدسوقي عليه (١/٣٦٠) وما بعدها ، وحاشية الأمير (٢/٢٧٥) .

إن يكن طبك الدلال فلو في سالف الدهر والسنين الخوالي

أي : إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك ، فقد حذف جملة الشرط وجملة الجواب ، ورأى بعضهم أنه من قبيل حذف الجملة . وقد رد الدسوقي ذلك بأنه ليس كذلك ؛ « إذ المحذوف هنا أمران هما جملتا الشرط والجزاء ، لا جملة واحدة فقط » .

قال الله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَىٰ ﴾ التقدير : فضربوه فحيي فقلنا : كذلك يحيي الله الموتى ، فالمحذوف ثلاث جمل هي : (فضربوه) ، (فحيي) ، (فقلنا) .

– قال الله تعالى : ﴿ أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ ﴾ ، التقدير : فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فأرسلوه فأتاه وقال له : يا يوسف .

وقال تعالى : ﴿ فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ ﴾ [الفرقان : ٣٦] ؛ التقدير : فأتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم .

ثانيًا : حذف الجملة

ولها مواضع هي :

جملة القسم :

القسم جملة تؤكد بها جملة أخرى ، والغرض من القسم توكيد المقسم عليه سواء كان نفيًا أو إثباتًا ، نحو : والله لأقومن ووالله لا أقومن . وإنما كان جواب القسم نفيًا أو إثباتًا ؛ لأنه خبر ، والخبر ينقسم قسمين نفيًا وإثباتًا وهما اللذان يقع عليهما القسم .

وعقد الخبر خلاف عقد القسم ؛ « لأنك إذا قلت : أحلف بالله – على سبيل الخبر – كان بمنزلة العدة كأنك ستحلف . وكذلك إذا قلت : حلفت فإنك إنما أخبرت أنك قد أقسمت فيما مضى ، وهو بمنزلة النداء إذا قلت : يا زيد فأنت مناد غير مخبر ، ولو قلت : أنادي أو ناديت كان على خلاف معنى يا زيد ، فكذلك هذا في القسم ، فكما أنك إذا قلت : أنادي ونويت النداء لم يكن النداء مخبرًا ، فكذلك إذا قلت : أحلف بالله أو أقسم ونويت القسم كنت مقسمًا ولم تكن مخبرًا .

إلا أنها وإن كانت جملة بلفظ الخبر – والجملة عبارة عن كل كلام مستقل – فإن هذه الجملة لا تستقل بنفسها حتى تتبع بما يقسم عليه ، نحو : أقسم بالله لأفعلن ، ولو

قلت : أقسم بالله وسكت لم يجز ؛ لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط وإنما أردت أن تخبر بأمر آخر وهو قولك : لأفعلن ، وأكدته بقولك : أحلف بالله » .

وإذًا ففي القسم :

جملة القسم : وهي فعلية واسمية ، نحو : أحلف بالله ، وأقسم بالله ، ولعمرك ولعمر أبيك ، ولعمر الله .

وثمة أفعال فيها معنى اليمين فتجري مجرى أحلف ويقع الفعل بعدها كما يقع بعد (والله) ، نحو : أشهد وأعلم وآليت .

والمقسم به : وهو اسم الله تعالى وما جرى مجراه مما هو معظم عند الحالف .

والمقسم عليه : وهو الجملة المؤكدة ، أو هو جواب القسم ، نحو : لتفعلن ولا تفعل .

وهو يكون إما نفيًا أو إثباتًا ، وعلى كل فهو إما أن يكون جملة فعلية أو اسمية .

وأداة القسم : وهي الموصلة لمعنى الحلف إلى المحلوف به ، وتجر المقسم به .

ولما كان كل واحد من المقسم والمقسم عليه جملة ، والجملة عبارة عن كلام مستقل قائم بنفسه ، وكانت إحداهما لها تعلق بالأخرى لم يكن بد من روابط تربط إحداهما بالأخرى ؛ كربط حرف الشرط بالجزاء ، ومن ثم كان لا بد من وجود أدوات الربط أو أدوات الجواب .

ولقد ذكر النحاة ضروبًا من الحذف في مجالات القسم المختلفة .

في جملة القسم ، وجملة الجواب ، والمقسم به ، وأدوات القسم ، وأدوات الجواب .

بيد أن الذي نتناوله في هذه المرحلة هو حذف الجملة ، ومن ثم فإن من المفروض أن نقتصر على النقطتين الأوليين وهما حذف القسم والجواب .

حذف جملة القسم :

ذكر النحاة أن حذف جملة القسم يتراوح بين لازم حتم وجائز كثير .

فيلزم حذف جملة القسم مع التاء واللام من حروف القسم بلا خلاف .

وفي حذفها وذكرها مع الواو خلاف ؛ إذ أجاز ابن كيسان إظهار الفعل مع الواو ، فيقال : حلفت والله لأقومن . وقد رواه أبو حيان ؛ لأنه غير محفوظ ، فما جاء من ذلك فمؤول على أن (حلفت) كلام تام ، ثم أتى بعده بالقسم ، ولا يجعل (والله) متعلقة بـ (حلف) [1] .

---

(١) ابن يعيش (٩/ ١٠٠ ، ١٠١) ، والتصريح (٢/ ٣٥٧) ، والهوامع (٢/ ٣٩) .

ويجوز حذف جملة القسم مع الباء . كما يجوز ذكرها .

كذلك يجوز حذفها مع الواو عند ابن كيسان ، كما يجيز ذكرها .

ويقل ذكر جملة القسم في المواضع التي يجوز ذكرها فيها .

أي : أن الحذف فيها كثير .

جملة جواب القسم :

وحذف جملة جواب القسم واجب وجائز .

فيجب فيما إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغني عن الجواب ، ومن ذلك :

١ - إذا توالى شرط وقسم وتقدمهما طالب خبر ؛ إذ الجواب حينئذ للشرط حتمًا ، تفضيلًا له بلزوم الاستغناء بجوابه عن جواب القسم ؛ لأن سقوطه مخل بالجملة ، بخلافه لأنه لمجرد التأكيد » (١) . نحو : زيد والله إن تقم يقم ، وزيد إن يقم والله أقم .

ورأى أبو حيان أن الحذف هنا جائز لا واجب ، فيجوز عنده : زيد والله إن قام لأقومن ، على أن يكون الجواب للقسم لا للشرط (٢) .

ب - إذا اجتمع شرط وقسم وتقدم الشرط على القسم ، نحو : إن يقم زيد والله أقم .

ويجوز في :

١ - إذا سبق القسم - وحده - طالب خبر أو صلة ، وبني الكلام على الخبر أو الصلة ؛ إذ جواب القسم حينئذ محذوف لدلالة الخبر أو الصلة عليه ، نحو : زيد والله يقوم ، وجاءني الذي والله يقوم .

ويجوز أن يبنى الكلام على القسم فيكون هو وجوابه الخبر أو الصلة ، نحو : زيد والله ليقومن ، وجاءني الذي والله ليقومن (٣) .

٢ - إذا دل السياق على الحذف . ومن أمثلته (٤) :

﴿ وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا ﴾ الآيات - أي لتبعثن ، بدليل ﴿ يَوۡمَ تَرۡجُفُ ﴾ .

﴿ قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ﴾ [ق : ١] - أي ليهلكن ، بدليل ﴿ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا ﴾ ، أو إنك لمنذر ، بدليل ﴿ بَلۡ عَجِبُوٓاْ ﴾ .

---

(١) الهوامع (٢/٤٣) .

(٢) السابق ، وانظر : التصريح (٢/٣٥٧) وما بعدها .

(٣) المصادر السابقة . (٤) انظر : التصريح (٢/٣٥٧) .

﴿ صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴾ [ص: ١] - أي إنه لمعجز ، أو إنك لمن المرسلين ، أو وما الأمر كما يزعمون .

الشرط :

تدخل أدوات الشرط على جملتين فتربط إحداهما بالأخرى وتصيرهما كالجملة الواحدة في إفادة المعنى ، نحو : إن تأتني آتك ، « والأصل : تأتيني آتيك ، فلما دخلت إن عقدت إحداهما بالأخرى حتى لو قلت : إن تأتني وسكت لا يكون كلامًا حتى تأتي بالجملة الأخرى . فهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من الخبر ولا يفيد أحدهما إلا مع الآخر . فالجملة الأولى كالمبتدأ ، والجملة الثانية كالخبر ، فهو من التام الذي يزاد عليه فيصير ناقصًا ، نحو : قام زيد فهذا كلام تام ، فإذا زدت عليه وقلت : إن قام زيد صار ناقصًا لا يتم إلا بجواب » (١) .

من هنا يتبين أن الشرط تركيب كلامي يتضمن :

١ - **جملة الشرط** : ولا تكون إلا جملة فعلية ؛ « لأنها علة وسبب لوجود الثاني ، والأسباب لا تكون بالجوامد وإنما تكون بالأعراض « والأفعال أعراض (٢) .

ويشترط أن يكون فعلها ماضيًا أو مضارعًا ، ولا يقع فعل الأمر شرطًا .

ويشترط في الفعل الذي يقع شرطًا ستة أمور (٣) :

١ - أن يكون فعلًا غير ماضي المعنى ، فلا يجوز : إن قام زيد أمس قمت .

٢ - ألا يكون طلبيًا ، فلا يجوز : إن قم ولا إن لتقم .

٣ - ألا يكون جامدًا ، فلا يجوز : إن عسى ولا إن ليس .

٤ - ألا يكون مقرونًا بحرف تنفيس ، فلا يجوز : إن سوف يقم .

٥ - ألا يكون مقرونًا بقد ، فلا يجوز : إن قد قام ولا إن قد يقم .

٦ - ألا يكون مقرونًا بحرف نفي غير لم ولا ، فلا يجوز : إن لما يقم ولا إن لن يقوم .

٢ - **جملة الجواب** : وتكون للجزاء أيضًا . أو تكون جوابًا فحسب . والأصل فيها أن تكون جملة فعلية ؛ « لأنه شيء موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه ، والأفعال هي التي تحدث وتنقضي ويتوقف وجود بعضها على وجود بعض ، لا سيما

(١) ابن يعيش (١٥٦/٨) . (٢) شرح المفصل (٢/٩) .

(٣) التصريح (٢٤٩/٢) .

والفعل مجزوم ؛ لأن المجزوم لا يكون إلا مرتبطًا بما قبله ولا يصح الابتداء به من غير تقدم حرف الجزم عليه » [1] ويكون فعلها أمرًا ونهيًا ، ومضارعًا ، وماضيًا .

وتقع أيضًا جملة اسمية .

ويشترط في جملة الجواب الإفادة فلا يكون بما لا يفيد ، فلا يجوز : إن يقم زيد يقم . كما لا يجوز في الابتداء : زيد زيد ، فإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز ، نحو : إن لم تطع الله عصيت - أريد به التنبيه على العقاب فكأنه قال : وجب عليك ما وجب على العاصي - كما جاز في الابتداء نحو قول أبي النجم :

أنا أبو النجم وشعري شعري لله دري ما أجن صدري

ومنه قوله ﷺ : « **فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله** » [2] .

أدوات الشرط : وهي حروف وأسماء .

أدوات الجواب : وهي حركات أو كلمات تتصل بالجواب لربطه بالشرط .

وقد ذكر النحاة أن الحذف يتناول الشرط في مجالاته كلها ، ولكنا سنقتصر هنا على دراسته في النقطتين الأوليين ؛ لأنهما اللذان يدخلان في حذف الجمل ، وأما بقية النقاط فستذكر في حذف الأدوات .

حذف جملة الشرط :

تحذف جملة الشرط مع الجواب ، وتحذف مع الأداة ، وتحذف وحدها .

أ - الشرط والجواب :

يرى بعض النحويين أنه لا يجوز حذف جملتي الشرط ، والجواب معًا إلا إذا كانت أداة الشرط هي (إنْ) فيجوز حذفهما . واختصت (إن) بذلك ؛ « لأنها أم الباب ، ولأنه لم يرد غيرها » [3] . يقول الشاعر :

قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيرًا معدمًا قالت وإن [4]

---

(١) شرح المفصل (٩/٢) .
(٢) الهوامع (٥٩/٢) .
(٣) الهوامع (٦٢/٢) .
(٤) البيت من الرجز منسوب لرؤبة بن العجاج وقبله :

قالت سليمى ليت لي بعلًا يمن بغسل جلدي وينسيني الحزن
وحاجة ما إن لها عندي ثمن ميسورة قضاؤها منه ومن

انظر : الدرر اللوامع (٧٨/٢) .

وجعل منه قوله تعالى : ﴿ أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ [الأنعام: ١٥٧] .

والتقدير : إن صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم فقد جاءكم بينة ، وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم ممن كذب بآيات الله ، وإنما جعلت هذه الآية من قبيل حذف جملتي الشرط والجواب ؛ « لأنه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب » [(١)] ، وأما الجواب فلم يذكر .

وواضح أن جعل هذه الآية من قبيل حذف الجملتين – على هذا الاعتبار النحوي – يعني : أيضًا جواز حذف الأداة معهما ؛ إذ الأداة ليست مذكورة في الكلام بل هي مقدرة . فقد أجيز حذفهما مع (إن) بشرط تقديرها .

وجوز آخرون حذف الشرط والجواب وإن لم تكن الأداة (إن) ، كقول النمر بن تولب :

فإن المنية من يخشها ... فسوف تصادفه أينما

أي : أينما يذهب تصادفه [(٢)] .

ويرى ابن مالك أن حذفهما معًا ضرورة . فلا يجوز إلا فيها [(٣)] ، ومفهوم هذا القول أنه يستوي في عدم الجواز كون الأداة (إن) – ملفوظة أو مقدرة – أو كون الأداة غيرها .

والواقع أن حذف جملتي الشرط والجواب مع الأداة – كما في تقدير النحاة للآية – ليس من قبيل حذف بعض الكلام ؛ وإنما هو من قبيل حذف الكلام بأسره لوجود الدلالة عليه . وأما حذفهما دون الأداة ففيه خلاف سبقت الإشارة إليه مرده اعتبار أداة الشرط أو عدم اعتبارها .

ب – الشرط والأداة :

وحذف الشرط مع الأداة ، إما مطرد كثير ، أو جائز قليل [(٤)] :

– مطرد كثير بعد الطلب ، نحو : ﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٣١] ، أي : فإن تتبعوني يحببكم ، و﴿ رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ ﴾ [إبراهيم : ٤٤] ، أي : إن تؤخرنا لأجل قريب نجب دعوتك .

(١) شرح التصريح (٢٥٢/٢) . (٢) الهمع (٦٢/٢) .
(٣) السابق .
(٤) انظر : الدسوقي على المغني (٣٥٣/٢) ، والأمير على المغني (٢٧٠/٢) .

– وهو جائز – على قلة – بدون الطلب ، نحو : ﴿ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ ﴾ أي : فإن لم يتأت إخلاص العبادة لي في هذه البلد فإياي فاعبدون في غيرها ، ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِىُّ ﴾ ، أي : إن أرادوا وليًا بحق فالله هو الولي .

جـ – جملة الشرط وحدها :

ويجوز حذف (ما علم) من شرط – دون الأداة – بشرطين [١] :

١ – أن تكون أدات الشرط هي (إن) .

٢ – أن تقترن أداة الشرط بلا النافية .

ومثال ذلك قول الأحوص :

فطلقها فلست لها بكفء ... وإلا يعل مفرقك الحسام

فحذف الشرط لدلالة « فطلقها » عليه وأبقى جوابه ، أي : إلا تطلقها .

ويرى ابن هشام أن حذف جملة الشرط بدون الأداة ليس جائزًا فحسب ، بل هو كثيرًا أيضًا [٢] .

وقد يتخلف أحد هذين الشرطين أو هما معًا [٣] :

نحو : من يسلم عليك فسلِّم عليه ومن لا فلا تعبأ به ، أي : ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به .

وقد حكاه ابن الأنباري عن العرب .

قال الشاطبي : وهذا نص في الجواز .

وهذا مثال لحذف جملة الشرط مع أن الأداة غير (إن) .

ونحو : ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا ﴾ [النساء : ١٢٨] .

فهذا مثال على حذف الشرط مع انتفاء اقتران (إن) بلا النافية ، ونحو :

متى تُؤْخذوا قسرًا بظنة عامر ... ولما يَنْجُ إلَّا في الصَّفاد يزيدُ [٤]

أي : متى تثقفوا تؤخذوا ، فحذف الشرط مع انتفاء الأمرين .

---

(١) التصريح (٢٥٢/٢) .

(٢) المغني (٣٥٨/٢) .

(٣) التصريح (٢٥٢/٢) .

(٤) انظر : الدرر اللوامع (٧٨/٢ ، ٧٩) .

حذف جملة الجواب :

تحذف جملة جواب الشرط مع جملة فعل الشرط ، وتحذف وحدها دون الشرط . وقد سبق ذكر حذف الجملتين حين تناول البحث حذف الشرط مع الجواب .

وتحذف جملة الجواب وحدها جوازًا ، ووجوبًا .

فيجوز حذفها في موضعين :

١ - إذا كان الشرط ماضيًا وعلم الجواب ، نحو : ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ ﴾ [الأنعام: ٣٥] .

﴿ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ ﴾ شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه ، والتقدير : فافعل . والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الأول .

٢ - إذا اجتمع قسم وشرط ، وتقدم القسم على الشرط ، وتقدم عليهما معًا طالب خبر ، فيجوز حذف جواب الشرط اكتفاءً بجواب القسم ، نحو : زيد والله إن تقم ليقومن .

ويرى ابن مالك في التسهيل أنه لا يجوز حذف جواب الشرط هنا ؛ إذ يجب جعل الجواب للشرط وإن تأخر . فالحذف إذًا إنما هو لجواب القسم .

ويجب حذف الجواب في ثلاثة مواضع (١) :

١ - إن كان الدال عليه ما تقدم ما هو جواب في المعنى ولا يصح جعله جوابًا صناعة .

وهذا مذهب جمهور البصريين .

- نحو : أنت ظالم إن فعلت ، أي : فأنت ظالم ، ، فلكونه جملة اسمية مجردة من الفاء لا يصح جعله جوابًا .

- ونحو : فلم أرْقه إن ينج منها ، فلكونه جملة منفية بـ (لم) مقرونة بالفاء لا يصح كونه جوابًا .

- ونحو : أقوم إن قمت لكونه مضارعًا مرفوعًا لزومًا .

فعند جمهور البصريين أن في هذه المواضع حذفًا ؛ لأن المتقدم لا يصلح أن يكون جوابًا .

---

(١) انظر : التصريح (٢/٢٥٢ ، ٢٥٣) .

أما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء .

وأما الفعلية المجزوم فعلها بـ (لم) المقترنة بالفاء ، فلأن الجواب المنفي بـ (لم) لا تدخل عليه الفاء .

وأما رفع المضارع فإنه ينافي جعله جوابًا .

ويخالفهم في ذلك الكوفيون والمبرد ؛ إذ يرون أنه لا حذف في المواضع السابقة ؛ لأن المتقدم هو الجواب ؛ وأجابوا عن الأول بأن الفاء إنما تدخل لأنها لا تناسب المصدر ، ولأنها خلف عن العمل ولا عمل مع التقديم ، وعن الثاني بأن الفاء قد تدخل على المنفي بـ (لم) . وقد أجاز الزمخشري في ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ ﴾ [الأنفال : ١٧] ، أن يكون التقدير : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم .

وعن الثالث بأن رفع المضارع لضعف الحرف أن يعمل مؤخرًا .

٢ - أن يكون الدال على جواب الشرط ما تأخر عنه من جواب قسم سابق عليه .

نحو : ﴿ قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ [الإسراء : ٨٨] .

فجملة (لا يأتون) جواب قسم سابق على الشرط ، ويدل على تقدمه تقدم اللام في ﴿ لَئِنْ ﴾ لأنها موطئة للقسم ، وجواب الشرط محذوف وجوبًا استغناء عنه بجواب القسم .

٣ - أن يكون الدال على جواب الشرط ما تأخر عنه من جواب استفهام سابق عليه .

وذلك عند يونس [1] وحده ؛ إذ ألحقه بالقسم ، نحو : أإن قام زيد تقوم ؟ .

وقد رده سيبويه مستشهدًا بقوله تعالى : ﴿ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾ ؛ « لأن دخول الفاء على الجواب دليل على أنه جواب الشرط » [2] .

ومن الأمثلة السابقة يتضح أن حذف الجواب وجوبًا لا يكون في المواضع السابقة إلا بشرط أن يكون فعل الشرط ماضيًا . فإذا كان فعل الشرط مضارعًا لم يجز حذف الجواب فضلًا عن الوجوب .

الحذف في العطف :

العطف تركيب كلامي يتضمن معطوفًا ومعطوفًا عليه . وفي عطف النسق يرتبط المعطوف بالمعطوف عليه بواسطة أداة خاصة من أدوات العطف . وكل من المعطوف

---

(١) السابق (٢/٢٥٤) .

(٢) المصدر نفسه ، وحاشية الشيخ يس بهامشه .

والمعطوف عليه يجوز أن يكون مفردًا كما يجوز أن يكون جملة . ويجعل النحويون الغرض من عطف الجمل ربط جملة أجنبية بأخرى ، ويجعلون الهدف من معاني المفردات اختصار العامل .

أما عطف الجمل فالغرض منه كما يقول ابن يعيش [١] هو ربط بعضها ببعض ، واتصالها ، والإيذان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الأولى والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء . وسبيل ذلك إنما يكون بالأداة ؛ إذ الجملة الثانية أجنبية من الأولى غير ملتبسة بها فلم يكن بد من الأداة فربطها بها ، ولو كانت ملتبسة بها - بأن كانت صفة لها نحو : مررت برجل يؤذن ، أو حالاً نحو : رأيت زيدًا يكتب - لما احتاجت إلى الأداة لربطها بها .

وأما في عطف المفردات فلأن هذا الاختصار المقصود إنما يتم عن طريق « اشتراك الثاني - أي المعطوف - في تأثير العامل الأول ، فإذا قلت : قام زيد وعمرو فأصله قام زيد قام عمرو ، فحذفت (قام) الثانية لدلالة الأولى عليها ، وصار الفعل الأول عاملاً في المعطوف والمعطوف عليه ، وهذا مذهب سيبويه » [٢] .

وأما مذهب أبي علي الفارسي فلا يفسر الاختصار كما فسره سيبويه بوجود الاشتراك ، بل يحقق هذا الاختصار عن طريق نيابة أدوات العطف عن عواملها المحذوفة ، وإذًا فالعامل في المعطوف عليه هو العامل المذكور بلا خلاف ، وأما العامل في المعطوف فهو حرف العطف وحده « بحكم نيابته عن المحذوف . فإذا قلت : قام زيد وعمرو ، فالعامل في زيد العامل الأول والعامل في عمرو حرف العطف » [٣] .

وبشيء من التأمل في هذين الرأيين نجد اعترافًا بالعامل المحذوف وحده دون تأثير إعرابي له ؛ إذ اعترف به سيبويه ، ثم جعله محذوفًا للدلالة عليه . كذلك اعترف به أبو علي ، ثم حذفه لوجود أدوات تنوب عنه فتعمل عمله . وإذًا فما الذي يمنع ما دمنا قد اعترفنا بالعامل المحذوف أن نعترف بأثره الإعرابي ، فنجعل العمل له وحده - لا للسابق بواسطة الأداة . ولا للأداة بسبب النيابة . وهذا هو ما انتهى إليه بعض النحاة ؛ إذ يرون أن العامل في المعطوف هو « المحذوف فإذا قلت : ضربت زيدًا وعمرًا ، فالمراد : وضربت عمرًا ، فحذفت الثانية لدلالة الأولى عليها وبقي عمله على ما كان » [٤] ، والواقع أن ما ذهب إليه هذا الفريق من النحاة ليس رأيًا جديدًا بقدر ما هو استكمال لما ذهب إليه

---

(١) شرح المفصل (٣/٧٥) .
(٢،٣) المصدر نفسه .
(٤) المصدر نفسه .

سيبويه وأبو علي من الاعتراف بالعمل أو بالأثر الإعرابي إلى جوار الاعتراف بالعامل .

من هذا يتبين أن في حذف العامل في المعطوف المفرد في عطف النسق الآراء الآتية :

١ - **مذهب سيبويه** : الذي يرى أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه .

وإذًا فلا حذف عنده في مجال العمل ؛ إذ العامل في المعطوف عليه يعمل فيهما معًا ، فالعامل الواحد يعمل في معمولين : أحدهما بالأصالة ، والثاني بالواسطة .

٢ - **مذهب أبي علي** : وهو يرى أن العامل في المعطوف هو أداة العطف لنيابتها عن العامل المحذوف .

وإذًا فلا حذف عنده في مجال العمل أيضًا .

في كل من هذين الرأيين - مع ذلك - اعتراف بعامل محذوف يقدره كل من سيبويه وأبي علي لتفسير فكرة الاختصار التي جعلوا تركيب العطف يهدف إليها . وإن وقف عند هذا القدر من التفسير لا يتجاوزه إلى التأثير ، فكأنما هو من قبيل حذف العامل وإلغاء أثره المباشر لقيام غيره مقامه في التأثير الإعرابي .

٣ - **ومذهب ثالث** : يرى أن العامل في المعطوف هو المحذوف .

وعلى هذا المذهب يكون العامل في المعطوف في عطف النسق محذوف دائمًا في المفردات ، وهذا العامل إما أن يكون جملة أو جزءًا من جملة ، يكون جملة إذا اشتمل على مسند ومسند إليه ، فإن لم يشتمل عليهما معًا كان مفردًا .

وعلى ذلك يكون جملة في :

١ - العطف في حالة النصب ، نحو : رأيت زيدًا وخالدًا ؛ إذ التقدير : ورأيت زيدًا ورأيت خالدًا .

٢ - العطف في حالة الجر ، نحو : مررت بمحمد وأحمد ؛ إذ التقدير : مررت بمحمد ومررت بأحمد .

ويكون جزءًا من جملة في حالة الرفع ، نحو : عادني صديقي وزميلي ؛ لأن التقدير : عادني صديقي وعادني زميلي . فالمقدر لم يشتمل على مسند إليه - إذ هو المعطوف الظاهر - وشمل الحذفُ الفعلَ والمفعول .

فإذا تركنا العامل المقدر وجدنا في العطف أطرافًا ثلاثة يتناولها الحذف هي : المعطوف عليه ، والمعطوف ، وأداة العطف . وسنتناول هنا حذف المعطوف عليه

والمعطوف ، وأما حذف أدوات العطف فمجاله في حذف الأدوات .

حذف المعطوف عليه :

يحذف المعطوف عليه وحده ، ومع أداة العطف .

أ - حذف المعطوف عليه وحده [1] :

يجوز حذف المعطوف عليه عند أمن اللبس ، وبشرط أن تكون أداة العطف هي الواو أو الفاء أو أم المتصلة .

- فمثال الحذف مع بقاء الواو . أن يقول قائل : وبك وأهلًا وسهلًا . جوابًا لمن قال : مرحبًا بك . أي : ومرحبًا بك وأهلًا وسهلًا . فالواو الأولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الأول ، والواو الثانية عاطفة على مرحبًا المقدرة ، فالجار والمجرور (بك) متعلق بكلمة مرحبًا المحذوفة ، فالمعطوف عليه محذوف ، وسهلًا معطوفة على مرحبًا المحذوفة فالمعطوف عليه محذوف أيضًا .

وإذًا فهو من قبيل حذف المفردات .

- ومثال الحذف مع بقاء الفاء ، نحو : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ [الزخرف : ٥] فجملة نضرب معطوفة على جملة محذوفة ، أي أنهملكم فنضرب ؟ ونحو : ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم ﴾ [سبأ : ٩] ، فجملة (لم يروا) معطوفة على جملة محذوفة ، أي : أعموا فلم يروا ؟ .

وظاهر هذا الكلام أن الفاء قد عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة ، وأن الهمزة في محلها الأصلي .

وهو مذهب الزمخشري وطائفته .

ومن خواص الفاء مع الواو - على هذا الرأي - أنها تعطف على الجمل المحذوفة . أي أن المعطوف عليه الجملة يحذف معها .

ومذهب سيبويه والجمهور : أن الهمزة قدمت من تأخير تنبيهًا على أصالتها في التصدير ، ومحلها الأصلي بعد الفاء . والأصل : فأنضرب - فألم يروا .

وإذًا فلا حذف عند الجمهور وسيبويه .

ومثال الحذف مع بقاء أم المتصلة . قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ

---

(١) انظر : التصريح (٢/١٥٥) .

ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٤٢] ، أي أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم ... ؟

وواضح أنه على هذا التقدير يكون المعطوف عليه المحذوف جملة . وإذًا فليس من خواص الفاء جواز عطف المحذوف عليه إذا كان جملة كما زعم صاحب التصريح [١] ؛ إذ إن أم المتصلة تشاركها في ذلك .

ب – حذف المعطوف عليه مع الأداة :

يجوز حذف المعطوف عليه مع أداة العطف عند أمن اللبس ، وسواء كان جملة أو بعضها .

مثال حذف المعطوف عليه مع الأداة قوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ ﴾ [البقرة : ٦٠] ، أي : فضرب فانفجرت . فحذف المعطوف عليه وهو جملة (فضرب) والفاء الداخلة على ﴿ فَٱنفَجَرَتْ ﴾ عطفت تلك الجملة على الجملة المحذوفة .

فهنا حذف المعطوف عليه الجملة وأداة العطف معًا ، هذا ما عليه الجمهور .

وأما ابن عصفور فيرد ذلك ، ويرى أن حذفهما معًا لا يصح ؛ « إذ لا بد عنده من بقاء بعض المحذوف ليكون دليلًا عليه » ، ومن ثم يرى أن الفاء في ﴿ فَٱنفَجَرَتْ ﴾ هي فاء (فضرب) ، وأن فاء (فانفجرت) قد حذفت ، وهكذا تكون الآية من قبيل حذف أداة العطف وحدها ، وحذف المعطوف عليه وحده .

قال ابن هشام في نقد هذا الرأي الغريب الذي لا يخلو من طرافة : « وليس بشيء ؛ لأن لفظ الفاءين واحد فكيف يحصل الدليل ؟ » [٢] .

ومنه – أي حذف المعطوف عليه مع الأداة – قوله تعالى : ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٤] .

والتقدير : فأفطر فعدة ، أو فأفطر فعليه عدة .

حذف المعطوف :

يحذف المعطوف جملة أو بعضها ، وحده أو مع الأداة .

أ – حذف المعطوف وحده :

يجوز أن يحذف المعطوف وحده إذا كان عاملًا قد بقي معموله بشرط أن تكون أداة

---

(١) التصريح (١٥٣/١) .
(٢) الدسوقي على المغني (٣٣٩/٢) .

العطف هي الواو ، سواء كان المعمول الموجود مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا .

مثال حذف المعطوف وبقاء معموله المرفوع قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [البقرة : ٣٥] ، فكلمة (زوج) فاعل بفعل محذوف ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور معطوفة على الجملة المكونة من (اسكن) وفاعله المستتر ؛ إذ لو لم تكن (زوج) فاعلًا وجعلت معطوفة على الفاعل المستتر لكان العامل في (زوج) هو العامل في الفاعل المستتر وهو فعل الأمر (اسكن) وفعل الأمر لا يرفع اسمًا ظاهرًا .

ومثال حذف المعطوف مع بقاء معموله المنصوب قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ ، أي وألفوا الإيمان .

فهذه الجملة الفعلية المحذوفة (وألفوا) مع معمولها المذكور ﴿ الْإِيمَانَ ﴾ معطوفة على الجملة قبلها ﴿ تَبَوَّءُو الدَّارَ ﴾ ؛ إذ لو جعلت كلمة ﴿ الْإِيمَانَ ﴾ معطوفة على الدار لتسلط عليها عاملها وهو ﴿ تَبَوَّءُو ﴾ وهذا المعنى وإن ناسب الدار إلا أنه لا يناسب الإيمان .

ومنه قول الراعي النميري :

إذا ما الغانيات برزن يومًا وزججن الحواجب والعيونا

أي : وكحلن العيون ؛ لأن التزجيج لا يصلح لها .

والمعطوف المحذوف هنا جملة ؛ لاشتماله على الفعل والفاعل . وهكذا في كل معمول منصوب حذف عامله .

ومثال حذف المعطوف مع بقاء معموله المجرور قولهم : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة . فكلمة بيضاء مجرورة بمضاف محذوف معطوف على كل ، والأصل : ولا كل بيضاء ، والداعي إلى هذا التقدير الفرار من العطف على معمولي عاملين مختلفين ، ولا يبيحه أكثر النحاة [1] .

ب – حذف المعطوف مع الأداة :

يجوز أن يحذف المعطوف – جملة أو بعضها – مع أداة العطف عند أمن اللبس إذا كانت الأداة هي الفاء والواو أو أم المتصلة .

ويكثر حذف المعطوف مع الأداة إذا كانت الفاء أو الواو . وجعله ابن هشام واجبًا ،

---

(١) انظر : الدسوقي على المغني (٣٨٨/٢) ، الهوامع (١٤٠/٢) ، التصريح (١٣٧/٢ ، ١٥٤) ، النحو الوافي (٤٦٩/٣) .

وليس كذلك لما سبق من أن المعطوف يحذف وحده دون الأداة . ويقل حذفهما إذا كانت الأداة هي أم .

– مثال حذف المعطوف والواو معًا قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ﴾ ، أي ومن أنفق من بعده . فحذف المعطوف وهو جملة : (ومن أنفق من بعده) ومعه أداة العطف وهي هنا الواو .

وإنما تحتم تقدير هذه الجملة ؛ لأن الاستواء إنما يكون بين شيئين . والدليل على خصوص هذا المقدر – وهو ومن أنفق من بعده – قوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْ ﴾ .

– ونحو قوله تعالى : ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ﴾ ، و ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُواْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾ ، و ﴿ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ﴾ والتقدير في الآيتين الأوليين بين أحد وأحد ، وفي الآية الثالثة إيمانها وكسبها [1] .

ومثلها قول النابغة :

فما كان بين الخير لو جاء سالمًا أبو حجر إلا ليال قلائل

فحذف المعطوف والأداة معًا ، أي : بين الخير وبيني .

– ومثال حذف المعطوف والفاء معًا قوله تعالى : ﴿ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنۢبَجَسَتْ ﴾ [الأعراف : ١٦٠] الآية ، أي : فضرب فانبجست .

وجملة الفعل المحذوف وفاعله معطوفة على (أوحينا) من قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنۢبَجَسَتْ ﴾ ، و (انبجست) معطوف على ضرب المحذوف .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ ، أي : فضرب فانفجرت .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ ﴾ ، أي : فإن أحصرتم فحللتم . و ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ ﴾ ، أي : فحلق ففدية .

---

(١) في هذه الآيات اختلاف طويل بين النحاة ، وهذا الاختلاف في الواقع صدى لاختلاف مذاهب المتكلمين بحيث يعد مظهرًا من مظاهر التأثير الكلامي والمنطقي في جزئيات النحو فضلًا عن منهجه العام . انظر : تفاصيل هذا الخلاف في المغني ، وحاشية الدسوقي على المغني (٣٣٨/٢ ، ٣٣٩) .

ومن الأمثلة السابقة يتضح أن حذف الفاء مع المعطوف يقتصر على الجمل ، فلا تحذف الفاء والمعطوف المفرد معًا .

– ومثال حذف المعطوف وأم المتصلة معًا – وهو قليل كما نص عليه صاحب المغني – قول أبي ذؤيب الهذلي :

دعاني إليها القلب أني لأمره سميع فما أدري أرشد طلابها

أي : أم غي ، وقوله أيضًا :

وقال صحابي قد غبنت وخلتني غبنت فما أدري أشكلكم شكلي

قال أبو الفتح : أي : فما أدري أطريقكم طريقي أم غيره ؟ فحذف [1] .

الصلة :

ينقسم الموصول إلى : اسمي ، وحرفي .

وتفتقر الموصولات الاسمية إلى صلة ؛ « لأنها نواقص لا يتم معناها إلا بصلة متأخرة عنها لزومًا ؛ لأن الصلة من كمال الموصول ومنزّلة منزلة جزئه المتأخر » [2] . وبهذه الصلة يتم الكلام ، فإذا قيل : جاءني الرجل الذي قام ، فالذي وما بعده في موضع صفة الرجل ، وكذلك إذا قيل : جاءني من قام ، فـ (من) وما بعدها في موضع اسم معروف غير صفة ، « فمنزلة الذي ونحوه من الموصولات وحده منزلة حرف من الكلمة من حيث كان لا يفهم معناه إلا بضم ما بعده إليه فصار لذلك من مقدماته .

فالموصول وحده اسم ناقص الدلالة » [3] ، ولا تتم إلا بالصلة دلالته . فإذا تم بها كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة يجوز أن يقع فاعلًا ومفعولًا ومضافًا إليه ومبتدأ وخبرًا ، فتقول : قام الذي عندك فموضع الذي رفع على الفاعلية . وتقول : أكرمت الذي سافر أمس ، فموضعه نصب على المفعولية ، وتقول : جاءني رسول الذي بنى المسجد ، فيكون في موضع خفض بالإضافة ، وتقول : الذي في الدار محمد ، فموضعه رفع على الابتداء ، وتقول : محمد الذي أبوه مسافر ، فموضعه رفع على الخبرية .

الموصول الاسمي إذًا يفتقر إلى صلة توضحه ، ودور الصلة في توضيح الموصول وتحديد دلالته يتطلب أن تكون معلومة عند المخاطب ، وإذًا فهي تختلف عن الخبر ؛ إذ الخبر ينبغي أن يكون مجهولًا عند المخاطب ؛ لأن الهدف منه هو إفادة المخاطب شيئًا من

---

(١) التصريح (١٥٤/٢) . (٢) التصريح (١٤٠/١) .

(٣) ابن يعيش (١٣٨/٣ – ١٥٠) .

أحوال من يعرفه ، فلو كان معلومًا عنده لم يفده شيئًا ، وإذًا فلا يصح أن يقال : الذي قام جاءني إلا لمن عرف القيام وجهل المجيء ؛ لأن جاء خبر وقام صلة .

ويوصل بأحد أربعة أشياء ، يمكن أن تنقسم في الاعتبار النحوي إلى قسمين رئيسيين ؛ إذ الصلة إما إن تكون فعلًا وفاعلًا أو مبتدأ وخبرًا أو شرطًا وجوابه أو شبهها . وتقسم إلى قسمين هما : الجملة وشبه الجملة ، فالصلة إما أن تكون جملة أو شبهها .

أ – ويشترط في الجملة :

١ – أن تكون تامة – اسمية أو فعلية – فلا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلامًا قبلها ، فلا يجوز نحو : جاء الذي لكنه قائم أو حتى أبوه قائم – لعدم تمامها .

٢ – أن تكون خبرية – وهي التي تحتمل التصديق والتكذيب في ذاتها ودون نظر إلى قائلها .

فلا يوصل بالجمل الإنشائية – وهي ما قارن لفظها معناها – نحو : جاء الشيء الذي بعتكه : قاصدًا إنشاء البيع .

ولا يوصل بالجمل الطلبية – وهي ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها أمرًا كانت أم نهيًا – نحو : أكرمه ولا تهنه .

ويرى بعض النحاة أن الجملة التعجبية مستثناة من الخبرية فلا يجوز الوصل بها ، وأن جملة القسم مستثناة من الإنشائية . فيجوز الوصل بها ، « أما التعجبية فلأنها إنشائية نظرًا إلى حالة الاستعمال ، وأما القسمية فلأن الوصل إنما هو بجملة الجواب وهو خبري ، وجملة القسم إنما جيء بها لمجرد التوكيد » .

وقد أجاز الكسائي الوصل ببعض أنواع من الجمل الإنشائية ، وخص ذلك بالأمر والنهي .

وأجاز المازني الوصل بالدعاء بما لفظه الخبر .

وأجاز صاحب الإفصاح الوصل بنعم وبئس .

وأجاز هشام الوصل بليت ولعل .

ب – وشبه الجملة ثلاثة :

١ ، ٢ – الظرف المكاني والجار والمجرور . ويشترط أن يكونا تامين . ويقصد بالتام المفهوم معناه بمجرد ذكره ما يتعلق به ، نحو : جاء الذي عندك ، وجاء الذي في الدار ، وتعلقهما بـ (استقر) محذوفًا وجوبًا عند الجمهور .

٣ - الصفة - وشرطها أن تكون صريحة - أي : خالصة للوصفية فلم يغلب عليها الاسمية ، وتختص بالألف واللام ، نحو : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [الحديد : ١٨] .

وفي الوصل بالصفة المشبهة خلاف :

فمذهب ابن مالك كما حكاه صاحب الهمع أنه يوصل بها نحو : الحسن .

ومذهب صاحبي البسيط والمغني أنه لا يوصل بها ؛ « لأنها للثبوت فلا تؤول بالفعل » (١) .

حذف صلة الموصول الاسمي :

أ - شبه الجملة :

يحذف متعلق الظرف المكاني والجار والمجرور الواقع صلة وجوبًا بلا خلاف من النحاة .

ب - الجملة :

في حذف الصلة إذا كانت جملة خلاف :

١ - فابن يعيش : يرى أن حذف جملة الصلة شاذ في القياس والاستعمال ، قال : أما قِلَّته في الاستعمال فظاهر ، وأما في القياس فلأن الصلة هي الصفة في المعنى ، وإنما جيء بـ (الذي) وصلته إلى ذلك فلا يسوغ حذفها ؛ لأن فيه تفويت المقصود ، كما لا يجوز حذف الصفة من المبهم في قولك : يا أيها الرجل ؛ لأنه هو المقصود بالنداء وأي صلة إلى ذلك (٢) .

٢ - ويرى ابن هشام في المغني : أنه يجوز حذفها قليلًا في موضع واحد وهو أن يدل عليها صلة أخرى ، ومثل بقوله :

وعند الذي واللات عدنك أحنة ... عليك فلا يغررك كيد العوائد

أي : الذي عادك (٣) .

٣ - وجوز صاحب التصريح حذفها مطلقًا في موضعين (٤) :

الأول : إذا دل عليها دليل ، سواء كان صلة أخرى أو غيرها نحو قول عبيد بن الأبرص :

نحن الألى فاجمع جمو ... عك ثم وجههم إلينا

أي : الألى عرفوا بالشجاعة .

---

(١) التصريح (١/١٤١) . (٢) شرح المفصل (٣/١٥٣) .

(٣) المغني (٢/٣٣٥ ، ٣٣٦) ، وانظر : الدرر (١/٦٦) .

(٤) شرح التصريح (١/١٤١) ، وانظر حاشية الشيخ يس بهامشه ، والدرر اللوامع (١/٦٨) .

ووافقه عليه صاحب الهمع [1] .

الثاني : إذا قصد الإبهام ولم تكن صلة لـ (أل) ، ولا يحتاج حينئذ لدليل نحو :

بعد اللتيا واللتيا والتي إذا علتها أنفس تردت

فيقدر مع اللتيا فيهما نظير الجملة الشرطية المذكورة .

هذا كله في صلة الموصول الاسمي ، وأما صلة الموصول الحرفي ففيها مذهبان :

الأول : مذهب ينكر حذفها ولا يبيحه ، ويراه شاذًا قياسًا واستعمالاً .

والثاني : مذهب يجيزه إن بقي معمول الصلة كقوله : أما أنت منطلقًا انطلقت . أي : لأن كنت ، فحذف كان وهي صلة أن ومعمولها باقٍ [2] .

وواضح أنه حتى في هذه الحالة لا يعد المحذوف من قبيل الجملة ، بل هو الفعل وحده .

الناصب في المعاني والجواهر :

يرى النحويون أن الأسماء على ضربين : جواهر ومعانٍ . ويعنون بالجواهر الشخوص والأجسام المتشخصة ، ويريدون بالمعاني المصادر ، كالعلم والقدرة . وقد نصبوا بعضًا من المصادر على تقدير ناصب ، كذلك نصبوا عددًا من الجواهر بعامل محذوف .

المصادر :

نصب النحاة بعض المصادر على تقدير ناصب محذوف . وهذا الناصب المحذوف على ضربين ؛ لأن حذفه إما جائز أو واجب .

أ - جواز الحذف :

يجوز الحذف والذكر لدلالة الحال عليه ، في غير المواضع التي يجب فيها ، والمصادر المحذوفة الناصب آنئذ نوعان : دعاءٌ ، وغير دُعاء .

- فالدعاء نحو : خيرَ مَقْدِم - للقادم من سفر - أي : قَدِمْتَ خيرَ مقدم ، فخير منصوب على المصدر ؛ « لأنه أفعل وإنما حذفت ألفه تخفيفًا . وأفعل بعض ما يضاف إليه فلما أضفته إلى مصدر صار مصدرًا » .

- وغير الدعاء نحو : مواعيدَ عرقوب - لمن يعد ولا يفي - أي : وعدتني مواعيد عرقوب . فهو مصدر منصوب بـ (وعدتني) ولكنه ترك لفظه استغناء عنه بما فيه من

---

(١) الهوامع (١/٨٨) .

(٢) انظر : شرح المفصل (١/١٢٢) .

معنى الخلف ، واكتفاء بعلم المخاطب بالمراد .

ونحو قول الشماخ :

وواعدتني ما لا أحاول نفعه   مواعيدَ عرقوب أخاه بيثرب

وقول الأشجعي :

وعدت وكان الخلف منك سجية   مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

هذا كله على النصب . وبعض العرب ينطق الشواهد المذكورة مرفوعة ، فيخرجها النحاة على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة . ويكون تقديرها : قدومك خيرُ مقدم وعداتك مواعيدُ عرقوب [1] ، وتكون حينئذ من قبيل حذف أجزاء الجملة لا الجملة كلها لبقاء أخبارها .

ب – وجوب الحذف :

والمصادر التي يجب حذف عاملها على نوعين :

١ – نوع لا يجوز استعمال فعله ولا إظهاره .

٢ – ونوع ليس له فعل ألبتة .

وكل من النوعين يكون دعاء وغير دعاء .

فالنوع الأول : وهو ما له فعل ولكن لا يجوز استعماله ولا إظهاره ، نحو قولهم في الدعاء للإنسان : سقيًا ورعيًا . أي : سقاك اللّه سقيًا ورعاك اللّه رعيًا . فانتصبا بالفعل المضمر ، وجعلوا المصدر بدلاً من اللفظ بذلك الفعل .

ونحو قولهم في الدعاء على الإنسان : خيبة ، وجدعًا ، وبؤسًا ، وبعدًا ، وسحقًا . فخيبة بدل من خيبك اللّه ، وكذلك جدعًا معناه جدعك اللّه ، ومثله بؤسًا وبُعدًا وسحقًا . أي : أبأسه اللّه بؤسًا وأسحقه سحقًا .

وكل هذه المصادر – دعاء له أو عليه – منصوبة بفعل مضمر متروك إظهاره ؛ لأنها صارت بدلاً من الفعل فلو أظهر الفعل صار كتكراره دون فائدة . وبعض النحاة يظهر الفعل تأكيدًا ، فيقول : سقاك اللّه سقيًا ، ورعاك اللّه رعيًا . وليس بالكثير [2] .

هذا كله على النصب . ومن العرب من يرفع ، فقد ورد : سقي لك ورعي [3] .

---

(١) شرح المفصل (١١٣/١) .   (٢) شرح المفصل (١١٤/١) .
(٣) السابق .

وهذه الأمثلة مفردة ، ومنه ما جاء مثنى نحو : حنانيك ولبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك (١) .

---

(١) الغرض من التثنية في هذه الأمثلة التكثير ، وليس المراد منها الاثنين فحسب . كما يقال : ادخلوا الأول فالأول . والغرض أن يدخل الجميع ، وجيء بالأول فالأول حتى يعلم أنه شيء بعد شيء .
وانتصاب الأمثلة المذكورة على المصدر الموضوع موضع الفعل . والتقدير : تحنن علينا تحننًا وثنى مبالغة وتكثيرًا أي : تحننًا بعد تحنن . فحنانيك منصوب بفعل مضمر ، تقديره : تحنن علينا تحننًا بعد تحنن ، وحذفوا الفعل ؛ لأن المصدر صار بدلًا منه .
وأما لبيك وسعديك فمثنيان لا يفرد منهما شيء ، ولا يستعملان إلا مضافين ، فلما تضمن لفظ التثنية ما ليس له في الأصل من معنى التكثير لزم طريقة واحدة لينبئ عن ذلك المعنى . فلبيك مأخوذ من قولهم : ألبّ بالمكان إذا أقام به ، وألبّ على كذا إذا أقام عليه ولم يفارقه.. وسعديك مأخوذ من المساعدة والمتابعة . وإذا قال الإنسان : لبيك فكأنه قال : دوامًا على طاعتك وإقامة عليها مرة بعد مرة . وكذلك سعديك أي : مساعدة بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة . فهما اسمان مثنيان منصوبان على المصدر بفعل مضمر ، تقديره من غير لفظه ، بل من معناه . كأنما قيل في لبيك : داومت وأقمت ، وفي سعديك : تابعت وطاولت .
وقد ذهب يونس إلى أن لبيك اسم مفرد غير مثنى ، وأن الياء فيه كالياء التي في عليك ولديك . وأصله لَبَّبٌ - ووزنه فعلل ولا يكون فَعلا لقلة فعل في الكلام وكثرة فعلل - فقلبت الباء التي هي لام من لَبَّبٍ ياء هربًا من التضعيف فصارت لبي ، ثم أبدلت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت لبًا ، ثم لما أضيفت إلى الكاف في لبيك قلبت الألف ياء كما قلبت الألف في (إلى) و (لدى) إذا وصلتهما بالضمير فقلت : إليك وعليك ولديك - ووجه الشبه بينهما : أن لبيك اسم ليس له تصرف غيره من الأسماء ؛ لأنه لا يكون إلا مضافًا ، كما أن إليك وعليك ولديك لا تكون إلا منصوبة المواضع ملازمة الإضافة - فقلبوا ألفه ياء فقالوا : لبيك كما قالوا : لديك وعليك .
وقد رفض سيبويه هذا الرأي ، فقال : لو كانت الياء في لبيك بمنزلة ياء لديك وإليك لوجب أنك متى أضفتها إلى ظاهر أقررت ألفها بحالها ، كما أنك إذا أضفت لدى وعلى وإلى إلى الظاهر أقررت ألفها ، وكنت تقول : هذا لبى زيد ولبى جعفر كما تقول : لدى زيد وإلى عمرو وأنشد :

دعوت لما نابني مسورًا فلبي فَلَبَّيْ يدي مسور

فجعل لبي يدي مسور بالياء وإن كان مضافًا إلى الظاهر الذي هو دليل على أنه تثنية ، ولو كان مفردًا من قبيل لدى وكلا لكان بالألف .
ودواليك مأخوذ من المداولة وهي المناوبة ، فهي تثنية دوال ، ودوال وقع موقع مداولة ، والمراد الكثرة لا مجرد التثنية . قال عبد بني الحسحاس :

إذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى ليس للبرد لابس

وهذاذيك مأخوذ من : هذ يهذ إذا أسرع في القراءة والضرب . قال العجاج :

ضربًا هذاذيك وطعنًا وخضا

كأنه يقول : هَذًّا بعد هَذٍّ من كل جهة . فضربًا منصوب على المصدر أي : يضرب ضربًا . وهذاذيك نصب على المصدر وهو بدل من الأول وثنى للتكثير .
انظر : شرح المفصل (١/١١٨ ، ١١٩) ، وكتاب سيبويه (١/١٧٦) .
وثم رواية أخرى لبيت غير التي ذكرها ابن يعيش وهي الموجودة في الديوان :

إذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس

وغير الدعاء نحو : حمدًا وشكرًا لا كفرًا وعُجبًا ، وأفعل ذلك وكرامةً ومسرةً ، ولا أفعل ذلك ولا كيدًا ولا همًّا .

والتقدير : أحمد الله حمدًا ، وأشكره شكرًا ، وأعجب عُجبًا ، وأكرمك كرامةً ، وأسرك مسرة ، ولا أكاد كيدًا – من كاد من أفعال المقاربة وليس من الكيد الذي هو المكر – ولا أهم به همًّا – من الهمة لا من الهم الذي هو الحزن [١] .

والنوع الثاني : وهو ما ليس له فعل أصلًا نحو : دفرًا وبهرًا وأفة وتفة ، وويحك وويسك وويلك . فهذه كلها من قبيل المصادر غير المتصرفة – أي لا تستعمل إلا منصوبة – وناصبها أفعال غير مستعملة ، ولكن الفرق بينها وبين النوع الأول أن النوع الأول له أفعال لم تستعمل . أما هذا النوع فلا فعل له ألبتة [٢] .

الجواهر :

نصب النحويون عددًا من الجواهر على تقدير ناصب في حالتي الدعاء وغيره .

أولًا : في حالة الدعاء :

أجرى النحويون بعض الجواهر مجرى المصادر في حالة الدعاء حملًا لها عليها ، نحو : تربًا له وجندلًا . ومعناه : ألزمه الله أو أطعمه الله تربًا – أي ترابًا – وجندلًا – أي صخرًا – واختزل الفعل هنا ؛ لأنهم جعلوه بدلًا من : تربت يداه وجندل فإن أدخلت له هاهنا وقيل : تربًا له وجندلًا له كان دخولها كدخولها في سقيًا له لبيان المعنى بالدعاء فإن عَلِم الداعي أنه قد عَلِم من يعني جاز ألا يأتي به لظهوره ، وربما جاء به مع العلم تأكيدًا ، وإن لم يعلم المعنى بالدعاء فلا بد من الإتيان به .

ومنه : هنيئًا مريئًا – وهما صفتان – تقول : هذا شيء هنيء مريء كما تقول : هذا رجل جميل صبيح . ونحوهما مما هو على وزن فعيل من الصفات . ولم يأت من الصفات ما يدعى به إلا هاتان الكلمتان ، وانتصابهما بفعل مقدر تقديره : ثبت لك ذلك هنيئًا مريئًا [٣] .

ثانيًا : في غير الدعاء :

وحذف الناصب في غير الدعاء ذكره النحاة في مواضع كثيرة متفرقة ، يمكن أن نجملها فيما يأتي :

---

(١) ابن يعيش (١/١١٤) .
(٢) المصدر نفسه (١/١٢٠) .
(٣) شرح المفصل (١/١٢٢) .

١ - الحال :

أجرى سيبويه المنصوب على الحال - في نحو : أقائمًا وقد قعد الناس ؟ وأقاعدًا وقد سار الركب - مجرى الجواهر المنصوبة حملًا على المصادر . فقدر العامل فيها أفعالًا من ألفاظها . فكأنه قال : أتقوم قائمًا وأتقعد قاعدًا . وحذفه استغناء .

وقد أنكر أبو العباس ذلك ، ورأى أن الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالًا من لفظ الفعل ؛ لعدم الفائدة إذ قد علم أنه لا يقوم إلا قائمًا ولا يقعد إلا قاعدًا ؛ لأن الفعل قد دل عليه . وإذا ورد شيء من ذلك فتأوله بالمصدر حتم . فيكون تقدير قائمًا وقاعدًا إذا جعلته العامل تقوم وتقعد قيام وقعود .

قال ابن يعيش تعليقًا على هذا الخلاف : والذي قدره سيبويه لا يمتنع ؛ لأن الحال قد يرد مؤكدًا كما يرد المصدر مؤكدًا وإن كان الفعل قد دل على ما دل عليه اسم الفاعل . واستشهد بقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ إذ ذكر رسولًا وإن كان الفعل قد دل عليه على سبيل التأكيد [١] .

والواقع أن في حذف العامل في الحال تفصيلًا ؛ لأنه إما أن يحذف وحده ، وإما أن يحذف مع صاحب الحال .

أ - يحذف العامل في الحال وحده ، فينتصب الحال بعامل مضمر جوازًا ، بشرطين :

١ - أن يكون العامل فعلًا .

٢ - أن يكون في الكلام قرينة عليه . حالية أو لفظية .

نحو : راشدًا مهديًا - لمن خرج في سفر - وتقديره : اذهب راشدًا مهديًا ، فدلت قرينة الحال على الفعل وأغنت عن اللفظ به .

ونحو : مأجورًا مبرورًا - وتقديره : قدمت مأجورًا مبرورًا ، أو رجعت مأجورًا مبرورًا .

ويحذف وجوبًا في أربعة مواضع :

١ - في الحال التي سدت مسد الخبر نحو : ضربي زيدًا قائمًا .

٢ - في الحال المؤكدة لمضمون الجملة نحو : زيد أبوك عطوفًا .

٣ - في الحال التي تدل على التدرج زيادة أو نقصًا نحو : تصدق بدرهم فصاعدًا ، واشتر بدينار فسافلًا .

---

(١) السابق (١٢٣/١) .

٤ - في الحال الدالة على التوبيخ نحو : أمتوانيًا وقد جد قرناؤك ، أمفطرًا وقد صام الناس ؟ (١) .

ب - ويحذف العامل في الحال وصاحب الحال معًا ، بشروط :

١ - أن يكون العامل فعلًا .

٢ - أن تدل عليه قرينة بحيث لا يقع لبس فيه .

٣ - أن يقع بعد حرفين من حروف العطف هما : الفاء وثم .

٤ - كثرة الاستعمال .

وباجتماع هذه الشروط يجوز حذف العامل وصاحب الحال معًا تخفيفًا ، ومن ذلك :

أخذته بدرهم فصاعدًا . فصاعدًا نصب على الحال ، وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفًا لكثرة الاستعمال . والتقدير : أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعدًا . فالثمن صاحب الحال ، وذهب هو العامل فيه .

وفي حذف صاحب الحال والعامل فيه إذا وقع الحال بعد غير الفاء وثم خلاف . فقد منعه جمهور النحويين ، وأجازه بعضهم .

ومثاله لما مع الواو قولهم : أتميميًا مرة وقيسيًا أخرى . فهو منصوب على الحال وإن كان اسمًا جامدًا غير مشتق من حيث كان منسوبًا ، والنسب يخرجه من حيز الجمود إلى حكم المشتقات حتى يصير وصفًا . والعامل فيه محذوف تقديره : أتتحول تميميًا مرة وقيسيًا أخرى ، أو تنتقل .

ويجوز الرفع في (أتميميًا مرة وقيسيًا أخرى) فيقال : أتميمي مرة وقيسي أخرى . على معنى : أأنت تميمي ؟

وأجاز سيبويه حذف العامل في الحال وصاحبه بعد غير أدوات العطف . وجعل منه قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ ﴾ [القيامة : ٣ ، ٤] فانتصاب ﴿ قَٰدِرِينَ ﴾ عنده بفعل مضمر ، والتقدير : نجمعها قادرين ، ودل على ذلك الفعل قوله تعالى : ﴿ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾ .

ومنع ذلك الفراء ، ورأى أن ﴿ قَٰدِرِينَ ﴾ مفعول ثانٍ لفعل محذوف دل عليه الفعل المذكور أولًا وهو ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ ، وتقديره : بلى فليحسبنا قادرين على أن نسوي بنانه .

---

(١) تهذيب النحو - درويش (ص ١٨٦) .

ورد رأي الفراء بأنه لا يجوز ذكر أحد مفعولي حسب وأخواتها دون الآخر .

والذي ينبغي أن يلحظ هنا أنه في حالتي حذف العامل يقدر النحاة جملة تتكون من مسند ومسند إليه . وكل ما بين الحالتين من فرق هو أن المسند إليه في إحدى الحالتين يكون صاحبًا للحال .

٢ – الظرف :

يرى النحويون أن الظرف أحد المفعولات ، وكما أن المفعول به قد ينتصب بعامل مضمر لدلالة قرينة حالية أو لفظية عليه ، كذلك قد يضمر عامل الظرف إذا دل الدليل عليه .

ولكن الظرف لا يتحتم حذف عامله . بل يجوز حذفه كما يجوز إثباته . وليس له مواضع يطرد فيها ، ولكن الجواز مرتبط بدلالة القرينة على العامل المحذوف .

ومن ذلك : يوم الجمعة . في جواب : متى سرت ؟ . وذلك أن متى ظرف في موضع نصب بـ (سرت) فوجب أن يكون الجواب منصوبًا . ولا يكون منصوبًا بـ (سرت) هذه الظاهرة ؛ لأنها قد شغلت بـ (متى) ولا يكون للفعل الواحد ظرفا زمان ، فوجب أن يكون منصوبًا بـ (سرت) أخرى دل عليها هذا الظاهر . والتقدير : سرت يوم الجمعة .

ونحو : حينئذ الآن . فـ (حين) ظرف أضيف إلى (إذ) وفيه لغتان : منهم من يبنيه على الفتح لإضافته إلى غير متمكن ، ومنهم من يعربه على الأصل . والتنوين فيه تنوين عوض من الجملة ، التي حق (إذ) أن تضاف إليها .

و (الآن) ظرف أيضًا . ولا بد لكل واحد منهما من عامل ، ولا عامل في اللفظ فكانا مقدرين في النية ، والتقدير : كان هذا حينئذ واسمع الآن إليّ ، فكان تامة وهي عاملة في حينئذ ، واسمع عامل في الآن [١] .

والملحوظ هنا أيضًا أن المقدر جملة بأسرها ؛ إذ التقدير يتناول مع الفعل فاعلاً .

٣ – المفعول به :

يرى النحاة أنه إذا ظهر المعنى الذي يقصده المتكلم بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج المتكلم إلى اللفظ المطابق لإفادة السامع هذا المعنى لعدم حاجته إليه ؛ إذ هو على معرفة به ، ومن ثم إذا أتى باللفظ المطابق جاز ذلك وكان ذكره تأكيدًا أو كالتأكيد . وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه ومن ثم يمكنه حذفه .

---

(١) السابق (٤٧/٢) .

وحذف ناصب المفعول به على ثلاثة أضرب :

أولًا : ضرب لا يجوز حذف العامل فيه بل يتحتم ذكره .

ثانيًا : ضرب يجوز حذفه وإثباته .

ثالثًا : ضرب تحتم حذفه ولا يجوز إثباته .

أولا : عدم جواز الحذف :

وذلك في حالة عدم دلالة القرينة على المحذوف ، نحو : (زيدًا) مثلًا ، والمراد أكرم وليس ثم قرينة عليه . فلا يجوز ذلك لاحتمال أن يكون المراد أكرم أو أمن أو استقبل ... إلخ ، فهذا إلباس لا يجوز [1] .

ثانيا : جواز الحذف والذكر :

ويكون عند دلالة القرينة على المحذوف نحو : زيدًا مع دلالة القرينة على المراد . ويجوز أيضًا إظهار العامل فيقال : أكرم زيدًا . فإن حذف فللاستغناء عنه لدلالة القرينة عليه ، وإن ذكر فلتأكيد البيان .

وقد روى سيبويه – فيما ينقله الأخفش – نماذج لهذا الضرب سمعها من العرب نحو : اللهم ضبعًا وذئبًا ، على تقدير : اللهم : أجمع فيها ذئبًا وضبعًا . وكذلك نسب إليه ابن يعيش أنه روى أنه قيل لبعض العرب : أما بمكان كذا وجذّ – وهو نقرة في الجبل تمسك الماء – فقال : بلى وجاذًا . أي : أعرف به وجاذًا فأضمر العامل ، وأيضًا سمع أبو الخطاب الأخفش – من مشايخ سيبويه – بعض العرب وقد قيل له : لم أفسدتم مكانكم ؟ فقال : الصبيان على تقدير : لُم الصبيان [2] .

والثالث : وهو ما يجب حذفه ولا يجوز إثباته . ويتناوله النحاة في بابين :

أ – في التحذير والإغراء .

ب – في الاشتغال [3] .

أ – التحذير والإغراء :

يرى النحاة أن من اللازم حذف عامله وتقديره . نحو : إياك محذرًا ، ومثله نفسك

---

(١) شرح المفصل (١/١٢٥) . (٢) السابق (١/١٢٦) .

(٣) أضاف صاحب المفصل إلى هذين الموضعين النداء ، على اعتبار أن العامل فيه الفعل المحذوف ، وقد سبق في الباب الأول ذكر الآراء المختلفة فيه . انظر : المفصل وشرحه لابن يعيش .

محذرًا أيضًا . فهو منصوب بفعل مضمر كأنك قلت : إياك باعد أو إياك نحِّ واتق نفسك ، فحذف الفعل واكتفى بـ (إياك) عنه ، وكذلك نفسك لدلالة الحال عليه وظهور معناه . وكثر ذلك محذوفًا حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة .

ومثال الإغراء : انته أمرًا قاصدًا ، فإن أمرًا منصوب بفعل مضمر تقديره . انته وائت أمرًا قاصدًا .

ومنه قول الشاعر (وهو مسكين الدارمي) [1] :

أخاك أخاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح

وإنما يجب حذف العامل في حالتي العطف والتكرار .

ب - الاشتغال :

من المنصوب باللازم إضماره ما أضمر عامله على شريطة التفسير نحو : زيدًا ضربته . والنصب هنا بإضمار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره : ضربت زيدًا ضربته ؛ وذلك أن هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعًا عليه من جهة المعنى فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ . من قبل أنه اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي فلم يجز أن يتعدى إلى زيد ؛ لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين ، ولما لم يجز أن يعمل فيه أضمر له فعل من جنسه وجعل هذا الظاهر تفسيرًا له ، ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل ؛ لأنه قد فسره هذا الظاهر فلم يجز أن يجمع بينهما ؛ لأن أحدهما كافٍ فلزم لذلك إضمار عامله » [2] .

ويسمي النحاة هذا الباب « باب الاشتغال » ويعرفونه « بأن يتقدم اسم واحد ويتأخر عنه عامل يعمل في ضميره مباشرة أو يعمل في سببي للمتقدم ، مشتمل على ضمير يعود إليه بحيث لو خلا الكلام من الضمير المباشر للعامل ومن السببي وتفرغ العامل للمتقدم لعمل فيه النصب لفظًا أو حكمًا » [3] .

والنحاة يرون أن للمشغول عنه أحوالًا ثلاثة ، ويفصلها بعضهم فيجعلها خمسًا هي :

١ - وجوب الرفع . ٢ - وجوب النصب .

٣ - جواز الأمرين على سواء ، أو مع رجحان الرفع ، أو مع رجحان النصب .

---

(١) كما في الدرر (١٤٦/١) . (٢) شرح المفصل (٣١/٢) .

(٣) النحو الوافي (١٠٩/٢) .

والعامل في الاشتغال يحذف وجوبًا في حالة واحدة ، وهي حالة نصب المشغول عنه سواء كان نصبه جائزًا أو واجبًا .

وأمثلة نصب المشغول عنه وجوبًا ، نحو : إن ضعيفًا تصادفه فترفق به ، حيثما أديبًا تجالسه يؤنسك ، هلا حلمًا تصطنعه ؟ ألا زيارة واجبة تؤديها ؟ متى عملًا تباشره ؟ أين الكتاب وضعته ؟ وذلك أن الاسم في هذه الأمثلة قد وقع بعدما يختص بالأفعال وهي : أدوات الشرط والتحضيض والعرض والاستفهام المكاني والزماني ، غير الهمزة ، وبعض النحاة يجوزون في الأمثلة المذكورة الرفع لا على الابتداء ، بل على أنه فاعل أو نائب له أو اسم لكان المحذوفة [1] .

وأمثلة النصب الجائز نحو : الضيف أكرمه ، الفقير لا تهنه ، الشهيد يرحمه الله . لوقوعه بعد فعل دال على الطلب ، ونحو : أطائرة ركبتها ؟ ما السفه نطقت ، لا الوعد أخلفت ، إن السوء فعلت ؛ لوقوعه بعد أداة يغلب دخولها على الأفعال . وثم مواطن أخرى يجوز فيها النصب لا داعي لتفصيلها هنا ؛ إذ لا فارق في التأويل النحوي بين حالتي جواز النصب ووجوبه من حيث تقدير العامل ، وعلى هذا فينبغي أن تفرق بين وجوب حذف العامل وبين جواز نصب الاسم المتقدم ؛ إذ قد يتبادر إلى الذهن أن جواز النصب يعني جواز الحذف ، ولكن الذي يقرره النحاة غير ذلك ؛ إذ الحذف لازم في حالة النصب سواء كان جائزًا أو واجبًا ، وأما في حالة الرفع فالتأويل النحوي كله يختلف بين تقدير فعل أو خبر .

ولكن ما هو العامل المحذوف هنا ؟ هل يكون من صيغة المفسر فعلًا كان أو وصفًا ، أم يتحتم كونه فعلًا ؟ اتجاهان مختلفان للنحاة ، وقد حاول بعض الدارسين الجمع بينهما فذكر أنه « إن كان المحذوف جملة فعلية فتفسيره لا يكون إلا بجملة مذكورة في الكلام مشاركة للمحذوف في لفظها ومعناها معًا ، أو في المعنى فقط نحو : العظيم نافسته ، الممتنع وقفت فيه ، التقدير : نافست العظيم نافسته ، ولابست الممتنع وقفت فيه ، أو نحو ذلك مما يؤدي إلى الغرض في الحدود المرسومة ولا يصح هنا تفسير الجملة بغير جملة مثلها .

وإن كان المحذوف فعلًا فقط أو وصفًا عاملًا يشبهه ويحل محله جاز أن يفسر كل منهما بفعل أو بما يشبهه تفسيرًا لفظيًا ومعنويًا معًا أو معنويًا فقط والأفضل التماثل مع عدم المانع » [2] .

---

(١) السابق (١١٢/٢) .

(٢) النحو الوافي (٧٨/٢) .

ولنا على هذا الكلام ملاحظتان :

أولاهما : أن الأستاذ قد جعل المحذوف هو الأصل الذي تجب مراعاته ، وجعل غاية المذكور أن يتطابق مع المحذوف جملة أو فعلًا أو وصفًا عاملًا . وفاته أن المحذوف غير موجود ، بل ولا سبيل إلى تقديره إلا بمراعاة هذا المفسر المذكور . فالمذكور إذًا هو الأصل ، وغاية التقدير أن يجعل المحذوف لفظًا مماثلًا له ، وهذا يسلم بنا إلى نتيجة قد تهمنا بعد حين ، وهي أن الأصل ليس المحذوف الذي يقدره ، بل الأصل هو النص اللغوي المذكور .

والثانية : أن الأستاذ قدساير النحاة في التفرقة بين تقدير الجملة وتقدير الوصف ، وليس ثمة تفرقة بينهما ولا داعي للخلاف فيهما في مجال الحذف على وجه خاص ؛ إذ المقدر جملة بأسرها ؛ لضرورة تقدير المسند إليه مع كل من الفعل والوصف ويستوي في تقدير الجملة أن تكون مكونة من فعل وفاعله أو من وصف ومرفوعه .

٤ – متعلق الظرف والجار والمجرور :

يرى جمهور النحويين أن كلًّا من الظرف والجار والمجرور لا بد أن يتعلق [(١)] وأن متعلقهما واحد من أربعة ؛ لأنه إما أن يكون فعلًا تامًّا [(٢)] أو ما يشبه الفعل أو مؤولًا به أو مشيرًا إلى معناه [(٣)] .

ومثال الفعل التام قوله تعالى : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة : ٧] .

---

(١) ثمة أنواع من المجرورات لا خلاف في أنها لا تتعلق . وقد حصرها ابن هشام في ستة مواضع هي :

– المجرور بحرف جر زائد . نحو : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الفتح : ٢٨] ، ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر : ٣] .

– مجرور لعل في لغة عقيل – لأنها بمنزلة الحرف الزائد .

– مجرور لولا نحو : لولاي ولولاك ... إلخ ، على قول سيبويه : إن (لولا) جارة للضمير فإنها أيضًا بمنزلة لعل .

– مجرور رب نحو : رب رجل صالح لقيته .

– المجرور بكاف التشبيه عند الأخفش وابن عصفور .

– مجرور الأدوات : خلا وعدا وحاشا إذا خفض .

انظر : حاشية الدسوقي على المغني (١٢٢/٢ ، ١٢٣) وحاشية الأمير .

(٢) ثمة خلاف حول تعلقهما بالفعل الناقص . مرده الخلاف حول دلالته على الحدث .

انظر : حاشية الدسوقي (١١٧/٢) .

(٣) ما يشبه الفعل هو الاسم المشتق العامل عمل الفعل .

والمؤول بما يشبهه هو الاسم الجامد المؤول بالمشتق .

وما يشير إلى معناه هو ما فيه رائحة الفعل بأن كان علمًا مشتهرًا مسماه بوصف فيشار به في حال العلمية .

حاشية الدسوقي (١١٣/٢) .

ومثال ما يشبه الفعل قول ابن دريد :

واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل الغضى

ومثال المؤول بما يشبهه قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ ﴾ .

ومثال ما يشير إلى معناه قول بعضهم :

أنا ابن ماوية إذ جد النقر

وقول بعضهم :

أنا أبو المنهال بعض الأحيان

فتعلق (بعض وإذ) بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى الشجاع أو الجواد .

ويرى جمهور النحويين أنه إذا لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودًا قدر .

ويرى الكوفيون – وابن طاهر وابن خروف – أنه لا تقدير . فنحو : زيد عندك لا تعليق فيها ، بل نفس كلمة عند هي الخبر ، ثم اختلفوا في عامل النصب في الظرف .

فابن خروف – ومعه ابن طاهر – يرى أن الناصب هو المبتدأ ؛ إذ المبتدأ إنما يرفع الخبر إذا كان عينه نحو : زيد أخوك ، وينتصبه إذا كان غيره كما هنا .

والكوفيون يرون أن الناصب أمر معنوي هو المخالفة .

ومتعلّق الظرف والجار والمجرور واجب الحذف في مواضع ثمانية [1] :

١ – أن يقعا صفة نحو : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ [البقرة: ١٩] .

٢ – أن يقعا حالًا نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾ [القصص: ٧٩] .

٣ – أن يقعا صلة نحو : ﴿ وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٩] .

٤ – أن يقعا خبرًا نحو : زيد عندك ، أو في الدار . وقد يظهر في الضرورة نحو :

لك العز إن مولاك عز وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

٥ – أن يرفعا الاسم الظاهر نحو : ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾ ، وأعندك زيد .

٦ – أن يقعا في مثل أو شبهه نحو : حينئذ الآن . أصله : كان ذلك حينئذ واسمع

---

(١) الدسوقي على المغني (١٢٢/٢ – ١٢٨) .

الآن ، ونحو : بالرفاء والبنين أي : أعرست .

٧ – في القسم بغير الباء نحو : ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾ [الليل: ١] ، ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم ﴾ [الأنبياء: ٥٧] .

٨ – أن يقعا في باب الاشتغال مشغولاً عنه نحو : أيوم الجمعة صمت فيه ، ونحو : بزيد مررت به .

وأكثر النحاة لا يجيزون ذلك في المجرور ويرون وجوب إسقاط الجار ورفع الاسم بالابتداء أو نصبه بإضمار جاوزت أو نحوه .

وإنما كان واجب الحذف في هذه المواضع لكونه « كونًا عامًا والظرف حينئذ مستقر لاستقرار الضمير فيه بعد حذف المتعلق . وقيل : لاستقرار معنى العامل العام فيه بحيث يفهم بداهة عند سماعه ، وإذا وجب حذفه كان ذكره عبثًا ، بخلاف الخاص فإنه يجب ذكره إلا لدليل فيجوز » (١) .

على أننا نضيف إلى هذا أن الخاص قد يجب حذفه أيضًا في مواضع ثلاثة هي (٢) :

١ – الأمثال . ٢ – الأحوال . ٣ – القسم .

والعامل المقدر يجوز أن يكون فعلًا أو وصفًا ، ولا يتحتم كونه فعلًا إلا في موضعين باتفاق هما في القسم وفي الصلة ؛ لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين ، وفي مواضع أخرى على خلاف بين النحاة ، وهذه المواضع هي الخبر والصفة والحال . فالجمهور على تقدير الفعل ؛ لأنه الأصل في العمل ، ومن النحويين من قدر الوصف ؛ لأن الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد ؛ ولأن الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف ؛ ولأن تقليل المقدر أولى (٣) .

وسواء كان المقدر فعلًا أو وصفًا ، فهل المحذوف جملة أو بعضها ، هل يشتمل المقدر على ما أسند إلى الفعل أو الوصف أم أن التقدير مقصور على الفعل وحده أو الوصف وحده . واضح أن نصوص النحاة التي سبق ذكرها تفهم أن المقدر إذا كان فعلًا فهو جملة ، لاشتمال التقدير على الضمير ، أما إذا كان وصفًا فليس بجملة لانتقال الضمير منه إلى ما يتعلق . بل إن ابن هشام يرى أن المحذوف مفرد حتى مع الفعل أيضًا ؛ لأن « الحق أنا لم نحذف الضمير بل نقلناه إلى الظرف والمجرور فالمحذوف فعل أو وصف وكلاهما مفرد » (٤) .

---

(١) المغني (١٢٧/٢) . (٢) السابق .

(٣) الدسوقي على المغني (١٢٨/٢ ، ١٢٩) . (٤) الدسوقي على المغني (١٢٩/٢) .

والواقع أن هذا الخلاف لا معنى له ؛ لأن المقدر – فعلًا كان أو وصفًا – يشمل حتمًا مرفوعه . ولا معنى للقول بنقل هذا المرفوع إلى ما يتعلق ؛ لأن ما يتعلق لم يتغير قبل تقدير المتعلق وبعده .

هذه هي مواضع حذف الجملة كما قررها النحاة . وواضح أنها لا توجد في النحو العربي على هذا النمط من التركيز والتقنين معًا ؛ إذ هي مشتتة في أبوابه الكثيرة ، كما أن معظم قواعد الحذف لا تنتظمها أبوابها المعقودة لها ومن هنا فإن عملية الجمع هذه قد حاولت أن تنهي هذه العقبة الشكلية بأن تجمع شتاتها وتوضح قواعدها تمهيدًا لمناقشتها مناقشة موضوعية لمحاولة استخلاص أسسها التي ترتكز عليها .

وليس من شك في أن مناقشة قضية حذف الجملة لا ينبغي أن تنفصل عن مناقشة ظاهرة الحذف بأسرها ، باعتبارها جزءًا من أجزائها ، كما أنه ليس من شك أيضًا في أن مناقشة ظاهرة الحذف والتقدير بأسرها يرتبط ارتباطًا يكاد يكون عضويًا بقضية العامل ؛ إذ هي ثمرة من ثمارها العميقة الأثر في النحو العربي .

ولهذا كله أرى محتمًا أن تؤجل مناقشة ذلك كله حتى ينتهي هذا البحث من هذه الظاهرة نحويًا ولغويًا ، مكتفيًا الآن بتسجيل عدد من الملاحظات التي أرجو أن تعين في فهم أبعاد هذا الجزء من البحث ، وأن توضح في الوقت نفسه الإطارات العامة له .

والملاحظة الأولى :

أن النحاة يقسمون المحذوف عادة إلى لازم وجائز ، ويعنون بالحذف اللازم أنه لا يجوز ذكر المحذوف ، وإن كان يتحتم تقديره لسلامة القواعد النحوية ، ويريدون بالحذف الجائز أنه يجوز ذكره كما يجوز عدم ذكره . وأن ذكره وعدم ذكره سواء من حيث سلامة القاعدة النحوية .

وبشيء من التأمل نخلص إلى أن مرد هذا التقسيم إلى أسس منطقية كلامية لا لغوية نحوية ؛ ذلك أن الأساس الحقيقي إنما يرجع للتقسيم المنطقي للأشياء والعلاقات إلى موجود ومعدوم ، ثم تقسيم كل منهما إلى لازم وجائز ، لازم الوجود أو واجب الوجود لا يجوز عليه العدم ، ولازم العدم أو واجب العدم ولا يصح له وجود ، وجائز الوجود هو جائز العدم ، يصح وجوده كما عدم وجوده . وقد أخذ المتكلمون هذا التقسيم فقصروا واجب الوجود على الله وحده . وإذًا فكل ما عداه يعود إلى القسمين الآخرين . فإما أن يكون جائز الوجود جائز العدم ، وإما أن يكون واجب العدم مستحيل الوجود . وهو بعينه

المعنى الذي يفهمه النحاة من اللازم والجائز في الحذف ، أو بتعبير أدق في المحذوف .

وإما أن هذا التقسيم ليس لغويًّا ولا نحويًّا ؛ فلأن وظيفة النحو هي تحليل التراكيب ، والعناية بتحديد المواقع المختلفة للكلمات في الجمل ، وتوضيح العلاقات الداخلية بينها

وإذًا فالمنهج الذي يجب اتباعه في النحو يجب أن يكون منهجًا لغويًّا مستمدًّا من حقائق اللغة نفسها ، وغاية البحث النحوي هي ملاحظة الحقائق اللغوية الخاصة بالتركيب كما تتضح من أشكال الكلمات ووظائفها . ومهمة الباحث النحوي إذًا هي تسجيل ما تسلمه إليه ملاحظاته في هذا المجال ، يسجلها كما هي دون تأويل ، ومن غير التجاء إلى تقدير أو اعتماد على مذاهب فلسفية أو مناهج منطقية أو آراء كلامية .

الملاحظة الثانية :

وتتصل بالملاحظة الأولى وتنبني عليها . وهي أننا إذا لاحظنا الواقع اللغوي تأكد لدينا حقيقة مهمة بالغة الخطر ، هي أنه في حالات وجوب الحذف لا معنى لتقدير المحذوف ؛ إذ إنه ما دام لم يرد ولا يجوز أن يرد فتقديره عبث باللغة ؛ إذ لا معنى له . وليس له من وظيفة إلا أنه يحقق متطلبات القواعد النحوية . وعلى وجه التحديد هو يعالج قصور القواعد النحوية عن ملاحظة الواقع اللغوي مع أنه كان ينبغي أن يحدث نقيض ذلك ؛ تطبيقًا للمنهج العلمي في البحث اللغوي ، وهو تعديل القواعد بحيث توضح قوانينها كل ما يتصل بالواقع اللغوي من ظواهر .

وفي حالات الجواز : ما يؤكد أيضًا تصور المنهج التقليدي عن تناول الواقع ؛ ذلك أن جواز الذكر والحذف عند النحاة إنما يكون خضوعًا للمنهج التقليدي في تناول الظواهر اللغوية من خلال الفكر النظري والقضايا المنطقية ، فجائز الذكر والحذف لا يعود جوازه إلى أن في الواقع اللغوي الذي يتكشف من النصوص ما يؤيد ذكره وحذفه معًا ؛ بل لأنه « لا يستحيل وجوده » وهي استحالة نظرية غير مرتبطة بالواقع ولا ملاحظة له ؛ بدليل أنه في حالات كثيرًا ما يقرر النحاة أنه « يجوز ذكره » و « يجوز حذفه » ، ثم يتبعون ذلك بقولهم : « وإن لم يؤيده السماع » أو « ولم يرد ما يؤيده » .

ولنعد - بعد هاتين الملاحظتين الأساسيتين - إلى مناقشة ما قرره النحاة في حذف الجملة ، وقد أقر النحاة حذف الجملة في مواضع شتَّى تتناولها النقاط الثلاثة :

١ - حذف الكلام بأسره .

٢ - حذف بعض الكلام أكثر من الجملة .

٣ - حذف الجملة فحسب .

فنلحظ - فيما يتعلق بالنقطة الأولى :

أنه ليس ثمة حذف لكلام بأسره في الواقع اللغوي في مواضع أربعة من الخمسة التي ذكروها ، وهي : بعد حرف الجواب ، وبعد نعم وبئس ، وبعد حرف النداء ، وفي نحو : افعل هذا إمّا لا . ففي النقاط المذكورة ليس ثمة حذف بالفعل ، وكل ما هنالك إنما هو تفسير الموقف اللغوي في النقطة الأولى ، ولا ينبغي أن يوضع التفسير غير المنطوق في الاعتبار النحوي ؛ لأن غاية النحو ليس مراعاة المواقف النفسية بل ملاحظة أثر هذه المواقف النفسية على الأساليب اللغوية من الناحية التركيبية لا من الناحية الجمالية ، ولكن النحاة اضطروا إلى هذا التقدير تبعًا لمنهجهم المنطقي الذي يحتم وجود الإسناد في الجملة ، ووجود ركني إسناد في كل إسناد . وحيث إنه لا يصلح حرف الجواب مسندًا ومسندًا إليه نحتم في اعتبارهم تقدير المسند والمسند إليه معًا . مستعينين في هذا التقدير - مضطرين - بما يسلم إليه الموقف اللغوي من مفهوم . وواضح أنه في النقاط الثلاث الباقية ليس ثمة حذف أيضًا ؛ إذ الكلام تام ولا حاجة معه إلى التقدير ، وإنما حمل النحاة على تقدير ما لا حاجة إليه حاجتهم إلى تصحيح قواعدهم في نظرية العامل القاضية بضرورة وجود عامل ومعمول وأثر للعامل في المعمول جميعًا .

وأما الموضع الخامس - وهو بعد إنْ الشرطية - فليس من قبيل حذف الكلام بأسره إلا على اعتبار نحوي بعيد ومردود عليه ؛ إذ يوجد في الكلام جزء من التعبير وهو أداة الشرط ، وهذا الجزء هو الدال على المحذوف والمشير إليه .

ولعل من الواضح هنا أن النحاة قد سووا بين المواضع السابقة كلها مع أن بينها موضعين ينبغي أن يكون لهما وضعهما الخاص وهما بعد نعم وبئس ، وفي أسلوب خاص بتأكيد النفي وهو نحو : افعل هذا إما لا ؛ إذ هما أسلوبان قريبان - تركيبًا ودلالة - بأساليب الأمثال . ومن اللازم أن نفرق موضوعيًا بين الأمثال وما يلحق بها وبين غيرها ليكون للأمثال وللتراكيب المشابهة لها توجيه خاص بها لا يلتزم بما يلتزم به التوجيه النحوي لغيرها من الأساليب ، خضوعًا لمنهج التحليل الذي يلتزم بالواقع اللغوي لا يتجاوزه إلى تقدير ما يشاء من فروض دون ضابط موضوعي .

ويلحظ - فيما يتعلق بالنقطة الثانية :

أولًا : أنه ليس ثمة مواضع يطرد فيها الحذف .

ثانيًا : أن التعبير - في أمثلته - لا يشير إلى محذوف .

وهاتان الملاحظتان تعنيان أن الحذف ليس واقعًا لغويًا ، بل ينبع من محاولة تصحيح القواعد النحوية عن طريق تأويل النصوص اللغوية وإن كان توجيهًا يستوحي فيه الباحث الموقف اللغوي ، واستيحاء الموقف اللغوي في بعض جزئيات النحو لا يغير من منطقية المنهج التقليدي ؛ إذ غايته في المنهج التقليدي تصحيح القواعد عن طريق تأويل النصوص تأويلًا يتلاءم معها ، فالموقف اللغوي لا يعدل القاعدة بنفي ما وراء النصوص من تقدير ، بل يتخذ وسيلة لفهم ما حول النص من معانٍ تتخذ أساسًا لتخريجها وتأويلها .

وأما فيما يتعلق بالنقطة الثالثة :

فيمكن بشيء من التأمل أن نرد كثيرًا من المواضع التي قرر فيها النحاة جواز حذف الجملة أو وجوبه بأنه في هذه المواضع المختلفة - وسواء في ذلك القسم والشرط والعطف والصلة والناصب في المعاني والجواهر - لا يوجد حذف ، بل يعود ما ذكره النحاة من حذف إلى :

أولًا : محاولة تفسير النص حسب الموقف اللغوي .

ثانيًا : مراعاة نظرية العامل في تفسير النص بحيث يتفق هذا التفسير مع قواعدها وشروطها .

والملاحظة الثالثة :

أن النحاة يعترفون هنا بدور الموقف اللغوي ولكنه اعتراف محدود ، فهم يفسرون النصوص المختلفة من خلال مواقفها اللغوية . ولقد يبدو هذا اعترافًا بالموقف اللغوي نحويًا . ولكن ينبغي أن يلاحظ هنا أن النحاة لم يعترفوا بدور الموقف اللغوي في تقنين القواعد وإن اعترفوا به في فهم التراكيب ، والفرق كبير بين تقنين القاعدة النحوية وفهم الأسلوب اللغوي ؛ إذ الفهم يمكن أن ينشأ بوسائل شتّى ، من بينها دون شك الصورة الذهنية عند كل من المتكلم والسامع أو القارئ على السواء ، والتقنين النحوي لا تعنيه هذه الصورة الذهنية ؛ وإنما يعنيه ملاحظة أساليب التعبير المختلفة في المواقف اللغوية المتعددة ، وصب هذه الملاحظات في صورة قواعد نابعة آخر الأمر من هذه المواقف ومحيطة بها ، وهو ما لم يفعله منهج النحو القديم .

ثالثًا : أجزاء الجملة :

واستقصاء هذا الجانب من الظاهرة النحوية سيكون للأنواع لا للأفراد وسيراعى في نماذجه - ما أمكن - أن تمثل الجوانب المختلفة ، وأن تشير إلى الأنماط الكثيرة ، بحيث

تصور - في مجموعها - اختلاف المواقع الإعرابية للمحذوف من ناحية ، وتنوع العوامل المؤثرة فيه عند النحاة - من ناحية أخرى .

المبتدأ والخبر :

المبتدأ والخبر جملة مفيدة ، والفائدة إنما تحصل بهما معًا ، ومن ثم لا بد من وجودهما معًا . إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيجوز حذفه بشرط آخر غير هذا الشرط العام في المحذوفات ، هذا الشرط هو ألا تقع الجملة خبرًا عن ضمير الشأن ، وإنما جاز الحذف ؛ « لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى ، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألَّا تأتي به ويكون مرادًا حكمًا وتقديرًا »(١) .

وقد سمعت أمثلة عديدة ورد فيها المبتدأ أو الخبر محذوفًا .

فمما حذف فيه المبتدأ قول المستهل : الهلالُ واللّه . أي : هذا الهلال واللّه .

ومنه : المسكُ واللّه . أي : هو المسك أو هذا المسك .

ولا يقتصر الأمر في ذلك على السماع ، بل يجوز حذف المبتدأ كلما أمكن إدراك معناه دون لفظه إذا استوفى الشرط السابق ، ويضرب ابن يعيش أمثلة لذلك فيقول : « وكذلك لو رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة ذلك الشخص فإذا رأيته بعد قلت : عبد اللّه وربي . كأنك قلت : ذاك عبد اللّه أو هذا عبد اللّه . وكذلك لو حدثت عن شمائل رجل ووصف بصفات مثل : مررت برجل راحم المساكين بار بوالديه . فعرف بتلك الأوصاف فقلت : زيد واللّه . أي : هو زيد أو المذكور زيد »(٢) .

وقد رأى النحاة أن حذف المبتدأ أو الخبر لا يقتصر على الأمثلة السابقة ، ولا يقف عند حدود الجواز ، بل يتعدى الأمثلة إلى مواضع يكثر فيها ، ويتجاوز الجواز إلى الوجوب .

حذف المبتدأ جوازًا :

يكثر حذف المبتدأ جوازًا في :

١ - جواب الاستفهام نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ۝ نَارٌ حَامِيَةُۢ ﴾ أي : هي نار ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُۗ ٱلنَّارُ ﴾ [الحج : ٧٢] ، أي : هو النار .

٢ - بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط نحو : ﴿ مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ ﴾ أي : فعمله لنفسه .

---

(١) شرح المفصل (٩٤/١) .

(٢) السابق .

٣ - بعد القول نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ ، أي : هو أساطير الأولين .

ويجوز حذفه في غير هذه المواضع أيضًا على قلة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا ﴾ [النور : ١] ، وقوله : ﴿ بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ ﴾ [التوبة : ١] ، أي هذه سورة ، هذه براءة [١] .

حذف الخبر جوازًا :

يكثر حذف الخبر في الأجوبة ، كأن يقول القائل : من عندك ؟ فنقول : زيد . والمعنى : زيد عندي ، إلا أنك تركته للعلم به ؛ إذ السؤال إنما كان عنه .

ومن ذلك قولهم : خرجت فإذا السبع بعد (إذا) الفجائية إذا جعلت حرفًا . والتقدير : خرجت فإذا السبع حاضر أو موجود [٢] .

حذف المبتدأ وجوبًا :

يحذف المبتدأ وجوبًا في المواضع الآتية [٣] :

١ - النعت المقطوع إلى الرفع نحو : رحم الله زيدًا المسكينُ بالرفع ؛ إذ هو خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا ، تقديره : هو المسكين . فيعرب بعد القطع خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا .

٢ - المخصوص بالمدح أو الذم نحو : نعم الكتاب كتاب الله ، وبئس الصديق المنافق . فالممدوح وهو كتاب الله ، والمذموم وهو المنافق يجوز في كل منهما أن يعرب على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا ، تقديره : هو .

---

(١) انظر : النحو الوافي (١/٣٦٦) .

(٢) إذا على ضربين :

زمانية : وفيها معنى الشرط ، وتضاف إلى الجملة الفعلية ، وإذا وقع بعدها اسم كان ، ثم فعل مقدر نحو : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ۝ وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ ﴾ ، والتقدير : إذا انشقت السماء انشقت وإذا مدت الأرض مدت ، وإنما كان ذلك لتضمنه معنى الشرط ، والشرط يقتضي الفعل .

فجائية : وهي قسمان : اسمية وحرفية :

فالاسمية ظرف من ظروف الأمكنة ، والحرفية حرف من حروف المعاني الدالة على المفاجأة . فإذا قيل : خرجت فإذا السبع ، وأريد به الظرفية لم يكن ثم حذف ، وكان السبع مبتدأ وإذا الخبر متقدمًا ، ويتعلق الظرف وهو الخبر المتقدم باستقرار محذوف ، وعلى هذا فلو ذكر اسم آخر جاز لنا فيه وجهان :

١ - النصب على الحالية ويكون العامل في الحال هو الظرف ، نحو : خرجت فإذا السبع عاديًا .

٢ - الرفع على الخبرية ويجعل الظرف من صلته .

وإن جعلنا (إذا) حرفًا كان الخبر محذوفًا لا محالة ؛ إذ المبتدأ لا بد له من خبر ، ولا خبر هاهنا ظاهرًا فوجب أن يكون مقدرًا عند النحاة .

(٣) النحو الوافي (١/٣٦٨ - ٣٧٢) .

٣ – أن يكون الخبر صريحًا في القسم ، نحو : في ذمتي لأفعلن ، أي في ذمتي ميثاق أو يمين أو عهد ، فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا .

٤ – أن يكون الخبر مصدرًا يؤدي معنى فعله ويغني عن التلفظ به ، نحو : صبر جميل ، وسمع وطاعة . فكل منهما خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا ؛ إذ الأصل الأصيل اصبر صبرًا جميلًا ، والمصدر مفعول مطلق لـ (اصبر) ، ثم حذف الفعل وجوبًا للاستغناء عنه بالمصدر الذي يؤدي معناه ، ثم ارتفع المصدر ليكون أوقع في التعبير ، ويخرج نحويًا على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وبذلك تتحول الجملة من فعلية إلى اسمية لتفيد الدوام والثبوت .

٥ – بعد لا سيما نحو : أحب الشعراء لا سيما أبو العلاء ، فيكون أبو العلاء خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا ، تقديره : هو .

٦ – بعد المصدر النائب عن فعل الأمر ، نحو : سقيًا لك ، ورعيًا لك ، قال الشاعر :

نبئت نعمى على الهجران عاتبة ... سقيًا ورعيًا لذاك العاتب الزاري

فالمصدر نائب عن لفظ فعل الأمر وعن معناه ، وبعده المخاطب المجرور ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف ؛ إذ لا يصح تعلقه بالمصدر .

٧ – بعض ألفاظ مسموعة :

– نحو : من أنت ؟ محمد . فمحمد خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا ، تقديره : مذكورك . وهو أسلوب ورد عن العرب لتحقير المخاطب وتعظيم المتحدث عنه . فأشبه الأمثال في أدائه لمعنى محدد ، ومن ثم أجري مجرى الأمثال فلم يصح تغييره .

– ونحو : لا سواء عند الموازنة بين شيئين . فسواء خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا ، تقديره : لا هما ، أو لا هذان سواء .

ويرى بعض النحاة أن الحذف هنا جائز لا واجب (١) .

حذف الخبر وجوبًا :

يجب حذف الخبر في المواضع الآتية :

١ – بعد (لولا) الامتناعية إذا كان الخبر كونًا عامًا .

نحو : لولا زيد لخرج محمد ، تقديره : لولا زيد موجود أو حاضر . ومعناه : أن

---

(١) السابق (١/٣٧٤) .

الثاني امتنع لوجود الأول ، وليست الجملة الثانية خبرا عن المبتدأ ؛ لأنه لا عائد منها إلى زيد . والجملة إذا وقعت خبرا لا بد لها من عائد .

هذا هو رأي جمهور البصريين .

ويرى الكوفيون أن الاسم الواقع بعد (لولا) يرتفع بـ (لولا) نفسها لنيابتها عن الفعل ، والتقدير : لولا يمتنع زيد .

وقد ضعف ابن يعيش هذا الرأي من وجوه [1] :

١ - أنه لو كان الأمر كذلك لجاز وقوع أحد بعدها ؛ لأن أحد يعمل فيها النفي ، ولم يسمع ذلك .

٢ - أنه لو كان معناه النفي لجاز أن تعطف عليه بـ (الواو) ولا لتأكيد النفي ، فقال : لولا زيد ولا خالد لأكرمتك ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۝ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۝ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ۝ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ﴾ فلما لم يجز ذلك ، ولم يستعمل دل على أن الجحود قد زايلها .

٣ - أن الحرف إنما يعمل إذا اختص بالمعمول ، ولولا غير مختصة بل تدخل على الأسماء نحو : لولا زيد لأكرمتك ، وعلى الأفعال نحو قول الجموح :

قالت أمامة لما جئت زائرها ... هلا رميت ببعض الأسهم السود

لا در درك إني قد رميتهم ... لولا حددت ولا عذري لمحدود

٢ - أن يكون لفظ المبتدأ نصًا في القسم .

نحو : لعمر الله لأبذلن جهدي ، والتقدير : لعمر الله قسمي . فقسمي خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا . ولا يصح أن يكون المحذوف هنا هو المبتدأ ، بل يتحتم أن يكون الخبر لوجود اللام الداخلة على المبتدأ في أول المذكور [2] .

٣ - إذا سد مسده الفاعل .

نحو : أقائم الزيدان ؟ فـ (أقائم) مبتدأ و (الزيدان) مرتفع به ، وقد سد مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به ؛ إذ المعنى : أيقوم الزيدان ؟ فتم الكلام لأنه فعل وفاعل . وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى .

والمتأمل يرى أنه ليس ثمة خبر محذوف . بل هو مجرد افتراض نحوي لا أصل له

---

(١) شرح المفصل (٩٦/١) .

(٢) النحو الوافي (٣٧٥/١ ، ٣٧٦) .

من واقع التعبير اللغوي .

وقد أدرك ذلك ابن يعيش نفسه فذكر أنه « ليس ثمة خبر محذوف على الحقيقة »[1] .

٤ - إذا سد مسد واو المعية .

نحو : كل رجل وضيعته ، والتقدير : كل رجل مع ضيعته مقرونان . وحذف الخبر اكتفاء بالمعطوف ؛ لأن معنى الواو هنا كمعنى مع ، وكل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته .

٥ - إذا سد مسده الحال .

نحو : ضربي زيدًا قائمًا ، وأكثر شربي السويق ملتوتًا ، وأخطب ما يكون الأمير قائمًا .

أ - والمعنى في المثال الأول : « ضربت زيدًا قائمًا أو أضرب زيدًا قائمًا » فالكلام تام باعتبار المعنى ، إلا أنه لا بد من توجيه اللفظ نحويًا . ويرى النحاة أن (ضربي) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ، و (زيدًا) مفعول به ، و (قائمًا) حال وهي التي سدت مسد الخبر .

ولا يصح أن يكون (قائمًا) خبرًا فيرتفع ؛ لأن الخبر إذا كان مفردًا يكون هو الأول والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم .

ولا يصح أن يكون حالًا من زيد هذا ؛ لأنه لو كان حالًا منه كان العامل فيه المصدر الذي هو ضربي ؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبه . ولو كان المصدر عاملًا فيه لكان من صلته ، وإذا كان من صلته لم يصح أن يسد مسد الخبر ؛ لأن الساد مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر ، فكما أن الخبر كان جزءًا غير الأول فكذلك ما سد مسده ينبغي أن يكون غير الأول .

وإذا كان الأمر كذلك كان العامل فيه فعلًا مقدرًا فيه ضمير يعود إلى زيد وهو صاحب الحال ، والخبر ظرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل . والتقدير : ضربي زيدًا إذا كان قائمًا . فإذًا هي الخبر - أو هي في موضع نصب متعلقة باستقرار محذوف - ثم حذف العامل لدلالة الظرف عليه ، ونقل الضمير من الفعل إلى الظرف ، وصار الظرف وما ارتفع به في موضع مرفوع ؛ لأنه خبر المبتدأ . فإذا أريد المضي قدّر بـ (إذ) وإذا أريد المستقبل قدر بـ (إذا) .

ب - وتوجيه المثال الثاني كتوجيه المثال السابق ، وليس بينهما من فرق سوى أن

---

(١) ابن يعيش (١/ ٩٩) .

(أكثر) ليس بمصدر ولكنها لما أضيفت إلى المصدر وهو شربي صار حكم التركيب حكم المصدر .

جـ - وأما المثال الثالث ففيه اتساع أكثر من المثال الأول ؛ ذلك أن فيه وجهين من التقدير :

١ - فثمة تقدير للخبر المحذوف - كالمثال الأول - فأخطب ما يكون الأمير بمعنى أخطب كون الأمير ، والكون هنا بمعنى الوجود ، والتقدير : أخطب وجود الأمير . جعل وجوده خطيبًا مبالغة .

٢ - أن يكون الكون المقدر من : ما والفعل ؛ بمعنى الزمان لا بمعني الوجود ؛ لأن (ما) تكون في تأويل المصدر الذي يستعار للزمان على تقدير حذف مضاف . أي : أخطب أوقات كون الأمير [(١)] .

حذف المفاعيل :

المفعول الواحد :

من الأفعال ما يتعدى إلى مفعول واحد ، ومنها ما يتعدى إلى اثنين ، ومنها ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، ويحذف المفعول في الفعل المتعدي إلى واحد في مواضع كثيرة ، منها مواضع يكثر فيها حذفه سماعًا حتى ليقاس فيها ، هي [(٢)] :

١ - بعد فعل المشيئة الواقع شرطًا :

نحو : ﴿ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٤٩] ، أي : فلو شاء هدايتكم . وأيضًا بعد لو أردت ولو اخترت ونحو ذلك . « فإن فعل الجواب يدل على المفعول المحذوف ويبينه نحو المثال السابق ، فإنه متى قيل : فلو شاء ، علم السامع أن هناك شيئًا تعلقت به المشيئة لكنه مبهم عنده فإذا جيء بجواب الشرط صار مبينًا » .

وإذًا فلا يصح حذف المفعول إذا كان تعلق الفعل بالمفعول غريبًا ، ولا بد حينئذ من ذكر المفعول نحو :

ولو شئت أن أبكي دمًا لبكيته   عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

٢ - بعد نفي العلم ونحوه :

نحو : ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣] ، أي : لا يعلمون أنهم سفهاء .

---

(١) انظر : شرح المفصل (٩٧/١) .

(٢) المغني وحاشية الدسوقي عليه (٣٤٤/٢ ، ٣٤٥) .

ويرى الدماميني أن الأبلغ في الذم أن يجعل الفعل من قبيل المنزل منزلة اللازم ، وحينئذٍ فلا حذف .

٣ - أن يكون عائدًا [١] :

على الموصول نحو قوله تعالى : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان : ٤١] ، أي بعثه . وسيأتي تفصيله في نهاية هذا الفصل ، أو على الموصوف ، نحو قول جرير :

أبحت حمى تهامة بعد نجد ... وما شيء حميت بمستباح

أي : حميته . وحذفه أقل من سابقه .

أو على المخبر عنه ، نحو قول أبي النجم العجلي :

قد أصبحت أم الخيار تدعي ... عليّ ذنبًا كله لم أصنع

وقول امرئ القيس بن حجر :

فأقبلت زحفًا على الركبتين ... فثوب لبست وثوب أجرّ

أي : أصنعه وأجره . وحذفه أقل من سابقيه .

٤ - أن يقع في الفواصل :

نحو : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [الضحى : ٣] ، أي : قلاك ، ﴿ وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ ، أي : ولا تخشاه .

وأما حذف أحد المفعولين في الفعل المتعدي إلى اثنين . فإما أن يتم بدليل يدل على المحذوف أو بغير دليل يشير إليه .

فإن كان بغير دليل فلا يجوز بلا خلاف بين النحاة .

وأما إن كان ثمة دليل على المحذوف ففي جوازه أقوال :

أ - مذهب جمهور النحاة إجازته ، واستندوا في هذا إلى السماع فقد روي لعنترة في معلقته :

ولقد نزلت فلا تظني غيره ... مني بمنزلة المحب المكرم

أي : واقعًا .

---

(١) المصدران السابقان ، وخزانة الأدب (١٧٣/١ ، ١٧٤ - ١٨٠) ، وانظر في نسبة الأبيات : المقاصد النحوية (٧٥/٤) ، والدرر اللوامع (٧٣ ، ٧٤) .

ب – وذهب كثير من العلماء إلى عدم الجواز ، منهم ابن الحاجب وابن عصفور وأبو إسحاق بن ملكون . وعللوا ذلك بأن المفعولين متلازمان لافتقار كل منهما إلى صاحبه ؛ إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل فلم يجز حذف أحدهما دون الآخر ، وفرق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأنه لا يؤدي فيهما إلى لبس وهنا يؤدي إلى التباس ما يتعدى منها إلى اثنين بما يتعدى إلى واحد [(١)] .

حذف المفعولين :

حذف المفعولين في الأفعال المتعدية إلى اثنين اختصارًا جائز . ومعنى حذفهما اختصارًا : أن يكون على المحذوف دليل ، نحو قول الكميت بن زيد :

بأي كتاب أم بأية سُنَّة ترى حبهم عارًا عليَّ وتحسب

وفي حذفهما اقتصارًا – أي : بغير دليل – أقوال [(٢)] :

١ – المنع مطلقًا : وعليه الأخفش والجرمي ، ونسبه ابن مالك لسيبويه وللمحققين كابن طاهر وابن خروف والشلوبين ؛ معللين ذلك بعدم الفائدة ؛ إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما ولا علم ما ، فأشبه قولك : النار حارة .

٢ – الجواز مطلقًا : قال صاحب الهمع : « وعليه أكثر النحويين منهم ابن السراج والسيرافي وصححه ابن عصفور . وقد استدلوا على ذلك :

أولًا : بالسماع . قال تعالى : ﴿ أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴾ [النجم: ٣٥] ، أي : يعلم . وقال : ﴿ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ﴾ .

ثانيًا : بأن ما ذكره المانعون من عدم الفائدة مردود ؛ إذ الفائدة حاصلة بالإسناد إلى الفاعل .

٣ – الجواز في ظن وما في معناها دون علم وما في معناها : وعليه الأعلم . واستدل بحصول الفائدة في الأول دون الثاني ، والإنسان قد يخلو من الظن فيفيد قوله : ظننت أنه وقع منه ظن ، ولا يخلو من علم ؛ إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد ، فلم يفد قوله : علمت شيئًا .

ورد ذلك صاحب الهمع بأنه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم .

---

(١) الهمع (١٥٢/١) ، والدرر اللوامع (١٣٤/١ ، ١٣٥) .

(٢) الهمع (١٥٢/١ ، ١٥٣) .

٤ – المنع قياسًا والجواز في بعضها سماعًا : وعليه أبو العلاء إدريس ، فلا يتعدى الحذف إلى غير ظننت وخلت وحسبت لوروده فيها .

وكما يجوز حذف المفعولين في الأفعال المتعدية إلى اثنين – على نحو ما سبق تفصيله – يجوز تعليق بعض هذه الأفعال عن العمل ، أي : ترك العمل في اللفظ وجعل العمل في المحل ، وإذًا فالتعليق نوع من تقدير العمل أيضًا وإن لم يصحبه ادعاء الحذف ، وإن كان من النحاة من قد يفهم من كلامه أن من الممكن اعتبار الحركة الإعرابية في التعليق محذوفة في اللفظ لوجود ما يمنع من ذكرها من معلقات [1] .

---

(١) يختص التعليق بالمتصرف من الأفعال القلبية وحدها ، أما الأفعال غير القلبية وغير المتصرف من الأفعال القلبية فلا يجوز تعليقها .

وإنما تعلق إذا كان في التركيب مانع يمنع من عملها في اللفظ ، وذلك في الحالات التالية :

– إذا كان أحد المفعولين اسم استفهام نحو : علمت أيهم قام ، و ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ [الكهف: ١٢] .

– أو مضافًا إليه نحو : علمت أبو مَنْ زيد ؟

– أو مدخولًا له نحو : علمت أزيد قائم أم عمرو ؟

– أو مدخولًا لـ (ما) النافية نحو : ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ ، ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ ﴾ [الأنبياء: ٦٥] .

وقد ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز الإعمال مع (ما) نحو : علمت زيدًا ما أبوه قائم .

وقيل : ذلك خاص بالتميمية ؛ لأن الحجازية كالفعل ، والفعل لا يدخل على الفعل ، فلا يقال : علمت ليس زيدًا قائمًا . وقيل : بل ذلك عام ، لأنها ليست بفعل .

– أو مدخولًا لـ (إن) النافية نحو : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٥٢] .

– أو مدخولًا للام الابتداء نحو : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ [البقرة: ١٠٢] .

ووجه المنع في الجميع : أن لها الصدر فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها .

وعد ابن مالك من المعلقات :

لام القسم نحو :

ولقد علمت لتأتين منيتي

ولو نحو قول حاتم :

وقد علم الأقوام لو أن حاتمًا ... أراد ثراء المال كان له وفر

وعد منها ابن السراج لا النافية ، وذكرها النحاس نحو : أظن لا يقوم زيد .

وعد منها أبو علي لعل نحو : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ﴾ [عبس: ٣] ، ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [الشورى: ١٧] .

وذهب ثعلب والمبرد وابن كيسان إلى أنه لا يعلق من الأفعال إلا ما كان بمعنى العلم ، وأما الظن ونحوه فلا يعلق .

وذهب بعض النحاة إلى أن القسم مقدر بعد هذه الأفعال في جميع المعلقات المذكورة وأنه هو المعلق لا هي .

وذهب بعضهم إلى أن القسم المضمر وجوابه في موضع معمول الفعل .

ويعلق عن العمل مع الاستفهام خاصة عدد من الأفعال هي :

أبصر نحو : ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ .

=

المفاعيل الثلاثة :

الحذف إما بدليل يشير إلى المحذوف أو من غير دليل .

فإن كان ثم دليل على المحذوف فحذف المفاعيل الثلاثة جائز . كقولك لمن قال : أعلمت زيدًا بكرًا قائمًا أعلمت ، وإذا لم يكن ثم دليل ففيه أقوال :

١ - مذهب المبرد وابن كيسان وابن مالك : عدم جواز حذف الثلاثة معًا ، بل لا بد من ذكر المفعولين الثاني والثالث إذا حذف المفعول الأول ، أو ذكر المفعول الأول إذا حذف المفعولان الثاني والثالث .

٢ - مذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور : عدم جواز الحذف مطلقًا ، فلا يجوز حذف الأول ، وكذلك لا يجوز الاقتصار عليه وحذف الآخرين ، بل لا بد من ذكر الثلاثة معًا « لأن الأول كالفاعل فلا يحذف ، والآخران كهما في باب ظن وقد منع - عندهم - حذفهما اقتصارًا » .

٣ - مذهب الشلوبين : وهو جواز حذف الأول فقط مع ذكر الآخرين ، نحو : أعلمت كبشك سمينًا ، ولا يجوز حذف الآخرين دون الأول ، ولا حذف الثلاثة ، ولا حذف الأول وأحد الآخرين ، ولا حذف أحد الآخرين فقط .

٤ - مذهب الجرمي وابن القواس : وهو جواز حذف الآخرين فقط ؛ لأنهما عندهما في حكم مفعولي ظن دون الأول ؛ لأنه في حكم الفاعل .

= تفكر نحو : تفكر أإياه يعنون أم قرنًا .

وسأل نحو : ﴿ يَسْئَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ .

ونظر - عند ابن خروف وابن عصفور - نحو : ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ .

ونسي - عند ابن مالك نحو : ومن أنتم إنا نسينا من أنتم .

وزاد ابن مالك أيضًا ما قارب ذلك من الأفعال التي لها تعلق بفعل القلب نحو : « أما ترى أي برق هنا » على أن رأى بصرية .

﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ﴾ ؛ لأن استنبأ بمعنى استعلم فهي طلب للعلم ، و ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ .

وأجاز يونس تعليق كل فعل غير ما ذكر ، وخرج عليه : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ .

ولم يوافقه الجمهور . انظر : الهوامع (١/١٥٤ ، ١٥٥) .

والحق أن ظاهرة التعليق تحتاج إلى دراسة شاملة تتقصّى مظاهرها في النحو كله ، وحتى تتم هذه الدراسة ينبغي أن نتحرز في تحديد أسبابها ومظاهرها ، وإن كان ما نقلته هنا يشير إلى أن هذه الظاهرة النحوية أحد أساليب التقدير الذي هو بدوره وسيلة من وسائل التأويل النحوي ، والذي ينبع من محاولة النحاة تقريب ما بين الواقع اللغوي والقواعد النحوية من خلاف .

الإضافة :

أولًا : المضاف :

يقول النحاة بحذف المضاف في مواضع مختلفة ، يجمعها كلها استحالة فهم المعنى المقصود من التعبير دون تقدير المحذوف ، نحو : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر: ٢٢] ، أي : أمره . ويطرد القول بالحذف في غير نحو هذا المثال في موضعين :

أولهما : في نسبة الحكم الشرعي إلى الذوات ؛ إذ الطلب إنما يتعلق بالأفعال فتعليقه بذات من الذوات يدل على أن ثمة فعلًا محذوفًا هو المضاف . وأمثلة ذلك كثيرة ، منها : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] ، أي : استمتاعهن ، ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة: ٣] ، أي : أكلها ، ﴿ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ﴾ أي : تناولها .

وثانيها : في كل كلام علق فيه الطلب بماضٍ قد وقع ، نحو : ﴿ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ ﴾ [المائدة: ١] ، ﴿ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ٩١] ؛ إذ العقود والعهد قولان قد وقعا فعلًا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء ، وإنما المراد الوفاء بمقتضاهما .

وحذف المضاف سماعي وقياسي :

فالسماعي : ما ليس فيه قرينة تدل عليه ؛ إذ حقه آنئذ ألا يحذف ، ولكن وردت منه أمثلة نحو قول عمر بن أبي ربيعة :

لا تلمني عتيق حسبي الذي بي إن بي يا عتيق ما قد كفاني

أراد يا ابن أبي عتيق ، وقد عرفه صاحب التصريح بأنه : « ما يصح استبدال القائم مقام المضاف بالإعراب في المعنى »[1] . مستشهدًا ببيت عمر بن أبي ربيعة السابق .

والقياسي : ما اجتمعت فيه ثلاثة شروط :

١ – وجود قرينة تدل عليه أو تشير إليه ، بحيث لا يوقع حذفه في لبس ، نحو : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢] ، أي : واسأل أهل القرية ؛ إذ القرية لا تُسأل وإنما يُسأل أهلها . فالقرينة هنا عقلية .

٢ – قيام المضاف إليه مقام المضاف المحذوف ، فيحل محله في إعرابه[2] ، سواء

---

(١) شرح التصريح (٥٥/٢) .

(٢) وردت أمثلة قليلة حذف فيها المضاف وبقي المضاف إليه مجرورًا . وقد ذهب بعض النحاة إلى قصرها على السماع ، وجوز آخرون ذلك – حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله من الجر – بشرطين :
أولهما : أن يكون المضاف المحذوف معطوفًا على كلمة مضافة مذكورة تماثله – لفظًا ومعنًى ، أو معنًى فقط – =

كان فاعلًا نحو : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] ، أي : رسول ربك . أو نائبًا عن الفاعل نحو : ﴿ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ [الفرقان : ٢٥] ، أي : نزول الملائكة . أو مبتدأ ، نحو : ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ١٧٧] ، أي : بر من آمن ، أو خبر عن المبتدأ نحو : شر المنايا ميت بين أهله ، أي : منية ميت . أو مفعولًا به ، نحو : ﴿ وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ [البقرة : ٩٣] ، أي : حب العجل . أو مفعولًا مطلقًا كقول الأعشى ميمون :

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا ... وبت كما بات السليم مسهدا

أي : اغتماض ليلة أرمد . أو مفعولًا فيه ، نحو : أتينا طلوع الشمس ، أي : وقت طلوع الشمس . أو مجرورًا بالحرف ، نحو : ﴿ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ﴾ ، أي : كدوران عين الذي يغشى عليه أو بالإضافة ، نحو : ولا يحول عطاء اليوم دون غد ، أي : دون عطاء غد .

٣ - أن يصلح المضاف إليه لأن يحل محل المضاف المحذوف :

فلا يصح حذف المضاف إذا كان المضاف إليه جملة ؛ لأنها لا تحل محله ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم : ١٧] ، فالمضاف إليه هنا جملة فعلية ؛ ولهذا لا يجوز حذف المضاف وهو كلمة حين .

= أو تقابله ، لتدل عليه وتشير إليه .

ثانيهما : أن يتصل حرف العطف بالمضاف إليه الذي حذف قبله المضاف ، أو ينفصل منه بـ (لا النافية) . نحو : ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك . فأبقوا أخيه على جره مع أنه مضاف إليه (مثل) محذوفًا ، و (مثل) المحذوف معطوف على مثل المذكور أي : ولا مثل أخيه بدليل قولهم : يقولان بالتثنية ؛ نظرًا إلى المذكور والمحذوف . ومنه قول أبي دؤاد الإيادي :

أكل امرئ تحسبين امرأ ... ونار توقد بالليل نارًا

فأبقى (نار) على جره مع أنه مضاف إلى (كل) المحذوفة المعطوفة على (كل) المذكورة أي : وكل نار ؛ لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين .

ومثال الفصل بـ (لا النافية) قول الشاعر :

ولم أر مثلَ الخير يتركُهُ الفتى ... ولا الشر يأتيه امرؤٌ وهو طائعُ

أي : ولا مثل الشر . ومنه قولهم : ما كل سوداء فحمة ولا بيضاء شحمة .

وأضاف بعض النحويين إلى هذين الشرطين شروطًا أخرى منها : تقدم النفي أو الاستفهام ، على حين تخفف بعضهم من الشروط فلم يشترط سوى الشرط الأول ، وأباح عدم الاتصال .

انظر : التصريح (٥٦/١ ، ٥٧) ، والنحو الوافي (١٢٩/٣ ، ١٣٠) ، والدرر اللوامع (٦٥/٢) .

وأبو دؤاد الإيادي هذا الذي تنسب إليه البيت : (أكل امرئ ...) قد اختلف في اسمه ، فقيل : هو « جارية بن الحجاج » ، وقيل : حارثة بن الحجاج ، وقيل : جرير بن الحجاج ، وقيل : جارية بن حمران الحذاقي من إياد . انظر : المقاصد النحوية (٤٤٥/٣) ، والتصريح (٥٦/٢) .

ثانيًا : المضاف إليه :

أجاز النحاة حذف المضاف إليه . وصور الحذف ثلاثة :

أولها : أن يحذف المضاف إليه ولا ينوى لفظه ولا معناه ، فيرجع المضاف إلى حالته الإعرابية قبل الإضافة ، ويرد إليه ما حذف بسببها كالتنوين ، فكأن الكلام في أصله خال من الإضافة ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ﴾ [النساء: ٩٥] ، أي : وكل فريق .

ويتحقق هذا في الأسماء بنوعيها : التامة وغير التامة (١) .

ثانيها : أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه . فيبنى على الضم ، وهذه الصورة تتحقق حين يكون المضاف كلمة غير ، أو ظرفًا من الظروف الدالة على الغاية مثل : قبل ، وبعد ، أو اسمًا آخر يشبهها مثل : حسب .

ثالثها : أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه ، فيبقى المضاف على حاله التي كان عليها قبل الحذف ، فلا يتغير إعرابه ولا يرد إليه ما حذف للإضافة كالتنوين .

ويشترط في المضاف المذكور إن كان اسمًا تامًّا – غير قبل وبعد ونحوهما – أن يعطف عليه اسم عامل في لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف في صيغته ومعناه ، ليدل على المحذوف نصًّا فيكون في قوة المذكور ، نحو : أنفقت ربع ونصف المال ، أي : أنفقت ربع المال ونصف المال . فحذف المضاف إليه الأول بعد تحقق الشرط المطلوب . ومنه ما أنشده ابن الأنباري ولم يعزه إلى قائله (٢) :

سقى الأرضين الغيث سهلَ وحزنها ... فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع

أي : سهلها وحزنها .

ولا فرق في المعطوف العامل بين أن يكون مضافًا يعمل الجر في المضاف إليه – كما سبق – وبين أن يكون عاملًا آخر غير مضاف نحو قول الراجز :

علقت آمالي فعمت النعم ... بمثل أو أنفع من وبل الديم

فـ (مثل) مضاف إلى محذوف دل عليه المذكور ، والأصل بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم ، فحذف (وبل الديم) من الأول لدلالة الثاني عليه والعامل أنفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بـ (علقت) (٣) .

---

(١) التامة هنا ما لا تدل على الغايات . وغير التامة ما تدل عليها مثل قبل وبعد ونحوها .

(٢) انظر : المقاصد النحوية (٣/٤٥١ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤) .

(٣) انظر : النحو الوافي (٣/١٣٤ – ١٣٦) ، والتصريح (٢/٥٦ ، ٥٧) .

ويكثر حذف المضاف إليه في مواضع [(١)] :

١ – في ياء المتكلم إذا وقعت في حالة النداء ، نحو : ﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى ﴾ [نوح: ٢٨] .

٢ – في الغايات ، نحو : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤] .

٣ – في أي وكل وبعض وغير بعد ليس . وربما سمع في غيرهن ، نحو : ﴿ فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ ﴾ [الأحقاف: ١٣] – فيمن ضم ولم ينون – أي : فلا خوف شيء عليهم ، وسمع : سلام عليكم فيحتمل ذلك – أي : سلام الله – أو إضمار أل .

ولا يقتصر حذف المضاف إليه على المفرد . بل سمع حذف أكثر من الواحد [(٢)] .

مثال المضافين ، قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴾ [الحج: ٣٢] ، أي فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب ، فالشاهد في الحذف من الثاني وهو حذف (أفعال) و (ذوي) وهذا تقدير الزمخشري حيث رأى أن هذا التقدير ضروري ؛ « لأنه لا يستقيم المعنى إلا بها ؛ لأنه لا بد من راجع إلى الجزاء إلى (من) ليرتبط به » .

واعترض أبو حيان بأن ما قدره الزمخشري عار من راجع إلى الجزاء إلى (من) « ألا ترى أن قوله : فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب ليس في شيء منه ضمير يعود إلى من يربط جملة الجزاء بجملة الشرط الذي أداته من ؟ فالأولى أن يكون التقدير : فإن تعظيمها منه من تقوى ؛ فيكون ضمير منه عائدًا على (من) فيرتبط الجزاء بالشرط » .

وقد رد الدسوقي اعتراض أبي حيان بأن الذي يظهر أن في تقدير الزمخشري إشارة إلى الراجع من جهة أن المصدر من قوله : فإن تعظيمها مضاف إلى المفعول ولا بد له من فاعل وإن لم يلزم ذكره وليس إلا ضميرًا يعود إلى (من) . والتقدير : فإن تعظيمه إياها . فالرابط ضمير غايته أنه حذف لفهم المعنى وأضيف المصدر للمفعول فلزم الإتيان به متصلًا ، وهذا لا حرج فيه .

ولحذف الاسمين مضافين أو مضافًا إليهما – إذ هما في التقدير سواء – أمثلة كثيرة لا خلاف في تخريجها منها :

﴿ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [طه: ٩٦] ، أي : من أثر حافر فرس الرسول .

﴿ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: ١٩] ، أي : كدوران عين الذي يغشى عليه .

---

(١) انظر : المغني وحاشية الدسوقي عليه (٢/٣٣٤) .

(٢) الدسوقي على المغني (٢/٣٣٤) .

ومنه قول الكلحبة العرني :

فأدرك إبقاء المرادة ظلعها وقد جعلتني من حزيمة إصبعا [1] .

أي : ذا مسافة إصبع .

ومثال أكثر من اثنين قوله تعالى : ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ [النجم : ٩] ، أي : فكان مقدار مسافة قُربه مثل قاب قوسين [2] .

الموصول :

الموصول ضربان : موصول حرفي ، وموصول اسمي .

فالموصول الحرفي : « هو كل حرف أول مع صلته بالمصدر ، ولم يحتج إلى عائد ، وأضاف الرضي : ولم يحتج إلى أن تكون صلته جملة خبرية » [3] ، وقد نقد اللقاني هذا التعريف من وجوه :

أولها : أنه تعريف غير مانع ؛ إذ يرد عليه همزة التسوية ، نحو : ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ [يس : ١٠] .

وثانيها : أن فيه دورًا ؛ إذ العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ، كما أن العلم بالموصول يتوقف في التعريف على العلم بالصلة .

وثالثها : أن الرضي أجاز كون صلة الموصول الحرفي جملة غير خبرية ، على حين أن من المحتم كون جملة الصلة خبرية ، سواء كان الموصول اسميًا أو حرفيًا ، فلو وقعت الجملة هنا غير خبرية تحتم تأويلها عن طريق تقدير القول ، فنحو : أمرتك بأن تقم يقدر القول فيه حتى يصير جملة خبرية ، نحو : أمرتك بأن قلت لك قم [4] .

والموصول الحرفي كلمات محددة هي :

---

(١) نسبه صاحب المغني إلى رؤبة ، ونسبه صاحب المفصل للأسود بن يعفر النهشلي وهو ما رجحه الدسوقي في حاشيته معتمدًا على أن « رؤبة من أهل الرجز والبيت ليس منه » والحق أن البيت ليس لأيهما ؛ إذ قائله هو الكلحبة العرني : هبيرة بن عبد مناف بن عمر بن ثعلبة ، وقد وجد في المفضليات هكذا :

فأدرك إبقاء المرادة ظلعها وقد جعلتني من حزيمة إصبعا

انظر : الدسوقي على المغني (٢/٣٣٥) ، والمفضليات إلى (٢٩ ، ٣٠) .

(٢) الدسوقي على المغني (٢/٣٣٥) . (٣) حاشية يس على التصريح (١/١٣٠) .

(٤) أجاب القاسمي على الاعتراض الأول الذي ذكره اللقاني بأن الظاهر أن المؤول بالمصدر الفعل وحده لا همزة التسوية ، بدليل أن الإنذار لاستفهام فيه وفيها استفهام .

وأجاب الشيخ يس على الاعتراض الثاني بأن المراد بالصلة في التعريف الصلة اللغوية ، أي ما اتصل به .

أن : المفتوحة الهمزة المشددة النون - وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر ، فإن كان خبرها مشتقًا فالمصدر المؤول من لفظه .

وإن كان جامدًا أُوِّل بالكون .

وإن كان ظرفًا أو مجرورًا أُوِّل بالاستقرار .

وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة .

أن : الناصبة للمضارع - وتوصل بفعل متصرف مضارعًا اتفاقًا ، وماضيًا وأمرًا على خلاف .

ما المصدرية : وتوصل بفعل متصرف غير أمر ، وبجملة اسمية لم تصدر بحرف .

كي المصدرية : وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظًا أو تقديرًا .

لو المصدرية : وتوصل بفعل متصرف غير أمر .

ولا خلاف بين النحاة في حرفية هذه الكلمات الخمسة ، وإنما الخلاف في الكلمة السادسة وهي :

الذي : والخلاف فيها حول :

أ - أتكون من الموصول الحرفي أم لا تكون ؟ مذاهب ثلاثة :

١ - ذكر صاحب التصريح أن الذي حكاه الفارسي أنها تكون موصولًا حرفيًا ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوٓا ﴾ [التوبة : ٦٩] ، أي : كخوضهم . وقول أبي دهبل :

يا ليت من يمنح المعروف يمنعه حتى يذوق رجال مر ما صنعوا

وليت رزق رجال مثل نائلهم قوت كقوت ووسع كالذي وسعوا

٢ - رفض كثير من النحاة أن تكون (الذي) موصولًا حرفيًا .

٣ - فصل فريق من النحاة ؛ فرأى أنها تكون موصولًا حرفيًا عند الاستغناء بالمصدر . وتكون موصولًا اسميًا إذا لم يمكن الاستغناء بالمصدر .

ب - وإذا كانت من قبيل الموصول الحرفي فهل تكون اسمًا أو حرفًا ؟

١ - ذهب الرضي إلى أنه : « لا خلاف في اسمية (الذي) المصدرية » .

٢ - وذهب ابن هشام إلى أنها حرف . قال اللقاني في نقده : ويشكل على كون

(الذي) حرفًا كون أل داخلة عليه ؛ لأنها بجميع أقسامها من خواص الاسم .

٣ – حاول الدنوشري الجمع بين الرأيين فرأى أن « مراد الرضي بكونها اسمًا أن المحل لها ، ومراد الموضح – وهو ابن هشام – بكونها موصولًا حرفيًا أنها تؤول بمصدر ، فلا منافاة » (١) .

والموصول الاسمي : كل اسم افتقر إلى الوصل – بجملة خبرية ، أو ظرف أو جار ومجرور تامين ، أو وصف صريح – وإلى عائد ، وهو ضمير تشتمل عليه الصلة ويعود إلى الموصول .

وهو ضربان : نص في معناه لا يتجاوزه إلى غيره ، ومشترك بين معانٍ مختلفة بلفظ واحد .

أ – النص :

النص ثمانية :

١ – **الذي** : للمفرد الذي يقوم به العلم غير المؤنث – ولغيره . نحو : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ ﴾ [الزمر : ٧٤] ، و ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ ﴾ [الزمر : ٣٣] ، و ﴿ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٣] .

٢ – **التي** : للعاقلة وغيرها – نحو : ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾ [المجادلة : ١] ، و ﴿ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ﴾ [البقرة : ١٤٢] .

٣ ، ٤ – **اللذان واللتان** : ويستعملان في المثنى ، وفي مفردهما خلاف طويل لا حاجة لذكره .

٥ ، ٦ – **الأولى والذين** : لجمع المذكر العاقل . وتستعمل الأولى لغير العاقل قليلًا نحو :

تهيجني للوصل أيامنا الأولى ... مررن علينا والزمان وريق

٧ ، ٨ – **اللاتي واللائي** : لجمع المؤنث .

وقد تتعارض الأولى واللائي فيقع كل منهما مكان الكلمة الأخرى ، ويعين المراد حينئذ الضمير العائد من الصلة ، نحو : قول رجل من بني سليم :

فما آباؤنا بأمن منه ... علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

وقول قيس بن الملوح :

---

(١) انظر : التصريح ، وحاشية الشيخ يس عليه (١/١٣٠) ، والهوامع (١/٨٣) .

محا حبها حب الألى كن قبلها وحلت مكانًا لم يكن حل من قبل

ب – المشترك :

المشترك ستة كلمات هي : من ، وما ، وأي ، وأل ، وذو ، وذات .

حذف الموصول :

أ – الحرفي :

لا يجوز حذف الموصول الحرفي ، فليس بين النحاة من يجيزه .

ب – الاسمي :

لا يجوز حذف الموصول الاسمي إذا لم يكن معلومًا .

وفي جواز حذف الموصول الاسمي – إذا علم – مذاهب :

١ – الجواز مطلقًا :

وهو مذهب الكوفيين والبغداديين والأخفش وابن مالك ، واحتجوا لجوازه :

أولاً : بالسماع فقد ورد منسوبًا لحسان بن ثابت [١] :

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

وورد أيضًا منسوبًا لعبد الله بن رواحة :

فوالله ما نلتم ولا نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب

أي : وما الذي نلتم ، ومن يمدحه .

وقال تعالى : ﴿ ءَامَنَّا بِالَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ ﴾ [العنكبوت : ٤٦] ، أي : والذي أنزل إليكم ؛ لأن المنزل إلينا ليس المنزل إليهم .

وثانيًا : بالقياس على المضاف إذا علم ؛ إذ يجوز حذفه .

٢ – المنع مطلقًا :

وعليه البصريون ، وقد أولوا الآيات السابقة وحملوا الأبيات المذكورة على الضرورة .

٣ – الجواز إن عطف على مثله كالآية والبيت الأول ، والمنع إن لم يعطف عليه كالبيت الثاني [٢] .

---

(١) الدرر اللوامع (٦٧/١) .

(٢) الهوامع (٨٨/١ ، ٨٩) .

الأدوات :

أدوات القسم :

تستعمل في القسم أدوات خاصة تجر المقسم به ، هي :

١ – الباء :

ويرى النحاة أنها أصل أحرف القسم وإن كانت الواو أكثر استعمالًا ؛ وذلك « لأنها للإلصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به » (١) .

ولأن الباء أصل في القسم اختصت بعدد من الأحكام منها (٢) :

أ – استعمالها في الطلب والاستعطاف دون غيرها من أحرف القسم .

ب – جواز إظهار فعل القسم معها ، نحو : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ [فاطر : ٤٢] .

وجواز إضماره ، نحو : ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ ﴾ [ص : ٨٢] .

جـ – جواز حذفها .

وفي اختصاص الباء بجواز حذفها نظر ؛ نظرًا لأنه سيأتي أن الواو تحذف أيضًا .

ولعل قصد النحاة أن الباء تختص بجواز حذفها دون عوض ؛ إذ الواو يعوض عنها ، وحينئذٍ يسلم ما أرادوه .

٢ – التاء :

نحو : تالله ، وتختص بلفظ الجلالة ، فلا تجر غيره لا ظاهرًا ولا مضمرًا « لفرعيتها » وشذت في الرحمن ورب الكعبة وربي وحياتك ، على الرغم من سماعها فيها . وهي بدل من الواو ، وإن اختص ذلك بالقسم (٣) .

٣ – الواو :

وتختص بالظاهر فلا تجر ضميرًا بخلاف الباء فيجوز نحو : بك ربي أقسم لا بغيرك .

ويرى ابن يعيش أن الواو أقرب إلى الباء من غيرها لأمرين (٤) :

الأول : أنها من مخرجها ؛ لأن الواو والباء جميعًا من الشفتين .

الثاني : أن الواو للجمع والباء للإلصاق فهما متقاربان ؛ لأن الشيء إذا لاصق الشيء

---

(١) الهمع (٣٨/٢) .
(٢) السابق ، وانظر : شرح المفصل (١٠١/٩) .
(٣) الهمع (٣٩/٢) .
(٤) انظر : شرح المفصل (٩٩/٩) .

فقد اجتمع معه فلما وافقتها في المعنى والمخرج حملت عليها وأنيبت عنها وكثر استعمالها حتى غلبتها .

وعلى الرغم من أن التاء قد أبدلت من الواو في القسم إلا أن الواو قد ميزت عن التاء « لكونها أصلًا لها » [١] ، فدخلت على كل ظاهر محلوف به ، واختصت التاء لضعفها بكونها في المرتبة الثالثة بأن اختصت باسم الله تعالى .

وأضاف صاحبا التصريح والهمع :

٤ – اللام :

« لما فيها من معنى التعجب .. نحو : لله لا يؤخر الأجل – أي تالله – وقوله :

لله يبقى على الأيام مبتقل   جون السراة رباع سنه غرد [٢]

٥ – ايمن :

وفيه أوجه كثيرة لا سبيل إلى ذكرها هنا .

وفي إعرابه وبنائه خلاف ، كذلك في اسميته وحرفيته خلاف أيضًا [٣] .

حذف أدوات القسم :

١ – تحذف الباء :

وفي إعراب مدخولها – وهو المقسم به – حينئذ خلاف [٤] :

– فابن خروف وابن عصفور يريان نصبه بإضمار فعل القسم أو فعل آخر مناسب كالزم ونحوه .

---

(١) السابق ، وانظر : الهمع (٢/٣٩ ، ٤٠) .

(٢) روي هذا البيت بصورة أخرى هي :

تالله يبقى على الأيام مبتقل   جون السراة رباع سنه غرد

وعلى هذا يكون لا شاهد فيه .

وقد نسب ابن منظور هذا البيت في مادة : (بقل) « لمالك بن خويلد الخزاعي الهزلي) . وقد أخطأ ابن منظور في نسبة البيت كما أخطأ في اسم الشاعر الذي ذكره ؛ إذ البيت منسوب إلى رؤبة في ديوان الهذليين . ومالك ابن خويلد ليس خزاعيًا هذليًا ؛ وإذ خزاعة حي من الأزد وصوابه : « خناعي » ، قال صاحب القاموس : « وخناعة كثمامة بن سعد بن هذيل بن مدركة أبو قبيلة » ، ولعل هذا تحريف من النساخ ، فإن ابن منظور نفسه يصرح بالنسبة الصحيحة لمالك هذا – وهي الخناعي الهذلي – في مادة : (حيد) .

انظر : ديوان الهذليين (١/١٢٤) ، واللسان مادة (بقل) ومادة (حيد) ، والقاموس المحيط مادة (خانع) .

(٣) الهمع (٢/٤٠) ، والتصريح (٢/٣٥٧) وما بعدها .

(٤) الهمع (٢/٣٨) ، وانظر : الدرر اللوامع (٢/٤٣) .

وخصه بعض الكوفيين بكلمتين هما : قضاء الله ، وكعبة الله ؛ « لأن فعل القسم لا يعمل ظاهرًا إلا بحرف ، فكيف يكون مضمرًا أقوى منه مظهرًا ؟ » .

– ويرى آخرون رفعه على الابتداء والخبر محذوف .

ويروى بهما قول امرئ القيس :

فقلت يمين الله أبرح قاعدًا ... ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

وفي بقائه مجرورًا خلاف :

فقد ذهب أكثر البصريين إلى منعه .

وجوزه الكوفيون وبعض البصريين « تنبيهًا على إرادة المحذوف ، فيقال : الله لأقومن . حكاه سيبويه في الخبر والمراد والله وبالله . وقرئ : ﴿ وَلَا نَكْتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْآثِمِينَ ﴾ [المائدة: ١٠٦] ، فأخرج اسم الله من الإضافة وجعله قسمًا ، وعليه يحمل قراءة حمزة : ﴿ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأرحامِ ﴾ [النساء: ١] ، على إرادة الباء . وهو شبيه بحذف المضاف وإبقاء عمله » [1] .

٢ – وتحذف الواو ، ولكن يعوض عنها إما [2] :

– ها التنبيه :

قالوا : أي ها الله – والمراد والله ، فحذفوا الواو وعوضوا منه ها التنبيه ، والدليل على ذلك أنه لا يجوز اجتماعهما ، فلا يقال : أي ها والله ، ولا أي ها بالله ؛ لأنه لا يجتمع العوض والمعوض منه .

والحذف هنا أسهل قياسًا ؛ لوجود العوض عن المحذوف .

ويجوز في ألف (ها) وجهان :

أ – إثبات الألف وإن كان بعدها ساكن ؛ إذ كان مدغمًا ، فهو كدابة وشابة .

ب – أن تحذف الألف حين وصلتها وجعلتها عوضًا من الواو .

– ألف الاستفهام :

نحو : آلله لتفعلن ؛ « لأنك لما احتجت إلى الاستفهام وكان من شأن القسم أن يقع فيه العوض جعلت ألف الاستفهام عوضًا . وكان ذلك أوجز من أن يأتوا بحرفين

---

(١) انظر : شرح المفصل (١٠٢/٩ ، ١٠٣) .

(٢) السابق (١٠٥/٩ ، ١٠٦) .

أحدهما ألف الاستفهام والآخر المعوض ، والذي يدل على أنها عوض كونها معاقبة لحرف القسم فلا تجامعه » (١) .

أدوات الجواب :

جملة الجواب في القسم إما أن تكون إثباتًا أو نفيًا :

أ - ويجاب في الإثبات بأحد الأحرف الآتية :

١ - لام مفتوحة : وتدخل على الأسماء والأفعال .

نحو : ﴿ لَنَحْنُ أَعْلَمُ ﴾ [مريم : ٧٠] ، ﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾ [يوسف : ٣٢] ، ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [الضحى : ٥] ، والله لسيقوم زيد .

ومنع الفراء دخولها على الجملة الفعلية إذا كان معها السين ؛ لعدم سماعها (٢) .

وقد تكسر هذه اللام مع الفعل في لغة ، نحو : والله لتفعلن .

وإذا دخلت اللام على الجملة الاسمية فما بعدها مبتدأ وخبر ، كقولك : والله لزيد أفضل من عمرو .

وإذا دخلت على الفعل المضارع لزم آخر الفعل النون الخفيفة أو الثقيلة نحو : والله لتضربَنْ عمرًا ، والله لتضربَنَّ عمرًا ، « وإنما لزمته النون لتخلصه للاستقبال ؛ لأنه يصلح لزمنين فلو لم تخلصه للاستقبال لوقع القسم على شيء غير معلوم ، والقسم توكيد ولا يجوز توكيد المجهول » (٣) .

وقيل : « إنما دخلت النون مع اللام في جواب القسم ؛ لأن اللام وحدها تدخل على الفعل المستقبل في خبر (إن) وليس دخول اللام على الفعل في خبر (إن) للقسم فألزموها النون للفصل بين اللام الداخلة في جواب القسم والداخلة لغير القسم . وبين اللامين خلاف من وجهين :

أحدهما : أن اللام التي معها النون لا تكون إلا للمستقبل والتي ليس معها النون تكون للحال ، وقد يجوز أن يراد بها المستقبل .

والثاني : أن المفعول به لا يجوز تقديمه على الفعل الذي فيه النون ويجوز تقديمه على الذي لا نون فيه (٤) .

---

(١) ابن يعيش (١٠٦/١) .

(٢) الهمع (٤١/٢) .

(٣) ابن يعيش (٩٦/٩) .

(٤) السابق .

وإذا دخلت اللام على الفعل الماضي المثبت غير الجامد فلا يحسن إلا أن يكون معه قد أو لو مقدرة (١) ؛ « لتقريبها له من الحال » نحو : والله لقد قام زيد .

ويجوز دون ذكر قد ولكنه قليل ، ومنه قول قريط بن أنيف - أحد شعراء بلعنبر :

إذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا

وقول امرئ القيس :

حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما إن من حديث ولا صال

ولم تدخل النون مع الماضي ؛ « لأن النون في غير القسم لا تدخل إلا على المستقبل دون الماضي والحال » (٢) .

٢ - إن المكسورة مثقلة ومخففة :

سواء كان في خبرها اللام أم لا ، واشترط بعض النحاة أن يكون في خبرها اللام ؛ « لأن القصد إفادة التوكيد الذي لأجله القسم » (٣) ، نحو : ﴿ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ﴾ [الليل : ٤] ، ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق : ٤] .

٣ - لام كي :

عند الأخفش نحو : ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ ﴾ [التوبة : ٦٢] . وقول حريث بن عناب الطائي :

إذا قال قدني قلت بالله حلفة لتغنى عني ذا إنائك أجمعا

وخالفه الفارسي في البصريات والتذكرة ، وإن وافقه في عسكرياته (٤) .

٤ - بل :

نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ۝ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [ص : ١ ، ٢] ، ورده أبو حيان ، مخرجًا الآية على أن الجواب محذوف (٥) .

---

(١) السابق . (٢) انظر : شرح المفصل (٩/٩٧) .

(٣) الهمع (٢/٤١) .

(٤) السابق ، وفي البيت روايتان أخريان : الأولى : رواية صاحب الدرر اللوامع وهي :

إذا قيل قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا إنائك أجمعا

والثانية : رواية السيوطي في شرحه لشواهد المغني وهي :

إذا قال قدني قلت آليت حلفة لتغني عني ذا إنائك أجمعا

انظر : الدرر اللوامع (٢/٤٤ ، ٤٥) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (ص ٤١) .

(٥) السابق .

٥ – أن المفتوحة :

عند ابن عصفور نحو :

أما والله أن لو كنت حرًّا ... وما بالحر أنت ولا العتيق

ورده ابن الصائغ وقال بل جواب القسم جواب لو ، أي : ما يكون جوابها لولا القسم . قال أبو حيان : وقد رجع عن ذلك ابن عصفور [(١)] .

ب – ويجاب في النفي :

بأحد الأحرف الثلاثة : ما ، ولا ، وإن .

قال ابن مالك : ولا فرق في ذلك بين الاسمية والفعلية ، إلا أن الاسمية إذا نفيت بلا قدم الخبر أو كان المخبر عنه معرفة لزم تكرارها في غير الضرورة ، نحو : والله لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولعمري لا أنا هاجرك ولا مهينك .

وغلّطه أبو حيان في أن الجملة الاسمية لا تنفى بـ (لا) ، وكذلك الجملة الفعلية إذا كان فعلها ماضيًا [(٢)] .

وفي الجواب بـ (لم ولن) أقوال :

١ – أنه يجاب بهما في الجملة الفعلية مطلقًا ، كقول أبي طالب :

والله لن يصلوا إليك بجمعهم ... حتى أُوسَّد في التراب دفينا

٢ – أنه لا يجاب بهما مطلقًا .

٣ – أنه لا يجاب بهما إلا في الضرورة .

٤ – أنه يجاب بـ (لم) دون (لن) ، نقله أبو حيان .

٥ – أنه يجاب بـ (لن) دون (لم) ، وذكره السيوطي [(٣)] .

حذف أدوات جواب القسم :

أ – في النفي :

لا يجوز حذف شيء من حروف الجواب في النفي إلا (لا) وحدها .

---

(١) الهمع (٤١/٢) ، وانظر : الدرر اللوامع (١٢/٢ ، ٤٥) وشرح شواهد المغني للسيوطي (ص ٥٢) .
(٢) انظر : الهمع (٤١/٢) ، وابن يعيش (٩٤/٩) وما بعدها ، والدرر اللوامع (٤٥/٢) ، وشرح شواهد المغني (٢٣٥) .
(٣) الهمع (٤١/٢) .

« وإنما لم يجز حذف غيرها ؛ لأن (إن) عاملة ولا يجوز أن تعمل مضمرة لضعفها ، ولم يجز حذف ما ، لأنها أيضًا تكون عاملة في مذهب أهل الحجاز ، ولم يجز حذف اللام ؛ لأن ذلك يوجب حذف النون معها ؛ لأن النون دخلت مع اللام ، فلم يبق إلا لا » .

وتحذف لا من جواب القسم إذا لم يقع لبس ، وذلك في المضارع غير المؤكد بالنون ، نحو : والله يقوم زيد ، والمراد لا يقوم ؛ لأنه تخفيف لا يوقع لبسًا ؛ إذ لو كان إيجابًا لكان بحروفه اللازمة له من اللام ونون التوكيد ، وفي التنزيل وقالوا : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف : ٨٥] ، أي : لا تفتأ .

قال الهذلي :

تالله يبقى على الأيام مبتقل   جون السراة رباع سنه غرد [(١)]

ب – في الإثبات :

– يجوز – في الإثبات – حذف اللام من الجملة الاسمية إن كان في الكلام طول ، بل يحسن الحذف حينئذ .

– كذلك يحسن حذف اللام وحدها أو قد وحدها أو هما معًا في الماضي إذا كان في الكلام طول ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ إلى قوله : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴾ و ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾ إلى قوله : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾ ، وقال الشاعر :

ورب السموات العلا وبروجها   والأرض وما فيها المقدر كائن [(٢)]

أدوات الشرط :

أدوات الشرط تعمل الجزم في فعلي الشرط والجزاء ، على خلاف في ذلك سبق تفصيله في الفصل الأول من الباب الأول من هذا البحث ، حين تناولنا جوازم الفعلين ، فلا مجال للعودة إليه هنا .

وقد ذكر النحاة أن أدوات الشرط تحذف مع الشرط ، كما تحذف وحدها :

أ – حذف أدوات الشرط مع جملة الشرط :

ولا يحذف من أدوات الشرط مع جملة الشرط إلا إن وحدها .

وحذفهما إما مطرد كثير أو جائز قليل .

---

(١) السابق (٩/٩٧) .

(٢) انظر : الهمع (٢/٤٢) وقال صاحب الدرر اللوامع ولم أعثر على قائل هذا البيت (٢/٤٩) الدرر اللوامع .

مطرد كثير بعد الطلب ، نحو : ﴿ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ ، أي : فإن تتبعوني يحببكم الله .

ويجوز – على قلة بدون الطلب ، نحو : ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ ﴾ .
أي : إن أرادوا وليًا بحق فالله هو الولي .

ب – حذف الأداة وحدها :

جوَّز بعض النحاة حذف أداة الشرط إن كانت (إن) فيرتفع الفعل وتدخل الفاء إشعارًا بذلك ، وخرّج عليه قوله تعالى : ﴿ تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ ﴾ .

ويرى بعض النحاة أنه لا يجوز حذف أداة الشرط ولو كانت إن « كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم ، ولا حذف حروف الجر » [1] .

أدوات جواب الشرط :

يرتبط الجواب بالشرط ، ويوجد في الكلام ما يشير إلى هذا الارتباط ؛ إذ يدل عليه بأحد الأدوات الآتية :

١ – الجزم :

وهو علامة تدل على ارتباط الشرط والجواب .

والجزم يكون ظاهرًا إذا كان الفعلان مضارعين ؛ « لظهور تأثير العمل فيهما » [2] .

ويقدر إن كانا ماضيين نحو : إن قمت قمت ، والمعنى إن تقم أقم [3] .

٢ – الفاء :

كل جواب يمتنع جعله شرطًا – بأن كان جملة اسمية أو فعلية لم تتوفر فيها الشروط الخاصة [4] بالشرط – فإن الفاء تجب فيه ؛ « لتربطه بشرطه ؛ لأن الجزم الحاصل به الربط مفقود ، وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء معنى ، وذلك من حيث إن معناها التعقيب بلا فصل كما أن الجزاء يتعقب على الشرط كذلك » [5] .

---

(١) السابق ، وانظر : التصريح (٢/٢٥٠) .   (٢) الهمع (٢/٦٠) .
(٣) شرح المفصل (٨/١٥٧) .
(٤) هذه الشروط هي :
١ – أن يكون فعلًا غير ماضي المعنى .   ٢ – ألا يكون طلبيًا .
٣ – ألا يكون جامدًا .   ٤ – ألا يكون مقرونًا بحرف تنفيس .
٥ – ألا يكون مقرونًا بقد .   ٦ – ألا يكون مقرونًا بحرف نفي غير لم ولا .
انظر : التصريح (٢/٢٤٩) ، والهوامع (٢/٥٧ ، ٥٨) .
(٥) انظر : التصريح (٢/٢٥٠) ، وشرح المفصل (٩/٢) .

لذلك يرى بعض النحاة أن هذه الفاء هي فاء السبب الكائنة في الإيجاب في نحو : يقوم زيد فيقوم عمرو ، وكما يربط بها عند التحقيق يربط بها عند التقدير ، ومن ثم لا يجوز غيرها من حروف العطف ؛ لأنه بمنزلة الربط السببي ، وسيقت هنا للربط لا للتشريك .

ولكن ذهب آخرون إلى أنها هنا عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف (١) .

٣ - إذا الفجائية :

وتقع موقع الفاء ؛ « لأنها أشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ، ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها » (٢) .

ولا تحل محلها إلا بشرطين :

١ - أن تكون أداة الشرط إن أو إذا .

٢ - أن يكون الجواب جملة اسمية موجبة غير طلبية وغير مقرونة بـ (إن) التوكيدية .

نحو : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦] .

٤ - الفاء وإذا الفجائية :

قد يجمع بين الفاء وإذا الفجائية ، نحو : ﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [الأنبياء: ٩٧] ، فإذا هذه هي الفجائية كما قال الزمخشري ، وقد جاءت مع الفاء فتعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ، ولو قيل : إذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديدًا .

وفيها خلاف (٣) :

إذ كيف تكون الفاء الجوابية وإذا الفجائية مجتمعين على محل واحد للجوابية ؟

وقيل في تخريجه : إن من الممكن أن يكون من ذكر ذلك من النحاة قد أراد أن جواب إذا ساقط من التقدير ، والتقدير : إذا فتحت واقترب ذهلت أبصارهم ، يدل على ذلك قوله : إن ناصب إذا ما دل عليه : ﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ ﴾ ، وعلى هذا يكون ثمة تجوز في قوله : إن (فإذا) هي جواب الشرط . وإنما حقيقته أنه دليل الجواب .

حذف علامات جواب الشرط :

١ - الجزم :

يجوز رفع (٤) الفعل المضارع الواقع جوابًا للشرط إذا كان فعل الشرط ماضيًا .

---

(١) الهمع (٢/٦٠) .

(٢) شرح المفصل (٩/٢) .

(٣) التصريح (٢/٢٥١) .

(٤) الهوامع (٢/٦٠ ، ٦١) .

نحو : إن قام زيد يقوم عمرو ، ونحو قول زهير بن أبي سلمى [١] :

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب ما لي ولا حرم

– كما يجوز جزمه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ ﴾ ، و ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ﴾ .

– وقد ذهب بعض النحويين إلى أن الرفع واجب ، والجزم ممتنع إلا مع كان ؛ «لأنها أصل الأفعال» وذهب آخرون إلى أن الجزم جائز مع غير كان ، «وسائر الأفعال في ذلك مثلها» وقد أنشد سيبويه للفرزدق [٢] :

دسّت رسولًا بأنّ القوم إنْ قدَروا عليك يَشْفُوا صُدورًا ذاتَ تَوْغِير

وإذًا فهو مسموع مع غير كان .

ولا يجوز رفع الجواب إن كان فعل الشرط مضارعًا إلا في الضرورة . كقول عمرو ابن خثارم البجلي [٣] :

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع

٢ – الفاء :

في حذف الفاء أقوال :

أ – قول يجيز حذفها مطلقًا . وقد نقله أبو حيان عن بعض النحويين [٤] . وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام : ١٢١] .

ب – وقول ثانٍ يمنع حذفها مطلقًا ، وإليه ذهب المبرد [٥] ، وقد خرج عليه قول حسان بن ثابت [٦] :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

على أن الرواية :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره

(١) انظر : الدرر (٧٧/٢) . (٢) الدرر (٧٧/٢) .
(٣) انظر في نسبة البيت : الدرر اللوامع (٤٧/١) ، و(٧٧/١) .
(٤) الهوامع (٦٠/٢) . (٥) المصدر نفسه .
(٦) نسب صاحب الدرر اللوامع البيت لحسان بن ثابت بينما نسبه صاحب التصريح لابنه عبد الرحمن . انظر : الدرر اللوامع (٧٦/٢) ، التصريح (٢٥٠/٢) .

جـ – وثمة قول ثالث لا يجوز حذفها في الاختيار ، ويجيزه في الضرورة وحدها ، وهو مذهب سيبويه (١) نحو :

ومن لا يزال ينقاد للغي والصبا ... سيلقى على طول السلامة نادمًا

أي : فسيلقى (٢) .

ويندر حذفها في غير الشعر ، كقوله ﷺ لأُبَيِّ بن كعب : « **فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها** » (٣) .

وحكم النادر أنه « يحفظ ولا يقاس عليه » ، أي : أنه إذا كانت الضرورة الشعرية تبيح للشاعر أن يحذف الفاء من المواضع التي يجب دخولها عليها فإنه ليس للناثر أن يحذفها إذ لا ضرورة تقتضيه . وأما حذفها في الأمثلة النثرية فهي من الندرة بحيث لا يستند إليها هذا الفريق في جواز الحذف ، وإذًا فينبغي حفظها كأمثلة واردة لا كشواهد على قاعدة .

ولم يتناول الحذف من علامات الجواب غير هاتين العلامتين .

أدوات العطف :

أدوات العطف نوعان : نوع يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى ، وآخر يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى .

والنوع الأول : ضربان :

أ – ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى من غير قيد :

وهو – عند جمهور البصريين – أربعة أحرف : الواو والفاء وثم وحتى ، نحو : جاء الزعماء وحسين أو فحسين أو ثم حسين أو حتى حسين . فاشترك حسين مع الزعماء في اللفظ بالضمة وفي المعنى وهو المجيء .

وذهب بعض النحاة إلى أن الواو لا تكون للاشتراك نحو : قام زيد ولم يقم عمرو ، فقد عطفت الواو عدم قيام عمرو على قيام زيد . وقد حاول الشيخ يس في حاشيته على التصريح أن يرد ذلك فذكر أن « التشريك – هنا – في المفرد » (٤) ، وهو رد غير مقنع ؛ لأن الواو كما تكون لعطف المفردات تكون لعطف الجمل أيضًا ، فما الذي يمنع من كونها للجمل هنا ؟ .

---

(١) الهمع (٦٠/٢) .

(٢) التصريح (٢٥٠/٢) .

(٣) السابق .

(٤) التصريح (١٣٤/٢ ، ١٣٥) .

كذلك ذهب الكوفيون إلى أن حتى ليست عاطفة ، ومن ثم لا تقتضي التشريك الذي تسبوه لأدوات العطف هذه .

ب – ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى بقيد :

وهو حرفان : أو وأم . وشرطهما في اقتضاء التشريك لفظًا ومعنًى : ألَّا يقتضيا إضرابًا ، نحو : أزيد في الدار أم عمرو ، وأسعد في المسجد أو خالد ؟ إذ السائل هنا يعلم بوجود أحد الاثنين في الدار وفي المسجد دون تعيين ويريد تعيينه . فما بعد أم مساوٍ لما قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار أو في المسجد . وحصول المساواة إنما تم بواسطة (أم) أو (أو) فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ .

وهذا هو مذهب ابن مالك .

ويرى غيره من النحاة أن (أو – وأم) للاشتراك في اللفظ لا في المعنى ، أي : من النوع الثاني لا الأول [١] .

والنوع الثاني : ضربان أيضًا :

أ – ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى : لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله . وهو :

١ – بل – بلا خلاف – نحو : ما قام محمد بل خالد .

وهو مذهب ابن الحاجب يعتد به كما ذكره السعد ، أو بإجماع النحاة كما ذكر صاحب التصريح [٢] .

٢ – لكن – وفيها مذهبان أساسيان :

– مذهب يونس : وهو أنها حرف استدراك وليست بعاطفة .

– مذهب الجمهور : وهو أنها تستعمل للعطف ، ثم اختلفوا .

فيرى الفارسي : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو .

ويرى ابن عصفور : أنها لا تستعمل عاطفة إلا بالواو الزائدة قبلها لزومًا .

ويرى ابن كيسان : أنها تكون عاطفة تقدمتها الواو أم لا [٣] .

ب – ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى : لكونه ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله .

(١ – ٣) التصريح (٢/ ١٣٤ ، ١٣٥) .

وهو :

١ - لا - عند جميع النحاة - نحو : جاء سعد لا سيد .

٢ - ليس ، وهو مذهب البغداديين كما نقله ابن عصفور . ومذهب الكوفيين أيضًا كما ذكره أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ .

ومثاله قول لبيد :

وإذا أُقْرِضتَ قَرضًا فَأَجْزِه ... إنما يَجْزِي الفَتى ليس الجَمَلُ

برفع الجمل عطفًا على الفتى (١) .

وأدوات العطف السابقة هي التي تعمل في المعطوف عند جماعة من النحاة منهم ابن السراج الذي يرى أن العامل في المعطوف عليه في نحو : جاء محمد وعلي هو الفعل [illegible]
ليتوب عن العامل ويغني عن إعادته ، فإذا قلت : قام زيد وعمرو ، فالواو أغنت عن إعادة قام مرة أخرى فصارت ترفع كما ترفع قام ، وكذلك إذا عطفت بها على منصوب نحو قولك : إن زيدًا وعمرًا منطلقان ، فالواو تنصب كما تنصب إن ، وكذلك في الخفض إذا قلت : مررت بزيد وعمرو ، فالواو جرت كما جرت الباء » (٢) .

وفي العامل في المعطوف أقوال أخرى سبق ذكرها (٣) .

حذف أدوات العطف :

وفي حذف أدوات العطف ثلاثة مذاهب (٤) :

١ - مذهب يخصه بالأعداد المفردة .

٢ - ومذهب يجعله مقيسًا مطردًا ، شعرًا ونثرًا . وهو ما ذهب إليه ابن مالك ، وذكر له شواهد . منها ما حكاه أبو زيد : أكلت خبزًا لحمًا تمرًا - قال : على حذف الواو ، وحكى أبو الحسن : أعطه درهمًا درهمين ثلاثة ، خرج على إضمار (أو) ، وقول الحطيئة :

إن امرأ رهطه بالشام منزله ... برمل يبرين جارًا شد ما اغتربا

أي : ومنزله برمل يبرين .

وقد خرج على حذف حرف العطف آيات منها :

(١) التصريح (٢/١٣٥) . (٢) شرح المفصل (٨/٨٩) .
(٣) انظر : القسم الخاص بالعطف في حذف الجمل في أوائل هذا الفصل .
(٤) حاشية الدسوقي على المغني (٢/٣٤٦) .

﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴾ [الغاشية: ٨] – أي : ووجوه عطفًا على وجوه يومئذ خاشعة .

﴿ أَنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ [آل عمران: ١٩] – عند من فتح الهمزة – أي : وأن الدين عطفًا على ﴿ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ١٨] .

﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ [التوبة: ٩٢] – أي وقلت : لا أجد ، وعلى هذا فجواب إذا قوله بعد : ﴿ تَوَلَّوا ﴾ .

٣ – ومذهب لا يجعله مقيسًا ، بل يرى أنه مسموع في الشعر وحده ، دون النثر ، ومنه قول الحطيئة السابق .

وممن منع حذف أدوات العطف ابن جني والسهيلي وابن الضائع ؛ « لأن الحروف دالة على معاني في نفس المتكلم وإضمارها لا يفيد معناها ، وقياسًا على حروف النفي والتأكيد والتمني والترجي وغير ذلك إلا أن الاستفهام جاز إضماره ؛ لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر » .

وقد أولوا المسموع في هذا المجال على أنه من قبيل البدل وليس من قبيل العطف [1] .

ويخرج المحكي عن أبي زيد وأبي الحسن على أنه من قبيل بدل الإضراب ، وكذلك خرجت الآيات أيضًا بحيث لا تعد من قبيل العطف .

فخرجت الآية الأولى على أن :

﴿ وُجُوهٌ ﴾ بدلًا من ﴿ وُجُوهٌ ﴾ الأولى ، فليست الآية من قبيل العطف .

وخرجت الآية الثانية على أن :

(أن) ومدخولها بدل من (أن) الأولى وصلتها بدل اشتمال ، والمعنى : شهد الله والملائكة أن الدين عند الله الإسلام .

وقيل : (أن) ومدخولها بدل من (القسط) بدل اشتمال ، والمعنى : أن القسط كون الدين الحق الإسلام .

وقيل : (أن) ومدخولها معمول للحكيم على أن أصله الحاكم ، ثم حول للمبالغة .

ولا يصح أن يكون معمولًا لحكيم بدون هذا التقدير ؛ لأن الصفة المشبهة لا تعمل إلا في السببي – أي المتصل بضمير الموصوف لفظًا ، نحو : زيد حسن وجهه ، أو معنى نحو : زيد حسن الوجه – أي منه – والمعمول هنا غير سببي .

---

(١) الهوامع (٢/٢٤٠) .

وخرجت الآية الثالثة على أن :

﴿ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ هو الجواب – و ﴿ تَوَلَّوا ﴾ جواب سؤال مقدر كأنه قيل : في حالهم إذ ذاك .

وقيل : ﴿ تَوَلَّوا ﴾ حال على إضمار قد .

أو : هو استئناف . أي إذا ما أتوك لتحملهم تولوا ، ثم قدر أنه قيل : لم تولوا باكين ؟ فقيل : قلت : لا أجد ما أحملكم عليه ، ثم وسط ذلك الاستئناف بين الشرط والجزاء[1] .

فإذا تركنا هذه المناقشات المجردة وجدنا الحذف يتناول بالفعل حروفًا معينة من أدوات العطف هي :

الواو ، والفاء ، وأو ، وأم .

حذف الواو :

تحذف وحدها ، ومع معطوفها سواء كان مفردًا أو جملة ، وقد سبق ذكر حذفها مع المعطوف .

ومثال حذفها وحدها قول الشاعر :

كيف أصبحت كيف أمسيت مما ... يغرس الود في فؤاد الكريم

أي : وكيف . وفي الحديث : « تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره » .

الفاء :

تحذف مع المعطوف عليه ، ومع المعطوف ، وسبق ذكر أمثلتها .

أو :

تحذف مع متبوعها ، وسبق ذكر أمثلته . كما تحذف وحدها .

وقد منع صاحب التصريح حذف أي أداة كانت من أدوات العطف منفردة غير الواو[2] .

« وفي المغني ما يقتضي عدم اختصاصها بذلك ؛ لأنه قال : حذف حرف العطف ، ثم قال : وحكى أبو الحسن : أعطه درهمًا درهمين ثلاثة ، وخرج على إضمار أو .

وقال الرضي : وقد تحذف أو – أي دون معطوفها – كما تقول لمن قال : آكل اللبن

---

(١) حاشية الدسوقي (٢/٣٣٨) . (٢) التصريح (٢/١٣٧) .

والسمك ؟ : كُلْ سمكًا لبنًا ، أي : أو لبنًا ، وذلك لقيام قرينة دالة على أن المراد أحدهما – قال الزرقاني : والقرينة إنكار الجمع بينهما » (١) .

أم المتصلة :

تحذف مع المعطوف ، ومع المعطوف عليه .

وقد سبق ذكر أمثلتها (٢) .

العائد في الصلة .

يرى جمهور النحاة أنه لا بد في صلة الموصول الاسمي من ضمير مطابق للموصول في الإفراد والتذكير وفروعهما يعود على الموصول .

وقد أجاز ابن الصائغ خلوها منه إذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو : الذي يطير الذباب فيغضب زيد ، لارتباطهما بالفاء وصيرورتهما معًا جملة واحدة (٣) .

ويشترط في الضمير العائد على الموصول أن يطابق موصوله .

فإن طابق لفظ الموصول معناه فلا إشكال في مطابقة العائد له .

وإن خالف لفظ الموصول معناه بأن كان مفرد اللفظ مذكرًا وأُريد به غير ذلك نحو : من وما ، ففي العائد وجهان :

أ – مراعاة اللفظ :

إذا لم يكن لبس أو قبح في الاعتبار النحوي . وهو الأكثر ، نحو : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ [محمد : ١٦] .

أما إذا حدث لبس فيجب مراعاة المعنى ؛ نحو : أعط من سألتك .

وكذلك يجب مراعاة المعنى إذا حدث قبح في مراعاة اللفظ ، نحو : من هي حمراء أمك ؟ ، ووجه القبح هنا : أنه لو روعي اللفظ لزم الإخبار بمؤنث عن مذكر فَرُوعِي المعنى .

ب – مراعاة المعنى :

وهو قليل ، وورد منه : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [يونس : ٤٢] .

(١) حاشية يس على التصريح (١٣٧/٢) .
(٢) انظر : القسم الخاص بالعطف في حذف الجمل .
(٣) الهمع (٨٦/١) .

حذف العائد :

إما أن يكون العائد في صلة أل ، أو في صلة غيرها :

حذف العائد من صلة أل :

في حذف العائد من صلة أل نحو – الضاربها زيدًا هند – أقوال [١] :

١ – المنع مطلقًا ، واختلف في محله منصوب هو أم مجرور ؟

– فذهب الأخفش إلى أنه منصوب .

– وذهب المازني إلى أنه مجرور .

– وذهب الفراء إلى جواز الأمرين .

– وذهب سيبويه إلى قياسه على الظاهر : فإذا جاز في الظاهر النصب والجر ، نحو : جاء الضاربا زيدًا أو زيد ، جاز في الضمير ، نحو : الضاربا هما غلامك الزيدان . وإذا وجب في الظاهر النصب ، نحو : جاء الضارب زيدًا وجب في الضمير ، نحو : الضاربهُ زيد غلامك .

٢ – الجواز مطلقًا ، نحو :

ما المستفز الهوى محمود عاقبة   ولو أتيح له صفو بلا كدر [٢]

أي : ما المستفزه الهوى .

٣ – الجواز – على قبح – إذا دل عليه دليل :

وهو في اسم الفاعل المأخوذ من متعد إلى ثلاثة أحسن منه في المتعدي إلى اثنين . وفي المتعدي إلى اثنين أحسن منه في المتعدي إلى واحد .

فإذا لم يدل عليه دليل امتنع الحذف فلا يجوز نحو : جاءني الضارب زيد ؛ لأنه لا يدري هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد ، ولا هل هو مذكر أو مؤنث ؟

٤ – جواز الحذف :

ويحسن إذا كان الوصف الواقع في صلتها مأخوذًا من متعدٍّ إلى اثنين أو ثلاثة ، نحو : جاءني الظان زيد منطلقًا ، والمعطيه زيد درهمًا ، والمعلمه بكر عمرًا مطلقًا ، ويصح : الظان والمعطي والمعلم .

---

(١) السابق (٨٩/١) .

(٢) انظر : الدرر اللوامع (٦٨/١) .

ويقل إذا كان الوصف الواقع في صفتها مأخوذًا من متعد إلى واحد نحو : الضاربه والضارب زيد .

٥ - أنه خاص بالضرورة .

حذف العائد في صلة غير ال :

والعائد في صلة غير أل إما أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا :

العائد المرفوع [1] :

- يجوز حذف العائد المرفوع بشرطين :

١ - أن يكون مبتدأ غير منسوخ .

٢ - أن يكون مخبرًا عنه بمفرد .

فلا يحذف في نحو : جاء اللذان قاما ، أو ضربا ، أو كانا قائمين ؛ لأنه غير مبتدأ في الأول والثاني ، وهو في الثالث منسوخ .

ولا يحذف في نحو : جاء الذي هو يقوم أو هو في الدار ؛ لأن الخبر غير مفرد ؛ لأنه في الأول جملة فعلية وفي الثاني جار ومجرور فإذا حذف الضمير المنفصل المفيد للاختصاص لم يدل دليل على حذفه ؛ إذ الباقي بعد الضمير جملة أو شبهها ، وكل منهما صالح لأن يكون صلة كاملة لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور .

- ويكثر حذف العائد المرفوع في مواضع :

١ - إذا كان الموصول أي .

٢ - بعد لا سيما زيد - إذا رفع ، بل يرى بعض النحاة أن العائد محذوف وجوبًا هنا .

٣ - إذا طالت الصلة في غير الموضعين السابقين .

وطول الصلة شرط عند البصريين ، ويكون إما بمعمول الخبر أو بغيره كالعطف ، وسواء تقدم المعمول في الخبر أو تأخر .

نحو : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ ﴾ ، و (ما أنا بالذي قائل لك سوءا) .

والكوفيون لا يشترطون طول الصلة [2] ، بل يقيسون على المسموع نحو : تمامًا على الذي أحسن ، ونحو :

(١) التصريح (١٤٣/١) ، والهوامع (٨٩/١) .

(٢) التصريح (١٤٤/١) .

من يُعْنَ بالحمد لم ينطق بما سَفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم

أي : بما هو سفه .

العائد المنصوب :

يجوز حذف العائد المنصوب بشروط [1] :

١ - أن يكون متصلًا :

فلا يحذف نحو : جاء الذي إيّاهُ أكرمت ؛ لأنه منفصل وحذفه يوقع في إلباسه بالمتصل ومفوت لما قصد به من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين .

٢ - أن يكون ناصبه فعل تام أو وصف - غير صلة أل - نحو : ﴿ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [البقرة: ٧٧] . ونحو :

ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدي غيره نفع ولا ضرر

فلا يحذف في نحو : جاء الذي كأنه زيد .

٣ - أن يكون متعينًا للربط بين الصلة والموصول ، كالأمثلة المذكورة .

فلا يجوز حذفه إن كان غير متعين ، نحو : جاء الذي أكرمته في داره ، فإن العائد أحدهما لا بعينه .

٤ - ألا يكون مؤكَّدًا ، ولهذا رد الفارسي على الزجاج في : ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه: ٦٣] و « أم الحليس لعجوز » [2] ؛ لأن القصد باللام التأكيد والحذف ينافيه [3] . قال ابن هشام : « وهذا دأب الفارسي ، والذي نهج له هذا الطريق الأخفش ، رغم أنه يجوز في الذي رأيته زيد - رأيت بالحذف ، وأن الحذف لا يجوز في : الذي رأيته نفسه زيد ؛ لأنك من حيث أكدت أردت الطول ومن حيث حذفت أردت الاختصار ، فبني على هذا ما لا يحصى ، وكذلك صنع ابن جني » [4] .

---

(١) السابق (١/١٤٤ ، ١٤٥) .

(٢) جزء من صدر بيت وتمامه :

أم الحليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة

وقد اختلف في نسبته ، فقيل : قاله رؤبة ، وقيل : قاله عنترة بن عروس .

انظر : شرح الشواهد للعيني على هامش حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٨٠) .

(٣) حاشية يس على التصريح (١/١٤٤ ، ١٤٥) .

(٤) السابق .

– ويكثر حذف العائد المنصوب : إذا كان الناصب له هو الفعل ؛ « لأن الأصل في العمل للفعل فكثر تصرفهم في معموله بالحذف » .

– ويقل حذف العائد المنصوب : إذا كان الناصب له هو الوصف . قال الفارسي : « لا يكاد يسمع من العرب » ، وقال ابن السراج : « أجازوه على قبح » ، وقال المبرد : « رديء جدًّا » [(١)] .

العائد المجرور :

العائد المجرور إما أن يكون مجرورًا بالإضافة أو بالحرف .

أ – **المجرور بالإضافة** [(٢)] :

يجوز حذف المجرور بالإضافة بشرطين :

١ – أن يكون المضاف الجار للعائد وصفًا .

٢ – أن يكون المضاف ناصبًا للعائد محلًّا ، بأن كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، وكذلك بمعنى الماضي عند الكسائي ، نحو : ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ [طه : ٧٢] – أي : فاقض الذي أنت قاضيه ، فحذف العائد على ما .

فلا يصح الحذف في نحو : جاء الذي قام أبوه ؛ لأن المضاف الجار للعائد ليس بوصف .

ولا في نحو : جاء الذي أنا أمس ضاربه ، ولا : جاء الذي أنا مضروبه ؛ إذ الوصف في الأول ماضٍ وهو لا يعمل إلا عند الكسائي – ومن ثم يجوز حذفه عنده – وفي الثاني اسم مفعول . ولم يجز حذفه فيهما ؛ لأنه ليس منصوبًا تقديرًا .

ب – المجرور بالحرف :

يجوز حذفه بشروط [(٣)] :

١ – أن يكون العائد المجرور في موضع نصب .

٢ – أن يكون الموصول أو الاسم الموصوف بالموصول مجرورًا بمثل ذلك الحرف لفظًا ومعنى أو معنى فقط .

٣ – أن يتفق الحرفان متعلقًا ، سواء اتفق المتعلقان لفظًا ومعنى ، أو معنى فقط ،

---

(١) التصريح (١/١٤٦) .
(٢) السابق ، وانظر : الهمع (١/٨٨ – ٩٠) .
(٣) التصريح (١/١٤٧ ، ١٤٨) .

أو اختلفا نوعًا واتحدا مادة .

٤ - أن يكون العائد متعينًا للربط بين الصلة والموصول .

٥ - ألا يوقع حذفه في لبس .

٦ - ألا يكون محصورًا .

مثال المستكمل للشروط : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ أي : منه فالموصول وهو (ما) مجرورة بـ (من) التبعيضية وهي متعلقة بـ (يشرب) قبلها ، والعائد المحذوف مجرور بـ (من) التبعيضية وهي متعلقة بـ (تشربون) . فاتفق الحرفان لفظًا ومعنى ومتعلقًا .

وقول كعب بن زهير :

لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت   أبناء يعصر حين اضطرها القدر

فالموصوف بالموصول وهو الأمر المجرور بـ (إلى) المعدية وهي متعلقة بـ (تركنن) ، والعائد المحذوف مجرور بـ (إلى) المعدية وهي متعلقة بـ (ركنت) . والتقدير : لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت إليه . فاتفق الحرفان لفظًا ومعنى ومتعلقًا وأقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول ؛ لأنه نفسه في المعنى .

ومثال ما لا يجوز حذفه لعدم استكماله للشروط :

رغبت فيما رغبت فيه ؛ إذ لو حذف العائد لأوقع حذفه في لبس .

مررت بالذي مررت به في داره ؛ لعدم تعينه للربط .

مررت بالذي ما مررت إلا به ، وإنما مررت به - لكونه محصورًا .

لا يفوتني - بعد هذا العرض السريع لنماذج من هذا الجانب من الظاهرة النحوية - أن أسجل ملاحظتين مهمتين :

الأولى : تتعلق بالمحذوف ، وفيها يتضح أن ما يقدره النحاة من محذوف يتناول أقسام الكلمة الثلاثة : الاسم والفعل والحرف ، وأن الحذف يتناول الاسم والفعل في مواقعهما الإعرابية المختلفة ، كما أنه يشمل الحروف على تنوعها ، وبتحليل هذه الحروف يتضح أنها أقسام ثلاثة :

أ - حروف دلالية .

ب - حروف تركيبية .

جـ - حروف دلالية تركيبية معًا .

والحروف الدلالية هي : الحروف التي تتصل بالدلالة أو المعنى دون أن تلعب دورًا ما من الناحية الإعرابية ، وأما الحروف التركيبية فهي : التي تدخل الكلام لهدف تصحيح التركيب نحويًا ، فهي – في جوهرها – لا تتصل بالدلالة ويمثلها هنا أدوات جواب القسم وجواب الشرط .

وأما الحروف الدلالية التركيبية معًا فهي : التي تحقق هدفين في التركيب ، الدلالة على معنى في التركيب والقيام بدور إعرابي فيه ، ويمثلها في هذا الوجه أدوات الشرط والعطف والقسم .

والثانية : تشير إلى سبب جوهري للحذف في هذا الجانب من الظاهرة ، فأكثر القول بالحذف فيه يعود – بصورة أساسية – إلى فكرة النحاة عن تكوين الجملة ، وللنحاة العرب في مكونات الجملة آراء محددة ينبغي – لتوضيحها – أن تبين أولًا اصطلاحاتهم التي يستخدمونها ، وهذه الاصطلاحات هي : المركب ، الكلام ، الجملة .

والمركب هو : « ما ضمت فيه كلمة إلى أخرى لا على طريق سرد الأعداد ، مثل قولك : قلم ، قرطاس ، كتاب ، باب ، وهو أربعة أقسام :

إسنادي : إن اشتمل على نسبة بين الألفاظ يحصل بها فائدة وإن لم تكن مقصودة .

وإضافي : نحو : كتاب الله .

وتوصيفي : نحو : الإنسان الكامل .

ومزجي : عددي : نحو : خمسة عشر ، وغير عددي : نحو : سيبويه » [1] .

والكلام : هو « القول المفيد بالقصد » [2] .

والمراد بـ (القول) هنا : اللفظ المستعمل ؛ ولذلك آثر النحاة التعبير به على التعبير بـ (اللفظ) ؛ لأن اللفظ جنس بعيد يشمل المهمل والمستعمل ، وأخذ الجنس القريب في التعريف أولى . وإطلاق القول على الاعتقاد ممنوع هنا ، والمانع له القرينة الدالة على إرادة اللفظ وهو الوصف بالإفادة ؛ إذ المفيد إنما هو اللفظ المستعمل لا الرأي والاعتقاد .

والمراد بـ (المفيد) : ما دل على معنى يحسن السكوت عليه من المتكلم والسامع جميعًا ، أما سكوت المتكلم فيعود إلى إحساسه بانتهاء المعنى الذي يريده من التعبير ، وأما سكوت السامع فيرجع إلى اكتفائه بما سمع دون افتقار إلى مزيد من التفسير ،

---

(١) أنوار الربيع (ص ٥٩) . (٢) الأمير على المغني (٢/٦٥) .

وبهذا القيد يخرج ما لا يحسن السكوت عليه من الألفاظ فلا تسمى كلامًا اصطلاحًا ، كدلالة الاسم على مسماه .

وقيد (القصد) هنا فيه خلاف ؛ فقيل : توضيحي ، وقيل : تأسيسي يخرج به كلام المجنون والنائم ونحوهما [١] .

وبهذا التعريف الذي يذكره النحاة للكلام يتضح أنه نوع من التركيب ؛ إذ هو عبارة عن « التركيب الإسنادي الذي يفيد فائدة تامة مقصودة » [٢] .

أما وقد اتضح معنى المركب والكلام ، فقد بقي تحديد معنى الجملة : والواقع أن للنحاة في تعريفها اتجاهين :

اتجاه يعرفها بأنها : « الكلام المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين أو في فعل واسم ويسمى الجملة » [٣] . وإذًا فالعلاقة بينها وبين الكلام هي الترادف .

وفريق ثانٍ ذهب إلى أنها ليست مرادفة للكلام ، بل أعم منه ؛ ذلك أن « شرط الكلام الإفادة المقصودة بخلاف الجملة فلا يشترط فيها الإفادة قصدًا » [٤] .

وليس لهذا الخلاف من قيمة في فهم مكونات الجملة ؛ إذ لا خلاف بين النحاة في تركبها من « الفعل وفاعله كقام زيد ، والمبتدأ وخبره كزيد قائم ، وما كان بمنزلة أحدهما ، نحو : ضُرِبَ اللصُّ ، وأقائم الزيدان ؟ ، وكان زيد قائمًا ، وظننته قائمًا » [٥] .

* * *

(١) انظر : الدسوقي على المغني (٤٣/٢ ، ٤٤) .

(٢) أنوار الربيع (ص ٥٩) .

(٣) المفصل للزمخشري (٢٠/١) .

(٤) المغني (٦٥/١ ، ٦٦) .

(٥) انظر : الدسوقي على المغني (٤٣/٢ - ٤٦) .

الحذف والتقدير في النحو العربي

الباب الثالث

منهج مقترح للبحث النحوي
وتطبيقه في حل مشكلات الظاهرة

منهج مقترح للبحث النحوي

قدم الباب الأول من هذا البحث صورة دقيقة للأساس الذي ترتكز عليه ظاهرة الحذف والتقدير ، وهو نظرية العامل . وانتهى إلى أن ما ارتضاه النحاة من قواعد ، ثم ما افترضوه لدعم هذه القواعد من علل تؤكدها كانا من الأسباب التي حملت فريقًا من الدارسين على رفض هذه النظرية وإنكارها ، ولكنهم – على الرغم من رفضهم لها – لم يستطيعوا الخلاص من المنهج الفكري الذي خلقها ، وعمق في الوقت نفسه آثارها ؛ إذ حكم هذا المنهج تفسيرهم للظواهر اللغوية ، وإن بدا هذا التفسير مختلفًا في ظاهره عن التفسير التقليدي لها .

وتناول الباب الثاني الأبعاد المباشرة للظاهرة ، ابتداء من تعريفات النحاة المتداخلة إلى أقوالهم المتناقضة في صور الحذف وتقدير المحذوف ومواضعه . وسجل في ذلك عددًا من الملاحظات كشفت بصورة واضحة أنه ليس في كثير من صور الحذف كما قررها النحاة حذفًا . وإنما هي مجرد محاولات لتخريج النصوص اللغوية على حسب القواعد النحوية . وإذًا فكثير من الاختلاف في تقدير المحذوف لا أساس له ؛ إذ لا يوجد فيه محذوف يتطلب تقديره اختلافًا . وهكذا أمكن أن يحصر كثير من المواضع التي قيل فيها بالحذف فإذًا هي لا حذف فيها . وإذًا المشكلة في جوهرها مشكلة منهج ، فإما أن نتناول التراكيب اللغوية كما نشاء ؛ فنضيف إليها أو ننقص منها ، وإما أن تقتصر مهمة النحو على دراسة التراكيب دراسة تحليلية تعنى بتحديد وظائف الكلمات داخل التراكيب ، وتحديد المواقع المختلفة لها وتسجيل العلاقات الداخلية بينها .

وإذًا فمن اللازم أن نحدد قبل كل شيء منهج البحث النحوي ، ثم نتناول – من خلال هذا المنهج – تحديد الإطارات العامة للبحث النحوي التقليدي ، وتوضيح معالم المنهج الذي حكم فكر النحاة في تناولهم للقضايا النحوية وللظواهر اللغوية على السواء . وذلك كله خطوة ضرورية باعتباره أساسًا فكريًا لإعادة تناول الظاهرة وأساسها النظري تناولًا جديدًا .

ونقطة البداية في فكري هي التلازم بين المنهج والموضوع ، والنحو يتناول اللغة في خاصة من أبرز خصائصها وهي « التركيب اللغوي » واللغات لا تجري جميعًا على منهاج واحد في تركيبها ؛ إذ لكل لغة طريقتها – أو طرقها – في (نظم) الكلام ، وهذا أمر يلاحظه على وجه بيِّن مَنْ يعاني الترجمة ، فالنقل من لغة إلى أخرى يطلعنا على

ما بين اللغات من خلاف في هذا الميدان . نحن في العربية مثلًا نأتي بالموصوف أولًا ، ثم نتبعه الصفة فنقول : (المطر الغزير) ولكن عقلية الرجل الإنجليزي عندما تريد التعبير عن هذه الفكرة لا تتصور إيراد الكلمة ، الدالة على المطر أولًا . إن أول ما تتصوره هو الصفة ، هو الكلمة الدالة على غزارة المطر فيقول The Heavy Rain [١] :

كل لغة إذن تعرض المعاني بطرق خاصة ، ونحن نتلقى هذه المعاني بطرق خاصة ، ونحن نتلقى هذه المعاني مرتبة بالترتيب الذي يقدمه إلينا الكلام ، أي : في الصور أو الأشكال اللفظية التي يظهر بها الكلام .

إن المتكلم العربي عندما يريد أن يعبر عن أزهار الشجرة مثلًا يقوم في ذهنه بعمليات عقلية ترتد إلى عمليتين أساسيتين : عملية تحليلية فعملية تركيبية ، أما العملية التحليلية فهي تلك التي يميز بها العقل بين عدد معين من العناصر التي تنشأ بينها علاقة معينة ، وهي في مثالنا هذا (الشجرة) و (الأزهار) ، أما عملية التركيب أو التأليف فهي تلك التي يركب بها العقل أو ينظم أو يؤلف بين هذه العناصر المختلفة لتكوين ما يسمى في الاصطلاح : الصورة اللفظية verbal image . وهكذا تولد آخر الأمر عبارة : الشجرة مزهرة [٢] .

وإذًا فمنهج البحث النحوي يجب أن يلتزم بموضوع النحو نفسه ، وهو التراكيب اللغوية . فيجب أن تستخلص القواعد النحوية من التراكيب اللغوية . فكل ما في التراكيب اللغوية من خصائص يجب أن يتضح في القواعد ، وكل ما في القواعد النحوية يجب أن ينبثق عن الواقع اللغوي ذاته . بحيث تصبح القواعد النحوية (وصفًا) للواقع اللغوي ، و (تصنيفًا) دقيقًا لأساليبه .

وإذًا فمحاولة تطبيق منهج عقلي على النحو تتناقض مع الأساس الذي ينبغي أن تقوم عليه الدراسة النحوية ، وكذلك الأمر لو نظرنا إلى اللغة في ضوء المنطق الأرسطي الشكلي وحاولنا تطبيق أشكاله عليها ، فالنحو إذًا يستبعد النظرة العقلية ، وينفي الأشكال المنطقية . والنحو في هذا يلتقي مع فلسفة النحو ؛ لأن فلسفة النحو ليست كما فهم النحاة الأقدمون التعليل العقلي للجزئيات ، وإنما هي النظرة الشاملة للظواهر اللغوية من خلال الصور المختلفة للتركيب اللغوي . وإذًا فهي قصة البحث اللغوي

---

(١) علم اللغة (ص ٢٢٣) .

(٢) انظر : المصدر السابق (ص ٢٢٤) ، وانظر : نماذج الاختلاف بين اللغات أيضًا في دلالة الألفاظ (ص ١٦٥ - ١٧٢) .

وغايته، باعتبارها الخطوة الأخيرة في الكشف عن (النظرية) التي تحكم السلوك اللغوي، أو النشاط اللغوي الإنساني في جوانبه المختلفة .

وهكذا يلتزم النحو بشيء واحد لا سبيل إلى بعده عنه ، هو (تحليل) الصيغ والأساليب اللغوية لمعرفة قواعدها التي يمكن استخدامها في تكوين الصيغ والأساليب التي نريدها ، والدراسة التحليلية غير منهج التحليل ؛ لأن التحليل خطوة في منهج علمي ، وتعني ضرورة تحليل الوحدات الكبرى إلى وحدات أصغر ، ودراسة العلاقات العديدة بين هذه الوحدات [1] ، وهي المطلوبة في الدراسة النحوية . أما الدراسة التحليلية فهي تعبير شائع يعني مجرد الوقوف على مصادر الأفكار المختلفة التي أسهمت في الموضوع المدروس . بمعنى أن يحاول الدارس معرفة الدراسات والإضافات التي في الموضوع من خلال التناولات المختلفة له ؛ بحيث يستطيع أن يرد الأفكار التي فيه إلى مصادرها الأولى . والمذهب (الفلسفي) على هذا يمكن أن يقال في بعض صور دراسته : إنها دراسة تحليلية بهذا المعنى . ولكن لا يمكن أن يطبق عليه منهج (التحليل) الذي هو مقدمة ضرورية (للتركيب) أو بتعبير أدق : لإعادة تركيبه من جديد . أما البحث النحوي فعلى العكس من ذلك ؛ إنه ينبغي أن يحلل التراكيب اللغوية للوقوف على قواعدها التي تحكم وجودها ، ثم استخدام هذه القواعد في بناء التركيب اللغوي الذي يراد التعبير به عن الحاجات الاجتماعية أو الأفكار العقلية .

وهذا يعني أن هناك مرحلتين في الدراسة النحوية : مرحلة استخلاص القواعد ، ثم مرحلة تطبيقها .

وفي المرحلة الأولى : مرحلة استخلاص القواعد النحوية - يجب أن نلتصق بالواقع اللغوي ونلتزمه دون أن نفرض عليه صورنا العقلية وما تحمله من تأويل ، أو قوالبنا المنطقية وما تتطلبه من تقدير ، ويقتضي هذا :

أولاً وقبل كل شيء تحديد المادة اللغوية أساس الاستنباط ، حتى لا يختلط التراث اللغوي بالخصائص اللهجية ، واللغة التي يدرس النحو العربي قواعدها هي (اللغة الفصحى) ، وهو تعبير يعني اللغة المشتركة أو العامة ، التي لا تخضع أو لا ينبغي أن تخضع للخصائص المميزة للهجات المحلية . وإذًا :

١ - يجب أن نفصل بين النصوص المنسوبة إلى اللغة العامة ، وبين تلك التي تحمل

---

(١) انظر : المنطق الحديث ومناهج البحث (ص ٢٠٠ - ٢٠٢) .

خصائص لهجية .

٢ - ويجب ألا نضع في اعتبارنا حين التقعيد إلا نصوص اللغة الفصحى وحدها ، وأن نهمل النصوص اللهجية ، وإلا وقعنا في خلط ، وأسلمنا الخلط آخر الأمر إلى التناقض بين القواعد والواقع اللغوي من ناحية ، وبين القواعد ذاتها من ناحية أخرى .

ولقد غفل عن ذلك النحاة الأقدمون ؛ إذ جعلوا كل ما ورد عن العرب حتى منتصف القرن الثاني الهجري في الحضر والرابع الهجري في البادية - على خلاف في ذلك طويل - حجة ، ويستشهدون بالنصوص المنسوبة إلى هذه الفترة دون تفرقة بين ما تتضح فيه سمات الفصحى وما تبرز فيه خصائص اللهجة القبلية . ووجدنا لهذا الخلط تأثيرًا عميقًا في التقعيد النحوي سأشير إليه بعد حين . ومرد هذا الخلط : أن الأساس الذي جمعت على أساسه المادة اللغوية أساس مثلوم ؛ ذلك أنه يرتبط بقضية (عصر الاستشهاد) بحيث جمعت المادة اللغوية المقولة في هذا العصر وبحيث أصبح ممكنًا أن تغير القواعد النحوية بأية نصوص تنسب إليه دون تفرقة بين نصوص اللغة ونصوص اللهجات ، ومن ثم كان المجال فسيحًا للخلط في المادة موضوع التحليل والتركيب ، أي : موضوع التقعيد .

ولربما كان للنحاة الأقدمين ما ينهض مبررًا لموقفهم هذا ؛ إذ تحديد الظواهر اللهجية الصوتية إذا كان ممكنًا للباحثين بسبب ما هو مشهور عن القبائل صاحبة هذه اللهجات - فإن تحديد الظواهر اللهجية النحوية أمر بالغ العسر ، ويحتاج إلى وضع عدد من الأسس لتحديد (المناخ) الذي عاشت فيه تلك اللهجات - زمنيًا ومكانيًا وفكريًا - ثم تحديد ذلك كله بالنسبة للغة العامة ، ولم يكن ذلك كله يسيرًا بالنسبة للباحثين الأقدمين ، وليس يسيرًا أيضًا للمحدثين من الدارسين ؛ بيد أن من الممكن أن يعتبر (الموقف اللغوي الخاص) مفتاحًا لهذا التحديد ودليلًا يهدي إليه .

ذلك أن الموقف اللغوي هو الذي يحدد لغة التعبير ؛ بحيث يصح أن نعتبره قالبًا تصب فيه التعبيرات المختلفة ، فإذا كان الموقف اللغوي يفرض - مراعاة لاعتبارات معينة - لغة مشتركة ، فإن من الطبيعي أن تكون اللغة المقولة في هذا الموقف بريئة من الخصائص اللهجية . أما إذا كان الموقف لا يفرض تلك اللغة ؛ لأن الأطراف المشاركة فيه لا تتطلبها ، فمن الممكن أن تتسرب إلى التعبير السمات اللهجية : صوتية أو دلالية أو تركيبية ، أو هي جميعًا .

فإذا كان الحديث مثلًا في حشد يجمع أكثر من قبيلة ، أي أكثر من لهجة خاصة ؛ فإن من الواضح أن المتحدث سيلجأ - لكي يفهم - لا إلى لهجة خاصة قد لا تفهم ، بل إلى اللغة العامة ؛ لأنها وحدها المشتركة بين الأفراد ذوي اللهجات المختلفة ؛ بحيث يطمئن إلى وصول أفكاره إلى السامعين على اختلاف لهجاتهم ، وكذلك الأمر إذا كان المتحدث خطيبًا أو شاعرًا يريد أن يذيع فنه بين الناس ، فإنه سيلجأ - ما دام في هذا الوسط اللغوي العام - إلى اللغة الخالصة من الطابع اللهجي .

وعلى العكس من هذا لو كان الشاعر أو الخطيب مرتبطًا بلهجة معينة ، أي متحدثًا في بيئة لغوية خاصة ، كأن يكون امرأة ترقص ابنها أو سمرًا بين أبناء القبيلة ، فإنه ليس من المحتم أن يلجأ إلى قواعد اللغة العامة ؛ بل من الممكن - إن لم يكن محتمًا - أن تجد في كلامه شعرًا أو نثرًا آثار اللهجة الخاصة وسماتها .

وإذًا فالموقف اللغوي هو الذي يفسر النص ويحدد مكانه من اللغة أو اللهجة .

وهذا كله يعني أن (الاستشهاد) أي : التدليل على صحة القواعد النحوية بنصوص لغوية ، لا يرتبط كما ظن النحاة الأقدمون بعصر من العصور ؛ بحيث يصبح لزامًا على الباحث النحوي أن يقيس قواعده صحة أو خطأً بكل ما ورد في هذا العصر ، وإنما يرتبط الاستشهاد بلغوية النصوص ما دام مجال البحث محددًا باللغة العامة ، أو بلهجتها إذا كان البحث محصورًا في دائرة لهجة من اللهجات ولغوية النصوص أو لهجيتها تتضح كما ذكر من الموقف اللغوي وما يفرضه على المتحدث من مراعاة لقواعد اللغة العامة أو عدم مراعاتها . وعلى هذا فالتدليل الدقيق قد يرفض نصوصًا منسوبة إلى عصر الاستشهاد الذي يعرفه النحويون ، وإن كان أصحابها شعراء لا يرقى الشك إلى قدرتهم الفنية وفصاحتهم التعبيرية ؛ لأن الفصاحة في التعبير قد تحمل سمات لهجة خاصة ، مراعاة للموقف اللغوي ، بل قد تستمد الفصاحة مقوماتها لا من إمكانية التعبير باللغة العامة ، وإنما من القدرة على التكيف مع الموقف الخاص ، بل إن أحاديث النبي - صلوات الله عليه - ليست كلها من قبيل اللغة العامة ، فلم تراع جميعها قواعد اللغة المشتركة صوتيًا ودلاليًا وتركيبيًا ، ولعل ما ينقله المحدثون عنه - صلوات الله عليه - من أحاديث في عام الوفود مع الوفود ما يؤكد هذا [1] . وإذًا فليست النصوص كلها - حتى من أفصح الفصحاء - بالتي توضع موضع الاعتبار في التقعيد اللغوي . وإنما

(١) انظر : نماذج لذلك في أمالي الزجاجي (١٥٢ ، ١٥٣) .

المقياس الدقيق هو مدى لغوية النصوص التي تستمد منها قواعد اللغة العامة التي يسميها اللغويون الأقدمون : اللغة الفصحى .

ثانيا : يجب أن يتسم المنهج الذي تدرس على أساسه هذه المادة اللغوية المستمدة من (نصوص اللغة) بسمتين رئيتسيتين ، هما : الاطراد ، والموضوعية .

والاطراد يعني : ضرورة اتساق القواعد ، وهذا الاتساق لا يتم إلا بملاحظة خصائص التراكيب الجوهرية لا سماتها الخارجية وحدها ، وعلى هذا فمن المحتم أن تدرس التراكيب على مستويين :

المستوى الأفقي : ويتم فيه دراسة التراكيب دراسة أسلوبية ، بمعنى أن يحدد الموقف اللغوي وما يتطلبه هذا الموقف من أساليب خاصة في التعبير .

والمستوى الرأسي : ويتم فيه تحليل التراكيب المختلفة إلى صيغ ، وتصنيف العلاقات الشكلية بين الصيغ المختلفة ، ثم دراسة الصلة بين الأسلوب والصيغة .

وفي هذا كله يجب ألا نغفل حتمية التناول الموضوعي ، التي تتطلب الالتزام التام بالمادة اللغوية وتحليلها على المستويين اللذين ذكرا ، ورفض كل التعبيرات المصطنعة التي أسرف اللغويون القدامى في خلقها ، والتي دفع النحو العربي ثمنها بما فيه من اضطراب وخلط وتناقض .

* * *

أولًا : في منهج البحث التقليدي :

ليس من شك في أن المنهج الذي يقترحه هذا البحث - كما تحددت معالمه في الفصل السابق - يقتضي إعادة النظر في القواعد النحوية ؛ إذ هو مضطر أن يعيد النظر في المادة اللغوية التي استمد منها النحاة قواعدهم ، ومضطر أيضًا إلى أن ينظر في المنهج الذي درس على أساسه النحويون القدامى هذه المادة .

وإذا كانت دراسة التراث اللغوي بالغة العسر ، بما تتطلبه من إحياء لكل اللهجات العربية طوال خمسة قرون - وهي فترة الاستشهاد عند النحاة - مع ما تعرف من تطور تناول اللغة واللهجات جميعًا ، بحكم الحياة المتطورة ذاتها ، وما يفرضه هذا التطور من صعوبات كثيرة . فإنه لا ينبغي أن ننسى إزاء هذه الصعوبات كلها ، أن من المحتم أن تبدأ دراسة هذه المجالات كلها قبل أن تبدأ عملية التقعيد والتقنين النحوي لما يجوز وما لا يجوز ؛ إذ هذا التقعيد إنما يقوم على أساس اللغة العامة أو المشتركة - وهي الفصحى آنئذ - التي تتميز عن هذه اللهجات بخصائص يجب تحديدها ، ولا يتم تحديدها إلا بعد التمييز الواضح بين النصوص المنسوبة إلى هذه وإلى هؤلاء .

ومع ذلك فإن من الممكن أن ننظر في الجانب الآخر من هذا التراث ، وهو تحليل المنهاج الذي درسه على أساسه النحاة الأقدمون ، فنجد مع التأمل أن هذا المنهاج يفقد الصفتين الرئيسيتين الضروريتين للمنهج العلمي ، وهما الاطراد والموضوعية ، ففي النحو كثير مما يقرر النحاة فيه أنه « شاذ » أو « ضرورة » أو « نادر » أو « قليل » . وفي النحو كثير مما « يجوز فيه الوجهان والأوجه » وفيه كثير مما يحكمون بصوابه وخطئه معًا . ولقد رأينا في البابين السابقين صورًا عديدة من الاختلاف ، وأنماطًا شتّى من التناقض - ولو أن هذا الاختلاف لم يسلم إلى التناقض لما احتجنا أو احتاج غيرنا إلى تبريره أو تفسيره ؛ لأن البحث النظري كان وسيظل مجال خلاف دائم ؛ إذ لا يرتبط - في أوضاعه الذهنية - بأبعاد مادية يمكن أن تكون حكمًا في تناوله بالصواب أو بالخطأ ، وإنما يعتمد في الحكم بصوابه أو تخطئته في الوضع الذهني على مقاييس نظرية تجريدية ، ومن هنا كان ممكنًا أن يصبح مجال خلاف كبير ، لاختلاف العقول التي تتناول المادة الواحدة ، بل وتسهم في القضية الواحدة . والنحو وإن كان فيه جانب أساسي يعتمد على تحليل الواقع ، إلا أن فيه مع ذلك جانبًا آخر نظريًا لا يستطيع الجانب التحليلي التجريبي أن يلغيه .

وقد أسلم الاختلاف في النحو إلى التناقض - وإلى ما يحمله التناقض من اضطراب لشيء أعمق من الخلاف وحده ، وهو أنه قد فقد الوحدة في المنهج ، التي كان من اللازم أن تربط بين العلماء بحيث تصبح خلافاتهم استكمالاً لصور البحث وأبعاده . وبالتالي كان ممكنًا أن يقدم هذا الخلاف - على عكس ما حدث - صورة البحث بكل أبعادها ومن كافة جوانبها ، ولكن النحاة حين فقدوا هذه الوحدة في المنهج - بما تعني من اطراد وموضوعية - لم يقف خلافهم عند حد ، وهكذا تحول الخلاف آخر الأمر إلى تناقض لا مجال للالتقاء فيه .

والسبب في ذلك كله أن منهاج البحث النحوي التقليدي يتسم بسمات ثلاثة :

أولاً : الخطأ التصوري الذي نتج عن :

أ - خطأ في تحديد التراث اللغوي .

ب - خطأ في فهم المدلول الاصطلاحي .

ثانيًا : التناول الجزئي الذي أسلم إلى التناقض .

ثالثًا : التداخل المنهجي الذي أدى إلى الخلط .

أولاً : الخطأ التصوري :

أخطأ النحويون القدامى في تصور اللغة ، وفي تصور القاعدة :

أخطؤوا في تصور اللغة ، حين حددوا التراث اللغوي الذي تناولوه بالدرس مستخلصين منه القواعد « بالمنسوب إلى العرب أو بتعبير أدق - إلى فصحاء العرب في فترة خاصة ، هي عصر الاستشهاد » وربطوا بين قواعدهم و (بين) النصوص المنسوبة إلى هذه الفترة ، بحيث كانت القواعد تعدِّل إذا كان في النصوص المقولة في هذه الفترة ما يعارضها ، وسواء في ذلك النصوص التي يمكن اعتبارها من قبيل اللغة العامة ، أو التي يكشف الموقف اللغوي الخاص عن انتمائها إلى اللهجات ، وهكذا تصور النحاة الأقدمون أن اللغة الفصحى سليقة لغوية عند من يتكلم بها وقد أمعنت بعض المدارس النحوية في هذا التصور حين قبلت كل ما قيل عن العرب . فكأن الفصحى كانت سليقة لغوية للعرب جميعًا . لا للفصحاء منهم خاصة . وإذًا فمن اللازم أن يكون كل كلام لكل عربي في هذه الفترة من قبيل الكلام المعتمد في ميدان النحو . وأن يؤثر بالتالي في قواعد اللغة ويشكلها وفقًا لنظمه وتراكيبه . إن كان له - مع هذا الخلط كله - نظم في التراكيب .

وليس هذا التصور سليمًا ، فليست اللغة الفصحى سليقة لغوية ، بل وليست سليقة

فنية أيضًا . ولم تكن الفصحى سليقة لغوية كما لم تكن سليقة فنية ، حتى عند فصحاء العرب أنفسهم ؛ لأن الفصاحة بمعناها الدقيق مراس وخبرة واستعداد . ووراء هذا كله جهد فني يستهدف فهم (الموقف الخاص) ويعالج في بصر أطرافه الثلاثة : الجمهور السامع أو القارئ ، والأفكار والمشاعر التي يريد توصيلها إلى هذا الجمهور ، والقالب الفني الذي يقدم فيه أفكاره ومشاعره . وهذا الجهد الفني الذي يصحب الخلق الفني ويمهد له بشحن الفنان وشحذ طاقاته قد يطول أمده وقد يقصر . ولكنه طال أو قصر لا سبيل إلى إنكاره ، والدارسون القدامى ظنوا أن عملية التعبئة النفسية عند الفنان إذا قصرت ليست موجودة ، واستنتجوا من ذلك نتائج في مجال التقديم الفني وفي ميدان البحث النحوي . أما الدارسون للأدب ونقاده ، فقد ذهبوا إلى أن أمثال هؤلاء الشعراء أو الخطباء ذوو سليقة فنية . يستطيعون بسليقتهم أن يقولوا فنًّا لا يحتاجون معه إلى جهد ولا إلى زمن .

وأما الباحثون في النحو فقد ذهبوا إلى أن هؤلاء يتميزون بالسليقة اللغوية . وإذًا فكل كلام يصدر عنهم فهو صحيح . وينبغي أن يلتزموا به فيما يضعون من قواعد ، ثم أسرف النحويون حين رأوا أن صفة السليقة اللغوية التي اتسم بها هؤلاء تقتضي أن يكون كلامهم كله فصيحًا سليمًا من الخطأ النحوي ، ووصلوا في هذا المجال إلى غايته ، حين قبل الكوفيون مثلًا الشاهد والشاهدين ، أيًّا كان القائل وأيًّا كان الموقف ، وهكذا أصبحت السليقة اللغوية عندهم سمة عصر بأسره .

كذلك ليست اللغة الفصحى سليقة لغوية في هذا العصر ، ولا فيما مضى من عصور ، بالمعنى الذي يفهمه القدماء من لفظ السليقة ؛ إذ كانوا يتصورون أن هذا اللفظ يدل على (فطرية) اللغة ، بمعنى أن كل إنسان عربي دمًا ينطق بهذه اللغة دون اكتساب ، ودون تعلم . سواء في ذلك الأطفال والكبار ؛ لأن اللغة الفصحى لا ترتبط بالخبرة وإنما بالدم ، وعلى هذا فالدم العربي الذي يجري في عروق أي طفل عربي يحمل معه فيما يحمل من خصائص هذه القدرة اللغوية على فهم اللغة الفصحى والتكلم بها . والفصحى لم تكن سليقة لغوية بهذا المعنى ؛ لأن اللغة - أي لغة - تقوم بوظيفتين مهمتين :

الأولى : أنها وسيلة للتفكير الإنساني ، فعن طريقها يقوم العقل البشري بالعمليات الفكرية المختلفة ، ولعل هذا كان سببًا في التناول المنطقي للغة منذ شيخ الفلاسفة سقراط الذي كان يطالب مخاطبيه دائمًا أن يحددوا الألفاظ التي يستعملونها ويستمعونها ، وتلميذه أرسطو الذي كان بالغ العناية بالألفاظ والقضايا إلى البرجماتيين أصحاب

فلسفة الذرائع ؛ إذ يتناولون الصلة بين اللغة والفكر ، وأصحاب المنطق الوضعي الذي قام على أساس المدلول الحقيقي للكلمات والقضايا ، أهو مدلول واقعي أو وهم زائف ؛ ذلك « أن الإنسان لا يستطيع أن يفكر من غير ألفاظ ، فهي أداته في الوصول إلى المدركات الكلية وهي أداته في القيام بجميع العمليات العقلية »(١) .

والوظيفة الثانية للغة هي : أنها أداة للاتصال بين أفراد المجتمع ، وحياة أي مجتمع تعتمد على اللغة ، فهو في كل شأن من شؤونه ، سواء منها ما يتصل بقضاء حاجاته الأساسية ، أو ما يتصل بتنظيماته السياسية والإدارية والتعليمية محتاج إلى اللغة التي تقوم بربط أفراد المجتمع بعضهم ببعض ، وتوجيه نشاطهم في مجالات منظمة « تساعد هذا الكائن العضوي الهائل التركيب على الوصول إلى غايته »(٢) .

ودراسات علماء النفس تختلف في اللغة أداة التفكير الإنساني على نحو لا سبيل إلى ذكره هنا ، ولكن الذي يعنينا هو أن أداة التفكير الإنساني للعامة من الناس ليست اللغة المشتركة أو الفصحى التي تحتاج حتى تكون أداة التفكير - إلى ممارسة طويلة لا تتيسر للبسطاء .

وأما كون اللغة أداة اتصال ، فهي أيضًا عند اللغويين اللغة الملائمة للموقف اللغوي . فإذا أردنا أن نتفاهم مع شخص ما فأحسن طريقة لذلك هي أن نستعمل لهجته الخاصة ، فإذا لم نكن نعرف لهجته فعلينا أن نلجأ إلى اللغة المشتركة ، كذلك إذا كان الخطاب أو الحديث بين جمع من الناس يضم أفرادًا من مناطق وأقاليم مختلفة ، فاللغة المشتركة حينئذ هي أحسن وسيلة لمخاطبتهم أو مناقشتهم .

هذا على المستوى الفردي ، وأما على المستوى الجماعي والاجتماعي فإن من الواضح أن اللغة المشتركة ينبغي أن تكون لغة الدولة بحيث تتخلص من كل الخصائص اللغوية المحلية التي قد تعوق التفاهم بين الفرد وسواه ممن لا ينتمي إلى المنطقة اللغوية التي ينتمي هو إليها وبحيث يستطيع أبناء الدولة في مناطقها المختلفة إدراك متطلبات المجتمع وتحقيق إرادة الدولة .

وبالنظر في البناء الاجتماعي للمجتمع العربي نجد أن عصر ما قبل الإسلام يفقد وحدة الدولة وإن لم يفقد وحدة اللغة ؛ إذ عملت مجموعة مختلفة من العوامل .

---

(١) انظر : The word is a Physiological and Therapeutic Factor, p. 5 f.

(٢) انظر : Socio-Psycological Correlation of the Primary Attitude Scale.

الاقتصادية والدينية والسياسية على وجود لغة مشتركة كانت أداة الاتصال (الفني) ، ثم حين جاء الإسلام أمكن لهذه اللغة أن تستخدم في النص اللغوي الوحيد الذي لا شك في نسبته أو مخاطبته للكافة وهو القرآن . وهذه اللغة هي اللغة الفصحى ، وهي التي يجب أن تتجه إليها بالدرس والتقعيد حين نريد أن نخلص النحو مما يشوبه من أخطاء . وهو ما افتقده النحاة الأقدمون ؛ إذ لم يفطنوا إلى التفرقة بين هذه اللغة التي تمثل مستوى خاصًا وبين اللهجات ، أدوات الاتصال الاجتماعي بين أفراد المجتمع الجاهلي .

ولقد أثر هذا الخطأ في فهم اللغة وفي تحديد التراث اللغوي الذي يستمد منه النحاة قواعدهم في دلالات الألفاظ ، كما أثر في القواعد أيضًا .

أ - تأثير اللهجات في الدلالة :

في المعاجم العربية كثير من المواد اللغوية التي تختلف دلالاتها ويصل الخلاف فيها إلى حدود التناقض ، وهناك سبل كثيرة للتخلص من هذا التناقض بتفسير أسبابه التي لا تخرج عن واحدة من ثلاث :

الأولى : أنها من قبيل المشترك اللفظي .

والثانية : أنها من قبيل التطور الدلالي .

والثالثة : أنها من قبيل الاختلاف اللهجي .

والتفسير الأول يعترف بوحدة الزمن وتعدد البيئة ، على عكس التفسير الثاني الذي يتضمن وحدة البيئة مع تعدد الزمن ، أما التفسير الثالث فمع اعترافه بوحدة الزمن إلا أنه لا يرتبط بالبيئة الواحدة ، وهو في هذا يلتقي مع التفسير الأول وإن اختلف معه في أنه أكثر شمولًا واستيعابًا للدلالات المختلفة التي قد لا تبدو فيها صور من التشابه تسمح للاشتراك اللفظي بالوجود .

وليس من شك في أن هذا كله مجال بحث مستقل ، إلا أن من الممكن أن نشير إلى بعض نماذج من التأثير اللهجي في دلالات الألفاظ عند النحويين :

١ - استخدمت (الكاف) للدلالة على معنى (على) عند الفراء [١] :

وقد استنتج الفراء ذلك من إجابة « بعض العرب وقد سئل : كيف أصبحت ؟ إذ أجاب بقوله : كحزنٍ ، أي : على حزن » .

٢ - جعل من دلالات الكاف أيضًا كونها بمعنى (مثل) [٢] :

(١ ، ٢) انظر : (ص ٦٤) من هذا البحث ومراجعها .

وقد استنتج ذلك من قول العجاج :

بيض ثلاث كنعاج جسم يضحكن عن كالبرد المنهم

أي : عن مثل البرد .

استخدمت في للدلالة على معنى المصاحبة عند الكوفيين [1] :

وجعلوا منها قوله تعالى : ﴿ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾ [الأعراف: ٣٨] .

٤ - كذلك جعل من دلالات في عند الكوفيين الاستعلاء [2] :

وجعلوا منها قوله تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [طه: ٧١] .

٥ - كذلك جعل من دلالتها التوكيد عند الفارسي [3] :

وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا ﴾ [هود: ٤١] .

٦ - اختلف النحويون في تحديد دلالة (لن) الناصبة للمضارع [4] .

فذهب سيبويه والجمهور إلى أنها تفيد نفي الفعل المستقبل مطلقًا عن التوكيد والتأبيد .

ويرى الزمخشري في المفصل والكشاف أنها للتأكيد .

ويرى في بعض كتبه الأخرى أنها للتأبيد .

فتردد الدلالة بين التوكيد والتأبيد والإطلاق يعود إلى تأثير النصوص اللهجية مدعمة ببعض العقائد الكلامية .

وفي النماذج القليلة التي ذكرت ، والتي يوجد الكثير منها في أبواب النحو المختلفة نلحظ أن تحديد الدلالة عند النحويين كان يتسم أحيانًا بمراعاة الموقف اللغوي ، وأحيانًا بملاحظة التأثير الوظيفي ، ومرة ثالثة بالتأثر بالنصوص اللهجية .

ب - تأثير اللهجات في التقعيد :

وإلى جوار هذا التأثير في دلالات الألفاظ أثرت اللهجات في (عمل) بعض الألفاظ . ومن ذلك :

١ - قرر النحاة أن (متى) تعمل الجر . استنادًا إلى أنها في (لهجة هذيل) كذلك . ويقول شاعرهم أبو ذؤيب :

(١ ، ٢) انظر : (ص ٦٥) من هذا البحث ومراجعها .

(٣) انظر : (ص ٦٦) من هذا البحث ومراجعها .

(٤) انظر : (ص ٨٦ ، ٨٧) من هذا البحث ومراجعها .

شربن بماء البحر ثم ترفعت   متى لجج خضر لهن نئيج [١]

٢ - قرر النحاة أن (لعل) تعمل الجر ؛ لأنها في لهجة عقيل تجر ، يقول شاعرهم :

لعل الله فضلكم علينا   بشيء أن أمكم شريم

ويقول :

لعل أبي المغوار منك قريب [٢]

٣ - جعل البصريون (ما) عاملة ، مراعاة للغة أهل الحجاز - أي لهجة الحجازيين [٣] .

٤ - أجاز الكوفيون كون (إن) النافية عاملة عمل ليس ، إذ تحكي عن (أهل العالية) [٤] :

« إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية » ، وسمع الكسائي أعرابيًا يقول : إنا قائمًا فأنكرها عليه وظن أنها المشددة وقعت على قائم . قال : فاستثبته فإذا هو يريد : إن أنا قائمًا فترك الهمزة وأدغم [٥] .

٥ - جعل النحويون (إلا) في المستثنى المنقطع عاملة ، تنصب الاسم وترفع الخبر . (وهو لغة أهل الحجاز) كما ذكر سيبويه [٦] .

٦ - جوز بعض الكوفيين جزم المضارع (بأن) ، وأقرهم على ما ذهبوا إليه فريق من البصريين أيضًا ؛ « لأنها - أي أن - في لغة بني صباح كذلك » أي : تجزم المضارع في لهجتهم .

٧ - ذهب بعض النحويين إلى أن (لن) الناصبة للمضارع تجزمه [٧] . مستشهدًا بقول الشاعر :

لن يخب الآن من رجائك مَن   حرك من دون بابك الحلقه

٨ - بعض العرب يجيز إهمال أن . أي : إلغاءها ، فلا تنصب ولا تجزم .

٩ - جعل النحاة من خصائص (لم) الجازمة للمضارع جواز النصب بها ؛ لأن « النصب بها لغة حكاها اللحياني » [٨] .

١٠ - اشترط بعض النحاة لعمل (إذن) شروطًا .

---

(١) انظر : (ص ٧٠) من هذا البحث .
(٢) انظر : (ص ٧٠) من هذا البحث .
(٣) انظر : (ص ٨٢) من هذا البحث .
(٤، ٥) انظر : (ص ٨٣) من هذا البحث .
(٦) انظر : (ص ٨١) من هذا البحث .
(٧) انظر : (ص ٨٧) من هذا البحث .
(٨) انظر : (ص ٩٦) من هذا البحث .

أ - أن تتصدر في أول الجواب .

ب - أن يكون المضارع بعدها مستقبلًا .

جـ - أن يكون المضارع متصلًا بها .

وقد أجاز الكسائي بقاء العمل مع الفصل بالقسم .

وأجيز في المغني الفصل بلا النافية .

وابن عصفور يجيز الفصل بالظرف .

وابن بابشاذ يجيز للفصل بالنداء أو الدعاء .

والكسائي وهشام يجيزان الفصل بمعمول الفعل .

كل ذلك مع بقاء العمل (١) .

وحكى سيبويه إلغاء إذن مع استيفاء شروط عملها (٢) .

وإذًا فهي تعمل مع فقدان الشروط عند فريق من النحاة ، وتهمل مع استكمال الشروط عند فريق آخر ، وقد استند كل من الفريقين إلى نصوص لهجية تؤيده .

١١ - جعل النحاة (الجوار) أو المجاورة من العوامل النحوية . وقد اعترف سيبويه بأثر المجاورة في إحداث الجر في النعت حتى ظن بعض الدارسين أنه مقيس عنده (٣) . وقد اعترف سيبويه نفسه بأنه لغة بعض العرب ، وثمة حادثة للفراء تقطع بأن ما يفسره النحاة على أنه عامل نحوي ليس إلا لهجة . يقول (٤) : أنشدني أبو الجراح :

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلِّهم ... أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

بخفض (كلهم) فقلت له : هلا قلت : كلهم بالنصب . فقال : هو خير مما قلته أنا ، ثم استنشدته فأنشدنيه بالخفض .

وإذًا فهذا الإعرابي إنما ينشد تبعًا للهجته القبلية التي تضطره للخضوع لها ولو كان في النطق الصحيح ما يعترف بأفضليته على نطقه اللهجي .

١٢ - جوز فريق من النحويين الإتيان بعلامة التثنية والجمع مع الفعل إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعًا . وقد ورد (٥) :

---

(١) انظر : (ص ٩١) من هذا البحث .

(٢) انظر : (ص ٩١) من هذا البحث .

(٣) انظر : (ص ١٣٢) من هذا البحث .

(٤) انظر : (ص ١٣٣) من هذا البحث .

(٥) انظر : الأشموني ، وحاشية الصبان عليه (٤٧/٢ ، ٤٨) .

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم

وقول عبيد الله بن قيس الرقيات :

تصروك قومي فاعتززت بنصرهم ولو أنهم خذلوك كنت ذليلًا

وقول العتبي (أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله) (١) :

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر

و :

نسيا حاتم وأوس لدن فا ضت عطاياك يا ابن عبد العزيز

وقول أمية بن أبي الصلت :

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم يعذل

قالوا : وهي لغة « أكلوني البراغيث » . يتصورون أنها لهجة بعض العرب . واختلفوا : هل هي لغة طيئ أم لغة أزدشنوءة (٢) .

كذلك يلحظ في البحث النحوي التقليدي ، أنه أخطأ في تصور القاعدة النحوية . والسبب في خطئه هذا يعود إلى أن النحاة لم يفطنوا لدور الاصطلاح النحوي ومعناه ، فربطوا فيه بين المعنى اللغوي والدلالة الاصطلاحية ، وجعلوا المعنى اللغوي مؤثرًا في المعنى الاصطلاحي بحيث يمكن اعتباره امتدادًا له إلى حدٍّ ما . وهكذا تصور النحاة أنه من اللازم أن يراعى في الأداء الوظيفي للاصطلاحات النحوية المعنى اللغوي لها ؛ بحيث سمح منهج بحثهم بأن يناقش الاصطلاح وأن تناقش وظيفته بالأفكار المستمدة من المفهوم اللغوي له .

وعسى أن يتضح ذلك من المثالين الآتيين :

١ - قسّم النحاة الكلمة إلى أقسام ثلاثة : الاسم والفعل والحرف . وسيتضح بعد حين أن النحاة قد تأثروا في تقسيمهم هذا بالمنهج المنطقي اليوناني ، ولكن الذي ينبغي أن يشار إليه الآن أن النحاة بعد أن قسّموا الكلمة أو الكلام إلى هذه الأقسام ، لم يقفوا عند حد التحديد الاصطلاحي لكل قسم ، بل حاولوا أن يربطوا بين كل قسم وبين الاصطلاح اللفظي الذي أطلق عليه من جهة والمفهوم اللفظي أو اللغوي لهذا الاصطلاح من جهة أخرى .

---

(١) العيني على الصبان (٤٧/٢) . (٢) تهذيب النحو (درويش) ، (ص ١٠) .

فمثلًا يرى الكوفيون أن (الاسم) مشتق من الوسم . قالوا : « لأن الوسم في اللغة هو العلامة ، والاسم وسم على المسمى وعلامة له يعرف به ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أو عمرو دل على المسمى فصار كالوسم عليه ؟ فلهذا قلنا : إنه مشتق من الوسم ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : الاسم سمة توضع على الشيء يعرف بها .

وأما البصريون : فقد رأوا أن الاسم مشتق من السمو ، قالوا : « لأن السمو في اللغة هو العلو ، يقال : سما يسمو سموًا إذا علا ، ومنه سميت السماء سماء لعلوها . والاسم يعلو على المسمى ويدل على ما تحته من المعنى ، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد : الاسم ما دل على مسمى تحته ، وهذا القول كافٍ في الاشتقاق ... فلما سما الاسم على مسماه وعلا على ما تحته من معناه دل على أنه مشتق من السمو لا من الوسم » [1] .

وهذا الربط موجود حتى عند من يدرك من النحاة أن التقسيم على هذا النحو أمر اصطلاحي يعود إلى تصنيف لأقسام الكلام فهو وصف للوظائف أكثر منه علوًا على شيء ، فمن البصريين من تمسك بأن قال : « إنه مشتق من السمو ؛ وذلك لأن هذه الثلاثة الأقسام – التي هي الاسم والفعل والحرف – لها ثلاث مراتب :

فمنها : ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم ، نحو : الله ربنا ومحمد نبينا ، وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالاسم وعنه .

ومنها : ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل ، نحو : ذهب زيد وانطلق عمرو وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالفعل ، ولو أخبرت عنه فقلت : ذهب ضرب وانطلق كتب لم يكن كلامًا .

ومنها : ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف نحو : من ، ولن ، ولم ، وبل ، وما أشبه ذلك .

فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، فقد سما على الفعل والحرف ، أي : علا ، فدل على أنه مشتق من السمو » [2] .

فلقد حاول هذا الفريق أن يحدد (وظائف) الأقسام الثلاثة ، ونحن وإن كنا نختلف معه في الأساس الذي قامت عليه تفرقته بين الأقسام نلحظ أنه قد جعل من الاشتقاق اللفظي سندًا للتقسيم ومبررًا للاصطلاح .

---

(١) الإنصاف (ص ٤) .
(٢) الإنصاف (ص ٤ ، ٥) .

٢ - ولقد أثر هذا الربط الدلالي الخاطئ في نظرية العامل بما خلق حولها من مشكلات كان من الممكن تجنبها وتخليص النحو من الجهد الضائع فيها لو أدرك النحاة أن المدلول الاصطلاحي لا يتضمن - بالضرورة - المفهوم اللغوي . ولو حددوا الاصطلاح من خلال الوظيفة التي يؤديها في التركيب الكلامي ، لا من مناقشة الاشتقاق اللفظي .

فقد نظر النحاة إلى العامل نظرتهم إلى أي كلمة أخرى في العربية ، محاولين تحديد معناها في اللغة ، ثم جعل الدلالة الاصطلاحية امتدادًا لهذا المعنى اللغوي ، وقد رأوا أن لكلمة العامل معنى خاصًا هو (الفعل) ، ورأوا أن هذا العمل أو الفعل يستلزم معمولاً . وإذًا فثمة أشياء ثلاثة هي : العامل والمعمول ، وثمرة هذا العمل في المعمول ، وأرادوا أن يطبقوا هذا الفهم اللغوي على الواقع التركيبي ، فرأوا أن ثمة ألفاظ معينة تخلق أو تحدث أصواتًا معينة في ألفاظ أخرى ، وأن هذه الألفاظ المؤثرة هي العوامل وهذه الألفاظ المتأثرة هي المعمولات ، ثم نظروا في اللغة فوجدوا معمولات بلا عوامل ، فاضطروا إلى أن يلجؤوا إلى الاعتراف بوجود عوامل غير منظورة لها تأثير منظور ، وهي العوامل المعنوية ، ثم نظروا فوجدوا أن هذا الاعتراف بهذا اللون من العوامل لا يكفي للخلاص مما أحسوه من تناقض ؛ لأن في اللغة أيضًا عوامل بلا معمولات . وهكذا اضطروا إلى القول بالحذف أو التقدير ليسلم لهم ما فهموه من معنى العامل . ثم كان هذا كله - كما رأينا من قبل - مجالاً للمناقشة الممتدة دون جدوى ؛ فكيف تعمل الألفاظ وهي في ذاتها معمولة ؟ وكيف تؤثر وهي نفسها متأثرة ؟ كيف تخلق وهي مخلوقة ؟ أليس الإنسان هو الذي يخلق الصوت الذي يريد وقتما يريد ؟ وإذًا فهو الإنسان الذي يؤثر ، وإذًا فهو الذي يعمل ... ولكن أليس الإنسان بدوره مخلوقًا لخالق ؟ أليس مظهرًا من مظاهر القدرة الإلهية ؟ كيف تنسب إليه إذًا عملاً ما وهو في الواقع معمول ؟ كيف نجعل منه خالقًا وهو المخلوق ؟ وإذًا فليكن العامل الحق هو الله وحده .

وهكذا كان هذا الربط الدلالي سببًا في وجود تيارات مختلفة في تناول النظرية وتعميق آثارها .

وكما أثر هذا الربط في الإطار العام للنظرية ، كذلك أثر في القواعد التفصيلية داخل هذا الإطار ، وسأكتفي بأن أضرب لذلك مثلًا واحدًا : فالنحاة يفرقون في قواعدهم بين (الفاعل) ، و(نائب الفاعل) . ويعرفون الأول بأنه « كل اسم ذكرته بعد فعل

وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم »[١]، ويعرفون الثاني بأنه : « ما حذف فاعله وأقيم هو مقامه وغُيِّر عامله إلى صيغة فُعِلَ أو يُفْعَل أو مفعول »[٢] . وفضلًا عما في هذا التعريف من اعتماد على ملاحظة محذوف قد لا يفرض القول به غير عنت القواعد ، فإن في هذه التفرقة ما يتنافى مع الواقع اللغوي ؛ لأننا إذا عدنا إلى الواقع اللغوي لا نجد فارقًا بين صيغتي : كُسِر الإناءُ وانكسر الإناءُ ، على حين يفرق النحاة بينهما ويرون أن الإناء في الصيغة الأولى نائب فاعل وأنه في الثانية فاعل ، ويفرقون بين تمزقت الصحيفة ومُزِّقت الصحيفةُ ، ويرون أن الصحيفة في الصيغة الأولى فاعل وأنها في الثانية تنوب عنه . والصحيفة في ذلك مثلها مثل الإناء في أنها جميعًا « مرفوع تقدمه فعل أسند إليه » فلم هذه التفرقة ؟ إن مردها هو أن النحاة قد لاحظوا في تقعيدهم دلالة كلمة (الفاعل) اللغوية ، والفاعل في اللغة هو : (ما أوجد الفعل أو قام به) ومن هنا اشترطوا في دلالته الاصطلاحية أن يقع منه الفعل أو يقوم به ، على حين لو أهملوا هذه الدلالة اللغوية فلم تجد سبيلها إلى التأثير في الاصطلاح لما وجدنا فارقًا في التقعيد بين الفاعل ونائبه ، باعتبار أن كلًّا منهما في التصنيف النحوي « مرفوع تقدمه فعل وأسند إليه » .

ثانيا : التناول الجزئي :

السمة الثانية من سمات المنهج التقليدي هي أنه منهج جزئي . فالنظرة فيه محصورة في إطار الجزئية التي يتناولها الباحث النحوي ، لا تتسع لغيرها من الجزئيات ، فإذا أضفنا إلى هذا أن النحاة قد فقدوا وحدة المنهج أمكن أن نتوقع ما حدث في البحث النحوي من خلط واضطراب وتناقض . نتيجة للنظرة الجزئية غير المرتبطة بمنهج موضوعي .

وهذا التناول الجزئي سمة المنهج التقليدي في أبحاثه كلها ، في تناوله للظواهر المختلفة أو للظاهرة الواحدة ، ثم في تقنينه لهذه الظاهرة أو الظواهر وتقعيده لها ، ثم في التعليل لهذه الظاهرة أو الظواهر ولهذا التقعيد على السواء ، وهكذا أمكن للاضطراب والتناقض أن يسم أبحاث هذا المنهج ونتائجه جميعًا .

وسأضرب هنا بعض الأمثلة التي توضح مدى ما وصل إليه الاضطراب النحوي نتيجة للتناول الجزئي .

---

(١) شرح المفصل (٧٤/١) . (٢) شرح المفصل (١٦٧/١ ، ١٦٨) .

أولًا : في الظواهر :

اختلف النحاة في ضمائر الرفع المتصلة ، والآراء فيها كثيرة ، ويمكن أن نميز بينها اتجاهين :

أولهما : يرى أنها حروف علامات كتاء التأنيث في قامت ، لا ضمائر . والفاعل مستكن في الفعل وهو مذهب المازني والأخفش .

« فالمازني يرى أن الحروف الأربعة في المضارع والأمر – أعني : الألف في المثنيات ، والواو في جمع المذكر السالم ، والياء في المخاطبة ، والنون في جمع النسوة – علامات كألف الصفات وواوها في نحو : ضاربان وحسنون ، وكلها حروف والفاعل مستكن عنده »[(١)] .

« وشبهة المازني في ذلك أن الضمير لما استكن في فَعَلَ وَفَعَلْتُ استكن في التثنية والجمع ، وجيء بالعلامات للفرق .

وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز ، بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أَوَّلَ الفعل في الغيبة ، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث »[(٢)] .

وثانيهما : يرد هذا الذي ذهب إليه أصحاب الاتجاه الأول ، ويرى أن هذه الأدوات ضمائر لا علامات ، وأنها يسند إليها ما يتصل بها فعلًا أو وصفًا . وهو الاتجاه الغالب عند النحويين .

كذلك اختلف النحويون في ضمائر الرفع المنفصلة علامات هي أم أسماء ؟ وأيًّا كانت فأي حروفها يكون أصليًّا وأيها يكون زائدًا ؟[(٣)] .

كذلك اختلفوا في ضمائر النصب متصلة ومنفصلة[(٤)] ، بل إن الخلاف الذي يصل حد التناقض لا يسم المذاهب النحوية فقط ، بل يتردى فيه العلماء أنفسهم .

فقد ذهب سيبويه إلى أن الألف والواو اسمان ضميران ، « فإذا قلت : الزيدان قاما – فالألف اسم وهي ضمير الزيدين ، وإذا قلت : الزيدون قاموا فالواو اسم وهي ضمير الزيدين »[(٥)] .

وسيبويه نفسه هو الذي ذهب إلى أن الألف والواو حرفان دالان على التثنية والجمع ، « فإذا قلت : قاما الزيدان فالألف حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين ، وكذلك إذا قلت :

---

(١) شرح الكافية (٨/٢) ، وانظر ابن يعيش (٨٨/٢) .

(٢) الهمع (٥٧/١) .

(٣) انظر : شرح المفصل (٩٧/٣ – ١٠٠) ، والهوامع (٦٠/١) .

(٤) المصادر السابقة .

(٥) شرح المفصل (٨٧/٣ ، ٨٨) .

قاموا الزيدون فالواو حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة » [١] .

وهكذا تناقض سيبويه ؛ لأنه حين عالج الألف والواو في بعض مواضعها لم ينظر إليها في بقية هذه المواضع ، كما تناقضت المذاهب النحوية في علاج الضمائر المتصلة ، والمنفصلة ، مرفوعة ومنصوبة ؛ لأنها لم تتناول هذه الضمائر على أنها أدوات ذات دلالات محدودة ، ولها وضعها التركيبي الخاص الذي يجب أن تناقش في ضوئه كظاهرة كلية ، بل ناقشت هذه الأدوات بصورة جزئية في مواضع شتى .

ثانيا : في التقعيد :

والتناقض في التقعيد النحوي يبلغ من الكثرة حدًّا لا سبيل إلى إحصائه معه ، ويكفي أن أضرب لهذا أمثلة مما تناولته ظاهرة الحذف والتقدير التي سبق توضيح أبعادها في الباب الثاني من هذا البحث :

١ - في القسم :

أ - يرى ابن كيسان : جواز إظهار الفعل مع واو القسم وجواز حذفه .

ويرى أبو حيان : عدم جواز إظهار الفعل مع واو القسم ، ولزوم حذفه .

ب - يرى جمهور النحاة : وجوب حذف جواب القسم إذا تقدم عليه ما يغني عنه .

ويرى أبو حيان : جواز ذكر جواب القسم وإن تقدمه ما يغني عنه [٢] .

٢ - في الشرط :

أ - يرى بعض النحويين : جواز حذف جملتي الشرط والجواب معًا ، إذا كانت أداة الشرط هي إن .

ويرى آخرون : جواز حذف الشرط والجواب وإن لم تكن الأداة إن .

ويرى ابن مالك : أن حذفهما معًا ضرورة . وهذا يعني : أنه يستوي في عدم الجواز كون الأداة إن أو غيرها .

ب - يشترط بعض النحاة لجواز حذف جملة الشرط أن يتحقق شرطان :

١ - أن تكون أداة الشرط هي إن .

٢ - أن تقترن أداة الشرط بلا النافية .

---

(١) السابق .

(٢) انظر : (ص ٢١٥) من هذا البحث ومصادرها .

وأجاز بعض النحاة حذف جملة الشرط مع فقدان أحد الشرطين ، وامتناع الحذف مع فقدانهما معًا .

وأجاز آخرون : حذف جملة الشرط مع انتفاء الأمرين جميعًا [١] .

٣ - في الصلة :

أ - يشترط جمهور النحاة في جملة الصلة : أن تكون خبرية فلا يجيزون الوصل بجملة إنشائية .

وأجاز الكسائي : الوصل بالجملة ، بأنواع من الجملة الإنشائية [٢] .

ب - في حذف الصلة إذا كانت جملة آراء :

١ - ابن يعيش ينكرها ، ويرى أن الحذف شاذ قياسًا واستعمالاً .

٢ - وابن هشام يجيزها - على قلة - في موضع واحد .

٣ - وصاحب التصريح يجيز حذفها مطلقًا في موضعين [٣] .

٤ - في المفاعيل :

أ - في حذف المفعولين لغير دليل آراء :

١ - المنع مطلقًا .

٢ - الجواز مطلقًا .

٣ - الجواز في ظن وما في معناها دون علم وما في معناها .

٤ - المنع قياسًا والجواز في بعضها سماعًا .

ب - في حذف المفاعيل الثلاثة لغير دليل آراء :

١ - عدم جواز الحذف مطلقًا .

٢ - عدم جواز حذف الثلاثة معًا .

٣ - جواز حذف الأول فقط ، ووجوب ذكر الثاني والثالث .

٤ - جواز حذف الثاني والثالث ، ووجوب ذكر الأول [٤] .

---

(١) انظر : (ص ٢٢٠) من هذا البحث ومصادرها .

(٢) انظر : (ص ٢٣٠) من هذا البحث ومصادرها .

(٣) انظر : (ص ٢٣١) من هذا البحث ومصادرها .

(٤) انظر : (ص ٢٥٨) من هذا البحث ومصادرها .

٥ - في جواب القسم :

في استخدام لا ولن جوابًا للقسم المنفي آراء :

١ - يجاب بهما مطلقًا . ٢ - لا يجاب بهما إلا في الضرورة .

٣ - يجاب بـ (لم) دون (لن) . ٤ - يجاب بـ (لن) دون (لم) [١] .

هذه صور من التناقض في التقعيد ، وسر هذا التناقض يعود إلى تآلف عاملين :

أولهما : فقدان الوحدة في المنهج . **ثانيهما** : النظرة الجزئية للظواهر .

بهذين العاملين لم يستطع الباحث النحوي أن ينظر نظرة شاملة للظواهر اللغوية ، وأن يصنف من خلال هذه النظرة الشاملة هذه الظواهر نحويًا ، كما لم يستطع أن يتناول الجزئيات في ضوء منهج محدد يستطيع به أن يلتزم واقع اللغة وأن يقف جهده على تحليل تراكيبها ، بل كان منهجه مزيجًا من مناهج شتَّى ضللته عن أن ينظم الجزئيات في إطار كلي ينظمها وينسق بينها .

ومن هنا وجدنا بعض النحاة يلتزم موقفًا يتناقض فيه مع الآخرين ، بل وقد يقرر في بعض الأحيان آراء يختلف فيها مع نفسه ، لا لشيء إلا لأنه وقف عند بعض الشواهد دون بعض ، أو أخذ ببعض التوجيهات النحوية في بعض المواضع ونسي أن يأخذ بها في مواضع مشابهة .

ثالثا : في التعليل :

وكما كان التناول الجزئي سمة المنهاج التقليدي في تناول الظواهر والتقعيد لها ، كذلك كان التناول الجزئي سمة التعليل النحوي للظواهر والقواعد معًا . وكما أنتج هذا التناول الجزئي صورًا من الاضطراب وأنماطًا من الاختلاط في الظواهر والقواعد كذلك أثمرت هذه النظرة الجزئية ضروبًا من التناقضات في التعليل النحوي للظواهر اللغوية وقواعدها النحوية جميعًا .

ويكفي أن أضرب لهذا النمط من التعليل مثلًا واحدًا ، فقد علل النحاة عمل حروف الجزم باختصاصها بالأفعال ، ومن ثم عملت في الأفعال العمل الخاص بها وهو الجزم [٢] ، وهذا التعليل جزئي وإن وضع في صورة كلية ، وهو يصدق في هذا الموقف نفسه ؛ لأن

---

(١) انظر : (ص ٢٧٢) من هذا البحث ومصادرها .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر (١/٢٦٢ ، ٢٦٣) .

حروف الجزم تعمل فعلًا في الأفعال عملًا لا يدخل إلا الأفعال ولكن المشكلة برزت حين حاول النحاة أن يجعلوه تعليلًا عامًّا للحروف جميعًا ، بحيث يصبح عندهم مبررًا حقيقيًا للإعمال وللإهمال معًا . واستخلصوا منه قاعدة مزدوجة هي : أن الحرف المشترك لا يعمل ؛ إذ العمل إنما يختص بما يختص من الحروف . وقد ساعدهم على ذلك أن حروف الجر تعمل الجر ، فهي تعمل في الأسماء العمل الخاص بالأسماء ، وإذًا « فقد عمل كل حرف في القبيل الذي يدخل عليه العمل الخاص به » ، كما يقول النحاة . وهكذا اتخذوا من هذا التعليل المستمد أساسًا من نظرة جزئية علة شاملة تصلح لتفسير العمل في الأدوات جميعها .

وإذا كانت حروف الجر تلتقي مع حروف الجزم في اختصاصها وعملها ، بحيث يبرر – في نظرة عاجلة – أساس هذا التعليل . فإنه باستقراء الأدوات المختلفة نكتشف أنه تعليل قاصر ولا وزن له ؛ لمراعاته لبعض جوانب المادة العلمية دون بعض ؛ إذ لم يضع في الاعتبار إلا حروف الإضافة أو الجر وحروف الجزم ، أما ما دون ذلك من حروف فلم ينظر إليها ولم يلتفت لها [(١)] .

ومن ثم وجدنا هذا التعليل بشطريه منقوضًا ؛ إذ يوجد في النحو حروف مشتركة بين الأسماء والأفعال فكان حقها ألا تعمل ومع ذلك فإنها تعمل ، ومن ذلك : ما ، ولا ، وإن النافيات ، وحتى ، وكي التعليلية ، كما أن في النحو حروفًا مختصة فكان أصلها أن تعمل ومع ذلك فإنها لا تعمل شيئًا ، ومن ذلك : ها التنبيه ، وأل المعرفة ، وهما يختصان بالأسماء ، وقد ، والسين ، وسوف ، وأحرف المضارعة مع اختصاصها بالأفعال .

وإذًا فتعليل النحاة للظواهر اللغوية وللقواعد النحوية قد اعتمد في جوهره على نظرة جزئية كانت سببًا في وقوع تناقضات شتّى في تناول الظواهر المختلفة وفي التقعيد النحوي لها وفي تعليلها . وقد ساعد على تراكم هذا الخليط من التناقضات في النحو العربي وتضخمها فقدان الباحث النحوي وضوح الرؤية بحيث غابت عن فكره معالم السبيل الذي ينبغي أن يسلكه في تناول مادته وتلمس علاقاتها وصياغة قواعدها ؛ إذ فقد وحدة المنهج التي تعتبر ضرورة لاتساق البحث النحوي ؛ لأنه كان مزيجًا غريبًا من المناهج المختلفة ، التي لم يجمع بينهما غير عقول خصبة وعت ثقافات عصرها ، وتأثرت بكثير من ألوانها ومعارفها فأسهم كل ذلك في تنمية شخصية الباحث وتعميق إحساسه بذاته ، وطغى ذلك كله – آخر الأمر – على موضوعية البحث النحوي ، وهي السمة الثالثة من سمات المنهج التقليدي .

(١) وحتى حروف نصب الفعل لا ينطبق عليها ما استخلصه النحاة من حروف الجزم والجر من تعليل ؛ إذ هي لا تعمل في الأفعال عملًا خاصًا بالأفعال ؛ لأن النصب مما يشترك فيه مع الأفعال الأسماء .

ثالثًا : التداخل المنهجي :

السمة الثالثة من سمات المنهج النحوي التقليدي - كما يمكن تحديدها من خلال الأبحاث التي تشققت إليها نظرية العامل وظاهرة الحذف والتقدير - هي أنه منهج قد فقد (وحدة) الفكر التي كان ينبغي أن تسود البحث فيه ، ومن ثم فقد البحث النحوي الأسس الضرورية لموضوعية المنهج ، وانفسح المجال أمام الثقافات الشخصية المتنوعة ، التي لا يحد من حريتها سوى الالتزام المطلق بأسلوب البحث التقليدي ، ومن عجب أنه في ميدان النحو يوجد الإيمان الكامل بالقديم فكرًا وتطبيقًا ، أو فكرًا مجردًا من التطبيق - هذا الإيمان الذي يشل فكر الباحث ويكاد يلغي قدرته - جنبًا إلى جنب مع الابتكار الذهني الذي لا يحده شيء في سبيل التدليل على هذا القديم ودعمه ، هذا الابتكار الذي يصل إلى غايته من دعم الأسلوب التقليدي من أي طريق . فهو يستخدم مناهج شتّى قد يرى بعض الباحثين أن استخدامه لها ميزة فيه ودليل على إمكانية الاستفادة من المناهج المختلفة في ميدان البحث النحوي ، ولكن استخدام هذه المناهج - وإن دلَّ على الطاقات الذهنية الرائعة التي لا يستطيع من يتصل بالنحو العربي إنكارها - فإنها قد أنتجت مع ذلك بل وبسبب ذلك ما زاد البحث النحوي اضطرابًا وتناقضًا . فهي في الواقع طاقات أهدرها عدم الالتزام بالشروط الجوهرية في المنهج العلمي .

ويمكن أن نلمح من تحليل التراث النحوي آثارًا لمناهج البحث في معارف مختلفة ، من أهمها : الفلسفة وعلم الكلام والمنطق .

أ - الفلسفة :

منهج البحث الفلسفي وأثره في البحث النحوي : موضوع الفلسفة هو الوجود ، والعدم في الفلسفة وجود من حيث ارتباطه بالوجود على نحو أو آخر ، وإذًا فالفلسفة تلتقي في الموضوع مع اللاهوت « في كونها مؤلفة من تأملات لم نبلغ فيها بعد علم اليقين ، ولكنها إذا كانت تشبه اللاهوت في الموضوعات التي تتناولها فإنها تشبه العلم في منهج هذا التناول ، في أنها تخاطب العقل البشري أكثر مما تستند إلى الإرغام ، سواء كان ذلك الإرغام صادرًا عن قسر التقاليد أو قوة الوحي . فالعلم وحده - كما يقول رَسُل - هو الذي يختص باليقين ، أما اللاهوت فاعتماده على صلابة الإيمان »[1] .

موضوع الفلسفة إذًا أقرب إلى اللاهوت ، ومنهجها أقرب إلى العلم ، وهكذا تمثل

---

(١) تاريخ الفلسفة الغربية (٤/٤) .

مرحلة وسطى بين اللاهوت والعلم ، وهي التي أطلق عليها رسل (منطقة حرة) [١] . وفيها تتناول الفلسفة معظم المسائل التي لا يملك العلم أن يجيب عنها ، بل ولا يستطيع بطبيعته أن يتناولها ؛ لأن المنهج العلمي التجريبي لا يستطيع أن يتناول الأفكار والقضايا الذهنية ؛ لأنها لا تخضع للملاحظة والتجربة الماديين . وإذًا فلا تعطي نتائج يقينية ، بل إن نتائجها مجرد صور فكرية تجريدية ، والحكم عليها بدوره نظري تجريدي .

تناول الفلسفة لهذه الموضوعات - إذًا - تناول لموضوعات لا يملك العلم أن يخوض فيها ، ولكنها - مع ذلك - تستثير اهتمام العقول المتأملة أكثر مما يستثيرها أي شيء آخر ، فلا يجد العقل آخر الأمر بدًا من أن يتناولها ، مجرِّدًا إياها من تلك الإجابات المحددة الملزمة التي قدمها اللاهوت ، أو التي فرضتها التقاليد ، ومن هنا لا يلتزم العقل بالحلول الغيبية الافتراضية التي قدمتها الأديان ، ومن هنا يختلف مع اللاهوت في المنهج وإن شاركه أو شابهه فيما تناوله من موضوعات .

وينحل الوجود الفلسفي إلى قضيتين رئيسيتين ؛ هما : الإنسان والعالم [٢] ، ومن ثم تنحل قضية الفلسفة الأساسية إلى تفهم الصلة التي تربط الإنسان بالعالم أو العالم بالإنسان . فمن هو الإنسان ؟ وما هو العالم ؟ وما هي الصلة التي تربط بينهما ؟ .

« ترى هل الإنسان كما يراه عالم الفلك : قطعة ضئيلة من الكربون المشوب مخلوطًا بماء يزحف عاجزًا على كوكب صغير غير ذي خطر ؟ أم يكون الإنسان كما يراه هاملت ؟ أم لعله مزيج من الجانبين معًا ؟ فإذا كان الإنسان هذا أو ذاك فكيف يحيا ؟ هل في حياته أهداف وقيم يسعى إليها أو تخلو حياته من القيم والأهداف ، هل يرى أن للوجود قيمة أو أن الحياة كلها عبث ؛ ولأن الوجود بأسره ضلال خداع .. ثم .. كيف يتصل هذا الإنسان بالأشياء من حوله . إن الوجود مليء فكيف يتسنَّى له أن يعرفه وأن يتلقاه .. ثم كيف يلتقي بالآخرين في مجتمعه ؟ وما الرابطة التي يمكن أن تنشأ بينه وبينهم ؟ أهي رابطة تجور على حريته حتى لتلغي إرادته ، أم أنها تمزق الآخرين ؛ لأنهم الجحيم الذي يحد من وجوده ، فلا ينبغي أن يعترف به ؟

ثم ما العالم ؟ أيكون بدوره منقسمًا إلى عقل ومادة ؟ وإذا كان كذلك فما العقل ، وما المادة ؟ وهل العقل تابع للمادة أم أنه ينفرد بقوى خاصة به ؟ أفي الكون وحدة تربط

---

(١) السابق .

(٢) انظر : الوجودية في الميزان (٤ - ١٠) ، تاريخ الفلسفة الغربية (٢/١٣٠ - ١٤٦) ، ورأس المال الكتاب الأول - المجلد الأول (ص ٥٦ - ١٥٢) .

أجزاءه ، وهدف ينشده ؟ هل يتطور الكون ساعيًا نحو غاية معينة ؟ أحقًا هنالك في الطبيعة قوانين تتبعها ولا تشذ عنها أم نفرض نحن على الطبيعة قوانين لم تعرفها إرضاءً لرغبتنا الفطرية في النظام ؟.

ثم ما الصلة بين الإنسان والعالم ؟ هل الإنسان - كل إنسان - عالم وحده له كيانه الخاص الذي ينفرد به عن الآخرين ؛ لأنه كثيرًا ما يصطدم وجوده بالآخرين ، وكيف يكون كذلك مع أنه يتفق في نسيجه المادي مع هؤلاء الآخرين ؟ ما مرد هذا التغاير والتمايز ، أمرده إلى المادة ، كيف ومادته هي مادة سواه ؟ أم مرده إلى العقل فكيف - إذًا - يعقل الإنسان نفسه ليدرك اختلافه عن غيره ؟ ثم كيف يعقل العقل ذاته ليدرك أنه سر هذا الاختلاف ؟ ما الصلة بين الإنسان والإنسان أهو جزء يخضع أم كل يلتقي ؟ وما الصلة بين الإنسان والعالم ، أهو عقل يكتشف أم مادة تَلْتَهِم لتُلْتَهَم ؟ توجد من الفناء لتعود إليه من جديد .

هذه هي القضايا التي تتناولها الفلسفة ، وهي قضايا يمكن أن تنحل إلى قضايا جزئية تفلسف المواقف الجزئية لهذا الفرد أو ذاك . كما يمكن أن تتجمع لتصبح قضية رئيسية واحدة هي الصلة بين الكيان الإنساني المتميز وبين العالم من حوله بما يحتويه هذا العالم من أغيار وأشياء ، وبما يقع فيه من أحداث ، وبما يشير إليه من عوالم أخر ، لها قدرة على التأثير والتدبير والخلق أو ليس لها من ذلك كله شيء ... وهذه كلها أسئلة لا نستطيع الإجابة عليها في المعامل ، ومع ذلك يضطر الإنسان إلى درسها ؛ لأن العلم المادي وحده لا يشبع روحه ولا يكفي حياته ؛ لأن ما ينبئنا به العلم قليل ؛ إذ لا يقدم لنا سوى ما يستطاع معرفته على وجه اليقين ، لكن ما نستطيع معرفته على وجه اليقين نزر يسير . كذلك لا يستطيع اللاهوت هنا أن يغني عن العلم أو الفلسفة شيئًا ؛ لأن اللاهوت يحمل على الإيمان الأعمى أو التسليم المطلق « بأننا نعلم أشياء عن جوانب نحن في الواقع جاهلون بها ، وهو ببثه هذه العقيدة في نفوسنا يولد فينا نوعًا من القحة الذميمة إزاء الكون ، نعم إن امتناع اليقين حين تحيط بنا الآمال والمخاوف بكل ما لها من قوة أمر أليم ، لكن لا مناص من احتماله إذا أردنا أن نعيش على غير سند من الخيال الجامح الذي يبعث الطمأنينة في النفوس . فليس من الخير أن ننسى المسائل التي تثيرها الفلسفة ، ولا من الخير أن نحل أنفسنا على العقيدة بأننا وجدنا حلول تلك المسائل على نحو لا يأتيه الشك أبدًا »[1] .

(١) تاريخ الفلسفة الغربية (ص ٦) .

وتعالج هذه القضية الأساسية في الفلسفة من زاويتين :

الأولى : زاوية البحث في (الطبيعة) وعنها تصدر المعرفة النظرية الخالصة ، المستمدة من جزئيات الوجود المادي اللاإنساني ، دون أن يعقبها عمل أو يتبعها شيء غير الإدراك المجرد .

والثانية : زاوية – البحث في (الإنسان) وسلوكه وأخلاقه . مع ما يتبع ذلك من التزام فكري بالعمل ، وتعاقب عملي للفعل .

وفي كلا المبحثين يحتكم إلى منطق العقل الخالص (١) .

ومشكلة المعرفة هي قضية الفرق بين الظاهر المعروف من جهة وما لا يعرف ولا يمكن أن يعرف من جهة أخرى . بين الحقيقي غير المنظور والمنظور غير الحقيقي . وهي – لذلك – تقسم الفلاسفة إلى شيع بل وإلى أفراد ؛ لأن كلًّا منهم يضيف أو ينقص بحيث تتلون نظرته بسماته الشخصية ، وبحيث يمكن اعتبار موقفه مذهبًا وحده آخر الأمر . بيد أن من الممكن مع ذلك أن نجد اتجاهًا عامًّا إلى تقسيمهم – فكريًّا – إلى فئتين : المثاليين والماديين (٢) .

والمثاليون (Idealism) يرون أن المعرفة قد انبثقت من الفكر . فنحن ظاهريًّا ندرك الأشياء الخارجية عن طريق حواسنا ، ولكن الحواس في الواقع لا تقدم لنا تلك الأشياء وإنما تقدم الصور الذهنية لها . وإذن فنحن لا ندرك الأشياء الخارجية عن طريق أي من حواسنا المختلفة من بصر أو سمع أو لمس ... إلخ . وإذًا فالأجسام الخارجية هي مجموعة من الإحساسات ، أو بمعنى أكثر دقة . نحن لا ندرك الأشياء الخارجية وإنما ندرك أنفسنا وهكذا أمكن لبارمنيدس – وهو من أوائل الفلاسفة المثاليين – أن يقرر : « أن الفكر والكون شيء واحد » (٣) . كما أمكن لهوبز ولوك وباركلي أن يحيلوا جميع صفات المادة إلى العقل ، وأن ينظروا إليها على أنها مجرد تأثيرات ذاتية . يقول لوك : « إن النار تتصف بأنها حارة ومضيئة ، والثلج بأنه بارد وأبيض ، والحلوى بأنها بيضاء وحلوة المذاق ، ولكن جميع هذه الصفات ليست إلا مجموعة الصور أو الآثار التي تخلفها فينا تلك الأشياء التي قد نظن أن صفاتها قائمة فيها ، مع أن الواقع يقرر قيام هذه الصفات

---

(١) انظر : في تفصيل المواقف الفلسفية : ول ديورانت : مناهج الفلسفة (جـ ١ ، ٢) ، قصة الفلسفة اليونانية وقصة الفلسفة الحديثة (جـ ١ ، ٢) ، وقضية الحضارة (جـ ٧) ومعاني الفلسفة .

(٢) المصدر السابق .

(٣) قصة الحضارة (١٩٧/٧) .

فينا وحدنا [١] . ومن ثم يقول باركلي : « وجود الشيء قائم في إدراكه » أو « وجود الشيء هو إدراكه » [٢] .

والماديون أو الدجماطيقيون (Dogmatism) أو الواقعيون (Realism) يرون – على العكس من ذلك – أن المعرفة قد جاءت من الخارج إلى العقل ، ولم تمتد من العقل إلى الخارج . فالأجسام المادية ليست صورًا ذهنية وإنما هي حقائق لا سبيل إلى إنكارها . وأن ما في عقولنا من أفكار ناشئ عن هذه الأجسام المادية ومستمد منها وإذًا فهذه الصور العقلية ليست هي الكائنات الخارجية ، بل للكائنات الخارجية وجودها المستقل عن هذه الصور الذهنية . فلو حللنا هذه الصور فإننا سنجد أنفسنا « ننتزع من العالم الخارجي طبقة بعد طبقة مما تضفيه عليه الحواس من اللون والحرارة والطعم والنكهة والحلاوة والمرارة والصوت ؛ لأن كل تلك الصفات كائنة فينا نحن أو في عملية الإدراك لا في الشيء الموضوعي . والعرف وحده – كما يقول ديمقريطس – هو الذي يجعل الحلو حلوًا والمر مرًا والحار حارًا والبارد باردًا . أما الحقيقة فهي أنه لا وجود إلا للجواهر الفردية والفراغ » [٣] .

بل إن من الماديين من يذهب إلى أبعد من ذلك حين يقرر أن الفكر نفسه « ليس إلا انعكاسًا للحركة الواقعية منقولة ومحولة إلى المخ البشري » [٤] .

من هذا يتضح أن ثمة موقفين مختلفين في النظر إلى العالم . يصل الخلاف بينهما إلى حافة التناقض . أولهما يحيل الواقع المادي إلى صور فكرية ذهنية ، والآخر على العكس من ذلك يجعل الأفكار الذهنية انعكاسًا للواقع المادي وامتدادًا له ، وبين هذين المذهبين يوجد في تاريخ الفلسفة مواقف تحاول الجمع بينهما ، ونقطة البدء فيها ليست المادة أمام العقل ولا العقل أمام المادة ، بل هي تنظر إلى العقل والمادة معًا على أنهما كل واحد لا انفصام فيه ولا ثنائية إلا من وجهة النظر وحدها ، أما في الحقيقة فالمادة هي صورة الطبيعة المباشرة والعقل هو صورتها الخلفية غير المنظورة بالحواس وإن كانت مدركة بالفكر . أو لنقل : إن المادة هي جسم الطبيعة أو أجسامها المتكثرة المتعددة التي تلمسها حواسنا ، وأما العقل فهو القانون الذي يحكم هذه الأجسام [٥] .

(١) أضواء على الفلسفة المعاصرة (٣١ – ٣٦) . (٢) المصدر السابق (٢٩ – ٣١) .
(٣) قصة الحضارة (٢٠٢/٧) .
(٤) رأس المال الكتاب الأول المجلد الأول (ص ٢٩) ، وانظر : المبادئ الأساسية للفلسفة (٣٥/١) .
(٥) انظر : الفلسفة والتصوف بحث للوالد (مخطوط) .

ولقد كانت مشكلة السلوك الإنساني بدورها مثار خلاف بين الفلاسفة فإن الإنسان لا يعيش وحده ، وإنما يعيش في مجتمع ، والمجتمع بدوره ليس منعزلًا عن الطبيعة ؛ إذ الطبيعة إطاره الذي يتنفس من خلاله ويحيا فيه ، والعلاقة بين النظام الاجتماعي وما يفرضه من قيود وبين الكيان الفردي وما يطمح إليه من انطلاق كانت دائمًا مثار نزاع بين الفلاسفة . حتى إنه ليمكن أن نجد - مع شيء من التجوز الذي لا إسراف فيه - مواقف ثلاثة في هذا المجال :

الموقف الأول : يرى أن الإنسان ليس حرًا ، وإنما هو خاضع لقوانين تحكم وجوده ، ومن ثم تتحكم في سلوكه وتحدد مساره ، فالإنسان لا يعمل شيئًا ، وهو لا يملك أن يعمل شيئًا ، وما نراه من عمل له ليس إلا خداعًا ظاهريًّا فحسب ، وأما في الواقع فهو أداة تنفذ لا إرادة فيها ولا اعتبار لها .

ولكن .. ما هي القوى التي تحكم الإنسان وجودًا وعملًا ؟ هنا يختلف الفلاسفة أصحاب هذا الموقف من جديد : فمنهم من يرى : أنها القوى الإلهية ، ومنهم من يذهب إلى أنها : إرادة الحياة الطبيعية ، وفريق ثالث يرى أنهما معًا : الله والطبيعة ؛ لأنهما معًا عنده شيء واحد ؛ « لأن للطبيعة أو للكون مظهرين : فهي فعالة منشئة وخالقة من ناحية ، وهي منفعلة ومخلوقة من ناحية أخرى . أما هذا الجانب المنفعل فهو ظاهر الكون المادي بكل ما يحوي من صور حسية لا تقع تحت حصر ... وهذه الصور كلها من إنتاج الجانب الفعال وخلقه .. وإذًا ففي الكون قوة خالقة منشئة موجدة هي جوهره أو الله ؛ وأشياء مخلوقة موجودة هي الأعراض أو العالم .

وإذًا فالله والطبيعة شيء واحد أو هما لفظان مترادفان إذا وضعنا في اعتبارنا أن كلًّا منهما إنما يعني الكائن الكامل الذي أوجد نفسه بنفسه »[1] .

ماذا يعني هذا الموقف ؟ إنه يتضمن نتيجة بالغة العمق ، هي أن قوانين الطبيعة وإرادة الله يحكمان كل ما يقع في العالم من أحداث فكل ما يقع في الكون ليس إلا نتيجة آلية لقوانين الطبيعة الثابتة ، أي : أنها نتيجة لإرادة الله التي لا يطرأ عليها تغير ولا تبدل ، ولا سبيل معها إلى تغيير أو تحويل ؛ لأن الله هو القانون الذي تسير وفقه ظواهر الوجود جميعًا بغير استثناء أو شذوذ .

الإنسان إذًا مجبر . يسير في طريق ليس عن السير فيها محيص ، وإرادة الله أو قوانين

(١) قصة الفلسفة الحديثة (٢/١٠٨) .

الطبيعة لا بد وأن تنتج نتائجها دون نظر إلى الإنسان ورغبته [١] .

والموقف الثاني : يقف على النقيض مما ذهب إليه أصحاب الاتجاه الأول ، فهو يقرر أن الإنسان سيد إرادته وخالق أصيل لواقعه . وسبيله إلى ذلك أن ينفي الوجود الإلهي كله كما يفعل الماديون الجدليون أو ينفي التأثير الإلهي في الكون والحياة الإنسانية كما ذهب إليه من قديم الأبيقوريون . الذين رأوا أن وجود « الآلهة أمر لا سبيل إلى الشك فيه » ؛ لأن الآلهة تظهر لبعض الناس !! وأما أن لها تأثيرًا في حياة الناس فهو سخف باطل ووهم دفع ويدفع في غير هوادة إلى شقاء الإنسان بتضليله عن أهدافه الحقة إلى أهداف زائفة هي العمل على إرضاء الآلهة الذين لا شأن لهم به ولا اهتمام عندهم بأمره .. وليس ثمة دليل واحد على أنهم يعنون بأمور بني البشر ، ولا علامة واحدة تدل على أنهم يهتمون بعقاب الآثم وإثابة الصالح ، وها هو جوبيتير كبير الآلهة يرسل الصواعق على معبده فهل سحق أبيقور الذي يجدف به ؟!! .

إن الآلهة يعيشون بعيدين عن العالم ، لا تعنيهم أمورنا ، ولا يشغلون أنفسهم بنا ، ولا يريدون منا شيئًا فلنفعل نحوهم كما يفعلون نحونا [٢] .

وإذا كان الأبيقوريون – وغيرهم ممن تابعهم – قد وجدوا أساسًا فلسفيًا يستطيعون به أن ينفوا تأثير الآلهة في الكون والحياة الإنسانية ، باتباعهم للمذهب الذري . « فإن الماديين الجدليين يقعون في تناقض واضح ؛ لأنهم هنا يؤمنون بالإرادة الإنسانية ، ثم لا يلبثون أن يحيلوا الفرد نفسه إلى انعكاس للوجود الاجتماعي ، بل ويحيلون خصائصه الإنسانية من تفكير وتخيل وإحساس إلى « انعكاس للحركة الواقعية » . وهو أحد التناقضات العديدة التي تسم فكرهم الفلسفي بالتخلخل .

وأما الموقف الثالث : فهو لا يسرف في الاعتراف بالإنسان حتى ليلغي الإله ، ولا يمضي مع الاعتداد بالطبيعة حتى لينكر الإنسان ، ويشل إرادته باسم الله أو الطبيعة أو الحياة ، بل يعترف بإرادة الإنسان في إطار قوانين الطبيعة وإرادة القانون العام الذي يسير الكون وفقًا له ، والذي يعبد فيه المتدينون الخالق باسم الله .

وأيًا كان مدى هذا الاختلاف بين الفلاسفة في مشاكل الإنسان وقضايا المعرفة ، فإن الذي يعني هذا البحث هو أن يحدد مدى تأثير كل ذلك في مجال البحث النحوي .

والواقع أن تأثير الفلسفة في النحو العربي يتركز – بصورة أساسية – في ناحية واحدة

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المشكلة الأخلاقية والفلاسفة (ص ٩٦) .

هي تأثير المنهج الفلسفي في التعليل النحوي ، فمنهج الفلسفة - كما رأينا - منهج عقلي خالص من القيود التي تحدد صور البحث فيه وأبعاده وهو لذلك يتلاءم مع مضمون الفلسفة باعتبارها تمثل مرحلة وسطى بين الدين والعلم ، وإذًا فهو منهج لا يرتبط بأية أفكار تأتي من غير نطاق العقل ، بل يستند النظر الفلسفي ويرتكز على دعامة واضحة ، هي التجرد من كل الأفكار السابقة التي تعتبر في مجال الفكر الفلسفي قيودًا تحد من قدرة العقل الخالص على النظر ، وهذا النفي الكلي لقيود النظر العقلي يمتد حتى يشمل ما كان ينبغي أن يفرضه موضوع البحث نفسه من قيود كان من المحتم اعتبارها تمثل نقطة البدء في أي فكر فلسفي ، فموضوع الفلسفة - وهو العلاقة بين الفكر والمادة ، أو بين الشخص والعالم - يخضع في العلوم المختلفة لقوانين تحدد إطار البحث فيه ومساره ، حتى في الدراسات النفسية التي كانت إلى عهد قريب جزءًا من البناء الفلسفي يلتزم البحث فيها (واقع) الموضوع لا (الصور) الذهنية له ..

وفي الواقع لا نجد الشخصية الإنسانية بإزاء العالم ، ولا الفكر أمام المادة ، يمثل كل منهما نقيضًا للآخر لا يلتقي معه . بل الإنسان في العالم والعالم في الإنسان ، والفكر داخل المادة والمادة تصحب الفكر ؛ لأن الإنسان مجموعة من التكوينات التي يؤثر فيها العالم ، والفكر أيضًا مجموعة من التكوينات التي تمتد عن المادة ؛ ذلك أن الإنسان يتكون من :

١ - التكوين الجسدي . ٢ - التكوين التعليمي .

٣ - التكوين النفسي الناتج عن تكوينه البدني والتعليمي معًا والناتج أيضًا عن حصيلة الخبرات ؛ وهي :

أ - المدلولات الحضارية للإنسانية ، ثم القيم الحضارية للجنس ، وهي خبرات الأجيال السابقة .

ب - خبرات الأجيال المعاصرة . جـ - الخبرات السابقة للإنسان ذاته [1] .

وفي هذا كله لا يتكون الإنسان بمعزل عن العالم من حوله ، ولا يستكمل الفكر صوره بمنأى عن الوجود ، ولقد كان ممكنًا أن يصبح ذلك نقطة البدء في النظر الفلسفي ، ولكن الفلسفة كما رأينا - لم تلتزم حتى بقيود الموضوع نفسه ، ولم يخضع

---

(١) انظر :
The Structure of Human Personality, Research Planning of the Frontiers of Science (2/427).

البحث فيها لأي قانون مفروض من الخارج ، ومن ثم أمكن أن تختلف فيها النتائج ، وأن يصل الخلاف بين هذه النتائج إلى درجة التناقض ، وأن يصبح هذا كله – آخر الأمر – ذا قيمة دائمة تغني الفكر الإنساني وتخصبه ، وليس قيمة تاريخية تقف به عند زمان قائليه .

ولهذا المنهج العقلي المجرد حتى عن قيود الارتباط بالموضوع أصداء في التعليل النحوي ، وبخاصة في العلل الثواني والثوالث ، وسأضرب لذلك أمثلة مما ذكر النحاة في العوامل [1] :

١ – يرى النحويون أنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد .

ويعللون ذلك بأنه :

إما أن يتفق العاملان في العمل أو يختلفا .

فإذا اتفقا عملًا لزم تحصيل الحاصل – وهو محال – .

وإذا اختلفا لزم أن يكون الاسم مرفوعًا منصوبًا مثلًا ، ولا يجتمع الضدان في محل .

والتعليل – كما هو واضح – تعليل عقلي محض . لم يستند إلى أساس من الواقع اللغوي .

وبناءً على هذا التعليل العقلي غير الملتزم بالواقع اللغوي خلق النحاة باب « التنازع » .

٢ – يعلل النحاة عمل حروف الجر بأن الأفعال التي قبلها تضعف عند وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها ، كما يفضي غيرها من الأفعال القوية الواصلة بلا واسطة حرف الإضافة ، فلما ضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رفدت بحروف الإضافة فجعلت موصلة لها إليها .

وقالوا في تعليل عملها الجر بالذات : « وإنما تعمل الجر وحده .. فلا تعمل الرفع ؛ لأنه إعراب العمد ومدخولها فضلة ، ولا تعمل النصب ؛ لأن محل مدخولها نصب بدليل الرجوع إليه في الضرورة ولو نصبت لاحتمل أنه بالفعل ، وهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف وهكذا جعلت هذه الحروف جارة ليخالف ما بعدها لفظًا ما بعد الفعل القوي » [2] .

---

(١) التعليلات العقلية في العوامل أكثر من أن تحصى ، ويمكن الرجوع إلى الفصل الأول من الباب الأول فلا تخلو صفحة منه من تعليل عقلي .

(٢) انظر : شرح المفصل (٨/٨ ، ٩) ، وهمع الهوامع (١٩/٢ ، ٢٠) .

وواضح أن هذا التعليل بشطريه عمل عقلي محض .

٣ - ويعللون عمل إنَّ وأخواتها بأن هذه الأدوات تشبه الفعل من وجهين : من جهة اللفظ ومن جهة المعنى . « فأما الذي من جهة اللفظ فبناؤها على الفتح كالأفعال الماضية . وأما الذي من جهة المعنى فمن قبل أن هذه الحروف تطلب الأسماء وتختص بها ، فهي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ وترفع الخبر فأشبهت الفعل ؛ إذ يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وشبهت من الأفعال بما تقدم مفعوله على فاعله .. تنبيهًا على الفرعية » [1] .

٤ - يعلل البصريون عدم تقدم معمول اسم الفعل عليه بأن ذلك إنما كان « نظرًا إلى الأصل ؛ لأن الأغلب فيها - أي : في أسماء الأفعال - إما مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها ، وإما صوت جامد في نفسه منتقل إلى المصدرية ثم منها إلى اسم الفعل ، وإما ظرف أو جار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل » [2] .

وواضح أن تعليل العمل أو منع التقدم في النقطتين السابقتين لا يرتكز على أساس لغوي ، وإنما يستند إلى أسباب عقلية توهموها في التركيب اللغوي .

٥ - أكثر ما تكون إضافة المصدر إلى الفاعل [3] .

هذه قضية قررها النحاة ، وتحديد الكثرة في المنهج السليم لا يتم إلا بعد دراسة إحصائية ، ولكن النحاة لم يصدروا حكمهم هذا على أساس دراسة من هذا النوع ، وإنما استمدوا هذا الحكم من ضرورات النظر العقلي وحده .

« ذلك أنه - أي : الفاعل المضاف المصدر إليه - محله الذي يقوم به ، فجعله معه كلفظ واحد بإضافته إليه أولى من رفعه له وجعله مع مفعوله كلفظ واحد . وأيضًا فإن طلبه للفاعل شديد من حيث العقل ؛ لأنه محله الذي يقوم به وعمله ضعيف لضعف مشابهته الفعل ، فلم يبق إلا الإضافة » [4] .

٦ - يرى البصريون أن إعمال المصدر منونًا أكثر من إعماله معرفًا بأل ، وهذا الحكم كان يجب أن يستمد من دراسة المصدر في حالتي : التنوين والتعريف ، ولكن القائلين به يلجؤون إلى التبرير العقلي ، فيرون أنه إذا كان المصدر منونًا فإن فيه شبهًا بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة [5] ، على حين ينكر الكوفيون لا الكثرة وحدها ، بل عمله منونًا

---

(١) شرح المفصل (٥٤/٨) .
(٢) شرح الكافية للرضي (٦٤/٢) .
(٣) المصدر السابق (١٨٢/٢) .
(٤) انظر : شرح الرضي (١٨٢/٢) .
(٥) انظر : همع الهوامع (٩٤/٢) .

مطلقًا فإذا وقع بعده مرفوع أو منصوب فعلى إضمار فعل يفسره المصدر من لفظه [١] ..

ولو استند الحكم إلى الواقع اللغوي لما حدث هذا التناقض .

٧ - تكون أسماء الأفعال - غالبًا - بمعنى الأمر . ويعلل النحويون ذلك « بأن الغرض منها مع ما فيها من المبالغة الاختصار ، والاختصار يقتضي حذفًا ، والحذف يكون مع قوة العلم بالمحذوف ، وهذا حكم مختص بالأمر ؛ لأن الأمر يستغنى فيه في كثير من الأمر عن ذكر ألفاظ أفعاله (اكتفاء) بشواهد الأفعال » [٢] .

ثم يعللون بناءها « بمشابهتها مبنى الأصل وهو فعل الماضي والأمر .. أو لكونها أسماء لما أصل البناء وهو مطلق الفعل » [٣] .

٨ - وتبلغ التعليلات العقلية مداها في ناحيتين :

الأولى : في تحليل الأدوات العاملة ، وفيما دار من نقاش طويل بين النحاة حول هذه الأدوات : أبسيطة هي أم مركبة ؟ وفكرة البساطة والتركيب ناشئة في النحو من محاولة إيجاد سبب عقلي لعمل هذه الأدوات ... وتحليل الألفاظ جزء من دراسة علم الصرف ، أو ما يسميه اللغويون المحدثون بالمورفولوچي Morphology ، وهي دراسة لا تتوقف عليها الأحكام النحوية .. ففكرة البساطة والتركيب في النحو مظهر من مظاهر الخلط المنهجي بين الدراسات اللغوية من ناحية ، والتعليل العقلي من ناحية أخرى [٤] .

الثانية : في تحديد العوامل غير الملفوظة . ويدخل في هذه العوامل :

أ - العوامل المقدرة . ب - العوامل المعنوية .

وفي كلا المجالين يلعب التبرير العقلي دورًا أساسيًا ؛ إذ يحاول تحديد العامل غير الملفوظ ، ثم تبرير عمله ، ثم مقارنة هذا العمل بأثر العوامل الملفوظة ، وفي هذه المراحل الثلاث لا يلجأ إلى الواقع اللغوي ليستمد منه أحكامه وإنما يرتكز على النظر العقلي في إصدار هذه الأحكام . ونظرة إلى الخلاف الطويل الذي شجر بين النحاة في محاولتهم تحديد معنى الابتداء أو المضارعة أو الخلاف أو المجاورة ، وفي تحديدهم لعمل هذه العوامل - تؤكد أن النظرة العقلية غير الملتزمة للواقع اللغوي كانت مصدر هذا الخلاف كله وعماده معًا .

---

(١) المصدر السابق . (٢) شرح المفصل (٣٥/٤) .

(٣) شرح الرضي (٦٢/٢) .

(٤) انظر - كمثال - : خلاف النحاة حول لكن وكأن ولعل في الصفحات (٧٦ - ٧٩) من هذا البحث .

بعد هذا العرض السريع لأثر المنهج الفلسفي في التعليل النحوي يمكن أن نجد في التعليل النحوي اتجاهين رئيسيين :

الأول : تعليل العمل . ويتم ذلك عند النحاة عن طريق :

١ - إيجاد شبه صوتي أو دلالي أو وظيفي بين العامل المختلف فيه وبين غيره من العوامل .

٢ - إيجاد أسباب عقلية لعمل ما لا خلاف حوله منها .

والثاني : تعليل الإهمال . ويستند بدوره إلى :

١ - تصور شبه ما بين المختلف فيه من العوامل وبين ما لا يعمل .

٢ - خلق مبررات عقلية لما لا يعمل .

ب - علم الكلام :

يوجد في علم الكلام ما يقابل أو يشابه - إلى حد ما - الأفكار الموجودة في الفلسفة ، وبخاصة فيما يتعلق بمشكلة السلوك الإنساني ، ولكن البحث في علم الكلام يختلف عنه في الفلسفة ؛ إذ إن علم الكلام يبدأ من الدين لينتهي إليه ، فهو يقر الحقائق الدينية ويهدف إلى البرهنة العقلية عليها ، هو إذًا لا ينكرها ولا يتردد إزاءها ، ولكنه يبدأ منها ويستخدم الطاقات العقلية لإثباتها وتوكيدها ، أما الفلسفة فإنها تتجرد - كما رأينا - من الأفكار كلها لتبدأ من النظرة المجردة غير المسبوغة بالقيود . وهي من أجل ذلك لا تهدف إلى شيء بالذات وإنما تحاول الوصول إلى ما يرضي النظر العقلي الخالص في بناء فلسفي متكامل ، أيًا كانت صورة هذا البناء وأيًا كان موقفه من القيم السائدة وأيًا كانت السلطة التي تفرض هذه القيم ، والنظرة الفلسفية - لذلك - تنكر الدين حينًا وتتعارض معه أحيانًا وقد تلتقي به آنًا ، ولكنها لا تضع في اعتبارها القيم الدينية في أي من هذه الحالات . فبالمصادفة وحدها يكون التقاؤها والدين أو تعارضها معه .

ومشكلة السلوك الإنساني في علم الكلام لا تبدأ كتنظير للبحث في الطبيعة ، وإنما تبدأ امتدادًا للبحث في الوجود الإلهي وما يتعلق به من صفات ، وهي على وجه التحديد تبدأ مما أحسه المتكلمون من تعارض بين مقولات عدد من صفات الله سبحانه ، وهي صفات : القدرة ، والعلم ، والإرادة ، والعدل .

ذلك أن علم الله يعني أنه - سبحانه - محيط بكل شيء مما كان ومما سيكون ، من الأزل وإلى الأبد ، وإذا كان سبحانه قد أحاط بكل شيء علمًا فإنه سبحانه قد تناول

ما علمه بإرادته وقدرته ... » ، وإذا كانت السعادة والشقاء والرزق والحرمان والنصر والهزيمة ، والصحة والمرض والحياة والموت .. كل أولئك سبق به الكتاب وجف عنه القلم وطويت عليه الصحف ولا تبديل لكلمات الله ، فلا فائدة إذًا في إتعاب النفس بالأعمال ومحاولة الوصول إلى المقاصد من طرقها التي جرت السنن الكونية بها ؛ إذ لا بد من وقوع المقدر في وقته المحدد له سواء أوقعت أسبابه أم لم تقع (١) .

وذلك لأن ثمة تلازم ما بين العلم والقدرة والإرادة ، فإذا كان علم الله يسع كل ذلك فإن قدرته تحيط به ، وإرادته تتناوله . وإذًا فكل ما في الكون نتيجة لقدرة الله وحده ، وإلى هذا ذهب الجبرية أو الجهمية أصحاب جهم بن صفوان ؛ إذ رأوا « أن الله تعالى كما قدر أعمال العباد في علمه أرادها بمشيئته وأنفذها بقدرته وحده » (٢) ، واشتهر عنهم أن قدرة العباد وإرادتهم معطلة أو مسلوبة وأن التصرف والاختيار الذي يجده المرء من نفسه في بعض أفعاله أمر ظاهري فقط ، والإنسان في الواقع مجبور وليس له من الأمر شيء ، بل الله يجري على يديه الخير والشر قهرًا عنه ، ثم يعطيه في الآخرة لذة أو إلمًا كما كان يعطيه في الدنيا مثل ذلك ، لا مثوبة له أو عقوبة على شيء فإنه لا يستحق ثوابًا ولا عقابًا بل تصرفًا في ملكه كما يشاء (٣) .

وإذا كان الجهمية قد بدؤوا من العلم والقدرة والإرادة ، فإن القدرية يبدؤون من العدل الإلهي ، وكان رائدهم في ذلك معبد الجهني الذي رأى أن الثواب والعقاب يقتضي أن يكون الإنسان حرًا فيما يفعل حتى يثاب عليه أو يعاقب ؛ إذ ليس من العدل أن تقع على الإنسان مسؤولية فعل لم يرده ولم يقدر عليه ، بل أجري على يده رغمًا عنه . وإذًا « فالإنسان هو الذي يقدر أعمال نفسه بعلمه ، ويتوجه إليها بإرادته ، وينفذها بقدرته ، والله تعالى لا يعلمها إلا بعد وقوعها فضلًا عن أن يكون لإرادته أو لقدرته مدخل في إحداثها » (٤) .

وإذا كان هؤلاء قد أسرفوا في الاعتداد بقدرة الفرد تمكينًا لصفة العدل الإلهي حتى إنهم لينتقصون من صفات العلم والقدرة والإرادة الإلهية ، فإن المعتزلة حاولوا أن يقدروا قدرة الفرد مفرقين بين علم الله وبين قدرته وإرادته . فرأوا أنه « سبحانه قد قدر الأشياء كلها أزلًا ، أي : أحاط علمًا بما سيقع منها وما لا يقع . سواء منها ما كان من أفعاله أو من أفعال العباد خيرها أو شرها ، ثم إنه تعالى يريد أفعال نفسه بخلقها على وفق

---

(١) المختار من أحاديث الرسول (ص ١٧٣) . (٢) القدرية والجهمية (ص ١٦٨) .
(٣) المصدر السابق ، وانظر المختار (١٨١) . (٤) المصدر السابق .

ما علم ، أما أفعال العباد فلا يريد وقوعها ولا عدم وقوعها ولا يخلق شيئًا منها بقدرته سواء في ذلك خيرها وشرها ، بل فوض الأمر فيها إلى العباد يفعلون منها ما يشاؤون ويتركون ما يشاؤون بقدرتهم المستقلة ، وهو يعلم ما سيفعلونه من خير أو شر »(١) .

وكل من هؤلاء وأولئك قد أسرف فيما ذهب إليه ، حتى إنهم ليجعلون بين الإرادة الفردية والإلهية تناقضًا لا سبيل إلى الالتقاء معه ؛ ذلك أن الإيمان بالله ووحدانيته يحدو إلى القول بالجبر ؛ إذ لو كان المرء موجدًا لفعله لكان شريكًا لله في ناحية من ملكه . كذلك فإن الإيمان بالكتب والرسل والأمر والنهي يحدو إلى القول (بالتفويض) ، أي : بأن قدرة العبد وحدها هي المهيمنة على ما يفعل حتى يستقيم ما في الكتب من أمر له ونهي ، وحتى يصح ما جاء به الرسل من وعدٍ ووعيد ؛ إذ كيف يخلق الله في العبد حركة المعصية ويأمره بالطاعة ؟ وهل هذا إلا كما قيل :

ألقاه في اليم مكتوفًا وقال له ... إياك إياك أن تبتل بالماء

أم كيف يكون الفعل فعل الله ويعاقب العبد عليه ؟

غيري جنى وأنا المعذب فيكم ... فكأنني سبابة المتندم

أليس الأمر لغير القادر عبثًا واستهزاءً ؟ أوليس جزاؤه على غير فعله بغيًا وظلمًا ؟(٢)

فهذه المحظورات في الجانبين ألجأت كل فريق إلى الفرار من الطرف الذي يشتد فيه المحظور عنده إلى الطرف الآخر ، لكنهم بدورهم لا يتجنبون المحظور في الطرف الذي يفرون إليه .

وللخلاص من هذا المحظور وما أدى إليه من تضاد حاول المتأخرون من علماء الكلام من أهل السنة أن يقفوا من هذين الرأيين موقفًا وسطًا ، لا تناقض فيه قدرة العبد مع قدرة الله ، ولا تعارض معه إرادة الله مع إرادة العبد ، ويكون ذلك بالنظر إلى الفعل الإنساني على أن فيه نوعًا من تلاقي الإرادات يصح معها أن يقال : « لا تفويض صرف يسلب عن الرب اختياره لأفعال العباد ، ولا جبر صرف يسلب عن العبد اختياره لفعله ، بل أمر جامع بين الأمرين ، فالعبد ذو إرادة يتوجه بها إلى الفعل ، وذو قدرة يباشره بها ، والرب يريد منه ذلك الفعل ويباشره بقدرته أيضًا . لكن مع التفاوت في نوع المباشرة ؛ فقدرة الرب تباشره إحداثًا ، وقدرة العبد تباشره تناولًا من يد القدرة

---

(١) انظر : دراسة في فرق المتكلمين (ص ١٧٩) ، وفرق المعتزلة في الملل والنحل (١/١٥٣) وما بعدها والمختار (ص ١٧٩ ، ١٨٠) .

(٢) المصادر السابقة .

الإلهية ، غير أن إحداث الرب له ومناولته لقدرة العبد مربوط بشيء من قبل العبد وهو (عزمه) المصمم على الفعل ، فلا يحصل الفعل بدون أن يسبقه هذا العزم ، ولا يحصل العزم بدون أن يلحقه هذا الفعل ، وهذا هو معنى قولهم : (الله هو الخالق والعبد كاسب) يعنون بذلك أنه متسبب بعزمه في أن يخلق الله الفعل ويجريه على يديه » [1] .

وواضح أن منهج علم الكلام يختلف عن منهج الفلسفة ، على الرغم من التشابه الذي يبدو بين فرق المتكلمين وبين المذاهب الفلسفية ؛ ذلك أن المتكلمين - على اختلافهم - يؤمنون بوجود الله وقدرته وإرادته وعلمه وعدله ، كما يؤمنون بأن الإنسان سينال في الآخرة ما يشاء الله من ثواب أو عقاب . وفي داخل هذا الإطار من الإيمان تجري المناقشة بين فرق المتكلمين ، التي تهدف آخر الأمر إلى التوفيق لا بين الإنسان والله ، وإنما بين الصفات الإلهية ذاتها ، التي يؤمنون جميعًا بها ، أو بتعبير أوضح ما يفهمونه هم وما يمكن أن يدركه العقل البشري من دلالات ومتعلقات لهذه الصفات .

وكما أثر المنهج الفلسفي في التعليل النحوي ، كذلك أثر البحث الكلامي في التقعيد النحوي ، وبخاصة في قضية العامل التي يمكن اعتبارها - دون تجوز - منقولة نقلًا مباشرًا من علم الكلام بكل ما حولها من خلاف ، ولقد رأينا في علم الكلام اتجاهات ثلاثة في مشكلة السلوك الإنساني ؛ هي :

أولها : اتجاه الجهمية وهو أن الفاعل الحقيقي ليس الإنسان ، وإنما هو الله وحده ، وليس للإنسان قدرة عليه ولا إرادة له .

وثانيها : اتجاه القدرية ومعهم المعتزلة ، وهو أن العمل للإنسان ، فله إرادته الكاملة وقدرته التي لا يستطيع شيء كبتها فيه أو سلبها عنه .

وثالثها : اتجاه متأخري المتكلمين من أشاعرة وماتريدية وهو أن العمل الإنساني تلتقي فيه الإرادات بين الله والإنسان كما تلتقي فيه القدرات أيضًا .

والصلة واضحة بين هذه الاتجاهات المختلفة وبين نظائرها في البحث النحوي .

١ - فالاتجاه السائد في النحو العربي من أن الألفاظ تعمل ، وأن الحركات الإعرابية هي الأثر الملموس لعملها امتداد للنظرة القدرية أو المعتزلية القائلة بأن الإنسان - وحده - هو الذي يخلق عمله .

٢ - وموقف ابن مضاء المنكر لقدرة اللفظ على العمل ، ونسبة كل شيء في التأثير

---

(١) دراسة في فرق المتكلمين للشيخ الوالد (ص ١٨٣ ، ١٨٤) ، والمختار من أحاديث الرسول (ص ١٨١) .

النحوي إلى الله وحده امتداد طبيعي ومتسق مع النظرة الكلامية الجهمية الأصل القائلة بأنه لا دخل للإنسان في عمله ؛ لأن كل ما في الوجود إنما هو أثر لقدرة الله وحده ؛ « إذ لا فاعل إلا الله عند أهل الحق » .

٣ – وموقف ابن جني القائل بأن العمل النحوي التقاء للفظ والمتكلم ؛ لأنه عمل الإنسان بمضامة اللفظ ومصاحبته هو بدوره صدى لما ذهب إليه المتأخرون من المتكلمين الذين رأوا في العمل الإنساني نوعًا من تلاقي القدرات والإرادات بما نسبوه للإنسان من عزم دلوا عليه بقولهم : (الله هو الخالق والعبد كاسب) .

وواضح من هذا أن الخلاف بين المتكلمين قد انتقل حتى باصطلاحاته الكلامية إلى ميدان البحث النحوي ، وكان من أبرز مظاهر تأثيره فيه هذا التصور لفكرة العمل لا على أنها دراسة للصيغ الكلامية في المواقف اللغوية ، بل على أنها امتداد لمشكلة العمل الإنساني في علم الكلام [1] .

جـ – المنطق :

غاية المنطق تحليل عملية الاستدلال تحليلًا دقيقًا ، وقد وصل أرسطو في تحليله لهذه العملية وتحديده لأصولها الفنية حدًا أصبح معه (الأورجانون Organan) أو الآلة الفكرية – وهو الاسم الذي أطلق بعد وفاته على رسالاته في المنطق – المرجع الذي ظل المناطقة يعتمدون عليه مدى ألفي عام ، وهو يتوق إلى أن يكون واضح التفكير .. فهو يقضي نصف وقته في تعريف مصطلحاته ، فإذا فرغ من هذا شعر بأنه قد حل المسألة التي يبحث عنها ، وهو يعرف التعريف نفسه تعريفًا دقيقًا بأنه : تحديد الشيء أو الفكرة بذكر الجنس أو الصنف الذي ينتمي إليه ذلك الشيء أو تنسب إليه تلك الفكرة ؛ كقوله : (الإنسان حيوان) . والفروق الخاصة التي تميزه أو تميزها عن جميع أفراد

---

(١) لم يقتصر تأثير علم الكلام في التقعيد النحوي على هذا التصوير لفكرة العمل ، بل تجاوز هذه الصورة الكلية إلى تفصيلات وجزئيات عديدة ، من بينها – مثلًا – تقسيم النحاة المضحك – حين تناولوا حتى كحرف جر – حروف الجر إلى :

أ – حروف أصيلة العمل . ب – حروف زائدة لا تعمل .

جـ – حروف بين بين .

ويعود هذا التقسيم المثلث إلى أصل كلامي ؛ إذ يعني المتكلمون دائمًا بإيجاد قسم ثالث بين المقبول دينيًا والمرفوض . فهم يقسمون الناس في الدنيا إلى مسلم لم يرتكب كبيرة ، وغير مسلم ، وعاص وهو المسلم الذي ارتكب كبيرة ، ويقسمون الناس في الآخرة إلى أصحاب الجنة وأصحاب النار وأهل الأعراف . فهذه الأقسام النحوية من الممكن أن نلمح فيها أثرًا كلاميًا ، وبخاصة ومنها قسم بين بين . كأنه منزلة بين المنزلتين .

الصنف نحو : (الإنسان حيوان عاقل) [(١)] .

كذلك قسم المظاهر الرئيسية التي يمكن دراسة أي شيء بمقتضاها عشرة أقسام أو عشر مقولات ؛ هي :

المادة ، والكم ، والكيف ، والعلاقة ، والمكان ، والزمان ، والموضع ، والملك ، والفاعلية ، والانفعالية [(٢)] .

والتعريف الوحيد الذي يقدمه أرسطو لكلمة مقولة هو : « العبارات التي لا تكون مركبة بأية صورة من الصور » ، ثم يتبع ذلك القائمة السابقة . ويظهر أن معنى ذلك هو أن كل كلمة لا يكون معناها مركبًا من معاني كلمات تدل على عنصر أو كمية أو ... إلخ ، ولا يقدم أرسطو مبدأ يصح أن يكون أساسًا لذكر المقولات العشر التي ذكرها [(٣)] .

على أن أهم عمل لأرسطو في المنطق هو مذهبه في القياس ، وهو تدليل مؤلف من ثلاثة أجزاء : مقدمة كبرى ، ومقدمة صغرى ، ونتيجة . وللقياس أنواع كثيرة مختلفة لكل منها اسم ، وأكثر هذه الأنواع شيوعًا هو الذي تكون فيه المقدمتان موجبتان كليتان .

بيد أن هناك بعض الاستدلالات التي يمكن أداؤها من مقدمة واحدة ، ولقد ظن أرسطو وأتباعه أننا إذا استثنينا أمثال هذه الاستدلالات فكل الاستدلال الاستنباطي – إذا ما صيغ صياغة دقيقة – هو قياس ، فلو حصرنا كل أنواع القياس المنتجة ، ثم لو بسطنا أي تدليل في صورة قياسية أمكن إذًا أن نجتنب مواضع الخطأ جميعًا [(٤)] .

وينبغي أن يلاحظ أن هذا المنطق الأرسطي كله إنما يدرس صور التفكير وحدها ، لا يتعداها إلى مضمون هذه الصور ، فهو لا يعنى بموضوع التفكير بل بأشكاله ، وإذًا فيمكن استبدال حدود القضايا برموز أو حروف ما دام ذلك لا يؤثر في شكلها ، فهو بهذا المعنى منطق شكلي يسلك مسلك الرياضة ؛ لأننا إذا قلنا مثلًا : إن أ = ب ، ب = جـ وجب علينا بناءً على البديهية القائلة بأن الكميين المساويين لكم ثالث متساويان – أن نصل إلى هذه النتيجة وهي أن أ = جـ وإلا وقعنا في التناقض .

ويلاحظ أن ذلك الاستدلال الرياضي لا يمس بحال ما حقيقة أو مادة الأشياء التي تعبر عنها الرموز أ ، ب ، جـ فمن الممكن أن تدل هذه الرموز على بعض الأعداد

---

(١) قصة الحضارة (٧/٤٩٦) . (٢) تاريخ الفلسفة الغربية (ص ٣١٩) .
(٣) قصة الحضارة (٧/٤٩٦) .
(٤) تاريخ الفلسفة الغربية (ص ٣١٩) وما بعدها .

أو الأشكال الهندسية أو الأحجام أو الأذواق أو بعض الحدود اللغوية ، وهكذا يكون القياس الأرسطي شكليًا ... وهكذا اهتم أتباع منطق أرسطو بصدق الاستدلال من حيث شكله لا موضوعه [(١)] .

ولقد كان هذا النسق المنطقي بداية المنطق الصوري ، بل وقمته الشامخة الفريدة طوال ألفي عام .

ولقد أثر هذا المنطق الأرسطي الشكلي في النحو العربي على الرغم من وجود عوامل ثلاثة كان ممكنًا أن تعوق هذا التأثير :

أولها : أنه كان لأهل السنة بإزاء المنطق اليوناني موقف خاص يختلف كثيرًا عن موقفهم تجاه غيره من العلوم المترجمة ، فعلى الرغم من الشعور بعدم الثقة إزاء العلوم اليونانية المختلفة إلا أن هذا الشعور كان قاصرًا في غير المنطق على مجرد التحذير ، أما في المنطق فقد وجدنا فرقًا عديدة من المتكلمين أو أهل السنة بنوع خاص يكرهونه ويعارضون استخدام أقيسته في القضايا الكلامية ، بل ويرون في الإعتراف بطرق البرهان الأرسططالية خطرًا على صحة العقائد الإيمانية ؛ لأن المنطق يهددها تهديدًا جديًا كبيرًا . وعن هذا الرأي عبر الشعور العام في هذه العبارة التي جرت مجرى المثل : من تمنطق تزندق [(٢)] .

وهكذا كان للمتكلمين نصيب كبير في العمل على ذم المنطق من وجهة نظر الدين ، وقد خرجوا على قواعد البرهان القياسي في محاولاتهم الاستدلالية ، واعتقدوا أنهم يستطيعون تأييد أقوالهم بمقدمات لا مبرر لها غير اشتهارها أو تواضع المتعصبين لنصرة المذاهب عليها من غير برهان ، ومن غير كونها أولية واجبة التسليم ، وكان هذا سببًا في الصراع بينهم وبين الأرسطاليين أو المناطقة المسلمين [(٣)] .

ثانيها : أن المنطق الأرسطي قد تعرض لضروب من النقد كشفت عن قصوره عن أن يكون النموذج الوحيد الخالي من العيوب للتفكير السليم ، والسبيل الوحيد أيضًا لكسب المعارف الجديدة على نحو ما يقرره الأرسطيون والمدرسيون ، ولقد وضح النقد الذي وجه إلى هذا المنطق أن هذا الفهم المدرسي الأرسطي للمنطق فهم زائف ؛ لأن هذا المنطق ليس

---

(١) المنطق الحديث ومناهج البحث (ص ١٣ ، ١٤) .

(٢) انظر : رسائل إخوان الصفا (٤/٩٥) ، ودراسة جولد تسيهر عن « موقف أهل السنة القدماء بإزاء علوم الأوائل » وقد نشرها الدكتور عبد الرحمن بدوي في كتابه « التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية » (ص ١٢٣ - ٢١٧) .

(٣) انظر : التراث اليوناني (ص ١٤٨) .

النموذج الوحيد للتفكير السليم ، كما أنه ليس الأسلوب الوحيد للوصول إلى المعارف الجديدة ، وهو فوق ذلك كله يتسم بعيوب عديدة يمكن حصرها في ثلاث :

١ - نقائض صورية داخل النسق المنطقي نفسه .

٢ - مبالغة في تقدير القياس إذا قورن بأنواع أخرى من صور التدليل المنطقي .

٣ - مبالغة في تقدير الاستنباط ، باعتباره صورة للتدليل [١] .

ثالثها : أن بين البحث النحوي والمنهج المنطقي الأرسطي تناقضًا ، مرده : أن المنطق قوانين شكلية مستمدة من النظر العقلي ، فهو إذًا فكر صوري أو قوالب شكلية ، وهو في هذا امتداد للنظر العقلي أو للمدرسة العقلية في الفلسفة على وجه الخصوص ، أما النحو فهو دراسة تتناول التراكيب اللغوية لتستنبط قواعدها التي التزمتها في المواقف اللغوية المختلفة . وإذًا فيمكن اعتبار النحو - إلى حد ما - دراسة تجريبية ، ويمكن بناءً على هذا أن نقرر أن ثمة تناقضًا بين منهج النحو ومنهج المنطق ، وبين موضوع النحو وموضوع المنطق أيضًا ؛ إذ اللغة لا تستطيع أن تطبق قوانين المنطق العقلية ؛ لأن لها نظمها الخاصة في التركيب التي قد تخضع لمنطقها اللغوي الخاص لا للمنطق الأرسطي الشكلي [٢] .

ومن عجب أنه على الرغم من كل هذه الظروف التي كان متوقعًا أن تباعد بين التأثير المنطقي وبين الدراسة النحوية ، فهي لم تفعل فعلها ، وتأثرت الدراسات النحوية بالمنطق ، عكسًا لكل منطق ، فكأن النحو بهذا التأثر يثبت - بادئ ذي بدء - أنه لا منطق له [٣] .

ويتضح أثر المنطق في النحو في مجالين رئيسيين ، هما : التعريفات والقياس .

أولا : التعريفات :

رأينا كيف يهتم المنطق الأرسطي بالتعريف ، وكيف يحدد أسلوبه بذكر « الجنس أو الصنف الذي ينتمي إليه الشيء أو الفكرة ، ثم ذكر الفروق الخاصة التي تميزه أو تميزها عن جميع أفراد الصنف » . ولقد وجدت التعريفات في النحو العربي ، وحاول النحاة

---

(١) انظر : في تفصيل ذلك تاريخ الفلسفة الغربية (ص ٣١٤) وما بعدها ، والمنطق الوضعي (ص ٢٢٤) وما بعدها .

(٢) انظر : الفصل الخاص بمنطق اللغة في (من أسرار اللغة) تجد أمثلة للاختلاف بين قوانين المنطق ونظم اللغة (ص ١٣٦ - ١٧٢) .

(٣) انظر : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع (٤١٧/١) ، أخبار العلماء بأخبار الحكماء (ص ٢٨٣) الطبعة الأوربية .

فيها - جهدهم - تطبيق شروطها المنطقية من ذكر للفصل والجنس ... إلخ ، حتى ليضطرهم ذلك في أحيان كثيرة إلى التفرقة في الظاهرة اللغوية الواحدة التي يسوقون التعريف لبيانها ، وما يحملهم على ذلك غير مراعاة مبادئ التعريف المنطقي وشروطه ، ووعيهم بهذه الشروط المنطقية هو الذي حملهم من ناحية أخرى على أن يرفضوا أنماطًا من التعريفات أقرب إلى مراعاة الاعتبارات اللغوية لا لشيء إلا لأنها تعريفات غير منطقية تتكون من جنس وفصل ، على حين يقبلون تعريفات أخرى قد تتناقض فيها (صورة) التعريف مع (مضمونه) المسوق له لا شيء أيضًا إلا لأن هذه التعريفات قد استوفت شروط التعريف المنطقي ، غافلين عن أن التعريف المنطقي ليس إلا قالبًا ذهنيًا قد لا يتيسر صب اللغة فيه دون تجن على المضمون اللغوي أو تخلخل في الإطار الشكلي .

فمن التعاريف التي رفضها النحاة مثلًا تعريف الشيخ خالد للنعت بأنه [1] :

« تابع للمنعوت في رفعه إن كان مرفوعًا ، ونصبه إن كان منصوبًا ، وخفضه إن كان مخفوضًا ، وتعريفه إن كان المنعوت معرفة ، وتنكيره إن كان المنعوت نكرة ... إلخ » . قائلين : إن في جعل هذه تعريفًا نظر ؛ « لأن الظاهر أن قوله : تابع للمنعوت ... إلخ ليس واردًا مورد التعريف بل بيان حكم من أحكام النعت » [2] .

وإذًا فلا بد - في نظرهم - من تعريف آخر لا يستمد من (الأحكام) المكونات الأساسية للصورة ، فيقولون في تعريفه :

النعت هو التابع المشتق - بالفعل أو بالقوة - الموضح لمتبوعه أو المخصص له ، ثم يشرحون ذلك فيرون أن :

(التابع) : جنس في التعريف شامل لجميع التوابع .

و(المشتق بالفعل أو بالقوة) : فصل مخرج لبقية التوابع فإنها لا تكون مشتقة ولا مؤولة بالمشتق ، ويبقي التوكيد اللفظي المشتق نحو : جاء زيد الفاضل الفاضل . الأول نعت والثاني توكيد لفظي ، فيخرج بقول التعريف : (الموضح لمتبوعه أو المخصص له) فإن التوكيد اللفظي ليس الغرض منه واحدًا من هذين الأمرين [3] .

وقد نسي النحاة - في سبيل تقويم تعريفهم - أن التوضيح والتخصيص ليسا الهدفين

---

(١) انظر : شرحه للآجرومية (ص ٦٢) .

(٢) انظر : حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد للآجرومية (ص ٦٢) .

(٣) انظر : حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية (ص ٧٧ ، ٧٨) .

الوحيدين للنعت ؛ لأنه كما يكون لهما يكون لمجرد المدح أو الذم أو الترحم وأمثلتها معروفة ، وكذلك يكون للتعميم نحو : إن الله يحشر الناس الأولين والآخرين ، أو التفصيل ؛ نحو : مررت برجلين عربي وأعجمي ، أو الإبهام ؛ نحو : تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة ، أو التعليل نحو : عظم زيد العالم ، أو لبيان الماهية ؛ نحو : الجسم الطويل العريض العميق يحتاج لحيز ... بل ويكون للتأكيد أيضًا كما في نحو : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة : ١٩٦] (١) .

ومن التعريفات التي يقبلها النحاة لتوفر الشروط المنطقية فيها تعريف الحال بأنه : « الوصف الفضلة المبين لهيئة صاحبه » .

فهذا التعريف عندهم سليم ؛ لأن (الوصف) جنس يشمل الخبر والنعت والتمييز ، و (الفضلة) فصل يخرج الخبر نحو : (ضاحك) من زيد ضاحك ؛ لأنه ليس بفضلة وإن كان وصفًا . وأما النعت والتمييز فيخرجان بقيد (المبين لهيئة صاحبه) ؛ لأن التمييز مبين للذات ، والنعت إنما يذكر لتخصيص المنعوت وإنما يقع بيان الهيئة به ضمنًا لا قصدًا (٢) .

ويغفل النحاة عن أنهم بهذا الحرص على تقديم تعريف يتكون من الجنس والفصل إنما يتعرضون للتناقض مع مضمون التعريف نفسه . فمثلًا قيد الفضلة الذي جعلوه (فصلًا) ليخرج الخبر لا يخرج الخبر وحده ، بل يخرج أحوالًا كثيرة لا يستغنى عنها الكلام ، إذ يتوقف عليها صحة المعنى ، وفي كتاب الله تعالى نجد ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ [الإسراء : ٣٧] ، و ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ ﴾ [النساء : ٤٣] ، و ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴾ [الأنبياء : ١٦] . وكلها أحوال لا سبيل إلى دخولها في التعريف بهذا (الفصل) الذي ذكروه .

كذلك فإن شرط (المبين لهيئة صاحبه) لا يخرج التمييز والنعت وحدهما بل يخرج أحوالًا لا تتناول الصورة المحسوسة المشاهدة بالتبيين . ومن ذلك مثلًا : تكلم محمد صادقًا ومات مسلمًا فإن الصدق والإسلام لا يبينان هيئة محمد وشكله ، بل يصفان التكلم والموت ، وهما أمران معنويان .

ثانيًا : القياس :

لعل أخطر أثر للمنطق في النحو العربي يعود إلى القياس ، حتى ليقول فيه صاحب الاقتراح (٣) : « اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ؛ لأن النحو كله قياس » ؛

---

(١) المصدر السابق . (٢) المصدر السابق (ص ٩٧ ، ٩٨) .
(٣) الاقتراح (ص ٤٦) .

وذلك أن أثر القياس لا يقف عند حد التعليل للظواهر اللغوية أو التقعيد النحوي لهذه الظواهر وحدها ، بل يتعدى ذلك ويتجاوزه إلى اللغة نفسها بما يخلقه فيها من صيغ وما يفترضه من تراكيب ، وهذا ما نرجو أن نلمح إليه فيما يلي :

أ - الصوغ :

يرى ابن الأنباري أن القياس النحوي هو « حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه »(١) ، ويقرر السيوطي إنه « معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه ... ولهذا قيل في حده : أنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب »(٢) فما هي تلك المقاييس المستنبطة ؟ وما معنى العلم بها ؟ وماذا يعني ابن الأنباري بحمل غير المنقول على المنقول ؟ إن النظرة الدقيقة إلى التقعيد النحوي ومراحله يمكن أن يوضح الدلالات الحقيقية لهذه الكلمات ، ولقد مر التقعيد النحوي - شأنه في ذلك شأن الدراسات اللغوية كلها في العربية - بمرحلتين :

أولاهما : مرحلة اعتمد فيها الدارسون على تلقي النصوص من أفواه الرواة ، ومشافهة الأعراب وفصحاء الحاضرة ، فكان ثمة مجال للاستقراء واستنباط القاعدة من تقصي سلوك المفردات والأمثلة .

وفي الثانية : كان الرواة قد أفرغوا ما في جعبتهم وانتهى عصر الاحتجاج . وبذلك جفت الرواية وانحسر المد الذي كان يفيض على الحواضر ، فوجد النحاة أنفسهم وجهًا لوجه مع تجربة جديدة هي أن يتكلموا في النحو دون اعتماد على روايات جديدة . وبهذا أصبحت الروايات القديمة مقاييس من المحتم على طلاب الفصاحة في رأي النحاة أن يحتذوها ، وبدأ الكلام فيما يجوز وفيما لا يجوز من التراكيب ، بل بدأ الكلام فيما يجب منها أيضًا(٣) .

وإذًا فالعلم بهذه المقاييس المستنبطة من روايات الأوائل لا يعني عند النحاة غير شيء واحد ، هو تطبيق هذه المقاييس على الإنتاج اللغوي صيغًا وتراكيب . وهذا ما يعنونه بقولهم : حمل غير المنقول على المنقول . ولكن هذا الحمل لا يعني الحكم بالصحة أو بالخطأ فحسب بل يتضمن إلى جوار ذلك خلق صيغ جديدة واستخدامات جديدة قياسًا على ما سبق أن استنبطه النحاة . حتى إنهم ليرون أن « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » ، يقول ابن جني موضحًا ذلك : « واعلم أن من قوة القياس

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ، ولمع الأدلة (ص ٤٥) .

(٢) الاقتراح (ص ٤٥) .

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية (ص ٣٥) .

عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب . نحو قولك في قوله : كيف تبني من ضرب على مثل جعفر ؟ : ضربب . هذا من كلام العرب ولو بنيت مثله ضيرب أو ضورب أو ضروب أو نحو ذلك لم يعتد من كلام العرب ؛ لأنه قياس على الأقل استعمالًا والأضعف قياسًا » [1] .

وما دام المقيس على كلام العرب من كلام العرب فبدهي أن يعد أحد الروافد التي تنمي اللغة ، وأن يصبح أحد أقسام الكلام باطراد ، وأن يصبح « الكلام في الأطراف والشذوذ على أربعة أضرب » .

مطرد في القياس والاستعمال جميعًا وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة ، وذلك نحو : قام زيد وضربت عمرًا ومررت بسعيد .

ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك نحو الماضي من يذر ويدع ، وكذلك قولهم : مكان مبقل هذا هو القياس والأكثر في السماع بأقل ...

والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم : أخوص الرمث واستصوبت الأمر ... ومنه استحوذ ، وأغيلت المرأة ، واستنوق الجمل ، واستتيست الشاة ...

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو : ثوب مصوون ، ومسك مدووف [2] .

وهذا التقسيم قابل للمناقشة ؛ إذ القسم الرابع منه لا يمكن أن يعد ضمن أجزاء الكلام ، وإنما ذكر استكمالًا للصور العقلية والأقسام المنطقية ، وليس هذا مجال شرح ذلك ، بيد أن الذي يستوقف النظر حقًّا هو القسم الثاني ، وهو المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال ؛ إذ القياس فيه لا يجري مع الاستعمال بل يتناقض معه تناقضًا جوهريًّا ؛ إذ يجوز ما شذَّ استعماله ، وهو بهذا يخرج على نقطة البداية التي ينبغي أن يلتزمها البحث النحوي ، وهي الوقوف عند حدود الاستعمال وحده ، وملاحظة ما فيه من خصائص ، وما يخضع له من قواعد .

ب – التقعيد :

ويتضح أثر القياس في التقعيد النحوي في مجالين :

أولهما : في مجال استخلاص القواعد .

ثانيهما : في محاولة تطبيق القواعد النحوية على الواقع اللغوي .

---

(١) الخصائص (١/١١٩ ، ١٢٠) .
(٢) الخصائص (١/١٠١ ، ١٠٢) .

ذلك أن النحاة حين أرادوا أن يقعدوا للظواهر اللغوية لم يستخدموا طرق الحصر والاستقصاء العلمي ، وإنما لاحظوا بعض الظواهر أو جانبًا منها واعتبروا هذا البعض الذي لاحظوه أو الجانب الذي تناولوه الأساس الكلي الذي يقيمون عليه بقية الظواهر وجوانبها المختلفة ، ثم حين أرادوا تطبيق قواعدهم على الواقع اللغوي اضطرهم بُعدهم عن الإحاطة الكاملة به في استخراج قواعدهم إلى استخدام طاقاتهم العقلية في تعليل ما بين القاعدة والظاهرة من خلاف . وسأضرب لذلك مثلًا واحدًا عسى أن يوضح أثر القياس في التقعيد النحوي .

يقرر النحاة أن « الأفعال أصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل أقله في الفاعل ، وللحروف المختصة أصالة في العمل من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه ، وإنما كان الاختصاص موجبًا للعمل ليظهر أثر الاختصاص كما أن الفعل لما اختص بالاسم كان عاملًا فيه ، فعرفنا أن الاختصاص موجب للعمل وأنه موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملًا بأصالة في العمل لذلك »[1] .

وبناءً على ذلك استنتج النحاة نتائج :

١ - أن الحرف المشترك - غير المختص - لا يعمل .

٢ - أن الحرف المختص يعمل العمل الخاص بما يختص به .

وقد اعتبر النحاة هذه النتائج قواعد ينبغي تطبيقها في كل جزئيات النحو ..

ترى .. ما مدى الاتساق بين هذه القاعدة وبين الواقع اللغوي ؟ إننا نلحظ :

١ - أن ثمة حروفًا مشتركة بين الأسماء والأفعال ومع ذلك تعمل ، خلافًا لما اعتبره النحاة قاعدة . ومن ذلك : « ما » ، و « لا » ، و « إن » النافيات ، و « حتى » ، و « كي » التعليلية .

٢ - وأن ثمة حروفًا مختصة ، فكان أصلها أن تعمل كما يقرر النحاة من أن العمل يعود إلى الاختصاص ومع ذلك لا تعمل ، ومن ذلك : « ها » التنبيه ، و « أل » المعرفة وهما يختصان بالأسماء . و « قد » ، و « السين » ، و « سوف » ، و « أحرف المضارعة » مع اختصاصهن بالأفعال .

وللخلاص من هذا التناقض استخدم النحاة القياس تبريرًا للواقع اللغوي وتصحيحًا

(١) الأشباه والنظائر (١/٢٦٢ ، ٢٦٣) .

للقاعدة النحوية . فحملوا (ما ولا وإن النافيات) على ليس ، ورأوا أن ليس عاملة فكذلك ما حمل عليها [١] .

وأما كي وحتى فقد أعوزهم حملهما على حرف مختص ، ومن ثم قالوا فيهما : « إن كي حرف مشترك تارة يكون حرف جر بمعنى اللام ، وتارة يكون حرفًا موصولاً ينصب المضارع ، لا أنها حرف واحد تجر وتنصب .. وكان الأصح في حتى أنها حرف جر فقط وأن نصب المضارع بعدها إنما هو بأن مضمرة لا [٢] بها .

وأما (ها التنبيه و أل المعرفة) ، و (قد والسين وسوف وأحرف المضارعة) فإنها لم تعمل مع اختصاصها لتنزيلها منزلة الجزء من مدخولها . وجزء الشيء لا يعمل فيه [٣] .

ومن هذا كله يتضح :

١ - أن القاعدة النحوية لم تستمد وجودها من الاستقراء الكامل للتراكيب اللغوية بحيث تستند القاعدة القياسية إلى أساس من الواقع اللغوي .

٢ - أن القياس إلى جوار كونه أساس القاعدة النحوية يلعب دورًا مزدوجًا في العلاقة بين القاعدة والظاهرة اللغوية . وذلك في :

أ - إجازة التركيب اللغوي المنافي للقاعدة .

ب - تصحيح القاعدة البعيدة عن الواقع اللغوي .

والقياس يقوم بهذا الدور المزدوج في التقعيد عن طريق :

أ - حمل الظاهرة أو الظواهر المنافية للقاعدة على ظواهر أخرى تتفق معها .

ب - تصور علاقات ذهنية في الظاهرة المنافية للقاعدة تبرر اختلافها معها .

وهذا يعني : أن التوفيق بين القاعدة النحوية والواقع اللغوي لا يتم عن طريق تصحيح القاعدة لتتلاءم مع الواقع ، بل تكون على حساب الواقع اللغوي ذاته ؛ إذ هو وحده الذي يدخله التأويل ليتسق مع القاعدة ويناله التقدير ليتلاءم مع مقرراتها .

جـ - التعليل :

ثمة نوع من القياس يهدف إلى التعليل ؛ لأنه « قياس حكم شيء على شيء لسبب يورده النحاة » [٤] ، يقول سيبويه تحت عنوان (هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء

---

(١) انظر : الصبان على الأشموني (٤٤/١) . (٢) انظر : الأشباه والنظائر (٢٦٣/١) .
(٣) انظر : الصبان على الأشموني (٤٤/١) . (٤) اللغة بين المعيارية والوصفية (ص ٣٩) .

الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل) : وذلك قولك : « أزيدًا أنت ضاربه » ، و « وأزيدًا أنت ضارب له » ، و « أعمرًا أنت مكرم أخاه » ، و « أزيدًا أنت نازل عليه » . كأنك قلت : أنت ضارب ، وأنت مكرم ، وأنت نازل ، كما كان ذلك في الفعل ؛ لأنه يجري مجراه ، ويعمل في المعرفة والنكرة مقدمًا ومؤخرًا ومظهرًا ومضمرًا ، وكذلك : آلدار أنت نازل فيها . وتقول : « أعمرًا أنت واجد عليه » ، و « أخالدًا أنت عالم به » ، و « أزيدًا أنت راغب فيه » ؛ لأنك لو ألغيت « عليه » ، و « به » ، و « فيه » مما هاهنا لتعتبر لم تكن لتكون إلا مما ينتصب ، كأنه قال : أعبد الله أنت ترغب فيه ؟ وأعبد الله أنت تعلم به ؟ وأعبد الله أنت تجد عليه ؟ فإنما استفهمت عن علمه به ورغبته فيه في حالة مسألتك »[١] .

ويقول أيضًا في (باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده) : وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل ، ولا تصرف تصرف الأفعال ، كما أن عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلته ، ولكن يقال : بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع ، فنصبت درهمًا ؛ لأنه ليس من نعتها ولا هي مضافة إليه ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل المشرون عليه ولكنه واحد بين به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد إذا قلت : هذا ضارب زيدًا ؛ لأن زيدًا ليس من صفة الضارب ولا محمولًا على ما حمل عليه الضارب ، وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال وهي : أن ، ولكن ، وليت ، ولعل ، وكأن[٢] .

في هذين النصين يتناول سيبويه قضية عمل الأسماء المشتقة وإن وأخواتها عمل الأفعال ، ويلاحظ أن محور القياس هو وجود تشابه بين هذه الأسماء المشتقة وهذه الأدوات الخاصة (إن وأخواتها) من ناحية ، وبين الأفعال باعتبارها أصلًا في العمل من ناحية أخرى . حتى إن من النحويين من يجعل هذا التشابه سببًا في عملها ، فكأن هؤلاء يجعلون أثر القياس هنا في مجال التقعيد لا من ناحية التعليل ، ولكن لا ينبغي أن يضللنا مثل هذا الموقف عن فهم الحقيقة ذاتها ، وهي أن القياس هنا لم يؤثر في التقعيد وإنما انحصر تأثيره في تبرير القواعد التي أسلمت إليها مراعاة بعض الظواهر اللغوية ، عن طريق الربط الوظيفي فحسب بين عدد من جزئيات البحث النحوي . فهدف النحاة إذًا من هذا القياس ليس التقعيد ، وإنما مجرد تبرير ما فرضته ملاحظة التراكيب اللغوية نفسها من قواعد .

---

(١) الكتاب (١/٥٥) .

(٢) الكتاب (١/٢٧٩) .

ويلاحظ أن هذا التبرير مجرد تعليل نحوي خالص ، يعتمد على تلمس أسباب نظرية فنية لا صلة لها بالواقع اللغوي ، بل تستند في وجودها إلى مجرد اعتبارات ذهنية هي آخر الأمر مجرد مصادرات ... ولقد رأينا مثلاً كيف يقيس سيبويه ومعه بقية جمهور النحاة الأسماء المشتقة على الأفعال في العمل ، ألم يكن منطقيًا إذًا أن تعد هذه المشتقات العاملة في عداد الأفعال ما دامت تعمل عملها وترتبط بمعمولاتها نفس ارتباطها ؟! .. كذلك رأينا كيف يقيسون إن وأخواتها على الأفعال المتعدية – ألم يكن منطقيًا أيضًا أن يعكس القياس فتعتبر أصلاً لما عداها باعتبارها أقوى عملاً من كل ما سواها بحكم قصور معناها على معنى وظيفتها ، أما الأفعال فمثقلة بالدلالة على الزمان والحدث ، فكان يجب أن يكون المنطقي عند النحاة أن تكون الأفعال أضعف من هذه الأدوات عملاً .

ثانيا : في الوضع الصحيح للنظرية والظاهرة :

لم يكن بد إذن من أن يخطئ النحاة القدامى في تناولهم لظاهرة الحذف والتقدير ، وفي تفسيرهم للأساس النظري الذي قامت عليه وهو نظرية العامل النحوي بمفهومها التقليدي ؛ لأن المنهج الذي اتبعوه منهج خاطئ ؛ إذ هو منهج ذاتي يعتمد على الثقافة الشخصية للباحث دون أن يلتزم بموضوعية البحث ، وهو مع ذلك منهج جزئي لم يتسع للنظرة الشاملة في تناول الجزئيات واستقراء الظواهر وربطها بعضها ببعض في إطار كلي ، ثم إن البحث النحوي فوق كل هذا قد أخطأ في فهم المدلول الاصطلاحي وتحديد التراث اللغوي معًا . وهكذا أسلمت تلك السمات الثلاثة التي حددت إطار البحث النحوي التقليدي – وهي الخطأ التصوري والتناول الذاتي الجزئي – إلى ما كان يجب أن تنتجه بالضرورة من أخطاء . فأدى خلطهم التراث اللغوي باللهجي وعدم فهمهم لمدلول الاصطلاح إلى خطأ في تصور اللغة وفي تحديد القاعدة ، وأسلم التناول الجزئي للمشكلات والظواهر إلى خلط في ظواهر اللغة وتناقض في قضايا النحو ، ساعد عليه ما أثمره في النحو تداخل المناهج المختلفة واضطراب الباحثين في الأخذ منها .

وإذًا فإذا أريد للبحث النحوي أن يخلص من كل هذه الأخطاء فينبغي أولاً وقبل كل شيء أن ننفي عن منهجه ما يتسم به من خطأ في تصور اللغة ووهم في تحديد الاصطلاح ، وجزئية في تناول الظواهر ، وذاتية في التقعيد لها . ولن يكون ذلك إلا بالتزامنا لمنهج التحليل الذي سبق أن حدده الفصل الأول من هذا الباب . فيه وحده نستطيع أن ننفي عن البحث النحوي خطأه واضطرابه وتناقضه ، وبه وحده يتسم البحث النحوي لظواهر اللغة بالاتساق لتضمنه للسمتين الأساسيتين في المنهج العلمي ، وهما : الاطراد ، والموضوعية .

وباستقراء ظاهرة الحذف والتقدير في ضوء هذا المنهج الموضوعي يمكن أن نقسم ما ذكره النحاة فيها إلى قسمين :

أولهما : قسم له أساس لغوي :

وهو القسم الذي يمكن أن ينطق بالمحذوف فيه في تراكيب أخرى وفي مواقف مغايرة للموقف المحذوف منه .

ثانيهما : قسم ليس له غير سند نحوي :

وهو قسم لم ينطق فيه مطلقًا بما يدعي النحاة حذفه على اختلاف المواقف اللغوية ، وتعدد الصور التركيبية الناتجة عنها .

وواضح أن القسم الأول وحده هو الذي يمكن اعتبار الحذف فيه ظاهرة لغوية ، وهو الذي ينبغي أن يقف عنده التقعيد النحوي ، وأما القسم الثاني فليس فيه حذف ما وليس سوى تخريج نحوي لنصوص لغوية لم يتصل بها الحذف في أي جزء من أجزائها ، وإنما قال النحاة فيها بالحذف كمحاولة لتصحيح قواعدهم بافتراض إضافات إلى النصوص التي تختلف معها ؛ إذ النص الذي يعتبره النحاة ناقصًا هو الذي ينطق به في المواقف اللغوية المختلفة دون أن ينطق فيه - في أي موقف مغاير - بهذا الذي يفترض حذفه .

والفارق بين هذين النوعين من الحذف واضح لا يحتاج إلى بيان ، فالقسم الأول لا يحتاج لإدراكه إلا إلى ثقافة لغوية عامة ، أما القسم الثاني فيحتاج إلى بصر بالقواعد النحوية ، والثقافة اللغوية تختلف عن العلم بالنحو في أنه يكفي فيها فهم مدلول الكلمات وهو ما تتكفل به البيئة اللغوية ذاتها ، أما القواعد النحوية فهي من الدقة والخصوص بحيث لا يستطيع الإلمام بها إلا من يكون على دراية واسعة بعلم النحو .

ويتحليل هذين القسمين يمكن أن نستنتج ما يلي :

فيما يتعلق بالقسم الأول :

أولًا : ترتبط الظاهرة بالموقف اللغوي ، بحيث يستطيع المخاطب أو القارئ إدراك المحذوف دون حاجة إلى معرفة بقواعد علم النحو ؛ لأن الحذف هنا مسلك لغوي يتصل باللغة تحصيلًا وتعبيرًا معًا [1] .

وقد أدرك النحاة هذا الأساس اللغوي وعبروا عنه بما اشترطوه في المحذوف من :

---

(١) انظر : المسلك اللغوي ومهاراته (ص ١٢٧ - ١٤٠) .

١ – ضرورة العلم به .

٢ – وجود قرينة دالة عليه .

ثانيًا : القرينة الدالة على المحذوف إما حسية أو معنوية ، وإن كان يكثر في القرائن كونها لفظية .

ثالثًا : يكثر الحذف بعد أدوات الجواب كنعم ولا .

أي : أنه إنما يوجد في أجزاء الجمل ، فالمحذوف دائمًا بعض التعبير لا التعبير بأسره .

ولا يجب الحذف في أي موضع .

رابعًا : يعود الحذف إلى سببين رئيسيين ؛ هما :

أ – كثرة الاستعمال . ب – اختصار التركيب .

وفي الحذف لكثرة الاستعمال نوع من الاختصار ، ولكن المقصود هنا بالاختصار أعم من أن يرتبط بالكثرة ؛ إذ مرده الأساسي إلى الموقف اللغوي .

فيما يتعلق بالقسم الثاني :

أولًا : ليس في التركيب اللغوي في حقيقته حذف ، وإنما الحذف ينبع من التوجيه النحوي للنصوص اللغوية .

ثانيًا : يتسم هذا النوع من الحذف عند النحاة بالخلط والاضطراب والتناقض في :

أ – تحديد المحذوف .

ب – تحديد نوع المحذوف .

جـ – تحديد مركز المحذوف من التعبير .

ثالثًا : يوجد هذا القسم في توجيه النحاة لأنواع خاصة من التعبيرات اللغوية ؛ ومنها :

أ – الأمثال :

نحو : كليهما وتمرًا .

الكلاب على البقر .

أحشفًا وسوء كيلة ؟

ب – تعبيرات شبيهة بالأمثال :

وهي أساليب لها تراكيبها الخاصة ومنها ما ذكره النحاة :

في النداء .

وفي التحذير والإغراء .

وفي نعم وبئس .

وفي لا سيما .

وفي النعت المقطوع .

وفي المصدر النائب عن فعله طلبيًا أو خبريًا .

وفيما يسمونه بالاشتغال .

وفيما يسمونه بالتنازع .

رابعًا : يعتمد النحاة في توجيه هذه النصوص وفي تقديرهم للمحذوف على دعامتين :

أ - نظرية العامل بمفهومها المحدد في البحث النحوي التقليدي ، والذي يحتم وجود أطراف ثلاثة في التركيب ليصح العمل النحوي . وهذه الأطراف هي : العامل ، والمعمول ، والصلة أو الأثر الذي تركه العامل في المعمول .

ب - فكرة النحاة عن تكوين الجملة ، والتي تتضمن ضرورة وجود الإسناد فيها ، يقتضي عندهم بالضرورة طرفين هما : المسند والمسند إليه .

ونتيجة لهاتين الدعامتين قرر النحاة أن في الحذف مراتب أربعة ؛ لأنه إما :

ممتنع . أو واجب .

أو جائز . أو كثير .

خامسًا : يهدف النحاة من القول بالحذف - في مراتبه المختلفة - إلى :

أولًا : تصحيح القواعد النحوية .

ثانيًا : تخريج النصوص اللغوية غير المستوفية لشروط الصحة النحوية .

وبشيء من التأمل يتضح أن الهدف الأساسي من القول بالحذف هو دعم القواعد النحوية عن طريق تخريج النصوص المخالفة لهذه القواعد تخريجًا تتلاءم فيه معها عن طريق افتراض إضافات إليها محذوفة منها .

وبتطبيق منهج التحليل الذي التزمه هذا البحث يتضح أن الشطر الثاني من الظاهرة النحوية مرفوض جملة ؛ إذ هو مقحم على الظاهرة اللغوية دون سند من الواقع اللغوي ذاته ، في حين أن وظيفة الباحث النحوي كما تحددت من قبل هي تحليل الظواهر

اللغوية من جانبها التركيبي ، وليس من مهمته أن يضيف إلى هذه الظواهر أو ينقص منها عن طريق إغفال بعض جوانبها ، فالإضافة كالنقص في هذا المجال ، كلاهما مضلل للباحث النحوي عن إدراك الواقع وتحليل أبعاده .

من هذا يتضح :

أولًا : ليس في النحو العربي مواضع يجب فيها حذف أجزاء من التعبير ، وما ذكره النحاة في هذا المجال على أنه واجب الحذف إنما يعود إلى توجيه نحوي للنصوص لا حذف فيها .

ثانيًا : ينبغي إعادة توجيه النصوص اللغوية التي زعم النحاة أن فيها حذفًا في ضوء هذا المنهج ، كما ينبغي أن يلاحظ في هذا التوجيه ما يضيفه هذا المنهج من تعديل حتمي في نظرية العامل وفي تكوين الجملة .

فيما يتعلق بنظرية العامل (١) :

يرفض هذا المنهج عددًا من المقدمات التي اعتمد عليها الفهم التقليدي للنظرية ، ولذلك يختلف هذا البحث مع النحاة في :

أولًا : تفسير العمل النحوي على أنه نوع من التأثير الفعلي الإيجادي ، وفهم العامل النحوي يجب أن يتغير بحيث يصبح مجرد التماس للعلاقات الشكلية والوظيفية بين الصيغ في حالة تركيبها في تعبيرات مختلفة خضوعًا للمواقف اللغوية المتغيرة ، ويتطلب هذا :

١ - تصنيف الصيغ .

(نوع الكلمة : اسم أو فعل أو حرف ، ونوع الاسم أو الفعل : جامد أو مشتق ، تام الدلالة على الزمن أو ناقص في الدلالة عليه) .

٢ - تحديد مواقع الصيغ .

(التقدم والتأخر ، تداخل الجمل) .

٣ - تصنيف الصيغ وظيفيًا .

٤ - تصنيفها أسلوبيًا .

٥ - تحديد الصلة بين الصيغة والموقع .

٦ - تحديد الصلة بين الصيغة والوظيفة .

---

(١) انظر : (ص ٣٤٨) حول تكوين الجملة .

٧ – تحديد الصلة بين الصيغة والأسلوب .

٨ – تحديد الصلة بين الحركة والصيغة .

٩ – تحديد الصلة بين الحركة والموقع .

١٠ – تحديد الصلة بين الحركة والوظيفة .

١١ – تحديد الصلة بين الحركة والأسلوب .

ويلحظ في هذا المجال أن النحاة :

أ – افترضوا صلة خاصة بين كل من : الصيغة والحركة ، والصيغة والوظيفة ، وبعض أنواع من الصيغ وبين الموقع (كأدوات الشرط والاستفهام وصدارتها في الجملة ... إلخ) .

ب – لم يعتمد النحاة في تحديد هذه الصلات على ملاحظة دقيقة للواقع اللغوي ، بل يلحظ على هذا التحديد أنه يعتمد في جوهره على تخيل علاقات غير موجودة ، وعلى تعميم بعض الملاحظات الخاصة ببعض الصيغ ، كما يلحظ عليه أنه أغفل تحديد الصلة بين الصيغة وبين الحركة تحديدًا علميًا ملحوظًا فيه وجود نوعين من الحركات : الحركات المتعاقبة أو المتغيرة ، والحركات الثابتة .

من ذلك أن النحاة قرروا أن الفعل الماضي مبني على الفتح ، مع أن الفعل الماضي يدخله السكون كما في : قمت وقمن – على اعتبار أن الصيغة هنا منفصلة عن الضمير الملحق بها ، والأدق من هذا موضوعيًا اعتبار الكل صيغة واحدة مركبة من الفعل واللاحقة أو اللاصقة الخلفية التي تحدد ما أسند إليه الفعل – وكذلك يبنى الماضي على الضم كما في : قاموا . وأيضًا قرر النحاة أن الفعل المضارع معرب إلا إذا اتصلت به نون النسوة أو باشرته نون التوكيد – ومعروف أن الحركة الإعرابية لا تظهر في المضارع في حالات كثيرة ، كما لا تظهر في أنواع خاصة من الأسماء ، وقد قدر النحاة الحركة في هذه الحالات ، وكان تقديرهم يتفاوت بين تقدير الحركات كلها أو بعضها ، وفي هذا نوع من إغفال الواقع في التقعيد له .

جـ – أغفل النحاة تحديد الصلة بين أنواع مختلفة من الصيغ وبين كل من الموقع والأسلوب ، على حين أنه من الواضح وجود صلة بين الصيغة وبين الموقع ، فالأسماء تقع في مواقع معينة لا تقع فيها الأفعال ، وكذلك تقع الأفعال في بعض مواضع لا تقع فيها الأسماء . وكذلك نلمح نوعًا من الصلة بين الصيغة وبين الأسلوب وتتضح مثلًا في وقوع صيغ خاصة – كأدوات الجواب – في الإجابة عن الاستفهام بأنواعه المختلفة .

ثانيا : تحديد الصلة بين العامل والمعمول على أنها صلة تلازم وتأثير ؛ إذ يلزم من وجود العامل وجود معمول له ، يؤثر فيه .

ويلزم من وجود العامل ومعموله وجود أثر للعمل الذي أحدثه العامل فيما عمل فيه .

وهذا التحديد خاطئ تمامًا ؛ إذ يعتمد على أساس عدد من المصادرات التي تستند آخر الأمر إلى آراء كلامية وأسس منطقية - كما سبق توضيح ذلك - دون أن تضع في الاعتبار ملاحظة الظواهر اللغوية . وملاحظة الظواهر اللغوية والتفسير النحوي لها يكشف عن أن نظرية العامل ليست إلا محاولة لتصنيف النحو تصنيفًا وظيفيًا . فليست الأبواب النحوية إلا وظائف تؤديها الكلمات في السياق ، ونحن حين نعرب أي مثال من أمثلة النحو لا نقنع بكلمات المثال كما هي ، وإنما ننسب كل كلمة منها إلى باب نحوي هو الوظيفة التي تؤديها في السياق . فنقول : ضرب فعل ماض ، أي : أن الوظيفة التي يؤديها لفظ ضرب هنا أنه يقوم بدور الفعل الماضي في السياق ، وإذا كانت نظرية العامل - في جوهرها - ليست إلا محاولة لتصنيف النحو على أساس دراسة وظائف الصيغ في التركيب اللغوي ، فنحن نختلف مع النحاة تبعًا لذلك في :

أ - ربطهم بين الوظيفة وبين الدلالة المعجمية ، ذلك الربط الذي أوقعهم فيه خطؤهم في فهم مدلول الاصطلاح .

ب - جعلهم الصلة بين وظائف الصيغ المختلفة - وهي التي أطلقوا عليها العلاقة بين العامل والمعمول - صلة لزوم ، بحيث يتحتم تقدير أحد أطرافها أو تقديرها جميعًا إذا لم يوجد في التعبير بعضها أو جميعها .

جـ - إسنادهم إلى هذه العلاقة نوعًا من التأثير الحتمي في الحركات بنوعيها : متغيرة وثابتة . مع أنه ينبغي أن يلاحظ أن الذي يؤثر في الحركات بنوعيها مجموعة من الصلات المتداخلة بين : الصيغة والموقع والوظيفة .

وفيما يتعلق بتكوين الجملة :

يقرر النحاة أن الجملة تتكون من مسند ومسند إليه معًا . « وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدًا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك . ومثل ذلك قولك : يذهب زيد ، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء . ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبد الله منطلقًا ، وليت زيدًا منطلق ؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده

كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده » (١) معنى هذا أن « التركيب الذي ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدة لا يتأتى إلا في اسمين أو في فعل واسم ، ويسمى الجملة . ولا يتأتى ذلك من فعلين ؛ لأن الفعل نفسه خبر ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه ، ولا يتأتى من فعل وحرف ، ولا حرف واسم ؛ لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل فهو كالجزء منهما ، وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلامًا . ولم يفد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد وهو النداء خاصة ؛ وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل » (٢) .

وواضح من هذين النصين أن النحاة يتصورون أن الجملة لا تفيد فائدة حتى تتكون من طرفين أو ركنين هما المسند والمسند إليه ، وأن ثمة أنواعًا من الصيغ لا تصلح بذاتها للإسناد ، فلا يصح أن تتكون الجملة منها وحدها ، ومن هذه الصيغ الحروف والأفعال . فالحروف لا تدل على معنى في نفسها ، والأفعال – وإن دلت على الحدث والزمان – لا تدل على فاعلها ومن ثم يتحتم – عندهم – وجود ما يسند إليه حدثها الزماني .

والواقع أن هذا التصور النحوي يعود إلى عاملين أساسيين :

أولهما : التقسيم الفلسفي – الأفلاطوني الأصل – للموجودات إلى ذوات وأحداث وعلاقات . « أما الذوات فهي أمور مادية أو معنوية ، كالكرسي والحجرة أو الصبر والحكمة . وأما الأحداث فهي أفعال تقع في زمن خاص مثل : الضرب أو الكلام الذي يقع في زمن ما والذي تشير إليه كلمة (ضرب) أو (تكلم) ... ولا بد من وجود علاقات بين الأحداث والذوات بعضها وبعض ، فمثلًا لا بد من وجود علاقة بين الضرب والشخص الذي يضرب ، أو بين الولد والبيت الذي يوجد فيه . ولا شك أن كلًّا من الضرب والولد موجود وجودًا واقعيًا ، أما العلاقة بينهما فهي مجرد اعتبار ذهني » (٣) .

وقد اتخذ بعض النحاة هذا التقسيم الفلسفي الأفلاطوني للموجودات أساسًا لتقسيمهم الكلمة في اللغة العربية إلى أقسام ثلاثة هي :

الاسم : وهو الكلمة التي تدل على معنىً في نفسها غير مرتبطة بزمان .

والفعل : وهو الكلمة الدالة على معنىً في نفسها مع علاقتها بالزمن .

والحرف : وهو الكلمة الدالة على معنى في غيرها .

وواضح أن هذه الأقسام الثلاثة هي – بعينها – أقسام الموجودات عند أفلاطون .

(١) كتاب سيبويه (١/٧) . (٢) شرح المفصل (١/٢٠٩) .

(٣) دراسات نقدية في النحو العربي (ص ١٠) .

كما أن تعريفاتها تنطبق على التعريفات التي قدمها أفلاطون لأقسام الموجودات عنده .

ثانيهما : التلازم الفلسفي بين الأثر والمؤثر ، وقد رأى بعض النحاة أن الفعل أثر فينبغي أن يكون له مؤثر ؛ إذ يستحيل وجود حدث دون أن يكون له محدث ، وبما أن الفعل لا يدل إلا على الحدث والزمان فقط عند النحاة . إذن لا بد من إسناده إلى فاعل يقوم به فإذا لم يكن موجودًا وجب تقديره ليمكن أن يفيد .

وعلى هذا يستحيل أن يتركب التعبير من فعلين أو من فعل وحرف أو من حرفين . أما أنه لا يتركب من فعلين ؛ فلأنهما يفقدان المؤثر المحدث لهما ، وأما أنه لا يتركب من فعل وحرف ؛ فلأن الحرف ليس إلا علاقة فلم تفد شيئًا عند النحاة ، وأما أنه لا يتكون من حرفين ؛ فلأن الحروف وإن تعددت لا دلالة لها في نفسها ، إذ هي علاقات تستمد دلالاتها مما تتعلق به .

وعلى هذين الأساسين بنى هؤلاء النحاة ما قرروه من :

١ - التلازم بين المسند والمسند إليه في تكوين الجملة .

٢ - رفض اقتصار صيغ معينة في تكوينها ؛ لأنها - في نظر النحاة - لا تقدم الفائدة المرجوة من الجملة .

وعللوا ذلك بأنه لا بد في تكوين الجملة من الإفادة ، والفائدة لا تحصل إلا بالإسناد والإسناد لا يتم إلا إذا ركبت كلمة مع كلمة أخرى ، وهذا لا يتأتى في جميع أصناف الصيغ الكلامية ، بل لا يتأتى إلا في اسمين أو في فعل واسم . كما ذكر ابن يعيش [1] .

ويلحظ على هذا التفكير النحوي :

أولًا : اعتماده على منهج غير لغوي .

ثانيًا : قصوره عن استيعاب الواقع اللغوي ؛ فقد حصر النحاة الكلمة في الأقسام الثلاثة التي سبق ذكرها ، على حين يعترفون بوجود أنماط أخرى من الصيغ لا تقع تحت أي نوع منها . ومن ذلك أسماء الأفعال ؛ مثل : صه بمعنى : اسكت ، وهيهات بمعنى : بَعُدَ . « وبناءً على تعريف النحاة للفعل كان ينبغي أن تكون كل من صه وهيهات فعلًا ؛ لأنها دلت على حدث وزمان » [2] على حين جعلها النحاة قسمًا منفردًا !!.

ثالثًا : افتراضه واقعًا خاصًا به ، بعيدًا عن الواقع اللغوي ، فقد قرر النحاة أن تكوين

(١) شرح المفصل (١/ ٢٠) .
(٢) دراسات نقدية (ص ٤١) .

الجملة لتفيد لا بد أن يكون من ركنين أساسيين هما : المسند والمسند إليه ، سواء كانا اسمين أو اسمًا وفعلًا ، ولا يكونان فعلين ، ولا حرفين ، ولا فعلًا وحرفًا ، ولا اسمًا وحرفًا في غير النداء لنيابة الحرف فيه عن الفعل .

وفي الواقع اللغوي يمكن أن تحدث فائدة تامة من أحد هذين الركنين فحسب ، ويمكن أن تحدث فائدة من كثير من الصيغ التي رفض النحاة استقلالها بالإفادة ، دون حاجة إلى تقدير الركن الآخر أو الركنين معًا . فالجملة « تقبل بمرونتها آراء أكثر العبارات تنوعًا ، فهي عنصر مطاط وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة - تعال ، لا ، وا أسفاه ، صه - فكل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملًا يكتفي بنفسه »[1] .

رابعًا : خلطه بين المعنى الوظيفي والمعجمي والاجتماعي في تحديد المقصود من الفائدة ، والواقع أن فهم الفائدة التي تؤديها الجملة يتوقف على إدراك المعنى الاجتماعي لا على معرفة المعنى الوظيفي أو المعجمي . ولتوضيح ذلك يمكن أن نقرر أن ثمة مراحل ثلاثة في تحديد معاني الصيغ هي : المعنى الوظيفي أو مرحلة الدراسة الوظيفية ، والمعنى المعجمي وهو مرحلة الإطلاق في المعنى ، والمعنى الاجتماعي وهو مرحلة تحديد المقصود من التعبير .

أما مرحلة الدراسة الوظيفية فهي تتناول تحديد معنى الصوت ومعنى الحرف ومعنى المقطع ومعنى الظاهرة الموقعية من ظواهر النطق ، ثم هي معنى الأدوات والملحقات والصيغ الصرفية ، ثم هي معنى الأبواب النحوية ؛ إذ الأبواب النحوية ليست إلا وظائف تؤديها الكلمات في السياق . وهذه كلها وظائف تؤديها الجزئيات التحليلية التي في المنطوق .

وأما المرحلة الثانية من مراحل دراسة المعنى فهي الوقوف على المعنى العرفي المعجمي الذي أعطي للكلمة بالوضع ويصلح لأن يسجله المعجم ، والعلاقة بين الكلمة ومدلولها المعجمي القاموسي علاقة اعتباطية لا سند لها من الطبيعة ولا من المنطق ، ونسبة أي معنى من المعاني القاموسية إلى كلمة ما لا بد وأن يكون على أساس دراسي لغوي بحت ، محروم من العنصر الاجتماعي ، وعامة عمومًا كاملًا أيضًا . فهي نسبة غير اجتماعية وعامة معًا . أما أنها غير اجتماعية ؛ فلأنها لا تستخلص الكلمات من المنطوق

---

(١) اللغة : لفندريس (ص ١٠١) .

وإنما تستخرجها وهي منفصلة تمامًا عن النطق ، وأما أنها عامة ؛ فلأن الكلمة إنما ينطقها الناطق – عادة – وله منها مقصود واحد محدد ، ولكن المعجم يسوق للكلمة الواحدة عددًا من المعاني لا يمكن بحال أن يقصد جميعه في نفس الوقت ، ولتلافي هاتين الناحيتين من نواحي النقص في المعنى القاموسي لا بد من دراسة المعنى الاجتماعي المراد من المنطوق . وهي المرحلة الثالثة من مراحل فهم المعنى .

والعلاقة بين المعنى المقصود اجتماعيًا كما يتضح من الموقف اللغوي وبين المنطوق يختلف عن العلاقة التي تربط الكلمة بمدلولها ؛ إذ هذه العلاقة الأخيرة علاقة اعتباطية ، على حين أن العلاقة التي بين اللفظ المنطوق وبين المقصود علاقة محددة اجتماعيًا عن طريق الإحاطة بالموقف اللغوي [1] .

بعد هذا كله نستطيع أن نقرر أننا نلتقي مع النحاة في موضع ونختلف معهم في مواضع ، نلتقي معهم في أن الجملة هي ما تؤدي فائدة تامة ، ونختلف معهم في :

أولًا : الربط في الفائدة بين المعنى الوظيفي والمقصود اجتماعيًا ؛ إذ الفائدة في التعبير إنما تحدث نتيجة لملاءمة النص للموقف اللغوي الذي يقال فيه ، وإذًا فهي فائدة تعود أساسًا إلى الموقف اللغوي لا إلى تحديد الوظائف النحوية للصيغ المركب منها النص .

ثانيًا : التلازم بين ركني الإسناد ؛ إذ الفائدة يمكن أن تحدث بل إنها تحدث فعلًا مع وجود ركن واحد فقط في التعبير ، ما دام هذا الركن المقول أو الملفوظ يغطي احتياجات الواقع ويتلاءم مع متطلبات الموقف اللغوي الخاص . وحسبنا أن نشير هنا إلى أنه في أحوال كثيرة ينطق بالحال وحده أو بالتمييز وحده دون وجود الركنين معًا ، وهما المسند والمسند إليه ، ودون حاجة إلى تقديرهما لوفاء المنطوق بحاجة الموقف تعبيريًا .

ثالثًا : اقتصار الفائدة على صيغ معينة ورفض ما عداها . فالنحاة – كما سبق – يرفضون أن تتكون الجملة من فعلين أو من فعل وحرف أو حرفين أو حرف واسم في غير النداء ، والواقع اللغوي يكشف عن إمكانية وجود الفائدة مع النطق بأي من هذه الصيغ ، بل مع النطق ببعض الحروف وحدها كما يحدث في الإجابة عن الاستفهام إيجابًا أو نفيًا بنعم أو لا . وإذًا فمن الممكن أن تتكون الجملة منها وحدها دون حاجة إلى تقدير مسند ومسند إليه معها .

---

(١) انظر : تشقيق المعنى . مقال بمجلة الأزهر ، العدد السادس ، المجلد الحادي والثلاثين (ص ٥٧١ – ٥٧٨) .

من الممكن – بعد هذا الفهم الموضوعي المنهجي لنظرية العامل ، ولفكرة النحاة عن تكوين الجملة – أن نتناول بالتحليل والتعديل ما أثمرتاه في النحو من آثار في ظاهرة الحذف والتقدير . وواضح – كما تقرر من قبل – أن القسم الثاني من الظاهرة النحوية ليس إلا عملية ذهنية قائمة على أساس الفهم الخاطئ للعامل ولمكونات الجملة ، دون سند من واقع اللغة ، وإن من المحتم إزاء ذلك :

أولاً : أن تعاد صياغة القواعد النحوية بحيث توضح الأبعاد المباشرة للظاهرة اللغوية وحدها ، دون خلط بينها وبين الافتراضات الذهنية القائمة على أسس غير لغوية .

ثانيًا : أن يراعى في التقعيد النحوي (وصف الموجود في اللغة) فحسب ، وأما ما وراء هذا الوصف فليس مجاله البحث النحوي .

ثالثًا : أن يلحظ في (وصف الظواهر اللغوية) العلاقات الداخلية بين : الصيغ والمواقع والحركة والأسلوب . ويدخل في ذلك بالطبع ملاحظة العلاقات الشكلية بين الصيغ من حيث توافق الحركات ، والمطابقة في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع .

ونتيجة لكل ذلك :

أ – يتحتم استبعاد هذا الشطر من الظاهرة النحوية ، بكل ما يتناوله من حذف جائز عند النحاة أو واجب ، وسواء كان المقدر عاملاً أو معمولاً أو هما معًا .

ب – يجب إلغاء ما يراه النحاة من وجوب الحذف في بعض المواضع – وسواء في ذلك الظاهرة نحويًا أو لغويًا – إذ عدم النطق بالمحذوف دليل على أن تقديره نحويًا مخالف للظاهرة اللغوية .

جـ – وأما جواز الحذف والذكر في الشطر الأول من الظاهرة النحوية – وهو الظاهرة اللغوية – الذي يتميز بوجود سند لغوي للمحذوف ، أي : النطق بالمحذوف في بعض المواقف اللغوية فيمكن قبوله مرحليًا على أنه نوع من التعميم غير الدقيق المعتمد في جوهره على إغفال الموقف اللغوي وعدم تحديد الصلة بين الموقع والأسلوب والصيغة . فمن الواضح أن الموقف الذي يقال فيه التعبير : (أنا بخير) إجابة عن : (كيف الحال ؟) يختلف عن الموقف الذي يجاب فيه بلفظ (بخير) فالموقفان يختلفان نفسيًا ، وقد دلَّا على هذا الاختلاف النفسي باختلافهما لغويًا ، أما أنهما يختلفان نفسيًا ؛ فلأنه في التعبير الأول يلمس إحساس المتكلم بذاته إحساسًا واضحًا دل عليه استخدام ضمير (الأنا) دون أن يكون في السؤال ما يدعو إليه ، ووراء هذا الإحساس بالذات ما وراءه من عوالم نفسية

ليس هذا مجالها [١] ، وليس من مهمة النحو بحثها في ذاتها ، وإنما مهمة الباحث النحوي أن يرصد الاختلاف اللغوي الناتج عن اختلاف المواقف اللغوية ، وفي هذا المثال يبرز هذا الاختلاف واضحًا في كون التعبير في الموقف الأول مكونًا من جزئين على حين أنه في الموقف الثاني مؤلف من جزء واحد فقط ؛ إذ المتكلم فيه لا يحس بنفسه إحساسًا غير عادي ، أما المتكلم الأول فيدل تعبيره على شعور عميق بالتضخم الذاتي والتعقد النفسي Paranoid Personality [٢] . ومعنى هذا : أن الموقف اللغوي الأول لا يصح أن يغفل الباحث النحوي أطرافه فيقول بجواز حذف بعض أجزائه ، وإلا لضللنا ذلك عن فهم الموقف واستيحاء دلالاته ، ومن هنا فإن من المحتم أن نلحظ وجود فارق دقيق بين أن يستوحي النحو الدراسات النفسية والفلسفية ، وبين أن يقف النحو عند حدود وصف الظواهر اللغوية وحدها ، مسجلًا في هذه الظواهر المواقف المختلفة التي أحاطت بها .

من هذا يتضح أن ما قرره النحاة من جواز الحذف والذكر ليس دقيقًا كل الدقة علميًا ؛ إذ هو يغفل في التقعيد الفوارق المختلفة بين أطراف المواقف اللغوية ، والتي يدل عليها بأسلوب لغوي ، وإذا وضعنا كل ذلك في اعتبارنا في مرحلة التقعيد النحوي ، كما وضعناه في الاعتبار حين تلمسنا الظواهر اللغوية ، إذا وضعنا كل ذلك أمكن أن يقال : إنه ليس في التعبير اللغوي ما يجوز حذفه وذكره معًا ؛ إذ صياغة التعبير ترتبط بالموقف اللغوي الخاص بحيث لا يصح تغييره إلا بتغير الموقف ، أي : الأطراف المشاركة فيه ، أو الظروف المحيطة به .

* * *

(١) انظر :

The Word as a Physiological and Therapeutic Factor.

(٢) انظر في تفصيل ذلك :

The Structure of Human Personality p. 99, Clinical Psychiatry p. 87, Modern Clinical Psychiatry p. 172.

الجديد في البحث

أما وقد وصل هذا البحث إلى غايته ، فلعل من اللازم أن نختصه ببيان ما وصل إليه من نتائج ، وليس من شك عندي في أن محاولة رصد جميع النتائج التي كشف هذا البحث عنها ووصل إليها أمر عسير ومرهق معًا ؛ إذ في كثير من مراحل البحث آراء صححت فكرة أو عدلت اتجاهًا أو حددت مفهومًا أو وضحت غامضًا ؛ ولذلك فإنا سنكتفي هنا بتسجيل أهم هذه النتائج وجديدها وحدها :

١ – الفهم الصحيح لنظرية العامل :

أول النتائج المهمة التي أسفر عنها هذا البحث كان تعديل مفهوم نظرية العامل في النحو ، تعديلًا يتمشّى مع الفهم الصحيح لمرحلة النحو ودوره في دراسة اللغة ، وقد أمكن أن يصل هذا البحث إلى تعديل هذه النظرية بعد مراحل من الدراسة النحوية .

وفي المرحلة الأولى : حاول استقصاء آراء النحاة الأقدمين حول مفهوم العامل ، ولم يكتف في هذا المجال بأن يقدم تعريفاتهم وحدها ، بل أضاف إلى هذه التعريفات كل أبعاد الصورة المباشرة للعامل في النحو العربي بما قدّم من تقسيمات متنوعة وتعليلات مختلفة للتعريفات وللتقسيمات وللتعليلات أيضًا ، وبذلك أمكن أن تصل بالدراسة للعامل من مجرد كونه فكرة نحوية غير واضحة الدلالة ، إلى نظرية محددة الأبعاد واضحة السمات .

وفي المرحلة الثانية : لم يقف البحث عند هذا البعد المباشر للنظرية النحوية ، والذي يتمثل في آراء القدماء بما فيها من تعريف وتقسيم وتعليل ، وإنما قدم أيضًا الصورة الخلفية للنظرية ، فكشف عن الاتجاه المضاد في القديم والحديث ، وحلله ، وأوضح المبادئ العامة التي صدر عنها ، وبيّن أنه – مع كل ما حوله من ضجيج – إنما صدر عن (الإحساس) الحاد بالتناقض بين الأفكار النحوية من جهة ، والواقع اللغوي من جهة أخرى . وقد حاول أصحابه التخلص من الأفكار التي غرست في نفوسهم هذا الإحساس ، ولكنهم في رفضهم لهذه الأفكار وإنكارهم لها لم يستطيعوا التخلص من المنهج الفكري الذي خلقها ؛ إذ لم يستطيعوا تعميق هذا الإحساس العاطفي بالوعي العقلي القائم على ركائز من النظرة الكلية للقواعد النحوية والفهم الموضوعي للظواهر اللغوية ، ومن ثم وجدنا آراءهم تصل إلى مبادئ تتشابه منهجًا مع نفس المبادئ التي رفضوها ، وإن بدت في ظاهرها منكرة لها .

وفي المرحلة الثالثة : استطاع هذا البحث أن يخرج من أسر هذه النظرة العاطفية إلى مجال الإدراك الموضوعي ، فتناول بالتحليل الأفكار النحوية ككل ، وكشف عن القالب الذي صبت فيه أو الإطار الذي يحدد أبعاده ذلك الإطار الذي تشكله أضلاع أربعة : خلط بين اللغة واللهجة ، ومزج بين المعنى اللغوي والمفهوم الاصطلاحي ، وتناول جزئي للظواهر ، وتداخل منهجي في الأفكار . وفي داخل هذا الإطار تجد أفكار النحاة جميعًا ، لا يشذ أو لا يكاد يشذ منهم أحد ، ومن ثم فإن أي اتجاه من تلك الاتجاهات المتضاربة في النحو لم تحرز انتصارًا حاسمًا في مشكلة من المشاكل ، وأبرز مثل على ذلك نظرية العامل ذاتها ؛ إذ ظل الاتجاهان المختلفان فيها يعيشان معًا في البحث النحوي ، مع أن كلًّا منهما يكاد يصل في نتائج أفكاره إلى حدود التناقض مع الاتجاه الآخر ؛ وذلك لأن المنهج العام الذي يحكم اتجاهات البحث فيه لم يتغير ، فالمهاجمون لنظرية العامل - كالمؤيدين لها - يعتمدون في هجومهم وفيما أرادوه من قواعد على نظرة عقلية منطقية يصبون فيها قواعدهم النحوية ، ولقد رأينا كيف يفترض قطرب أساسًا عقليًّا في دراسة ظاهرة لغوية نحوية على وجه الخصوص ، وهي ظاهرة الحركات المتعاقبة في أواخر الكلمات ، كذلك رأينا ابن مضاء القرطبي يفترض بدوره أساسًا عقليًّا مغايرًا ولكنه منطقي في النظر إلى القواعد النحوية ، وعلى هذا النحو نفسه جعل إبراهيم مصطفى اللغة منطقية أكثر مما هي ، حتمية القواعد أكثر مما هي ، لا لشيء إلا لأنه يصدر عن نظر عقلي منطقي ، لا عن واقع لغوي .

ولقد كان منهج هذا البحث في معالجة النظرية هو المنهج الذي تفرضه طبيعة المادة نفسها ، وهو منهج يقوم على أساس وصف الواقع اللغوي لا تفسيره عقليًّا أو تبريره منطقيًّا ، وبهذا المنهج أمكن أن توضع نظرية العامل الوضع الصحيح لها ، على أنها محاولة نحوية لتصنيف الظواهر اللغوية التركيبية تصنيفًا وظيفيًّا ، لا على أنها مظهر من مظاهر التأثير والتأثر ، وما يتبع ذلك من الدخول في متاهة النقاش العقلي المنطقي الكلامي ، فإذا جرد هذا التصنيف الوظيفي من الأفكار العقلية المنطقية الكلامية ، ومما أضافتها هذه الأفكار من فهم خاطئ للاصطلاحات وللأقسام ، أمكن أن تخلص هذه النظرية مما شابها في القديم من أخطاء أفسدتها ، وتركت فيها وفي النحو كله آثارها .

٢ - حل مشكلة الحذف والتقدير :

توصل هذا البحث إلى حل مشكلة مزمنة في النحو العربي ، وهي مشكلة الحذف والتقدير فيه ، فكل من اتصل بالنحو بسبب قريب أو بعيد يروعه كثرة القول بالحذف

والاستناد عليه في التخريج ، والإسراف البالغ في التقدير ، وقد أمكن تناول هذه المشكلة المعقدة واستخلاص حل لها لا يعتمد على نظرة شخصية أو آراء ذاتية ، وإنما يعتمد على منهج موضوعي يلتزم فيه الباحث بمبادئ محددة لا يحيد عنها ولا يميل . ولم يأت هذا الحل عفوًا ، أو وليد لمعة ذكاء أو لمحة عبقرية ، وإنما نتج عن الالتزام بمنهج موضوعي تناول الظاهرة على مرحلتين ، أسلمت المرحلة الأولى فيهما إلى تاليتها ، وأسلمتا معًا آخر الأمر إلى حل مشاكل هذه الظاهرة وإلغاء آثارها .

في المرحلة الأولى تتبعنا آراء النحاة ، وفي المرحلة الثانية حللنا هذه الآراء ، وفي المرحلة الأولى لم يقف التتبع عند مجرد رواية الآراء المتناقضة ، وإنما حاول في رؤيته لهذه الآراء أن يشير إلى المنهج الذي أنتجها أو أثر فيها ، وهنا يسجل هذا البحث أنه قد استطاع أن ينتصر على مغريات المناقشات الجزئية ، فلقد كانت دراسة الجزئيات جزئية جزئية عملًا يغري به ما تتسم به الجزئيات من تناقضات شديدة الحدة ، ولكن هدف هذا البحث لم يكن تلمس أخطاء النحاة وتحري زللهم ؛ بل كان هدفه هو استيعاب منهجهم الفكري ، ثم تقويم هذا المنهج ، وذلك كله من خلال استقصاء آراء النحاة في مشكلة من أهم مشاكل النحو وأكثرها تعقيدًا .

وفي مرحلة تحليل الآراء أمكن أن نفرق بين ظاهرتين لم يكن بد من ملاحظة الفرق بينهما ؛ وهما : ظاهرة الحذف اللغوي وظاهرة الحذف النحوي ، وقد اتضح أن ثمة فوارق بين الحذف كما تعرفه اللغة وبين ظاهرة الحذف والتقدير كما توجد في آراء النحاة ، ففي الظاهرة النحوية صور كثيرة من الحذف لا تعرفها اللغة ؛ إذ هي مجرد تخريج نحوي أو صناعي ، أجاد النحاة استخدامها بواسطة منهجهم العقلي المنطقي الذي لا يقف عند حدود الواقع اللغوي بل يتجاهله فيسرف في تجاهله ، حتى يقدر فيه ما يشاء إضافة عليه أو حذفًا منه .

وفي تحليل الظاهرة النحوية أمكن أن يحدد سببيها الرئيسيين وهما : نظرية العامل بمفهومها التقليدي الذي يتطلب أركانًا ثلاثة متلازمة الوجود هي : العامل والمعمول وأثر العامل في المعمول ، فإذا لم يوجد واحد منها أو لم توجد كلها لم يكن بد من تقدير ما لا وجود له منها ، ثم فكرة النحاة عن تكوين الجملة ، تلك الفكرة التي تعتمد على الإسناد ، وتعتمد في الإسناد على ركنين فيه لا سبيل إلى إهمال أي منهما ، وهما : المسند والمسند إليه ، فإذا لم يكن في الجملة أحد هذين الركنين فقد حق على النحاة القول بتقديره ، بل إذا لم يكن في التعبير إسناد وجب أن يقدر أيضًا متضمنًا هذا التقدير طرفيه معًا .

وبعد استيعاب الظاهرة وتحليلها ، وإدراك أسبابها ، أمكن أن نستخلص لها حلًّا بالتزام منهج موضوعي يقف عند الواقع اللغوي دون أن يفترض إضافة إليه أو حذفًا منه ، وقد كان محور هذا الحل هو تعديل أسباب الظاهرة ، ففيما يتعلق بنظرية العامل لم نلتزم بالمفهوم التنفيذي الذي نشأ عن الفكر المنطقي الكلامي ، وإنما وجدنا في النظرية محاولة نحوية لتصنيف الظواهر اللغوية تصنيفًا وظيفيًا ، والترابط بين الحركة والموقع ليس وحده المؤثر في الحركات المتعاقبة ؛ إذ يؤثر فيها عاملان آخران هما الصيغة ذاتها ، ثم الأسلوب . كذلك عدَّ لنا في فكرة النحاة عن تكوين الجملة ، ملتزمين في ذلك ملاحظة الواقع اللغوي الذي لا يربط الجملة نحويًا بالإسناد ، ولا يلزم المتكلم بتركيب جملة من ركنين ، ملتقين في هذا مع الغاية التي حددها النحاة أنفسهم من تكوين الجملة وهي الإفادة ، وهي يمكن أن تتحقق بل وتتحقق في الواقع اللغوي دون أن نجد في التركيب المفيد بعض أركانه ، بل وفي أحيان كثيرة دون أن يكون في التركيب ركناه معًا .

ومن ثم توصل هذا البحث إلى أن :

١ - ليس في النحو ما يوصف بأنه لازم الحذف أو واجبه .

٢ - ليس في النحو حذف للجمل .

٣ - ما يوصف بأنه جائز الذكر والحذف في أجزاء الجمل يعتمد - في جوهره - على افتراض تنوع المواقف اللغوية أو الجهل بها ، فإذا تحدد الموقف اللغوي المنطوق فيه امتنع هذا الجواز ، وتحتم تركيب الجملة على نحو خاص ، ومن ثم لم يعد في الكلام ما يجوز ذكره وحذفه معًا .

٣ - تحديد منهج موضوعي للبحث النحوي :

على أن أهم ما وصل إليه هذا البحث من نتائج هو المنهج الذي استخلصه للدراسة النحوية ، وهو منهج متكامل أسسه في مقابل المنهج التقليدي وأسسه التي اعتمد عليها . ونقطة البناء في هذا المنهج هي التلازم بينه وبين المادة موضوع الدرس ، والنحو مرحلة من مراحل الدراسة اللغوية ؛ إذ هو يتناول اللغة في خاصة من خواصها وهي التركيب اللغوي ، أو بتعبير آخر أسلوبها - أو أساليبها المتعددة - للتعبير عن الكيان الاجتماعي في مجاليه الفسيحين : الإنسان الفرد داخل المجتمع ، والجماعة الإنسانية داخل إطار اللغة الخاصة أو الواحدة .

وجوهر هذا المنهج هو استمداد القواعد من ملاحظة الواقع اللغوي ، وسبيله إلى ذلك

تصنيف جزئيات الظواهر اللغوية تصنيفًا دقيقًا ، ثم تجميع ما تسلم إليه ملاحظة الجزئيات في قواعد عامة نابعة من الجزئيات ذاتها ، ولا يتم ذلك عن طريق التناول العقلي أو المنطقي للظواهر اللغوية ، بل عن طريق وصف الواقع اللغوي ، وإذًا فهو يرفض تأويل الواقع جملة ، سواء اتخذ هذا التأويل للواقع مظهر الحذف أو الإضافة ، ومعنى هذا : أنه منهج تحليلي شكلي ، أما أنه تحليلي ؛ فلأن أسلوبه هو تحليل الظواهر اللغوية ، وملاحظة علاقاتها الخارجية والداخلية ، وأما أنه شكلي ؛ فلأنه يقف عند شكل هذه الظواهر لا يتجاوزها إلى أوهام وإن نبعت من تخريجات لمن يتناول النص من نقاد ، ولا يتعداها إلى ما وراءها من افتراضات وإن انبثقت من الموقف اللغوي ذاته ما دامت لم تتخذ مظهرًا لها في التركيب .

ودراسة الظواهر اللغوية تتم في هذا المنهج بعد تحليلها على مستويين :

أولهما : المستوى الرأسي وفيه يتم تحليل التراكيب المختلفة إلى صيغ ، وتصنيف العلاقات الشكلية بين الصيغ المختلفة ، مع ملاحظة العلاقات الداخلية بينها .

وثانيهما : المستوى الأفقي ويتم فيه دراسة التراكيب المختلفة دراسة أسلوبية ، بمعنى أن يحدد الموقف اللغوي وأثره في التركيب اللغوي ، في الصيغ ومواقعها وحركتها جميعًا .

وإذًا فهذا المنهج يرفض ذلك الفصل الحاسم بين النحو والأسلوب ، فمراعاة الأساليب المختلفة الملبية لحاجات التعبير في الموقف اللغوي الخاص وأثرها في الصياغة مرحلة مهمة من مراحل دراسته ، وبهذا الفهم نقترب كثيرًا من عبد القاهر في إدراكه لدور النحو في نظم الكلام ؛ إذ النظم عنده ليس « إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها ، وذلك أنا لا نعلم شيئًا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروعه .

فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو منطلق .

وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : جاءني زيد مسرعًا ، وجاءني يسرع ، وجاءني وهو مسرع أو وهو يسرع ، وجاءني قد أسرع ، وجاءني وقد أسرع ، فيعرف لكل من ذلك موضعه ، ويجيء به حيث ينبغي له .

وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في

ذلك المعنى، فيضع كلًّا من ذلك في خاص معناه ، نحو أن يجيء بـ (ما) في نفي الحال ، وبـ (لا) إذا أراد نفي الاستقبال ، وبـ (إن) فيما يترجح بين أن يكون وألّا يكون ، وبـ (إذا) فيما علم أنه كائن ..

هذا هو السبيل ، فلست بواجد شيئًا يرجع صوابه إن كان صوابًا ، وخطؤه إن كان خطأ – إلى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو من معاني النحو ، قد أصيب به موضعه ووضع في حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له . فلا ترى كلامًا قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فيه ، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه » [1] .

إن هدف عبد القاهر من هذا النص فيما نعتقد – أن اللغة الفنية يجب أن تصاغ مراعى فيها ما توصل إليه النحو من قواعد ، لا في الحركات الإعرابية وحدها ، وإنما في استخدام الصيغ أيضًا حسب المواقف اللغوية المختلفة ، وإذًا فدراسة الصلة بين الأسلوب والصيغة غاية من غايات النحو ، والنتائج التي يصل إليها النحو من هذه الدراسة أساس من الأسس المهمة في الحكم على العمل الفني وقدرته التعبيرية الجمالية .

وإن من الممكن أن نجد تشابهًا بين ما يفهم من كلام عبد القاهر من صلة بين الأسلوب والصيغة ، وبين ما يقرره اللغويون المحدثون من صلة بين المورفولوجيا والنظم ؛ ذلك أن الكلمات أو ما يسمونه « بالصور اللفظية » تتضمن عنصرين أساسيين :

العنصر الأول : هو المعنى أو المعاني – أي : الحقيقة المدركة أو المتصورة – وهذا العنصر في قولنا : « الشجرة مزهرة » ، يتمثل في حقيقة الشجرة وفي حقيقة الأزهار .

أما العنصر الثاني : فهو العلاقة والعلاقات التي تنشأ بين المدركات – أو المعاني – وهذا العنصر يسمى في الاصطلاح اللغوي : المورفيم Morfeme والنظر في المورفيمات يسمى المورفولوجيا . والمنهج المتبع في دراسة المورفولوجيا والنظم هو « التحقق من أقسام الكلام المختلفة – الاسم ، والفعل ... إلخ . وملاحظة التغيرات التي تطرأ عليها من الناحية الشكلية في الحروف النحوية المختلفة ، ووصف تركيب هذه الأشكال في جمل كاملة طبقًا لمعاني هذه الجمل » [2] .

---

(١) دلائل الإعجاز (ص ٦١ ، ٦٢) .

(٢) انظر : علم اللغة – السعران (٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧) .

إن هذا كله يعني أن منهجنا الذي افترضناه ، لم يصدر عن رفض مطلق لتراثنا الفكري ، بل نتج عن هضم الصالح وتمثله سواء كان في القديم أو الحديث .

٤ – منهج البحث النحوي التقليدي ومدارسه :

من النتائج المهمة والجديدة التي كشف عنها هذا البحث تحديده لمنهج الدراسة النحوية ، ونقد هذا المنهج نقدًا موضوعيًا مستندًا إلى منهج علمي محدد . فلقد أمكن أن نصل – بعد معايشة طويلة لآراء النحاة – إلى أن الخطوط العريضة التي سار عليها النحاة في تناولهم للغة وتقعيدهم لظواهرها نحويًا ، هي أولًا خطأ في تصور اللغة نتج عنه عدم الفصل في التقعيد بين الفصحى وبين اللهجات القبلية ، ثم خطأ في فهم معنى الاصطلاح نشأ بسببه اضطراب في تحديد مدلول المصطلحات من ناحية ، ثم في تصنيف الظواهر التي يتناولها المصطلح الواحد من ناحية أخرى ، ثم فقدان لوحدة المنهج ظهر في هذا التداخل المؤثر بين مناهج كل من الفلسفة وعلم الكلام والمنطق وقضاياها وبين منهج البحث النحوي وقضاياه ، فأخذت آثار هذه المناهج سبيلها إلى التأثير في تناول الظواهر اللغوية نحويًا في التقعيد وفي التعليل معًا . كذلك فإن البحث النحوي التقليدي بحث جزئي ، لا ينظر إلى الظواهر اللغوية المختلفة نظرة كلية ، ولا يجمع أجزاء الظاهرة الواحدة ليحدد مضمونها ويوضح دلالاتها .

معنى هذا أن منهج البحث النحوي في جوهره ذاتي جزئي ، وإذًا فهو منهج يفقد الصفتين الضروريتين للمنهج العلمي وهما : الأطراد ، والموضوعية .

وقد أسلمت هذه الدراسة التحليلية لمنهج البحث التقليدي إلى حسم الخلاف حول وجود مدارس متميزة في النحو العربي ، فثمة فريق كبير من الدارسين يعتقد في وجود هذه المدارس ، وفي أنها تقوم على أسس منهجية تميزها عن نظيرتها أو نظائرها ، ويحكي بروكلمان أن من الدارسين من يرى « أن الخلاف كان قائمًا بين مذهبين لغويين هما : مذهب البصرة ، ومذهب الكوفة ، وأن هذا الخلاف لم يسوَّ إلا بعد أجيال عندما اندمج المذهبان وتوحدا في مدرسة بغداد »(١)، ويؤكد ذلك يوهان فك بقوله : « كان لعلماء البصرة مذاهب معتمدة في القياس النحوي تختلف عن مذاهب الكوفيين ، كما سلك كل من القبيلين في تفسير الظواهر طريقًا خاصًا »(٢) . ويفسر ذلك أحمد أمين بقوله : « إن البصريين كانوا أكثر حرية وأقوى عقلًا ، وإن طريقتهم أكثر تنظيمًا وأقوى سلطانًا

---

(١) تاريخ الشعوب الإسلامية (٢٨/٢) . (٢) العربية (ص ٦١) .

على اللغة ، وإن الكوفيين أقل حرية وأشد احتراماً لما ورد عن العرب ولو موضوعاً » [1] .
وهذه كلها مجرد أحكام عامة ، شخصية ، غير موضوعية ، تابعت - دون تحليل دقيق - الأفكار الشائعة في النحو ، القائلة بوجود مدارس تختلف مناهجها في البصرة والكوفة ، ثم في بغداد ، ولا ينبغي أن تصدر الأحكام العلمية بهذه الصورة التلقائية أو التقليدية . كما لا يصح أن تكون الأحكام في هذه القضايا الحيوية عامة لا تدل على شيء . فما معنى أن يقال : إن هذه أكثر حرية من تلك ، وإن هؤلاء يسلكون سبيلاً مغايراً للطريق الذي ينهجه أولئك ؟ إن مثل هذه الأحكام تحمل - في ظاهرها - قدرة على الملاحظة العميقة والتعبير الدقيق ، ولكنها في جوهرها لا تقدم فكرة محددة تستملي وجودها من الملاحظة المتأملة للواقع وتعبر عنه ، ومتابعة الأفكار - أيّاً كان مصدرها - خطأ في البحث العلمي الذي يستند - بالضرورة - في أحكامه إلى تحليل هذه الأفكار للتثبت من صدقها ، وبالتحليل الموضوعي المنهجي لمجالات البحث النحوي يتكشف أن المنهج الذي سارت فيه الدراسة النحوية واحد في مدنه المختلفة تحكمه قواعد عامة لم يخرج عليها ، وإن تفاوت تأثير بعضها . وإذاً فليست هناك مدارس - بالمعنى الذي يعني وجود منهج مميز لكل منها - في النحو ، وإنما هناك تجمعات مدنية - نسبة إلى المدن - وهذه التجمعات تتحرك في إطار تبعاً لمنهج التزمته دون تغير جذري فيه ، وإن اختلفت فيما بينها في بعض الجزئيات اختلافاً لا ينفي عنها وحدة المنهج ، ولعل السر في ذلك أن المنهج النحوي التقليدي منهج ذاتي ، ينبع من الثقافة الشخصية للباحث ، لا من الخضوع لأسلوب تحليل المادة موضوع الدرس ، ولقد كانت الثقافة المسيطرة في الحياة الفكرية ، والنظرية بوجه خاص - على تنوعها - شديدة الارتباط ، فشكلت ما يشبه نهراً واحداً وإن تعددت روافده ، وكان النحاة مثلهم في ذلك مثل غيرهم من المثقفين يردون هذا النهر ، فلا عجب أن نلمس وحدة المنهج الذي حكم بحثهم ، بعد أن توحد الورد الذي كون ثقافتهم وأضحى لب تفكيرهم .

ولا يفوتني أن أسجل هنا أن هذا البحث لم يحدد منهج البحث النحوي بالاعتماد المطلق على المنهج التاريخي ؛ إذ الأحكام الصادرة بواسطة هذا المنهج لا سبيل معها إلى رأي قاطع في مجال التأثير والتأثر بين المناهج والأفكار ، ويمكن أن يحدث نوع من الالتقاء التاريخي بين الأشخاص دون أن يترك ذلك أثراً في إنتاجهم العلمي ، بل يمكن

(١) ضحى الإسلام (٢/٢٩٦) .

أيضًا أن يحدث نوع من الالتقاء بين العلوم المتنوعة ذات المناهج المختلفة في فكر واحد دون أن تترك جميعها آثارًا متساوية لغلبة بعضها على البعض الآخر ، ومن ثم كان المنهج الذي التزمه هذا البحث منهجًا تحليليًا قائمًا على ملاحظة الأفكار العامة أولًا وتحديد المنهج الذي تخضع له ثانيًا ، ثم دراسة أثر هذين العنصرين : الأفكار والمنهج في البحث النحوي ، وأعتقد أن هذا الأسلوب من التناول - فضلًا عما وصل إليه من نتائج - جديد في مجال البحث النحوي ، وأحسب أنه كذلك في ميادين كثيرة في الدراسة النظرية بأسرها ، وبخاصة في تحديد التأثير والتأثر بين مختلف فروعها .

٥ - الوضع الصحيح لقضية الاستشهاد النحوي :

استطاع البحث - بما التزمه من منهج وبما أسفر عنه من نتائج من ممارسة قضايا النحو المختلفة في ضوء هذا المنهج - أن يعيد النظر في عدد من المبادئ الأساسية في النحو ، ومن بينها قضية الاستشهاد النحوي ، التي يربطها النحاة بالعصور التاريخية ، ويكفي أن أنقل هنا نصًا لابن البغدادي ليوضح ذلك . يقول في خزانة الأدب عن الاستشهاد بالشعر (١) : « قد قسم العلماء - الشعراء - على طبقات أربع :

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام ؛ كامرئ القيس ، والأعشى .

والثانية : المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ؛ كلبيد ، وحسان .

والثالثة : المتقدمون ويقال لهم : الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام ؛ كجرير ، والفرزدق .

والرابعة : المولدون ويقال لهم : المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا ؛ كبشار بن برد ، وأبي نواس .

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعًا .

وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، وقد كان أبو عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحاق ، والحسن البصري ، وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم ... في عدة أبيات أخذت عليهم ظاهرًا ، وكانوا يعدونهم من المولدين ؛ لأنهم كانوا في عصرهم ، والمعاصرة حجاب ... وكان أبو عمرو يقول : لقد حسن هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر فتياننا برواية شعره ، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق - فجعله مولدًا بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين ، وكان لا يعد

(١) خزانة الأدب (٣/١ ، ٤) .

من الشعر إلا ما كان للمتقدمين ، قال الأصمعي : جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي .

وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقًا ، وقيل : يستشهد بكلام من يوثق به منهم ، واختاره الزمخشري » .

وواضح من هذا أن النحاة يربطون بين صحة الاستشهاد بالنصوص وبين العصر الذي قيلت فيه ، وقد تضمن هذا الارتباط نتائج خطيرة ، فقد قبل النحاة كل ما ينسب إلى هذه العصور الفصيحة عندهم في مجال التقعيد لنحو اللغة ، دون تفرقة بين ما التزم قواعد اللغة الفصحى وما انتسب إلى لهجة من اللهجات ، ومرد هذا الفهم - في ظني - إلى أن النحاة يربطون بين النصوص المقبولة ، أو بتعبير دقيق العصور المقبول نصوصها ، وبين السليقة اللغوية ، فكأن كل من عاش في هذه العصور يقبل كلامه ؛ لأنه فصيح بالسليقة وهم يفهمون من السليقة أنها نابعة من الدم الخالص العروبة ، وقد أنكر البحث هذا الفهم للسليقة اللغوية ، كما رفض هذا الوضع لقضية الاستشهاد ، أما السليقة فهي عنده تعود إلى الدربة والمران لا إلى الدم والجنس ، وأما الاستشهاد فلا ينبغي - لذلك - أن يرتبط بعصر من العصور ؛ إذ يعود إلى مراعاة ما يتسق مع القواعد العامة التي يمكن أن يستدل عليها آخر الأمر من الإحاطة بالموقف اللغوي الخاص ، وأثره في التركيب من حيث الصيغة والموقع والحركة والأسلوب ، أيًا كان العصر الذي قيل فيه .

٦ - ضرورة دراسة اللهجات :

وتستمد هذه الضرورة أسبابها - في منهجنا - من حتمية الفصل في التقعيد النحوي بين اللغة واللهجات ، تمهيدًا لنفي كل ما يتصل باللهجات من خصائص من مجال التقعيد النحوي للغة ، ولا يتسنَّى هذا الفصل بين الخصائص اللغوية واللهجية إلا بعد دراسة اللهجات دراسة علمية من جوانبها : الصوتية والدلالية والتركيبية .

وإذًا فهذه الضرورة لا تعني حجية اللهجات جميعها في نحو اللغة ، كما قد يفهم من كلام ابن جني في الفصل الذي عقده في الخصائص تحت عنوان : « باب اختلاف اللغات وكلها حجة » وهو يقصد باللغات في تعبيره اللهجات القبلية ، والذي يقرر فيه : « أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ؟ لأن لكل واحد من القومين ضربًا من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين

بصاحبتها ؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها ، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداها فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أُنْسًا بها »[1] . ذلك أن الفهم المباشر لهذا الكلام يعني الاعتراف بتأثير اللهجات في التقعيد النحوي للغة الفصحى ، وكأن اللغة عند ابن جني ومن معه هي مجموع اللهجات القبلية . وذلك ما رفضه هذا البحث ، فاللغة ليست مجموع اللهجات المحلية ؛ إذ اللغة تتميز بخصائص صوتية وتركيبية ودلالية تختلف كثيرًا أو قليلًا عما تتسم به كل لهجة من اللهجات ، نتيجة لاختلاف المواقف اللغوية التي تستخدم فيها اللغة وتلك التي ينطق فيها باللهجات فاللغة أداة التعبير الفني من ناحية ، ثم هي وسيلة من وسائل الاتصال الاجتماعي بين مختلفي اللهجات من ناحية أخرى .

وإذًا فنحو اللغة يجب أن يبرأ من الأخذ بالنصوص ذات السمات اللهجية أو ملاحظتها في التقعيد .

على أن هذا الرفض لتأثير اللهجات في قواعد اللغة الفصحى لا يعني مطلقًا رفض دراسة اللهجات بأسرها ، بل يؤكد - على العكس من ذلك - ضرورة هذه الدراسة وحيويتها ، ووجوب تآزر جهود الباحثين على تحقيقها ، ولو أتيح للبحث النحوي أن يقف على الخصائص التركيبية للهجات العربية لقطع مرحلة مهمة في سبيل تخليص النحو العربي - نحو اللغة الفصحى - من كثير مما شاب قواعده من تناقض واضطراب وشذوذ .

تم بحمد الله

* * *

(١) الخصائص (٢/١٠) .

الحذف والتقدير في النحو العربي

فهارس البحث (*)

(*) كان في النية أن يلحق بهذا البحث فهارس تفصيلية للمسائل الخلافية ، والأعلام والآيات ، والأحاديث ، والمأثورات النثرية ، والأشعار ، وغيرها ، ولكن الظروف حالت دون ذلك ، ومن ثم نكتفي في هذه الطبعة بفهارس الشواهد الشعرية والمصادر والمراجع والموضوعات ؛ على أمل استكمال باقي الفهارس في الطبعة القادمة بمشيئة الله . (المؤلف) .

١ - فهرس الشواهد

* * *

٢ - فهرس المصادر

أ - الكتب العربية المطبوعة :

– الاتجاهات الحديثة في النحو ، (مجموعة المحاضرات التي ألقيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية) ، دار المعارف بمصر (١٩٥٧م) .

– إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٩٣٧م) .

– إخبار العلماء بأخبار الحكماء ، للقفطي – جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف ، طبع ليبك .

– أخبار النحويين البصريين ، السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله) ، تحقيق طه محمد الزيني ، ومحمد عبد المنعم خفاجي ، الطبعة الأولى (١٩٥٥م) مصطفى الحلبي .

– الأخلاق في الفلسفة الحديثة ، تأليف : أندريه كرسون ، ترجمة : الدكتور عبد الحليم محمود ، والأستاذ أبو بكر زكري ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي وشركاه ، الطبعة الأولى .

– الأخلاق النظرية ؛ الدكتور محمد غلاب ، المطبعة المصرية الأهلية الحديثة بالقاهرة (١٩٣٣م) .

– إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد المجيد الشرنوبي الأزهري ، الطبعة الثانية بالمطبعة الأميرية ببولاق (١٣٢٦م) .

– الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، الأستاذ عبد السلام هارون ، مؤسسة الخانجي بمصر (١٩٥٩م) .

– أساس البلاغة ، للزمخشري (جار الله أبي القاسم محمود بن عمر) ، طبعة دار الكتب المصرية ، الجزء الأول (١٣٤١هـ – ١٩٢٢م) ، الجزء الثاني (١٣٤١هـ – ١٩٢٣م) .

– الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي ، طبع حيدر أباد الدكن (١٣١٦هـ) .

– الأصوات اللغوية ، الدكتور إبراهيم أنيس ، الطبعة الثانية (١٩٥٠م) .

– الأصوات اللغوية ، الدكتور عبد الرحمن أيوب ، (١٩٦١م) .

– الأصول الوافية الموسوعة بأنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع

الشيخ محمود العالم ، الطبعة الأولى بمطبعة التقدم العالمية (١٣٢٢هـ) .

– أضواء على الفلسفة المعاصرة ، الدكتور يحيى هويدي ، الطبعة الأولى ، مكتبة القاهرة الحديثة .

– الإظهار ، البركري (زين الدين محمد بن بيرعلي) ، ضمن مجموعة رسائل في النحو طبعة (١٢٧٩م) .

– الإعراب عن قواعد الإعراب ، ابن هشام (جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف) ، في مجلد واحد هو والقطر طبع بمطبعة بولاق (١٢٥٣هـ) .

– الأعلام ، خير الدين الزركلي ، الطبعة الثانية .

– الإغراب في جدول الإعراب ولمع الأدلة ، تأليف : ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية (١٩٥٧م) .

– ألغاز في النحو ، لابن هشام ، طبع بالمطبعة الحميدية المصرية (١٣١٩هـ) .

– ألغاز في النحو ، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، المطبعة الحميدية المصرية (١٣١٩هـ) .

– الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي ، الطبعة الأولى (١٣١٠هـ) بحيدر أباد الدكن .

– أمالي الزجاجي ، تأليف : أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : الأستاذ عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى .

– الإمتاع والمؤانسة ، لأبي حيان التوحيدي ، تحقيق : أحمد أمين ، وأحمد الزين ، الطبعة الثانية – لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٣٧٣هـ – ١٩٥٣م) .

– إنباه الرواة على أنباء النحاة ، للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى دار الكتب المصرية .

– الإنصاف في مسائل الخلاف ، تأليف : كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن محمد بن الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى (١٣٦٤هـ – ١٩٤٥م) .

– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف ابن هشام ، المكتبة المحمودية بالأزهر – بدون تاريخ .

- الإيضاح في علل النحو ، تأليف : أبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، دار العروبة (١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م) .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ، الطبعة الأولى (١٣٢٦هـ) ، مطبعة السعادة بمصر .

- البيان والتبيين ، تأليف : أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق : الأستاذ عبد السلام هارون ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الأولى .

- تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ، أبي بكر أحمد بن علي ، الطبعة الأولى (١٩٣١م) مطبعة السعادة بمصر .

- تاريخ الخلفاء ، تأليف : جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى (١٣٧١هـ - ١٩٥٢م) ، المكتبة التجارية الكبرى .

- تاريخ الشعوب الإسلامية ، تأليف : كارل بروكلمان ، ترجمة : الدكتور نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي ، دار العلم للملايين ببيروت - الطبعة الأولى .

- تاريخ الفلسفة الغربية ، تأليف : برتراند رسل ، ترجمة : الدكتور زكي نجيب محمود ، لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٩٥٤م) .

- تاريخ الفلسفة في الإسلام ، تأليف : ت . ج . دي بور ، ترجمة : محمد عبد الهادي أبو ريدة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م) .

- تاريخ الفلسفة اليونانية ، تأليف : يوسف كرم ، الطبعة الرابعة (١٩٥٨م) ، لجنة التأليف والترجمة والنشر .

- تاريخ القرآن ، أبو عبد الله الزنجاني ، لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م) .

- تاريخ الملل والنحل ، أمين الخولي ، الجزء الأول (١٣٥٤هـ - ١٩٤٥م) ، الجزء الثاني (١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م) ، مطبعة العلوم بالقاهرة .

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، (وهو شرح لشواهد كتاب سيبويه) ، تأليف : يوسف بن سليمان الشنتمري ، مطبوع أسفل كتاب سيبويه .

- تحفة الإخوان على العوامل ، مصطفى بن إبراهيم ، دار الطباعة العامرة (١٢٧٦م) .

- التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية : دراسات لكبار المستشرقين ، الدكتور عبد الرحمن بدوي ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى .

- تفسير القرطبي ، دار الكتب المصرية .

- تسهيل الأماني في شرح عوامل الجرجاني ، أحمد بن مصطفى القطاني ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى .

- التطور النحوي للغة ، تأليف : برجستراسر ، مطبعة السماح بالقاهرة (١٩٢٩م) .

- تقرير الأنباني على حاشية الأمير ، - تقرير الدردير على حاشية الدسوقي ، تأليف : العلامة الشيخ محمد الدردير ، مطبوع مع الحاشية .

- تهذيب النحو ، الجزء الثاني ، تأليف : الدكتور عبد الله درويش ، الطبعة الأولى (١٩٦١م) .

- حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد للآجرومية ، الطبعة الثانية ، بمطبعة التقدم العلمية (١٣٢٦م) .

- حاشية الأمير على متن مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ، تأليف : الشيخ محمد الأمير ، طبعة (١٢٩٩هـ) .

- حاشية بسيو على ألغاز ابن هشام ، تأليف : أحمد بسيسو ، طبع المطبعة الحميدية المصرية (١٣٤٢هـ) .

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، الشيخ محمد الخضري ، الطبعة الخامسة ، المطبعة الأزهرية المصرية (١٣٤٢هـ - ١٩٢٤م) .

- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، تأليف نصر الدين محمد عرفة الدسوقي ونجله الشيخ مصطفى الدسوقي ، طبع سنة (١٢٨٦هـ) .

- حاشية السجاعي على ابن عقيل المسماة فتح الجليل ، تأليف : أحمد بن أحمد السجاعي ، المطبعة العثمانية (١٣١٩) .

- حاشية السجاعي على شرح القطر ، تأليف : أحمد بن أحمد السجاعي ، الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية (١٣٢٣هـ) .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية .

– حاشية العطار على شرح الأزهرية ، تأليف : حسن بن محمد العطار ، مكتبة محمد المليجي المكتبي بالأزهر ، طبع بالمطبعة العثمانية (١٣١٩هـ) .

– حاشية يس على شرح التصريح ، تأليف : يس بن زين الدين العليمي الحمصي . على هامش شرح التصريح .

– الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ، تأليف : آدم متز ، ترجمة : محمد عبد الهادي أبو ريدة ، الطبعة الثالثة – لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م) .

– حضارة العرب ، تأليف : الدكتور غوستاف لوبون ، ترجمة : عادل زعيتر ، دار إحياء الكتب العربية (١٩٥٦م) .

– الحيوان ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق : الأستاذ عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، مصطفى الحلبي وأولاده .

– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شرح شواهد الكافية ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، الطبعة الأولى بالمطبعة المبرية ببولاق .

– الخصائص ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني ، الجزء الأول طبع مطبعة الهلال بالفجالة (١٣٣١هـ – ١٩١٣م) ، الجزء الثاني تحقيق : محمد علي النجار – دار الكتب المصرية (١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م) .

– دراسات نقدية في النحو العربي ، الدكتور عبد الرحمن محمد أيوب ، الأنجلو المصرية (١٩٥٧م) .

– دراسات في فرق المتكلمين ، الأستاذ محمد أبو المكارم عيسى ، مطبعة الزيني (١٩٥٤م) .

– الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تأليف : أحمد بن الأمين الشنقيطي ، الطبعة الأولى (١٣٢٨هـ) .

– دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تأليف : عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر ابن عبد الرحمن بن محمد) ، صححه : الإمام الشيخ محمد عبده ، والأستاذ محمد محمد التركزي الشنقيطي ، نشر : السيد محمد رشيد رضا .

– دلالة الألفاظ ، الدكتور إبراهيم أنيس ، الطبعة الأولى (١٩٥٨م) الأنجلو المصرية .

– دور الكلمة في اللغة ، تأليف : ستيفن أولمان ، ترجمة : الدكتور بشر ، الطبعة الأولى .

– ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر (١٩٥٨م) .

– ديوان سحيم .

– ديوان العجاج .

– ديوان الهذليين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب المصرية (١٣٦٩هـ) .

– رأس المال ، تأليف : كارل ماركس ، ترجمة : محمد عيتاني ، منشورات مكتبة المعارف في بيروت .

– الرد على النحاة ، تأليف : ابن مضاء القرطبي ، تحقيق : الدكتور شوقي ضيف ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى (١٣٦٦هـ – ١٩٤٧م) .

– رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا ، نشر دار صادر ودار بيروت ببيروت (١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م) .

– سمط اللآلي ، للوزير أبي عبيد البكري الأدنبي ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٣٥٤هـ – ١٩٣٦م) .

– سيبويه إمام النحاة ، الأستاذ علي النجدي ناصف ، مكتبة نهضة مصر .

– شرح الآجرومية ، خالد بن عبد الله الأزهري ، مطبعة التقدم العلمية (١٣٣٥هـ) .

– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تأليف : بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، نشر : محمد محيي الدين عبد الحميد .

– شرح الأزهرية ، خالد بن عبد الله الأزهري ، المطبعة العثمانية (١٣١٩هـ) .

– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية .

– شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهري ، الطبعة الثانية بالمطبعة الأزهرية المصرية (١٣٢٥هـ) .

– شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي : أبي علي أحمد بن محمد بن الحسن ، تحقيق ونشر الأستاذين : أحمد أمين وعبد السلام هارون . الطبعة الأولى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر .

– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام ، نشر : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة (١٣٦٧هـ – ١٩٤٨م) .

– شرح شواهد الأشموني ، للعيني ، (بهامش حاشية الصبان على الأشموني) .

– شرح شواهد التلخيص المسمى معاهد التقصيص ، عبد الرحمن بن عبد الرحمن ابن أحمد العباس ، المطبعة البهية (١٣١٩هـ) .

– شرح شواهد المغني ، جلال الدين السيوطي ، المطبعة البهية بمصر (١٣٢٢هـ) .

– شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، نشر : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة (١٣٦٧هـ – ١٩٤٨م) ، المكتبة التجارية الكبرى .

– شرح الكافية ، محمد بن حسن الرضي ، طبع سنة (١٣٧٥هـ) .

– شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، المطبعة المنيرية بالقاهرة .

– الصاحبي ، أحمد بن فارس ، طبعة سنة (١٩١٠م) .

– ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، لجنة التأليف والترجمة والنشر جـ (١) ، الطبعة الثانية (١٣٥٢ – ١٩٣٤م) ، جـ (٢) الطبعة الأولى (١٣٥٣ – ١٩٣٥) ، جـ (٣) الطبعة السادسة (١٩٥٦م) .

– طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي : أبي بكر محمد بن الحسن ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى (١٩٥٤م) ، مطبعة السعادة بالقاهرة .

– العربية : دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ، تأليف : يوهان فك ، ترجمة : الدكتور عبد الحليم النجار ، دار الكتاب العربي (١٩٥١م) ، الطبعة الأولى .

– عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، لبهاء الدين السبكي ، (ضمن شروح التلخيص) ، الطبعة الأولى – بالمطبعة الأميرية ببولاق (١٣١٧هـ) .

– علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي ، الدكتور محمود السعران ، دار المعارف بمصر (١٩٦٢م) .

– العوامل المائة ، للجرجاني ، ضمن مجموعة رسائل في النحو مطبوعة سنة (١٣٧٩هـ) .

– فلسفة هيوم بين الشك والاعتقاد ، الدكتور محمد فتحي الشنيطي ، مكتبة القاهرة الحديثة ، الطبعة الأولى (١٩٥٦م) .

– في الفلسفة الإسلامية : منهج وتطبيقه ، الدكتور إبراهيم مدكور ، الطبعة الأولى ، دار إحياء الكتب العربية (١٩٤٧م) .

– فوات الوفيات ، لمحمد بن شاكر بن أحمد الكبتي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى (١٩٥١م) النهضة المصرية .

– القدرية والجهمية ، الأستاذ محمد أبو المكارم عيسى ، مطبعة لجنة البيان العربي (١٩٤٦م) .

– قصة الحضارة ، تأليف : ول ديوارنت ، ترجمة : محمد بدران ، الجزء الثالث عشر الطبعة الأولى ، طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر بالاشتراك مع الإدارة الثقافية بالجامعة العربية .

– قصة الفلسفة الحديثة ، أحمد أمين ، وزكي نجيب محمود . لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الرابعة (١٩٥٩م) .

– قصة الفلسفة اليونانية ، أحمد أمين ، وزكي نجيب محمود . لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٩٥٨م) .

– القاموس المحيط ، لمجد الدين الفيروزآبادي ، الطبعة الخامسة ، المكتبة التجارية الكبرى .

– قضايا لغوية ، الدكتور كمال بشر (١٩٦٢م) .

– القياس في اللغة العربية ، محمد الخضر حسين ، المطبعة السلفية ومكتبتها بالقاهرة (١٣٥٣هـ) .

– الكافية ، لابن الحاجب (جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر) ، ضمن مجموعة رسائل في النحو طبعت سنة (١٣٧٩هـ) .

– كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق (١٣١٦هـ) .

– كناش في الفلسفة ، أمين الخولي ، الجزء الأول (١٣٥١هـ – ١٩٣٢م) ، مطبعة أبي الهول بالقاهرة .

– لسان العرب ، لابن منظور ، طبع بيروت .

– اللغة ، تأليف : ج فندريس ، ترجمة : عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ،

لجنة البيان العربي (١٩٥٠م) نشر مكتبة الأنجلو المصرية .

– اللغة بين الفرد والمجتمع ، تأليف : أوتوجسبر سن ، ترجمة : الدكتور عبد الرحمن أيوب ، الأنجلو المصرية ، (١٩٥٤م) .

– اللغة بين المعيارية والوصفية ، الدكتور تمام حسان ، الأنجلو المصرية ، (١٩٥٨م) .

– اللغة في المجتمع ، تأليف :م .م . لويس ، ترجمة : الدكتور تمام حسان ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى .

– اللغة والمجتمع : رأي ومنهج ، الدكتور محمود السعران ، المطبعة الأهلية ببنغازي (١٩٥٨م) .

– اللغة والنحو ، الدكتور حسن عون ، الطبعة الأولى (١٩٥٢م) .

– اللهجات العربية ، الدكتور إبراهيم أنيس .

– المبادئ الأساسية للفلسفة ، تأليف : جورج بوليتوز ، ترجمة : إسماعيل المهدوي ، الطبعة الأولى (١٩٥٧م) ، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة .

– مباهج الفلسفة ، تأليف : دل ديورانت ، ترجمة : الدكتور زكي نجيب محمود ، الطبعة الأولى .

– مجالس العلماء ، للزجاجي : أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، تحقيق : الأستاذ عبد السلام هارون ، الكويت : (١٩٦٢م) .

– المختار من تيسير الوصول إلى حديث الرسول ، الدكتور محمد عبد الله دراز ، الطبعة الأولى (١٣٥٠هـ – ١٩٣٢م) ، مطبعة أبي الهول بالقاهرة .

– مختصر المعاني ، لسعد الدين التفتازاني ، طبع ونشر مطبعة أحمد كامل .

– مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، الدكتور مهدي المخزومي ، الطبعة الثانية (١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

– مذكرات في الملل والنحل ، محمد الخضر حسين ، دار الطباعة الحديثة (١٣٥٥– ١٣٥٦هـ) .

– المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تأليف : جلال الدين السيوطي ، شرح وتحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الثالثة .

– مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب ، تأليف : أوليري ، ترجمة : الدكتور تمام حسان ، مكتبة الأنجلو المصرية .

– المسلك اللغوي ومهاراته ، محمد عبد الحميد أبو العزم ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصر (١٣٧٢هـ – ١٩٥٣م) .

– المشكلة الأخلاقية والفلاسفة ، تأليف : أندرية كرسون ، ترجمة : الدكتور عبد الحليم محمود ، والأستاذ أبو بكر زكري ، دار إحياء الكتب العربية (١٣٦٥هـ – ١٩٤٦م) .

– المصباح ، لابن أبي المكارم المطرزي ، مطبعة جندا في بكين .

– معاني الفلسفة ، الدكتور أحمد فؤاد الأهواني ، الطبعة الأولى ، دار إحياء الكتب العربية (١٩٤٧م) .

– معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، نشر الدكتور أحمد فريد رفاعي ، دار المأمون .

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، (بهامش حاشية الدسوقي على المغني) .

– المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المزوي بفرائد العقود ، المشهور بشرح الشواهد الكبرى ، للإمام العيني محمود ، على هامش خزانة الأدب .

– مقدمة ابن خلدون ، لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، تحقيق : الدكتور علي عبد الواحد وافي ، الطبعة الأولى ، لجنة البيان العربي .

– الملل والنحل ، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، على هامش ملل ابن حزم ، طبعة سنة (١٣٤٧هـ) .

– من أسرار اللغة ، الدكتور إبراهيم أنيس ، الطبعة الثانية (١٩٥٨م) الأنجلو المصرية .

– منار السالك إلى أوضح المسالك ، تأليف : محمد عبد العزيز النجار ، وعبد العزيز حسن ، طبع بمطبعة الفجالة الجديدة (١٩٥٣ – ١٩٥٤م) .

– مناهج البحث في اللغة ، الدكتور تمام حسان ، الأنجلو المصرية (١٩٥٥م) .

– المنطق الحديث ومناهج البحث ، الدكتور محمود قاسم ، الطبعة الثانية (١٩٥٣م) ، الأنجلو المصرية .

– المنطق الوضعي ، الدكتور زكي نجيب محمود ، الطبعة الأولى .

– المنهج القويم في المنطق الحديث والقديم ، لأمين الشيخ وزملائه ، طبع سنة (١٩٣٢م) .

– مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ، لابن يعقوب المغربي ، ضمن شروح التلخيص ، الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق (١٣١٧هـ) .

– النحو الجديد ، الشيخ عبد المتعال الصعيدي ، الطبعة الأولى .

– النحو الوافي ، الأستاذ عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، الجزآن الأول والثاني ، الطبعة الثانية ، الجزآن الثالث والرابع ، الطبعة الأولى .

– النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، الشيخ محمد أحمد عرفة ، مطبعة السعادة (١٩٣٧م) .

– نزهة الألبا في طبقات الأدبا ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، طبع سنة (١٣٩٤هـ) .

– همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، جلال الدين السيوطي ، الطبعة الأولى (١٣٢٧هـ) .

– الوجودية في الميزان ، محمد أبو المكارم عيسى ، الطبعة الأولى ، لجنة البيان العربي (١٩٥٨م) .

– وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان (أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى (١٩٤٨م) ، النهضة المصرية .

ب - الدوريات :

– جريدة الأهرام ، العدد الصادر في ٩ يوليو (١٩٣٨م) .

– جريدة المصري ، العددان الصادران في ٢٦ ، ٢٧ ربيع ثان سنة (١٣٥٧هـ) ، الموافقان ٢٥ ، ٢٦ يونيو سنة (١٩٣٨م) .

– مجلة الأزهر ، المجلد الحادي والثلاثين ، العددان السادس والسابع .

– مجلة المجمع اللغوي ، الجزء السادس .

– مجلة كلية الآداب ، العدد الصادر في يوليو (١٩٤٤م) .

جـ - المخطوطات :

- الإيضاح ، لأبي علي الفارسي ، نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٠٠٦) نحو .

- شرح الإيضاح ، لابن أبي الربيع ، نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٩١١/١٧) نحو .

- شرح التسهيل ، لأبي حيان ، بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٩٦٢/٤٧٢/٦٣) نحو .

- شرح الجمل ، لابن عصفور ، بدار الكتب المصرية تحت رقم (٤٦٤/٢٠/١٩) .

- شرح عوامل الجرجاني ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، بدار الكتب المصرية رقم (١٧٩) نحو .

- شرح الفصول الخمسين ، لابن أيان ، بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٩١٨) .

- العوامل النحوية ، للشيخ عبد اللطيف مترخان ، بمكتبة كلية الدراسات العربية .

- الفلسفة والتصوف ، محمد أبو المكارم عيسى ، نسخة المؤلف .

- لباب الإعراب في علم العربية ، لأبي البقاء البكري ، بدار الكتب المصرية تحت رقم (٤٢٣/١٩١٩) .

- لب اللباب في معرفة أصول الإعراب ، الإسفراييني ، بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٦٩) نحو .

- اللمع ، لابن جني ، بدار الكتب المصرية رقم (١٧١٩) نحو .

- مائة كاملة شرح مائة عاملة ، للطوسي ، بدار الكتب المصرية تحت رقم (٥٠٨) نحو .

- المحصول في شرح الفصول ، لزين الدين أبي يحيى زكريا ، بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٩١) نحو .

- مدرسة البصرة النحوية ، الدكتور عبد الرحمن محمد السيد ، نسخة المؤلف .

- المسائل الخلافية في النحو ، لأبي البقاء البكيري ، بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٨) ش نحو .

- معجب الأذكياء في شرح عوامل الجرجاني ، لداود بن محمد ، بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٥٦١) نحو .

– المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٩٢٥) .

– موقف ابن مضاء من مناهج النحاة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، محمد فرج عيد ، نسخة السيد الأستاذ عبد السلام هارون .

د - المصادر الأجنبية :

- Clinical Psychiatry.

Fayer Cross and Others London 1961.

- Freud and the Post-Freudians.

J. A. C. Brown, 1961.

- Language.

L. Bloomflield,London 1950.

- Modern Clinical Psychiatry

Noyes, London 1964.

- Personal Values in the Modern World

M. U. C. Jefforeys, 1962.

- Psychopathology of Everyday Life.

S. Freud, London 1960.

- Psychology, A Study of Mental Life.

Robert S. Woodworth.

Donald G. Marquis Methuen 1961.

- Research Planning of the Frontiers of Sciences.

Marquis (The American Journal of Psychology, 1943, 3).

- Socio-Psychological Correlation of the Primary Attitude Scale.

Ferguson L. W.

- Religionism and Humanitarianism Journal of Psychology 1944, 19.

- The Structure of Human Personality,

H. J. Rysenck-Methuen 1960,

- The Word as a Physiological and Therapeutic Factor

K. Platonov, Moscow 1959.

* * *

٣ - فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

* * *

السيرة الذاتية للمؤلف

● **الاسم :** علي محمد أبو المكارم .

● **تاريخ الميلاد :** ١٩٣٦/٢/٩م .

● **المؤهلات :**

١ – درجة الدكتوراه في اللغة العربية مادة (النحو و الصرف العروض) من كلية دار العلوم جامعة القاهرة ، بمرتبة الشرف الأولى سنة ١٩٦٧م وكان موضوع الرسالة : (مناهج البحث عند النحاة العرب) .

٢ – درجة الماجستير في اللغة العربية مادة (النحو والصرف والعروض) من كلية دار العلوم جامعة القاهرة ، بتقدير (ممتاز) سنة ١٩٦٤م ، وكان موضوع الرسالة : (الحذف والتقدير في النحو العربي) .

٣ – درجة الليسانس في اللغة العربية والعلوم الإسلامية من كلية دار العلوم جامعة القاهرة بتقدير (جيد جدًا مع مرتبة الشرف سنة ١٩٦١م) .

● **التدرج الوظيفي :**

١ – معيد بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم .

٢ – مدرس بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم .

٣ – أستاذ مساعد بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم .

٤ – أستاذ بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم .

● **الخبرة العملية :**

١ – اختير لوضع خطط الدراسة ومناهجها في أقسام اللغة العربية بكليات الآداب والتربية في ليبيا .

٢ – شارك في وضع خطط الدراسة ومناهجها في قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة – بالسعودية .

٣ – شارك في وضع خطط الدراسة ومناهجها في قسم الدراسات العليا العربية بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى في مكة – بالسعودية .

٤ – شارك في وضع خطط الدراسة ومناهجها في الدراسات العليا في تخصص النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض – بالسعودية .

٥ – شارك في عدد كبير من المؤتمرات العلمية والندوات المتخصصة في داخل الجمهورية وخارجها .

٦ - أشرف على عدد كبير من رسائل الدكتوراه والماجستير بجامعات : القاهرة ، وعين شمس ، وأسيوط وجنوب الوادي ، وأم القرى ، والإمام محمد بن سعود : (٣٢ رسالة دكتوراه ، ٤٧ رسالة ماجستير) .

٧ - اشترك في مناقشة عدد كبير من رسائل الدكتوراه والماجستير في الداخل والخارج : (٥٥ رسالة دكتوراه ، ٧٦ رسالة ماجستير) .

● **الوظيفة الحالية :**

- أستاذ غير متفرغ بكلية دار العلوم جامعة القاهرة .

● **كتب منشورة للمؤلف :**

١ - الظواهر اللغوية في التراث النحوي .

٢ - أصول التفكير النحوي .

٣ - تقويم الفكر النحوي .

٤ - مقومات الجملة العربية .

٥ - المدخل إلى دراسة النحو العربي .

٦ - الجملة الفعلية .

٧ - الجملة الاسمية .

٨ - التراكيب الإسنادية في العربية (الجمل الظرفية - الوصفية - الشرطية) .

٩ - قضايا ونصوص نحوية .

١٠ - تعليم النحو العربي : دراسة في المنهج .

١١ - إعراب الأفعال .

١٢ - تاريخ النحو العربي .

١٣ - التعريف بالتصريف .

١٣ - القواعد الصرفية - عروض ودراسة .

١٥ - الحذف والتقدير في النحو العربي .

١٦ - مسائل نحوية .

١٧ - النحو الميسر (بالاشتراك) .

١٨ - خلاصة الأسس الفنية للبحوث النحوية .

* * *